

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة لنيل شهادة الماجستير

التخصص: اللغة العربية وآدابها.

الفرع: النحو العربي.

إعداد الطالب: قبايلي عبد الغني.

الموضوع:

الأصول العلمية لآراء مازن الوعر اللغوية، وأصالة تطبيقها على
التراكيب الأساسية في اللغة العربية.
(مقاربة تحليلية إبستمولوجية)

لجنة المناقشة:

أ/ د يحياتن محمد، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري (تيزي وزو).....رئيساً.

أ/ د صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري (تيزي وزو).....مشرفاً ومقرراً.

د/ ميدني بن حويلي، أستاذ محاضر صنف (أ) جامعة الجزائر (بوزريعة).....ممتحناً.

د/ حاويزة السعيد، أستاذ محاضر صنف (أ) جامعة (تيزي وزو).....ممتحناً.



بسم الله الرحمان الرحيم



إهداء

إلى اللذين سهر النوم في عينيهما

إلى اللذين شغلها طول بعدي وغيابي

أبي وأمي...تي....

إلى روحه الطيبة العطرة -رحمه الله تعالى-

مازن الوعر...

إلى من سافارقهم وفي نفسي شيء منهم

أصدقائي وزملائي....

إلى التي علّمتني معنى الحياة والتحدّي

.....

إلى كلّ هؤلاء، وإلى هذا وذاك أهدي صنيعي هذا: ثمرة غرسي وزهرة عملي.

عبد الغني

كلمة شكر لا بدّ منها

لا يسعني إلا أن أسجل عظيم شكري لأستاذي المشرف: الدكتور صالح بلعيد الذي رعى هذا البحث مذّ أن كان همّاً ثقيلاً حتى أصبح حقيقة ثابتة.

ولا يفوتني أن أشكر لأساتذة جامعة تيزي وزو والجزائر وبجاية وسطيف: عبيد عبد الرزاق ومودر جوهر، وحوزة، وصلاح يوسف عبد القادر وعليك كايسة.

فقد ساعدونا في الوقت الذي كانوا فيه يرزحون تحت أعباء العيش الضنك وأثقال الحياة الخشنة فالعزم إذا صدق حقق غاية، والنية إذا خلصت قرب المطلوب، فقد صدق العزم منهم، وخلصت النية فكان من وراء ذلك كلّ عجيب.

وهكذا العظماء يتعاضمون بخدمة العلم ويتسامون بتنوير العقول.

فشكرا لهؤلاء ما وفى تلميذ لأستاذه.

فاتمة البعث

«.. وكلما عظم المطلوب وشرف، صعب مسلكه وطال طريقه وكثرت عقباته..»

حجة الإسلام: "أبو حامد الغزالي"

On n'est pas dans le vrai; en disant un fait de langage veut -être considéré à plusieurs points de vue..»

f. De saussure (E.L.G)

«.. إنه ليس في وسعنا بلوغ الموضوعية، إلا إذا عرفنا بصورة برهانية مفصلة طريق إنشاء الموضوعية..»

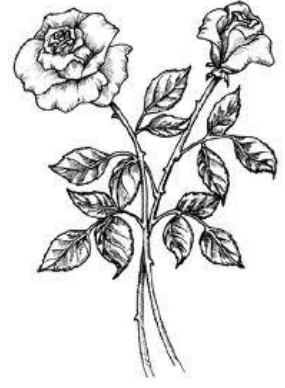
خاستون باشلار "الفكر العلمي الجديد"

«..إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علّة لما علّته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمسست [..] فإن سنح لغيري علّة لما علّته من النحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها..»

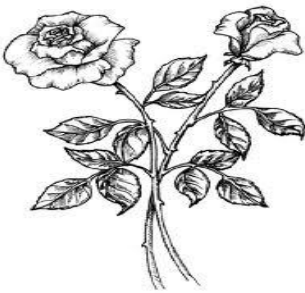
مبقرّي العرب: الخليل بن أحمد الفراهيدي

تمهيد المختصرات والرموز المستعملة:

- (أ) - [م إ]: المركب الاسمي، [م ف]: المركب الفعلي.
- (ب) - [إ]: الاسم، [ف]: الفعل، [فا]: الفاعل، [مف]: المفعول به.
- (ج) - [م]: مسند، [مس إ]: مسند إليه، [ف]: فضلة، [إس]: إسناد.
- (د) - [مص]: المركب المصدر، [إس = ≤ ≥]: الإسقاط الأكبر والمتوسط والأدنى.
- (هـ) - [ن ت ت]: النظرية التوليدية التحويلية، [ق ت ت]: قواعد توليد تحويلية.
- (و) - [تط فا]: تطابق الفعل مع الفاعل، [تط مف]: تطابق الفعل مع المفعول به في بعض اللغات الأخرى.
- (ز) - [م ز]: مركب زمني، [م م]: مركب مكاني.
- (ح) - [ث]: الأثر الذي يتركه العنصر اللغوي في موقعه الأصلي عند انتقاله إلى موقع آخر.
- (ط) - [←]: يشير إلى أن العنصر الذي على يمين السهم يتحول إلى ما هو على يساره.
- (ك) - [↓]: يشير الرمز إلى أن ما علا السهم من العناصر اللغوية يتحول إلى ما تحته من العناصر.
- (ل) - [#..#]: يشير الرمز الأول إلى بداية الجملة والثاني إلى نهايتها، وما بينهما جملة للتمثيل.
- (م) - [ϕ]: يشير هذا الرمز إلى أن العنصر الذي يعلوه محذوف.
- (س) - [مس]: مستفيد، [مج]: مجرب، [مو/ثا]: موضوع ثابت، [ش ح]: اشتقاق حصولي، [ش ر]: الاشتقاق الارجاعي، [ش س]: الاشتقاق السببي، [ش غ]: الاشتقاق الالغائي.
- (ع) - [ص ص]: صورة صوتية، [ص م]: صورة منطقية.



مقدمة



مقدمة: نحمدك يا من قامت له معالم الجود في مشاهد الوجود، ويا من خصّ الإنسان بلسان البيان وبيان اللسان، والصلاة كلّها والسلام كلّهُ على معدن البلاغة، ونجم الفصاحة، وعلى آله وصحبه السادة الأبرار. وبعد:

في إطار التحوّلات الكبرى التي سايرت الثورة اللسانية الغربية في العصر الحديث، يعرف العالم العربي بروز عدّة تيارات ومذاهب لسانية تتميز؛ من حيث المناهل التي تغترف منها، ومن حيث المرجعيات الأصولية التأسيسية التي تعود إليها؛ أيّ المنطلقات الأولى التي تتبني عليها، فمنها ما ينهل من التراث اللغوي العربي القديم، أمثال: محمد علي عبدالوافي، ومحمد السعران مع محمود فهمي الحجازي. ومنها ما ينهل من الفكر اللساني الغربي الحديث، كعبد القادر الفاسي الفهري وتمام حسان وكمال بشر والحمزاوي والمسديّ-وأخيراً- ما يسعى للتوفيق بينهما وذلك على سبيل المفاضلة -أحياناً- كما هو الحال عند نهاد موسى ومحمد الأوراعي، أو لتفسيرها وتقديرها في نظرية جديدة غير مسبقة في: المنهج والتطبيق -أحيانين- أخرى كالأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، ومازن الوعر.

إنّني لا أحاول في هذا البحث أن أدعي أن لمازن الوعر نظرية كاملة أو آراء كافية لقيام منهج؛ إذ إنّهُ لم يستوف الشروط الابيستيمولوجية المتعلقة بالنظرية أو بالمنهج، إلّا أن النقائص التي سجّلت على أعمال سابقه جعلتني ألاحظ أنه قد قدّم مجموعة من الآراء التأسيسية التي كان من الممكن أن تستثمر في تصنيفات علمية موضوعية تنتهي بنظرية كاملة، لذلك سأحاول في هذا البحث -جاهداً ومجتهداً- الذي وسمته "الأصول العلمية لآراء مازن الوعر اللغوية وأصالة تطبيقها على التراكيب الأساسية في اللغة العربية" البحث عن مدى تمثّل الفكر العربي الحديث، وطواعية اللغة العربية للنظريات اللسانية الغربية المعاصرة، وقياس مدى فهم علماء العرب-ومن بينهم مازن الوعر- لها واستقراء الأصول التي انبنت عليها نظرياتهم، ومدى فاعلية التلاقي البرغماتي بين النظرية اللغوية العربية التراثية، والمنهج التوليدي التحويلي، متبوعاً بالنظريات الدلالية المنبثقة عن المنهج التوليدي التحويلي، ثمّ نقد مصادراتها الأصولية وكذا نتائجها على المستوى التطبيقي، ومدى اندراج هذه النتائج في النظرية.

وكلازمة لإحلال صفة الضبطية العلمية؛ فإنّني أطلق مصطلح الأصول (**fondements**) في سياق هذا البحث بالمعنى المتداول عليه في الأدبيات الفلسفية التراثية، فالأصل كما يعرفه محمد بن علي الجرجاني في "التعريفات" بقوله: «..هو ما يبنى عليه غيره، ولا يفتقر هو إلى غيره..»، أو كما عرف الخوارزمي الأصول المنسوبة إلى البرهان بقوله: «..أصول البرهان هي المبادئ أو المقدمات الأولى..»

على أنني لا أكتفي بالنظر في الأصول من الناحية الاستبطانية -في ذاتها ومن الداخل- وإنما أفحصها من حيث إنها تنامي فكري متصاعد، ونظام من المقولات العلمية التي تبني تسلسل البرهان في صلب النظرية التفسيرية وعليه يكون هذا البحث مندرجاً في زمرة البحوث الأصولية (recherche fondationnelle) أما الشطر الثاني من العنوان، فإنه لا يخرج في استعماله له عما حدّده علماؤنا بمقابلته مع مصطلح التقليد الذي يعرفه الجرجاني بقوله: «..إنه إتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقداً الحقيقة فيه من غير نظر وتأمل في الدليل..»، أو كما عبّر عنه عبد الرحمان حاج صالح: «..الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره..».

إنّ هذه الاشارات ليست زعمًا مني على استقراء كلّ ما له صلة من قريب أو بعيد بالخطاب اللغوي التفسيري عند مازن الوعر، وإنما احترزت مقابل ذلك بذكر مصطلح " تطبيق " مضافاً إلى مصطلح " الأصالة " على سبيل التخصيص بغية حصر موضوع البحث في خطاب أكاديمي مسبوغ بالنزعة التحليلية المشتمل على معايير التأليف العلمي.

ولابدّ -كذلك- من الإشارة إلى أن تركيزي على نظرية مازن الوعر دون النظريات اللغوية العربية الحديثة الأخرى، لا يعود إلى كونه قد استند على أحدث المناهج العلمية اللسانية ظهوراً، ولكن هو تركيز في -الحقيقة- تمليه فاعلية النتائج التي أفصتها التوليدية التحويلية على اللغة العربية، واستجابتها الاستثنائية والوظيفية بناءً على النظرية اللغوية العربية القديمة، كما أنّ هذا قد يعزى جزئياً إلى الشعور بأنّ فهمًا ما أو تقديرًا ما للمشكلات اللغوية والإنجازات العلمية لهذه الأجيال قد يكون لي مصدراً للاستقرار خلال فترات تغيرات سريعة بشكل غير مسبوق في المنطق التنظيري.

وبالنظر إلى المسوّغات السابقة، فإنه من المناسب أن أتناول موضوع نظرية مازن الوعر في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة ببعض منجزاته، ولا أقوم بهذا في الأساس بسبب مزايا أعماله ذات الأهمية الجليّة، ولا بسبب نواحي النقص التي أشار إليها الدارسون في الفترة الراهنة، بشكل مسوّغ عند نظرهم إلى الوراء من زاوية علمية ومنهجية محدّتين عند الطرف القصي من هذا التراث الطويل ولكنني أقوم بهذا لأنّ المفكرين العرب المحدثين والمعاصرين الذين نظروا في اللغة العربية، وفي المشكلات التي تثيرها البحوث اللغوية، قد استهلوا فيها (العربية) دراسات يمكن أن نطلق عليها مصطلح علم اللسان العربي بمعناه الواسع؛ لأنّ هذا العلم كان مركز اهتمام مستمرّ منذ الخليل وسيبويه حتى العصر الحديث في تتابع نسقي متّصل المعارف، حيث إنّ كلّ عالم في مجال من مجالات اللغة العربية كان على دراية

كاملة بأعمال سابقه، وكان متعاملاً ومتفاعلاً معها بطريقة معينة.

ثم إنّ التنظير اللساني فكرة تحظى -حالياً- برده عال عند المنشغلين بالبحوث اللغوية العربية لإعادة قراءة التراث بهذه الآليات المعاصرة، وتحيينه في حلة تتناسب والقرن الجديد، ومن هنا نطرح هذا التساؤل: ما هي الأصول العلمية والإبستمولوجية المنهجية لآراء مازن الوعر اللغوية؟ وإلى أي مدى استجابت اللغة العربية لهذا المنطق اللغوي القائم أساساً على مقولات المنطق والترسيمات الرياضية؟ ما هي طبيعة التطابق الذي تمّ تحصيله بين هذه النماذج الثلاثة؟ ثمّ إذا استطاعت التراكيب الأساسية في اللغة العربية أن تتجاوب مع المنهج التوليدي التحويلي بشقيه، هل تطرّد هذه الاستطاعة في التراكيب غير الأساسية والأساليب البلاغية المبنية على الأسس النحوية؟

ولحصر كلّ هذه الإشكالات يكون من اللائق وضع مجموعة من الفرضيات العلمية المتصلة بالموضوع منها:

- ضرورة الوقوف على النظرية والمنهج التوليدي التحويلي (المختبرة)، بكلّ تطوّراتهما المنهجية لإثبات مشروعيتها العلمية؛ إذ يكاد الجميع يجزم على صلاحيتها على أغلب لغات العالم المدروسة -لحدّ الآن- بما في ذلك اللغة العربية.

- ضرورة الوقوف على النظريات الدلالية التأويلية والتوليديّة المتمخضة عن النظرية التوليديّة التحويلية لفهم وتحديد العناصر البنوية الصغرى المكوّنة للتركيب اللغوي، كتصوّر الفعل وحركيته داخل التركيب. - ضرورة الوقوف على النظرية اللغوية العربية كما تصوّرها الخليل بن أحمد وسيبويه وصولاً إلى النحاة المتأخرين كابن هشام وابن يعيش؛ من حيث المنهج ومنطق التنظير التي كان له الدور العظيم في الحفاظ على اللغة العربية لغةً ودرسا، ومن الممكن أن يستجيب هذا المنطق للنظريات اللسانية الغربية المعاصرة.

- ضرورة توسيع نظرية مازن الوعر لتشمل التراكيب غير الأساسية في النحو العربي كأشباه الجمل وحتى الأساليب البلاغية كالاستفهام والنفي وأسلوب النداء وغيرهما... الخ.

إنّ هذه الفرضيات المتفرّعة تتألف -أحياناً- وتختلف وتقدّد بعضها بعضاً في أحيان كثيرة، ولأنّنا سنقابل ثلاثة نماذج، ومصطلح (المقابلة) ليست في هذا البحث بمعناها المعجمي، وإنّما المقصود منه هو رصد وضبط إحداثيات التداخل ونقاط الاتفاق بين النماذج التي نروم تحليلها، فهذا كلّه يحتمّ علينا منهجاً -

خاصًا- يتمثل في المنهج التحليلي النقدي تتخلله عروض من المنهج التاريخي الابيستيمولوجي. أمّا المنهج التحليلي النقديّ فلّه سببان أحدهما: أنّه عماد الدراسات العلمية ومثلما يقول تشومسكي: «إنّ العلم مجموعة من الأحكام التحليلية النقدية المؤسّسة والمتأصلة التي تنتقد نفسها..»، وهذا يعني أن هذا المنهج يسعى سعيًا حثيثًا إلى الارتياح وعدم التسليم المبدئي في دراسة الظواهر العلمية كما يجب أن تكون في الواقع بشكل دقيق ومعقّد، والسبب الثاني: أن اللسانيات الحديثة و-خصوصًا- الأمريكية هي علم مبني أساسًا على مفاهيم المنطق والرياضيات، وبناءً على ذلك فإنّها تضطرّ أيّ باحث إلى فرز المفاهيم وإظهارها على حقيقتها مراعيًا -في ذلك- الإطار المعرفي العام لها، أمّا عروض المنهج التاريخي؛ فإنّه لتتبع بعض المصطلحات والمفاهيم الأساسيّة تاريخيًا ومن عالم إلى آخر لبيان محوريّتها في النظرية اللغوية، التي تُفصّل عن منطق التنظير ومعايير النقد العلمي عندهم.

وكلّ بحث علمي مبني على معايير أكاديمية، فإنّ لكلّ بحث عليه أن يكون ذا بنية، وبنية هذا البحث هي: مقدّمة وعرض وخاتمة، ومجموعة من الملاحق.

أمّا المقدّمة: فإنّي أعرّض فيها أسباب اختيار الموضوع دون سواه، وبيّنت الإشكالية المحورية فيه متبوعة بجملة من الافتراضات وبنية الموضوع، كما أشرت إلى أهمّ العراقيل والعقبات التي صادفتها لإتمامه، وذيلتها بمدخل أعرّض فيه ترجمة لأهمّ محطات عن تاريخ مازن الوعر العلمي مختومًا بتحديد الخطوط الرئيسة لمدونة الدراسة.

أمّا العرض فهو على أربعة فصول تتنوّع على الشّكل التالي:

الفصل الأوّل، الأصل الأوّل وعنوانه: النظرية التوليدية التحويلية العلمية؛ [أداة الاختبار] (حدّها خصائصها تطوّراتها، نقدها).

قسّمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث، عرضت في المبحث الأوّل: النظرية التوليدية التحويلية نظرة من حيث المنهج، وتتبع في المبحث الثاني الحدود والفصول الابيستيمولوجية في بناء النظرية التوليدية التحويلية، وتطرقت في المبحث الثالث إلى أهمّ التطوّرات المنهجية والعلمية لها، وختمه بمبحث رابع لنقد مازن الوعر للنظرية التوليدية التحويلية.

الفصل الثاني: الأصل الثاني، وعنوانه: نظريات علم الدلالة في فكر مازن الوعر.

قسمته إلى مبحثين عظيمين، خصّصت المبحث الأول للدلالة التأويلية وفيها جمعت ولخصت و-أحياناً- ترجمت أهم نماذجها التي حصرتها في أربعة نماذج، أمّا المبحث الثاني فأردته للدلالة التوليدية وفيه تحليل وتمثيل بأمثلة عربية لنظريتين تأسيسيتين للدلالة التوليدية، وهي: الدلالة التصنيفية والدلالة التوليدية (المعدّلة).

الفصل الثالث: وفيه تناولت الأصل الثالث لنظرية مازن الوعر اللغوية، بعنوان: النظرية اللغوية العربية التقليدية في فكر مازن الوعر.

وقد قسمته إلى سبعة بحوث تصدر المبحث الأول لإشكالية أصالة النظرية اللغوية العربية القديمة وحاولنا إثبات انتماءها المحض إلى المنطق اللغوي العربي -خصوصاً- عند علماء القرون الثلاثة الأولى؛ وأخذنا فكر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه نماذجاً لفهم البنيات الأساسية في اللغة العربية، وهي الكلمة (حدّها أنواعها، أقسامها) وفي المبحث الثاني تناولت الاسم والفعل والحرف؛ أنواعها ووظائفها وذيلتها بالتعرف على تصنيفات الحروف رغم ما يظهر عليه من بساطة، وهدف ذلك فهم تعامل مازن الوعر مع إمكانية استبدال لحرف مكان حرف، ثم ختمت هذا الفصل بمبحث أتناول فيه مفهوم الجملة وأنواعها قصد تهيئتها لتطبيق النظريات التوليدية التحويلية والنظريات الدلالية (المتمخضة عن التوليدية) عليها.

الفصل الرابع: وعنوانه؛ أصالة تطبيق مازن الوعر على التراكيب العربية. وهو أهم فصول هذا البحث وأوسعها، وقد تناولت فيه مفاهيم كثيرة؛ بعضها متعلّق بالنظرية، وبعضها الآخر يكشف عن تطبيقاته، وقد تضمّن مجموعة من المفاهيم المتسلسلة جاءت مرتّبة بالشكل التالي: المبحث الأول: الإطار النظري لنظرية مازن الوعر، وفي المبحث الثاني بحثت عن إمكانية صياغة نظرية لسانية عربية حديثة، أمّا المبحث الثالث فقد تناولت إرهابات ومبررات نظرية التراكيب في فكر مازن الوعر اللغوي، وفي المبحث الرابع ناقشت أسرار النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية عند مازن الوعر، وفي المبحث الخامس والسادس عالجت مفهومين في تطبيقات المنظر، أحدهما: مفهوم البنية النحوية والدلالية الداخلية للجملة الأساسية، وفي الثاني؛ التوليدي النحوي والدلالية والصوتي لبعض التراكيب العربية، وفي المبحث -الأخير- عالجت نظرية مازن الوعر اللغوية والتحليل المباشر للتراكيب. وبعدهما ختمت البحث بخاتمة عامة تلخص كلّ البحث.

وفي الحقيقة إنّ النتائج التي أطمح إلى تحقيقها كثيرة جدّا، ولا يسعني في هذا الإطار الضيق إلّا أن أذكر أهمّها ومفادها: إنّ نظرية مازن الوعر تختصر التراث وتشرح وتفسر الحداثة العلمية التي تشتمل عليها اللسانيات، وهذا التوجّه يعمل على تحيين جهود علماء العرب اللغوية، كما تعمل -أيضا- على استغلال مفاتيح اللسانيات لتعميق فهم النظرية اللغوية العربية، والأهمّ من ذلك- هو إثبات طوعية اللغة العربية واستجابتها لهذه البحوث، ثانيا: إمكانية تطوير نظرية مازن الوعر، وتوسيعها لتشمل مفاهيم أخرى في البناء النحوي والبلاغي للغة العربية.

وللوصول إلى هذه النتائج اعتمدنا على مجموعة من الكتب الأصول في النحو العربي مثل: (الكتاب لسيبويه، و(الكامل والمقتضب) للمبرد، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري، هذا بالإضافة إلى كتب أخرى كانت الحاجة ماسة إليها على اختلاف مراحلها مثل: (التحليل النحوي) لفخر الدين قباوة، و(النحو الوافي) لعباس حسن. أمّا النظريات الغربية التي سألنا عنها في هذا البحث فإنّ قلّة ترجماتها إلى اللغة العربية فرضت عليّ العودة إلى الكتب المترجمة إلى اللغة الفرنسية مثل:

- * Aspect de la théorie syntaxique (Seuil, 1971), et Questions de sémantique (Seuil 1975), et la structures syntaxiques (Seuil, 1979), et Théories du langage- Théories de l'apprentissage : le débat entre Jean Piaget et Noam Chomsky (Seuil, 1979) langue, linguistique, politique : dialogues avec Mitsou Ronat (Flammarion 1992)... et autre.
- * 1993, les Nouvelles Syntaxes (Grammaires d'Unification & analyse du français). Ed. Armand COLIN.
- * 1964, Intruduction aux grammaire transformationnelles. Trad. Fr. Colin , 1973. BACH &HARMS, ed.
- * 1970, Universales in Linguistics Theory, Hait Rinehart &Winston.
- * 1980, Aspects of clause structure in Arabic. Boomington : Indiana Univ. Linguistics Club.
- * 1950, La phrase nominale. Benveniste, 1966.
- * 1983, Bloomfield, L. Language. The University of Chicago. U.S.A.
- *1979, Cook, W. Case Grammaire : Development of the Matrix Model. Georgetown University Press. Washengton. D.C.

*1977, Dcrot. O and Todorov, T. Encyclopidic Dictionay of the Science of Languge. Translated by Catherine Porter. The Johns University Press. Baltimore. U.S.A

* 1959, De Saussure, F. Course in General linguistics. Trans :by Wade Baskin. Newyork. U.S.A

هذا وقد فرضت عليّ مادة البحث اللجوء إلى بعض الكتب بالإنجليزية وخصوصاً تلك التي تحمل أفكار النظريات الدلالية الحالية التي لم تترجم بعد فاتخذنا منها نموذجاً للدراسة والتطبيق، ولا أخفي في هذا الموضوع أن الخوف من اختراق الشروط المنهجية جعلتني أعتد كتاب (منهجية إعداد الأبحاث اللغوية) لصالح بلعيد، فرتبت الهوامش والملاحق وعلامات الترفيم و-خصوصاً- بنية المنهج التحليلي الذي يقوم عليه البحث، على توصيات هذا الكتاب.

ولا أخفي هنا أن اعتمادي على هذه المصادر والمراجع قد يسّر عليّ الكثير من الصعوبات التي نجمها في النقاط التالية:

- صعوبة المتابعة الواسعة والمسح المستفيض للأعمال اللغوية العربية والغربية، والإلمام المثالي بأعمال مازن الوعر التي تكون مدونة وعينة البحث، ومنطلقاته الأولى، قصد تسجيل كل الملاحظات المتعلقة بالموضوع.

- صعوبة قهر الأدبيات المعروفة في البحث العلمي، المتمثلة في جمع أكبر عدد ممكن من المعطيات ووصفها، ثم تصنيفها والخروج بنتائج نظرية ترغمني على تقديم حلول مثالية وأغلبها مستحيلة الوقوع.

- محاولة الاقتراب إلى الموضوع بالقراءة المختلفة للعلوم والمناهج العصرية الجديدة كاللسانيات الحديثة ونظرية النحو العالمي، والنظرية العربية التراثية؛ إذ إنها توفر لي معطيات دقيقة يصعب الإلمام ببعض جوانبها، بالإضافة إلى صعوبة تصنيف الأحداث اللغوية تصنيفاً معقولاً، وتصنيف وجهات النظر التي أعالجها به، فأصبحت ألمح أكثر فأكثر ضخامة العمل الذي يجب على الباحث أن يضطلع به، حتّى يستقرّ المتناول على حقيقة ما يجريه من تحاليل، وذلك برّد كل واحدة من عمالياته إلى الباب الذي ينتمي إليه.

وصعوبات أخرى نقرأها من حين إلى آخر، ولكن لذة البحث تنذل كل الصعاب.

والله وليّ كلّ توفيق.

الفصول النظرية:



«...الأصول العلمية لأطروحة مازن الوعر اللغوية...»

ويتضمّن العناصر التالية:

1- **الفصل الأول :** النظرية التوليدية التحويلية في نظرية مازن الوعر اللغوية.

2- **الفصل الثاني:** النظريات الدلالية في نظرية مازن الوعر اللغوية.

3- **الفصل الثالث :** النظرية اللغوية العربية القديمة في نظرية مازن الوعر اللغوية.





الفصل الأول:

«...الأطروحة التوليدية التفريعية في دراسة مازن الوعر اللغوية...».

ويتضمن المباحث التالية:

- 1 - المبحث الأول: النظرية التوليدية التفريعية: نظرة في المنهج.
- 2 - المبحث الثاني: مبررات التنظير والنقد في البرنامج التوليدي.
- 3 - المبحث الثالث: الحدود وفصول البحث اللساني من خلال المنظومة الإصطلاحية في البرنامج التوليدي التفريعي.
- 4 - المبحث الرابع : الأطوار المنهجية والعلمية للبرنامج التوليدي التفريعي.
- 5 - المبحث الخامس : نقد مازن الوعر وعلماء الغرب للأطروحة التوليدية والتفريعية.

مقدمة: إن التفكير اللغوي العلمي لم يكتسب سماته المميّزة وخصائصه الموضوعية الدقيقة التي أتاحت له بلوغ نتائجه النظرية والتطبيقية الباهرة، إلا بعد تطوّر تجريبي؛ حيث إنّ موضوع اللغة كان مركز اهتمام منذ أقدم العصور، ولكن أهمّ المحطات التي شهدت ثورات علمية واسعة وبالمفهوم الإيجابي كان في عامي (1916-1957م)؛ فالتاريخ الأوّل معلم تاريخي يوافق نشر الأعمال العلمية الأولى للشيخ السويسري (ف. (، (ت-1913م)؛ حيث اتّفق العلماء -إجماعاً- على أنّه أوّل من أخرج De Saussure -دي سوسير- للناس نظرية لسانية وبالمفهوم العلمي الدقيق كما صقل للسانيات منهجاً وموضوعاً واضحين، ولاستثمار مقولات سوسير وملاحظاته قامت مدارسٌ عدّة ومذاهب عديدة في أرجاء أوروبا قاطبة وآسيا وبعضاً من العالم العربي؛ فابتدأت بحلقة براغ (1926م) واختتمت بسلوكية بلومفيلد وبينهما وظيفية مارتنيه ومنظوماتية (N. Chomsky¹، يلمسليف... الخ، أمّا التاريخ الثاني فهو شاهد على نشر أولى أعمال ناعوم تشومسكي (هذا الأخير الذي زلزل عالم اللسانيات باتّخاذ منهجاً مغايراً وهدفاً أكثر عموميةً يطمح به إلى رصد وكشف التقاطعات النحوية بين جميع اللغات البشرية. فمحاولة إلى إثبات عالمية النظرية التشومسكية يأتي كثير من علماء العرب وعلى رأسهم مازن الوعر لينطلق منها إلى تحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، قصد بناء نظرية لسانية عربية حديثة. وفي هذا السياق ما هي طبيعة هذه النظرية؟ وما هي الخصائص والسمات الرئيسة في المنهج التوليدي التفريعي؟ كأنموذج علمي في اللسانيات المعاصرة.

1- المبحث الأوّل؛ النظرية التوليدية التفريعية -نظرة- في المنهج: إذا تأملنا عن كُتب الأعمال العلمية لمازن الوعر فإننا لن نظفر بمعلومات مسهبة توضّح وتأمّل لتاريخ المنهج التوليدي التفريعي، ذلك لأننا التمسنا اهتماماً وأيما اهتمام بمقولات تشومسكي النحوية، ونظرياته التفصيلية التي استجابت لها اللغة العربية وبشكل استثنائي مثير للاهتمام، ورغم ذلك إلاّ أنّه ومن الضرورة بما كان التوسّع في توضيح تاريخ هذا المنهج لنتمكّن من سبر أغوار -أعماق- النظرية أو المنهج التوليدي التفريعي قصد تعبيره وفهمه فهماً

¹ - ناعوم أفيام أبراهام تشومسكي: أهمّ عالم في اللسانيات المعاصرة، ولد في بنسلفانيا بتاريخ: 07 ديسمبر 1928م، من عائلة يهودية -نازحة من روسية بسبب التزمّت الديني- تحصّل عام: (1945م) على شهادة الماجستير بتقديمه لبحث عنوانه: "علم الفونيمات الصرفي للعبرية الحديثة" وبلغته الأصلية: (Morphophonemics of modern Hebrew)، وفي عام: (1955م) تحصّل على درجة الدكتوراه من الجامعة نفسها، عمل ومازال على ذلك حتّى وقت قريب في المعهد العلمي العالمي: ماستشوستس للتكنولوجيا (M.I.T)، وهو من أهمّ نقاد السياسة الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط، وبخاصة بناء الجدار العنصري وممارسات إسرائيل في انتفاضة الأقصى ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني، لذا نعتته منظمة (بناي بريث) -أبناء العهد الصهيوني- بأنّه أشدّ موطني الو.م.أ عداءً لإسرائيل، ووصفه بعض النقاد بأنّه «يهودي يكره ذاته».

دقيقاً يسمح لنا بالنفاذ إلى عمق الطرح فيه، والبحث عن أشباهه ونظائره في أفكار وآراء مازن الوعر اللغوية.

شهدت سنة (1956-1957م) منعرجاً مصيرياً في تاريخ علم اللغة العام واللسانيات الغربية بشكل أدق؛ حيث إنه يضرب الصفع على آراء ورؤى تشومسكي اللغوية وملاحظاته التي جمعها في كتاب "المباني" (الذي وصفته بعض الاتجاهات بأنه ثورة على كهنة المعبد السلوكي Structure syntaxique النحوية) وإلحاحاً ظاهراً بالعقيدة البلومفيلية، ورغم هذه الأوصاف غير العلمية والتي لا نأخذ بها -ههنا- إلا أن تشومسكي وبسبب تمكنه الواسع والنوعي من فلسفة العلوم (الإبيستيمولوجية) فقد استطاع بعث الجدل الميتودولوجي الأصولي في الطرح اللساني المعاصر والتأكيد على الحاجة الملحة إليه أكثر من أي وقت مضى وبالتالي فإنه يلاحظ نقائصاً ويسجل انتقادات واضحة في المنهج الإمبريقي الذي دعا إليه كل من (؛ هذا الفيلسوف العملاق الذي تشدد في رفضه لأيّ طرح يدعو إلى التسليم بإمكانية D.Hume ديفيد هيوم) (، وكبديل هيومي على ذلك يقترح برط المعرفة وتقييدها Apriori وجود أي مكون سابق عن العرض) بانطباعات الحواس الأولية،² أي إن مصدر المعرفة التي يمتاز بها الجنس البشري إنما هي مستمدة من الإحساس، وهذه الدعوة ما لبثت تستقرّ على كثرة أتباعها حتى اصطدمت بالدكارتيّة الجارفة (1596-1650م) التي أنكرت إبطالاً شديداً هذا الإدعاء، ويرى مشيعوها أن اليقين الجازم والحقيقة القصوى لا يمكن أن تُعَلَّم بانطباعات الحواس، والتي لا يمكن بأيّ وجه ممكن «...استبعاد قابليتها للخطأ...»³ وردّ "روني ديكارت" على توجّه التجريبيين -ردّاً جميلاً- بمقولته الشهيرة، والتي مفادها: «...إنّ الإحساس يخدعني، والذي خدعني مرّة يمكن أن يخدعني مراراً وتكراراً...»، وبالتالي فإنّ المعرفة التي يفهمها العقليون إنما تتدفّق من الحقائق الثابتة التي لا يمكن بأيّ وجه ممكن أن تكون مثار جدل في العقل البشري، ولكن رغم هذا الاختلاف والتعارض الأصولي والإبيستيمي بين المنزعين، إلا أنّهما متفقان تمام الإتفاق حول إوليات الاعتماد على منطق الفتاغورسية والنيوتينية (الرياضيات والفيزياء) كمبدأ أساس وجوهر في التحليل (، Scholastics والبحث والاستقراء، وهو بهذا الوصف يكون بديلاً طارئاً عن الأريسطية والسكولاستيكية) (؛ Les idées innées أمّا قمة التعارض -كعودة على بدء- بينهما، فممثلة في جدلية الأفكار الفطرية (

² - René Descartes, Discours de la méthode. Imprime en union Européenne, 1996. P 124,126, 167.

³ - ر. هـ. رينز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب). تر: أحمد عوض، ط1، الكويت: 1978م، عالم المعرفة، ص192.

فالعقليون يؤمنون بوجودها باعتبارها الدعم الفعلي المحصل لأيّ يقين جازم في معرفتنا،⁴ في حين نجد (وديفيد هيوم في مقابل ذلك ينكرون G. Berkly) وجورج باركلي (Luke.J) فلاسفة الحسّ من جون لوك (أيّ وجود معرفي سابق عن الماهية وعن الوجود المادي، ومن الضرورة بما كان تحليل المباد الرئيسة للمنهج التوليدي التفريعي الذي يؤسس كلّ أطروحاته الفلسفية ومفاهيمه الإجرائية على نقد اللسانيات البنوية أن* الكلاسيكية -بخاصة- وإعادة تصحيح مواطن الوهن وتدعيم جوانب القوة في النحو الأروبي التقليدي، وعلى يد أستاذه العبقري "زيوليك" **أنّه إلى أن إمام هذه المدرسة قد نشأ في تيار المدرسة البلومفيلدية، المتجاهلة -إلى حدّ ما- لأفكار وأطروحات سوسير اللسانية،⁵ أمّا تشومسكي (***)، (Z. Haris، هاريس) فإنّني لاحظت على -ما يبدو- في بداية أعماله قد أقرّ وتبنى بعضاً من أفكاره، ولاسيما ما يتعلق بالفصل المنهجي والعلمي الصارم بين اللسان والكلام، كما أنّه على خلاف بلومفيلد ومن -دأب دأبه، وتشيع لسلوكيته- قد اعترف بزعامة السوسيرية اللسانيات الحديثة، وهذا الموقف -في حدّ ذاته- ما أراه تحدّ خطير بالنسبة إلى لساني أمريكي قبل تشومسكي، وهي مخالفة مصيرية وذلك لسيطرت العقيدة البلومفيلدية على مجمل الدرس اللساني الأمريكي، ومن جهة أخرى فإنّه يمكن بسهولة وبدقّة ومنهجية التماس تأثره - (، خصوصاً فيما كان ينادي إليه R. Jacobson تشومسكي- أيّما تأثر بفكر اللغوي الروسي "ر. ياكبسون")

⁴ - جيلي محمد الزين، الأصول الوصفية في اللسانيات العربية. رسالة ماجستير، تيزي وزو، نوقشت عام (2003م)، ص25.

* وفي ذلك يقول تشومسكي «.. لقد كان البحث اللغوي في أوروبا وأمريكا قبل القرن التاسع عشر ذاتياً، وغير منظم ويغلب عليه طابع التخمين..»، وهذا اعتراف صارخ على نية نقد تشومسكي لكلّ من اللسانيات قبل سوسير والنحو التقليدي. للتوسّع: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. دمشق، ط1: 1989م، دار طلاس، ص226-227.

** اكتشفت أن تشومسكي قد تعرّف -على ما يبدو- على الأفكار اللسانية الأوروبية ولاسيما أفكار سوسير -رائد اللسانيات- من خلال إمام المدرسة السلوكية بلومفيلد (L. Bloomfield)، الذي اطلع على الطبعة الثانية من محاضرات سوسير، وكان ذلك عام: (1924م)، وكتب حولها تعليقا نقدياً مفاده «.. لقد أمّدتنا سوسير بقاعدة نظرية لعلم اللسان ..»، ورغم اعتراف بلومفيلد بسوسير إلّا أنّه لم يستشهد به إلّا مرّة واحدة في كتابه المشهور: اللغة-language، طبعة: (1933م)، في الصفحة (19)، أمّا تشومسكي فإنّه استشهد به -سوسير- في كتابه: (Aspect to the theory of syntax) المنشور عام: (1965م)، ثلاث مرّات على الترتيب التالي: ص4، 8، 48. للتوسّع: L. Bloomfield, language. New-York, 1933. P19 -N. Chomsky, Aspect to the theory of syntax. U.S.A: MIT; 1965. P4-8-48.

*** لقد كان للعالم الأمريكي (زيوليك هاريس) -وهو أستاذ اللسانيات في جامعة بنسلفانيا- أهميّة كبيرة في تطوّر فكر تشومسكي اللغوي، وذكر تشومسكي -نفسه- أن تعاطفه مع آراء هاريس السياسية كان الدافع الحقيقي وراء التحاقه بدراسة اللسانيات في بداية دراسته الجامعية. للاستزادة يرجى العودة إلى: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص224.

⁵ - جيلي محمد الزين، المرجع السالف. ص28.

في جميع اللغات البشرية⁶ فقد كان يؤمن أشدّ) Phonological universals من إثبات "كليات فنولوجية" (الإيمان بوجود عموميات وتقاطعات لغوية أخرى وعلى مستويات عديدة من التراكيب اللغوية التي هي بحاجة ماسة إلى كشف البراقع عنها ودراستها دراسة منفصلة ومفصلة ، ومن هذه المنطلقات ينحت تشومسكي منهجه الجديد الذي سيكتب له فيما بعد وفي فترة زمنية وجيزة زيادة مجمل الدرس اللساني الحديث، معبراً في أكثر من مناسبة على ضرورة التأكيد على أهمية التراكيب والبنية النحوية في دراسة اللغة وهذا الطرح الجديد من شأنه أن يلتبس أدوات ومناهج جديدين ويصقل طرائقاً لم تكن معروفة من ذي قبل.

ومن الآن فصاعداً سأعتبر أن المنطلقات الفلسفية التي اعتمدها ناعوم تشومسكي تبتني أساساً على مقولات وأطروحات العقليين، وبعض البدائل المقترحة في انتقادات النحو التقليدي، كما أنني سأعتبره أول لساني ينتبه إلى الدراسات التي استطاعت الصمود أمام المشكلات اللغوية الفعلية من اللسانيات الأوروبية لما بعد السوسيرية، وبعض الدراسات الموضوعية التي سبقتها خصوصاً الدراسات النحوية العربية والعبرية التي أشاد بدقتها وشموليتها وموضوعيتها، وبضرورة الاعتماد على بعض أوصافها في الدرس اللساني المعاصر. يقول مازن الوعر: «..وقد قال (تشومسكي) بالحرف الواحد إنه تأثر بالتراث العربي القديم عندما وضع نظريته في النحو التوليدي التحويلي، ولاسيما في كتابه "البنية المنطقية للنظرية اللغوية"»⁷ فكل هذه المنطلقات مشروعة في نظرية العلم، أمّا بالنسبة إلى مازن الوعر فإنه ومن الآن- سيتقيد بجلّ هذه الدعائم حتى يكتف هذا المنهج العقلي مع منهجه التفسيري عند مقابلته لنظرية تشومسكي مع نظرية النحو العربي التقليدي، والتركيز على هذا المحور هو في الحقيقة تركيز على شحن الجدل النفعي الذي يطاوع بين مبادئ النظرية وخصائص المادة اللغوية؛ جنسها ونوعها.

(2) - **المبحث الثاني؛ مبررات التنظير والنقد في البرنامج التوليدي:** لكلّ نظرية من النظريات العلمية واللسانية التي طوّرت في القرن الماضي خصائص ومميّزات تجعل كلّ واحدة منها مختلفة عن الأخرى، ومن جملة المميّزات التي سمت البرنامج التفرعي انفرادها بخاصيتين أساسيتين أرى أنّهما فرضتهما ضرورات علمية واقتضاءات منهجية، وهذه الميزتين هما:

⁶ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، الجزائر، ط3: 2007م، ديوان المطبوعات الجامعية، ص202 -بتصرف-

⁷ - وليد أحمد العناتي، وحافظ إسماعيلي علوي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات. المغرب، ط1: 2009م، دار الأمان. ص120.

أ- ألاحظ أن هذه النظرية تنطلق من إرساء دعائمها على الأسس الموضوعية والمفاهيم العقلية للمعرفة اللغوية،⁸ وهذا ما يجعلها أقرب النظريات إلى التحديدات الصارمة الشبيهة بالرياضيات والفيزياء، فهذا المسلك هو الوحيد الذي يراه التوليديون نحو مستقبل أفضل ونحو التقدم اللغوي العلمي؛ إذ المطلوب هو الإثبات والبرهنة على أنجح المقترحات التي يمكن أن تخدم مشكلات اللغة الفعلية، والتي يمكن أن تجمع بين قيادة اللسانيات والتفسير المثالي الممكن للغات الطبيعية.

ب- ألاحظ كذلك أنها نظرية تحاول بعزيمة الحدّ من جموح القواعد في دراسة اللغة إجمالاً، فهي ترى أن ذلك كان سبباً وراء كبح درس اللساني الأوروبي، في حين لا تهتمّ هي إلاّ بمستوى من مستوياتها البنائية وهو النحو؛ أي بذلك الجهاز المفاهيمي الصوري المجرد، الذي تقوم آلية عمله على أسس ميكانيكية قادرة على توليد ما لا كائل إلى حصره من السلاسل والمتتاليات اللغوية المنفردة بشكل هندسي عن لغة من اللغات الطبيعية المعيّنة،⁹ فسياقها النسقي يتمحور -حسب اعتقادي- على وجوب البحث في الخصائص المجردة والنماذج الصورية المتكررة التي تروم تحليل وتفسير الطاقات الإبداعية الخلاقة في اللسان البشري،¹⁰ والوصول إلى تحديد المكونات الدنيا والعناصر البسيطة التي لا تقبل الإنشطار والتي تتمّ بواسطتها عملية الكلام كاستراتيجية ذهنية لاحتواء المعنى، وفي الجانب الآخر من زعمي -هذا- أعتقد أنه لم يعد على المحلل اللساني البحث في اللغات كظاهرة إنسانية بحثة من خلال ما هو موجود -فقط- بل أصبح يوجب ولأول مرة في درس اللساني أن يدرس ما يمكن أن يوجد من السلاسل اللغوية التي تهندسها المعايير النحوية والصوتية والصرفية.. الخ. القابلة دوماً وبشكل آلي والمتوفرة على خاصية التوليد والتفريع.

لقد استطاع تشومسكي -إذا- أن يبرّر توجهاته اللسانية بالتزامه الاستثنائي الذي صقل له اهتماماً علمياً خاصاً، يتمثل في بدايته بالخلفيات النفسية والفيولوجية والفلسفية للغة؛ أي هو اهتمام بما يمكن أن نطلق (، وهذه المحاولة أعتقد أنها Métalinguistique عليه في حدود هذا البحث مصطلح "الجهاز الميتالغوي") تصبّ في محور تعميق فكرة البحث في الجهاز الذهني للمتكلّمين عوض استنزاف طاقات بحثية هائلة تهتمّ بسلوكهم اللغوي الفعلي المحصل أو المنجز،¹¹ ومع هذا الطرح الجديد والعميق -في آن- كان من الحكمة

⁸ - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص204. -بتصرف-

⁹ - ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية. لبنان، ط1: 1992م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص69.

¹⁰ - محمد سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي. الإسكندرية، ط1: 2002م، دار المعرفة، ص131. وما بعدها -بتصرف-

¹¹ - مازن الوعر "حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية" مجلة اللسانيات، العدد (6)، الجزائر،

ودلالة عن الخبرة الواسعة في التحليل بزغ فجر البحث في التراكيب، وهذا التوجّه - كما نبّهت إليه خولة الطالب الإبراهيمي - يفضي بنا إلى الحديث عن مفهومين هامين في النظرية التشومسكية؛ حيث إنه يشترط في العبارة التي هي: الأساس التركيبي الكلاسيكي - على حدّ تعبير مازن الوعر - أن تكون مقبولة وسאיمة من حيث تركيبها النحوي والمتطابق وقياس اللغة، والثاني هو مفهوم الاستحسان؛ أي إنّ كون الجملة «..مقبولة من ناحية مناسبتها لمدلولات اللغة المعيّنة..»¹² فالتركيب كبنية منطقية يجب أن يحرمها مستعملها وأن يأخذ بتحديداتها وشروطها بصرامة، كما أنّي أفهم من هذه الدعوة الصريحة نقدًا ضمنيًا لعدم اتّساح إجراءات التقطيع (البنوي) المستخدم في فرز الأصوات اللغوية وتصنيفها تصنيفًا معقولاً وعلمياً، والأمر نفسه يظهر بالنسبة للمستويات اللغوية الأخرى التي ماعدت ناجعة ولا تتوفّر على قدرة صالحة بما يكفي حتى تمتدّ إلى تحليل التراكيب، وإذا حاولت ترجمة هذه الفكرة بمصطلحات الرياضيين فإنّني أقول: إنّها شروط لازمة غير كافية؛ لأنّ النحو بهذا المنظور أعتد أنه لا يمكن بأي عبارة علمية ممكنة أن يكون نشاطاً تصنيفياً تطبّق عليه بشكل روتيني ومكانيكي على مجموعة العيّات اللغوية، والتي تختصر لغة ما في مدوّنة مغلقة قد تسقط كثيراً من خصائصها التي نكون بأشدّ الحاجة إليها عند التحليل، وهذا في رأيي أكثر الأخطاء قبّحاً عند الإستغراقيين والبهافوريين عندما فهموا أن اللسانيات علم تصنيفي؛ لأنّ المعقول (الصوري الذي ينتج الجمل Introspection) * (والمقبول في التشومسكية هو دعوته إلى المنطق الاستبطاني النحوية النووية الأولى والأصولية، ففي خضمّ هذا التصرّ يتوضّح لي أن مجال تبرير مبادئ اللسانيات الكلية يكمن وراء تفسير التقاطعات اللغوية التي يبتني عليها منطق الجملة، وهذا ما يجعلني أفكر باستمرار في مدى توفر الإمكانيات على الفصل بين النظرية والمنهج؛ لأنّ هذا الأخير يمكن أن يتوجّه إلى حقول معرفية أخرى كالخوض في البحوث النفسانية والسيكولوجية والسوسيولوجية والفلسفية والتعليمية... الخ، بينما على النظرية إبستمولوجياً أن تعتمد على عدد محدود من الملاحظات «..وتحاول تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر ثمّ التكهّن بظواهر جديدة عن طريق صياغة قواعد عامة طبقاً لتراكيب فرضية كما هو

¹² - خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات العامة. ط1، الجزائر: 2000م، دار هومه، ص105.

* لا أقصد بمصطلح الاستبطان آلية تحديد الأحكام النحوية والقابلية والغموض أو لتحديد الجمل التفسيرية كما يفهمه التوليديون وإنّما أستعمله في هذا الموضع بالمعنى المتداول عليه في الأدبيات الفلسفية الغربية على أنه دراسة الشيء في ذاته ومن الداخل ينظر: Frank NEVEU. Dictionnaire des sciences du language: édi Armand colin; Paris, 2004, p169.

الحال بالنسبة لـ "الإلكترون" والـ "الكتلة"..."¹³ وفي الخطّ الموازي لهذا الطرح؛ فإنّ إجراءات ضبط الخصائص الصورية الهادفة إلى اكتشاف وتحديد القواعد النحوية غير كافية لبناء نظرية لسانية وبالمفهوم الإبيستيمولوجي الدقيق، وبالتالي فإنّ الحلّ المبدئي يجعل وظيفة النظرية اللسانية الأساسية، هي: تقويم وتصحيح ما أمكن من الأنحاء وفق أنظمة مطّردة لا الكشف عنها في سياق معيّن أو في إطار مقارنة حققت شيئاً من الشمولية في إطار طرح معيّن.

هذه في العموم هي التبريرات العامة لدعاة المنهج التوليدي، أمّا مبررات مازن الوعر في اعتماده على مقولاتها النظرية كأصل من أصول محاولته لقراءة ودراسة جديدة للغة العربية فإنّها تنطلق بدورها من وضع فرق بين شيئين مهمين: الأول متعلق بالمادة اللغوية التي حاول تحليلها وهي اللغة العربية المعيارية، والثاني هي المناهج والنظريات التي حاول النظر بها إلى المادة المدروسة، يقول: «...والسؤال الآن هو: هل يمكن لنا نحن العرب المعاصرين أن نأتي إلى هذه اللغة العربية، وننظر إليها نظرة مختلفة؟ الذي أقوله أنا والذي يقوله العلم والتطور هو أن كلّ ظاهرة فيزيائية في هذا العالم ينظر إليها نظرات مختلفة...»¹⁴ ونفهم من هذا القول أنّ هذه النظرات المختلفة يجب ألاّ توضع في إطار سلبي؛ بمعنى إنّ مازن الوعر لا ينكر أعمال علماء العربية ولا ينكر -أيضاً- إلى جانب ذلك مواطن الضعف والوهن فيها، ولكن على النظريات والمناهج الحديثة أن تكون أكثر علمية في معالجتها للظاهرة نفسها التي عالجها القدماء، ومن جهة أخرى فإنّ التبريرات التي قدّمها الوعر كثيرٌ مجدّاً ولا سبيل إلى ذكرها جميعاً إلاّ من باب الاختصار الذي أجمله في قوله التالي: «...إذا؛ في العلم وحسب المفهوم العلمي الحديث، لا وجود لمقولة تقول "ما ترك الأول للآخر شيئاً" ومقولة "ليس بالإمكان أبدع ممّا كان" وذلك لأنّ مثل هذه المقولات إنّما هي مقولات لا تخضع للعلم، ولا تخضع للتطور، وهي ضدّ حركة التطور الإنساني في الحضارة الإنسانية...»¹⁵ فمن هذا يشرع مازن الوعر لنفسه أن يعيد النظر في النظريات النحوية العربية، ومن خلال الاطلاع على مدونته كاملة يمكن أن أجعل مقصوده منحصراً في هدفين اثنين، أحدهما على الترتيب التالي:

أ - إعادة قراءة المقولات العلمية لعلماء اللغة العربية من منطلق أنّهم وضعوا مقولاتهم في إطار اللغة العربية المعيارية مضبغين عليها صبغة الدقّة والشمول والعالمية؛ وينفرد هذا البحث بناءً على تبني أفكار

¹³ - نعم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز، ط 1، المغرب: 1987م، منشورات العيون. ص 69. - بتصرف-

¹⁴ - وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات. ص 127.

¹⁵ - وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات. ص 128.

الوعر عندما أعتقد أن علماء العرب والعربية كانت نيّتهم تحديد قيمة اللغة العربية في الكون الشامل الذي يضمّ الإنسان وبالتالي: فإنّهم درسوا الإنسان من خلال اللغة، وليس العكس أو ما يعتقد بعض أنصاف المتعلّمين أنّها دراسة قومية. بل الحقّ والحقّ بكلّ ثقة أقول: إنّ دراساتهم كانت إنسانية وبالمفهوم اللساني الصارم.

به- أن يصوغ مناهج ونظريات يمكن لها أن تصف وتفسّر الظاهرة اللغوية تفسيراً وشرحاً أكثر وضوحاً وقوّة وأكثر دلالة وملائمةً للواقع وللزمن الذي تعيش فيه هذه الظاهرة اللغوية.

(ج)- المبحث الثالث : الحدود وفصول البحث اللساني من خلال المنظومة الإصطلاحية في البرنامج

- التوليدي التفرعي: إنّ أطروحات ومحاور البحث في إطار اللسانيات التوليدية التفرعية والتي يجب -
- لزاماً- أن تضبطه النظرية يجب أن ينطلق من مقولات علمية محدّدة وثابتة، وأن يتألف من عناصر إبستمولوجية عدّة؛ منظمة ومتسلسلة وفق مبدأ عدم التناقض وتنافي الغموض والتعقيد، كلّها شروط ينطلق منها التوليديون لبناء صرحهم العلمي من حدّ وفرضية مفادها: التركيز - كما أرجو أن أكون قد وافيته شرحاً- على ما يمكن أن يفعله المتكلّمون باللغة لا على ما يقولونه ؛ لأن الاعتماد على هذا الأخير إنّما هو تضيق لحدود المعرفة اللغوية وتبسيط لمقولات العلم العميقة، كما أنّه يوقع المحلّل اللساني المحترف ناهيك عن المبتدئين في المتاهة التي وقع فيها البلومفيلديون خصوصاً عندما فهموا أن «..العلم يتعامل فقط مع الوقائع التي يمكن الوصول إليها بسهولة في زمانها ومكانها، من جانب أيّ ملاحظ وكلّ ملاحظ، أو أن يتعامل فقط مع الوقائع التي توضع في اتّساق مع الزمان والمكان..»¹⁶ أمّا الاعتماد على ما يمكن أن يفعله
- (، وفي La créativité linguistique المتكلّمون باللغة، فهو تركيزٌ -إذاً- على مبدأ "الإبداعية اللغوية")
- ذلك يقول مازن الوعر: «..فالشيء المدهش والعجيب في نظر تشومسكي بالنسبة إلى اللغة، وهو: الخلق اللغوي اللامتناهي؛ ذلك لأنّ التحليل اللغوي ينبغي ألا يكون وصفاً كما كان قد قاله المتكلّمون، وإنّما هو شرح وتعليل للعمليات الذهنية التي من خلالها يمكن للإنسان السوي أن يتكلّم بجمل جديدة لم تطرق سمعه قطّ..»¹⁷ وللوصول إلى هذا المستوى من التمثيل والتحليل يقترح تشومسكي مجموعة من المفاهيم اللطيفة والتي ننتبّعها بدقّة آخذين التدرّج التالي:

¹⁶ - ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. تر: أحمد عوض. ص341. -بتصرّف-

¹⁷ - مازن الوعر "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحولية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" مقال، مجلة اللسانيات، ع(33) مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر: 1982م، ص25.

أ- حدّ اللغة وماهيتها: لقد استطاع تشومسكي أن يخالف سابقه عندما قدّم تعريفاً للغة أعتقد أنه يفوق ما قدّمه اللسانيون قبله؛ من حيث الدقّة والشمول والوضوح -الجزالة- وذلك ببنائه له على دعامة الكفاية (، هذا الأخير la compétence اللغوية أو ما يسمى في عرف الأدبيات اللسانية الأوروبية الملكة اللغوية") الذي نأخذ به -ههنا- كمفهوم تأسيسي في قالب التوليدي التفريعي، وفي نظر تشومسكي بالتحديد فإنّها «..ذلك النظام الذهني المجرّد الذي يملكه الإنسان والذي يتجسّد ملموساً..»¹⁸ فهي بذلك «..مجموعة الأداءات اللغوية المكتوبة والمنطوقة..»¹⁹ وقد أدّاه مفهوم الملكة إله نقد الأطروحات البنوية الأمريكية - خصوصاً- ذلك لأنّ نحوهم «..يهتمّ بصورة أساسية بذكاء القارئ، وبالمبادئ والإجراءات التي تحشد بغية تحصيل المعرفة الكاملة باللغة..»²⁰ ومن هذا المنطلق أرى أن مصطلح الملكة استعداد قبلي يمكن المتكلّم من اكتساب أيّ لغة على وجه الأرض وبالتالي فإنّ كلّ إنسان سوي يعيش في بيئة معيّنة يستطيع أن يكتسب لغة هذه البيئة -بالضرورة- ويستطيع أن يعبر في كلّ لحظة بهذه اللغة، وذلك بإتباعه قواعداً معيّنة ومحدودة، فهو قادر -في كلّ آن- ومهما كانت أحواله النفسية والاجتماعية وبصورة عفوية على صياغة عدد لامتناه من جمل هذه اللغة، وعلى فهمها وإدراكها بالرغم من أنّه لم يسبق -أبداً- أن لفظ بها أو حتى إلّا أنّ ما يبدو لي أجدر بالإشارة في هذا الموضع هو تسليط تشومسكي جلّ تركيزه *سمعها من ذي قبل، " اللغة البشرية،²¹ التي وجدناها في موضعين آخرين محدّدين Aspect formel على "المظهر الشكلي- بالشكل التالي: «..اللغة مجموعة جمل كلّ جملة منها تحتوي على شكل صوتي وعلى تفسير دلالي ذاتي يقترن بها، وقواعد اللغة هي التنظيم الذي يفصل هذا التوافق بين الصوت والدلالة..»، وفي الموضع الثاني، قوله «..ومن الآن فصاعداً سأعتبر اللغة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل كلّ جملة فيها محدودة في طولها قد أنشئت من مجموعة محدودة من العناصر فجميع اللغات الطبيعية في صيغتها المنطوقة والمكتوبة هي لغات بهذا المفهوم..»²² عندما أحاول تحليل هذين التعريفين فإنّني أفهم تضمّنهما المحتويات التالية:

¹⁸ - وليد أحمد العناتي "كفايات الطالب الجامعي" مقال: مجلة اللسانيات، الجزائر: 2007م، العددان (12-13) المجمع

الجزائري للغة العربية ص 51.

¹⁹ - المرجع السالف. ص 51-52.

²⁰ - نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية. تر: محمد فتّيح، القاهرة، ط1: 1993م، دار الفكر العربي. ص 59.

* تظهر هذه الفرضية بوضوح في مؤلفات تشومسكي التالية: نموذج (1965م)، نموذج (1970م) ونموذج (1975م).

²¹ - ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية وقواعد اللغة العربية. بيروت، ط2: 1985م، المؤسسة الجامعية للدراسات. ص 69.

²² - نعوم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز، ص 17.

اللغة: مجموعة غير متناهية من الجمل، وبالتالي فهي متوفرة -دوماً وأبداً- على مقدرة إبداعية مستمرة.

اللغة: أصواتٌ تحتوي على دلالات يحددها المستعملون في انغماس لغوي معيّن (البيئة)، وهو التأثير

الجمعي؛ وهذا ما يمكن أن نسميه "الحدس اللغوي الجماعي".

اللغة: ملكة إنسانية، وهي من تصنع الحدود بين الإنسان وباقي المخلوقات غير العاقلة.

اللغة: تنظيم ضمني من القواعد الداخلية؛ أي نظام متشابك ومعقد جداً، يمكن أن نطلق عليه في حدود هذا

البحث مصطلح الشبكة الذهنية العنكبوتية المبنية أساساً على مفهوم تضافر الملكات القاعدية، لتنتهي في آخر

المطاف بملكة مستهدفة أطلق عليها تشومسكي مصطلح الملكة اللغوية.

اللغة: ميزة إنسانية مكتسبة وقابلة للتعلم، وهي متفاوتة الاحتواء، وهنا تثبت اللغة مقدرة الإنسان السوي

على التعلم دون سواه من الخلق، وأرى أن مفهوم التعلم في هذه المدرسة يجب ولا بد أن يفرد له شق خاص

أجعله آخذاً التدرج التالي:

ب- طبيعة تعلم اللغة: (وتسمى -أيضاً- في الأدبيات اللسانية والفلسفة الغربية: مشكلة أفلاطون) إن التركيز

على هذا المبدأ في واقع الأمر هو تركيز على مبدأ خلافي تشترك فيه المدارس البنوية الأمريكية قاطبة دون

الأوروبية؛ لأنه كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح «...ولا ننسى عاملاً آخر، وهو: اهتمام

الأمريكيين الشديد -أشدّ بكثير ممّا هو عند غيرهم- بمشاكل تعليم اللغات...»²³ وهذه الملاحظة الدقيقة التي

انفرد بها الأستاذ لها ما يثبتها، أمّا تشومسكي فإنّه يحددها في فرض نموذج خاص أو اختياره، والمقصود -

هنا- هي الأنحاء الخاصة؛ كالنحو العربي أو النحو العبري أو الفرنسي والإنجليزي.. الخ، فهذا هو الحدّ

اللساني للتعلم وعلينا أن نتوقف هنا؛ لأننا إذا حاولنا فهم آلية التعلم وطرائقه فإننا نكون قد اجتزنا مرحلة

التحليل اللساني إلى مرحلة التحليل النفسي والديتاكتيكي، وهذا ما سيعتبر خوضاً وغلطاً غير جائز بين

العلوم المستقلة التي يجب دراستها بشكل منفصل.

ج- مفهوم النحو كمعيار: يكون النحو معياراً صالحاً لإقامة صرح لغوي إذا كان مجموعة من القواعد

المتسلسلة والمتعاضدة القائمة في الذهن على شكل صورة ملكة فطرية وراثية، وعلى اللسانيات التوليدية

التحويلية أن تترصدّها أولاً، وأن تفسرها ثانياً، لا أن تكشف عنها -الذي آمل أن أكون قد أحسنت تفسيره

قبل هذا- ويجب أن أشير إلى حقيقة مهمة تتمثل في أن النحو عند تشومسكي يشمل القواعد والدلالة

²³ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، الجزائر، دط: 2007، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية. ص171، تحت هامش رقم (109).

والصوت معاً،²⁴ وفي تعريفه قد ركّز على الجانب المشترك بين اللغات المختلفة دون تخصيص لغة بعينها، ومن هنا يطرح ثنائية (النحو الخاص والنحو الكلّي)؛ هذا الأخير الذي تيقّنت أنه صلب البحث التوليدي التفرّيعي، يقول تشومسكي: «.. النحو؛ أي المبادئ والعمليات التي بها تتبنى الجمل في اللغات المختلفة، وتهدف الدراسة النحوية إلى بناء نظام للقواعد يمكن اعتباره وسيلة من وسائل إنتاج جمل اللغة التي هي قيد التحليل..»²⁵ ومن هنا نكشف عن إستراتيجية جديدة يعتمد عليها تشومسكي والمتمثلة في عدم الفصل بين *تعريف المفاهيم وتحليلها بالمنهج التوليدي.

د- مفهوم التقاطعات: والمقصود بالتقاطعات هي العلاقات التبديلية التي تكون بين الأنحاء الخاصة؛ قواعد لغة ما، والنحو الكلّي؛ أي الثوابت المشتركة والمطلقة بين جميع اللغات. وتري المدرسة التوليديّة التفرّيعية أن تحديد هذه العلاقات لا يتمّ إلاّ من خلال هذه الخطوات:

د/أ- صياغة فرضية معيّنة قائمة على مجموعة من القواعد المتشكّلة عن المواد اللغوية في كلّ لغة من لغات البشر المدروسة إلى حدّ الآن.

د/ب- فحص المسوّغات الذهنية الفرضية المصوغة، وتطبيقها على مواد لغوية أخرى تابعة للغات الأخرى.

د/ج- إعادة ترتيب هذه المسوّغات الذهنية وإعادة صياغة الفرضية النظرية التي تستهدف ضبط الاستعمالات اللغوية غير المطّردة،

د/د- ثمّ قبول الفرضيات من حيث صدق البرهان وسلامة الثوابت المعتمد عند التحليل فكلّ هذه الخطوات لابدّ منها في هذه الأطروحة الواعدة.

وعندما حاول مازن الوعر تحديد هذه المرحلة ذيلها بشرح وافٍ ومهمّ جدّاً، مفاده: «.. إنّ القواعد في اللغة العربية -مثلاً- هي في أساسها صيغة لسانية حول كيفية صياغة الكلام، وعلائقها النحوية والدلالية في اللغة العربية، وهذه القواعد العربية، هي: كفاية غير شعورية عند المتكلّم على رأي تشومسكي..»²⁶ وعلى هذا المعنى فإنني أفترض أن مازن الوعر سيعكس العملية التي أشار إليها تشومسكي، وذلك بأن الوعر

²⁴ - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. الدار البيضاء، ط2: 2002م، مطبعة النجاح، ص63.

²⁵ - ناعوم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز. ص13 -بتصرف-

* نظراً لمجموعة من الملاحظات العلمية التي أسديت إليّ في إعداد هذا البحث وفي هذا الفرع من المعرفة التوليديّة التحويلية من الإختصاصيين في هذا الجانب، أراجع عن فكرة كان مفادها أن تشومسكي يفصل بين المفاهيم وتبنيها بالمنهج التوليدي التحويلي إلى عدم الفصل كما هو ثابت في المتن.

²⁶ - مازن الوعر، "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليديّة والتحويلية" مقال، ص27.

سيقدّم قاعدة لسانية لمجموعة المفاهيم النحوية والدلالية العربية التي تقبل -من دون أدنى شك- التعالق مع مقولات النحو العالمي.

(هـ)- **طبيعة العلاقات بين الملكات:** وأقصد بها -ههنا- هي علاقة الملكة اللغوية مع بقية الملكات الذهنية الأخرى؛ فالذهن كلُّ مركّب من مجموعة قوالب متفاعلة أثناء الإنجاز اللغوي الفعلي -خصوصاً- ما يبتني (27)، فلكي يتكوّن هذا الحدس يستوجب Intuition linguistique على ما سمّاه تشومسكي (الحدس اللغوي- وجود قالب النحو، وقالب المعرفة اللغوية، وقالب الملكة الصوتية الميكانيكية، وقالب المعتقدات والانطباعات الشعورية وغير الشعورية التي يخزنها الإنسان ويحملها في ذاته، ويجب ألا ننسى قالباً آخر وهو القالب التداولي؛ أي القدرة على استعمال اللغة...الخ.

(ي)- **العلاقات المتعاضدة بين المعطيات اللغوية:** أو تلك العلاقة القائمة بين المعطيات التجريبية الملموسة وفرضيات العمل النظري في استخلاص وصياغة الملكة؛ فالنظرية اللسانية حسب التشومسكيين تقيّد الشواهد اللسانية بوضع شروط عليها حتى تدمج في الاستدلال اللساني العام، ومن بين هذه القيود: أ- صفة الشاهد اللغوي وطبيعته العلمية والموضوعية، ب- شرعية الشاهد وقانونيته، ج- وضوح الشاهد وشموليته (إطراده واستمراره)، وقد أثبت مازن الوعر هذا الموقف الذي تبناه تشومسكي، منطلقاً من خلال نقده الصارخ لمنطق التحليل الذي اعتمدته البنويات الأوروبية والسلوكية، الذي رفضه تشومسكي معتبراً إيّاه أسلوباً ميكانيكياً لا شيء فيه سوى الوصف الساذج والبسيط للمادة اللغوية، ويتعرّز هذا الموقف في قول مازن الوعر: «..فلكي يحلّ عالم اللسان "اللغة" فإنّ عليه أن يقترب أكثر فأكثر من المتكلمين الناطقين بلغتهم، وذلك لسبر القدرة اللغوية الفاعلية التي تمكّنه من الكلام...ثم إنّ عليه أن يبدأ بتحديد العلاقات بين المعطيات اللغوية لصياغتها بصيغة الفرضيات الشكلية المؤدّية إلى نظرية لسانية شاملة، ثمّ عليه -أيضاً- أن يبرهن على صحة نتائجه بدقّة وموضوعية..»، (28) ومعنى ذلك أنّه من أجل صياغة الملكة على شكل Idealisations نموذج نحوي عليه أن يصاغ صياغة صورية وما تقتضيه من الصرامة والدقّة المثالية (ليكون فهم اللغة الإنسانية أكثر مقبولة ومقبولة لبناء طرح شامل يستغرق كلّ اللغات الطبيعية، كما أنّه في الجانب الآخر من هذا الطرح؛ لا يمكن أن نستغني عن إجراء مفهوم الامثلة المطردة، وما تستلزمه من أبعاد تعميمية تساعد على الفهم الفعلي للغة وهنا يطرح تشومسكي مفاهيمه الجديدة، وهي: أمثلة المتكلم المثالي الذي يفترض أنّه يعرف جميع قواعد اللغة دون استثناء، وأمثلة المستمع المثالي الذي يفترض أنّه

27 - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 292-293. -بتصرّف-

28 - مازن الوعر، "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية" مقال: ص 26-27 -بتصرّف-

يملك حدسًا لغويًا يمكنه من فهم كل ما يسمعه من لغته، والجمع بين هذين المثالين ينتج عنه ما يسميه تشومسكي أمثلة "العشيرة اللغوية المتجانسة" وكل هذا عبارة عن فرضيات للبحث اللساني التي لا تتعدى الجانب الافتراضي النظري، التي لا تتمتع بصفة العودة إلى المعاينة؛ لأن اعتماد المعاينة في هذه الموضوعات قد تفسد كل الفرضيات الموجهة في التحليل اللساني، وكل هذه المفاهيم -والعديد غيرها- هي مفاهيم أدخلها تشومسكي إلى الدرس اللساني الحديث، والتي كانت نشيطة في العلوم الأخرى كالفلسفة والمنطق والرياضيات، وخصوصًا علم النفس.. الخ.

(ز)- المنظومة المفهوماتية : وذلك يعني بناء وتشبيد جهاز مفاهيمي صوري مجرد لصياغة الملكة في منظومة اصطلاحية دقيقة؛ كافتراض البنية السطحية والعميقة، والتحويلية الوجوبية والجوازية، الجهاز (، المكونات المباشرة، عناصر المعنى... الخ.L.A.D.النحوي الفطري جهاز اكتساب اللغة)

(ح)- شكلنة اللغة: لاحنا في قول مازن الوعر السالف أن تشومسكي فرض الصياغة الشكلية المؤدية إلى نظرية لسانية شاملة، ومعنى هذه الصياغة الشكلية أن تستبدل المقولات اللغوية سواء أكانت نحوية أم صرفية أم صوتية ومعجمية... الخ، برموز رياضية تجعل الصورة التحليلية ونتائجها التقنية أشبه بالمعادلات الرياضية التي نتعامل بها في الفيزياء والرياضيات وعلم الأحياء.. الخ، وسنلاحظ في كل أعمال تشومسكي ومازن الوعر ومن دأب دأبهما أنهم يلتزمون في تحليلاتهم باستعمال عجرات (ترسيمات ومشجرات)، وأقواس ومعقوفات وجداول وأسهم وعلامات الجمع والضرب الرياضية، كل هذا يجعل الباحث وكأنه أمام علوم فيزيائية لا علم يحلل اللغات الطبيعية واصفًا الملكة البشرية المجردة.

(ط)- مبدأ التقويم: وذلك ببناء جهاز مفاهيمي تقويمي يساير ويوازي النظرية اللسانية، كما أنه يسقط أحكامه على الوظيفة التي تتعرض للدراسة، مثلما فعل تشومسكي عند فعلته النقدية والتقويمية للنحو التقليدي

واللسانيات الوصفية الأوروبية والسلوكية، وليس هذا -فقط- بل طال النقد وشمل حتى اللسانيات التوليدية (، في طرح النظرية "المباني النحوية" Autocritique والتحويلية، فيما سُمي فيما بعد ذلك "النقد الذاتي") (1957م) التي انتقدها تشومسكي نفسه بنظرية "ملاحح النظرية اللسانية" لعام (1965م)، هذه الأخيرة التي أعاد النظر في بعض جزئياتها لينتقدها بنظرية "النظرية النموذجية الموسعة" لعام (1970م)، وهكذا إلى غاية الوصول إلى الحقائق المطلقة التي لا تقبل الجدل والنقد في إطار الوسائل العلمية المتاحة في هذا القرن الجديد.

(ي) - مبدأ التفسير: أي تفسير العلاقة الممكنة بين الملكات اللغوية، وهنا يجب أن أوضح مفهوم ونظرة تشومسكي للملكة التي هي ملكة عامة تتكوّن من مجموع الملكات القاعدية (الجزئية)؛ فالملكة اللغوية (كمملكة عامة) تبتني على الملكة الصوتية والملكة النحوية التركيبية والمعجمية والدلالية والبلاغية... الخ، والوعي الفعلي، مع إفراز أوصاف لسانية مضبوطة للمفاهيم النظرية كالحديث اللغوي، والحكم النحوي، والمقبولية والمشروعية العلميين.²⁹

استنتاج أولي: إذا؛ إنّ النظرية اللغوية بهذا المعنى ليست رصفاً عشوائياً لمجموعة من الملاحظات التي يترصدها المحلل اللساني التوليدي، وليست كذلك جملة من المسلّمات الدوغماتية ذات التعليقات المجانية، وإنّما هي مجموعة من المبادئ اللغوية العامة التي يجب تقديمها في أوضح عبارة ممكنة وأدقّها، فالافتتاح فيالحقيقة يبتني على التسليم بأنّ البنية اللغوية إنّما هي بنية في غاية التعقيد، تتضمّن أشكالاً مختلفة من العلاقات المترابطة التي هي في أقصى مفاهيم التجريد، «..لهذا ينبغي على النظرية اللسانية أن تكون على شكل نظام استنتاجي حتى تتمكّن من تفسير العلاقات المعقّدة والمجرّدة الكامنة في اللغات البشرية على أساس التفاعل الحاصل بين عدد من المبادئ العامة والموحّدة...»³⁰ ومن هنا فإنّ النظرية اللسانية يجب أن تكون طرحاً فكرياً ممتدّاً في جانبه الآخر من التنظير والتعير (طرح/ نقد) بين (النظرية/المنهج)، فالشروط والقيود اللسانية إطارات فكرية يجب أن تكون قابلةً وبشكل حصري لإعادة النظر، ذلك لأنّ المعطيات والعناصر اللغوية المقدّمة سلفاً لا تمدّها لوحدها ولا تفصح عن كلّ الخصائص البنوية والأوصاف اللاتقة لدراسة اللغة الطبيعية، وبناءً على ذلك لابدّ ويجب اتّخاذ مقاييس وتحديات تنظيرية سابقة ومطرّدة عن كلّ التحليلات اللسانية التوليدية للغات البشرية³¹ (وهو الجانب الناقص في النظريات اللسانية قبل تشومسكي)، ولما كان ذلك كذلك؛ فإنّه يجب على وجه الضرورة القصوى التفكير في شروط النحو، التي يحدّها التوليديون في: الملاحظة والوصف والتفسير.

(ك) - أصالة النظرية التوليدية التحويلية: بعدما عرفته اللسانيات التوليدية التحويلية -نظرية ومنهجاً- من النجاحات الباهرة والفريدة، أصبحت -من دون منازع- النموذج الأمثل الذي يقود اللسانيات العامة نحو مشكلات لغوية لم تكن معروفة منذ ربع قرن فقط، والنظر في أصلاتها هو نظر -في الواقع- في تبريرات

²⁹ - مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. الأردن، ط1: 2002م، دار الشروق للنشر والتوزيع. ص56.

³⁰ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص292-293. -بتصرف-

³¹ - محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية. عمان، ط1: 1999م، دار الفلاح، ص9.

وقبول الإجراءات النظرية والنتائج الموضوعية التي حققتها في أغلب لغات العالم، ولاحتماء هذا الطرح
أقترح التّرجّ التالي:

ك/أ)- تبرير منطق قبول النحو التوليدي: من المحاور الكبرى والمشكلات الأساسية المطروحة بصرامة في
النظرية اللسانية، هو: «..كيفية صقل المعطيات والعناصر التي بإمكانها أن تفصل بين المتصورات
المتناقضة للبنية اللغوية..»³²، لأنّه بمجرد ظهور أيّ متصور من هذا النوع فإنّه لن يسمح بقبول هذا
الوصف لهذه المعطيات، وبالتالي فإنّ الحلّ الوحيد الذي يبدو مقبولاً مبدئياً بالنسبة للتوليديين هو اللجوء إلى
الوسائل والحلول الموضوعية، بينما يمكن تأجيل الحلول الأخرى التي بإمكانها تفسير المعطيات اللغوية على
أساسات تجريبية وفرضيات علمية تمسّ مباشرة بنية اللغة ذاتها.

تعليق: سأحاول في هذا التعليق الجانبي تلخيص المشكل الذي حاول تشومسكي الإجابة عنه بالعبارة التالية:
كيف يمكن تبرير النحو التوليدي التحويلي؟ وما مدى توفر الاستطاعة الوافية لقبول طرح النحو العالمي؟
تحليل: هذا الإشكال يمكن أن يكون له تبريران عند كلّ محاولة مقنعة إلى حلّه، وهما:

ك/أ)- باعتبار معيار الملكة الواصفة: وأقصد به أن يكون النحو كجهاز داخلي يعين اللغة على احتواء
المعنى، ويكون مبرّراً ومقبولاً بمقتضى قدرته العامة، ومطرّد الصحة في كلّ مواضعه، وهذا التحديد
(المقبولية والصحة) تكون عند المتكلّم بواسطة حدس لساني (القدرة الضمنية)، وهذا الفهم يؤدّي بنا إلى
تبريره بواسطة عوامل وأدلة خارجية؛³³ بمعنى إنّها لا تتمخض عن تطبيق القواعد النحوية وهذا هو الدليل
الداخلي، وإنّما في فهم هذه القواعد، وإذا تمّ الاقتناع بهذا الطرح ففي المستوى الأكثر عمقاً يمكن للنحو أن
يبرّر إذا وفقط إذا كان نسقاً وصفيّاً كافياً ومضبوطاً بواسطة مبادئ محدّدة،³⁴ ممّا يعني أن النظرية اللسانية
ستحاول أن تترصد التقاطعات النحوية بين اللغات الطبيعية ليبتتي عليها نظرية نحوية عالمية. وما دام
الحديث -هنا- مطروحاً على مستوى الأدلة الخارجية فإنّ عدم التعرّض إلى الأدلة الداخلية يعتبر تحليلاً
أجثماً وناقصاً ولاكتمال هذا الطرح فإنّه ينبغي طرح معيار الملكة التفسيرية.

ك/أب)- باعتبار معيار الملكة التفسيرية: سأتناول هذا المعيار من الوجهات التالية؛

ك/أب/أ)- من حيث اللغة شكل: إذا تأملنا الأطروحات العلمية التي تحاول الكشف عن آلية اكتساب اللغة
وبالنظر في الجهاز الوراثي والقدرة الفطرية التي افترضها التوليديون، والتي تجعل الاكتساب ظاهرة ممكنة

³² - محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية. ص9.

³³ - للتفصيل يرجى العودة إلى الموقع الإلكتروني التالي: www.language.com

³⁴ - ناعوم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز. ص12 -بتصرّف- والموقع السالف.

فإننا نتفق معهم في إعادة صياغة العبارات العلمية الواصفة من جهة، وإعادة ترتيب وضعيات تقديم الأفكار (، وذلك بضبطها بواسطة معايير La formalisation اللسانية من خلال بنائها على نظام الترميز والشكلنة) رياضية ومنطقية، وبحسب هذا التحليل الذي أعرضه أعتقد أنه لم يعد بالإمكان جمع كل النظريات اللسانية تحت مفهوم اللسانيات؛ ذلك لأنّ المعايير الوصفية التي تمّ تقديمها في أكاديميات أنحاء القرن (18-19) والنحو التقليدي لا ينتميان إلى اللسانيات من هذا النوع.

ك/أ-ب/ب)- من حيث منطق التحليل: أرى أنه مع إنجاس النحو التوليدي التحويلي أصبحنا بأمس الحاجة إلى إعادة بناء علاقات الاندراج بين النظرية اللغوية والمنطق والرياضيات والفلسفة. بل أكثر من ذلك فإنّ الأولوية تطرح ضرورة تعيير وقياس القيمة العلمية لهذا الاتصال ، فمّا رأيته في هذه النظرية أستنتج أن تشومسكي قام بنقد منهجي لأسس اللسانيات ومفاهيمها ومبادئها الإجرائية لجعل منها علماً استبطانياً يقوم أساساً على ضرورة تقاطعها -اللسانيات- مع المناهج الاستقرائية.

ك/أ-ب/ج)- من حيث منطق النقد: نظراً لتكوين تشومسكي الرفيع في أساليب التفكير العلمي، فإنّني ألتمس من خلال نماذجه المتكررة التي تفنّد بعضها بعضاً تأثره العميق بفلسفة كارل بوبر؛ إذ ينادي هذا الأخير بوضع فرضيات ودحضها في إطار ما يسمى في الفلسفة "التصور الافتراضي الاستبطاني" يقول: «...إنّ ما يجعل النظرية هامة وواردة هو العلاقة المنطقية التي تقيمها مع المشكلات التي تواجهها، وعلاقتها بالنظريات السابقة والمنافسة لها وقدرتها على حلّ مشاكل موجودة واقتراح أخرى جديدة...»³⁵ أمّا في العلوم، فهو: ما يقوم على تقديم الفرض النظري الدال، ومحاولة الاستدلال على قيامه أو إلغائه، والبحث عن افتراض آخر وهكذا.. لأنّ الافتراض الذي نقيم عليه الاستدلال الكافي قد نتخلّى عنه لصالح افتراض آخر يلغي الاستدلال الذي سبقه أو يحدث خلافاً في النسق النظامي العام للنظرية.

وما ألاحظه أيضاً في صنيع تشومسكي من خلال أعماله المحصورة بين (1965-1973م)، ما يلي:

³⁵ - كارل بوبر، البحث غير المتناهي. نقلا عن: محمد الرحالي، تراكيب اللغة العربية. المغرب، ط 1: 2003م، دار توبقال للنشر، ص 14.

* وهذا التحديد من الأهمية بما كان النظر إليه من زاوية نقد فلسفة بناء النظريات وهيكلية المناهج العلمية، وقد لاحظت أن أغلب المنشغلين بهذا الميدان -اللسانيات- لا ينتبهون إليها بشكل مطّرد أو مناسب؛ إذ إنّها الكفيلة بتحديد القيمة العلمية التي يوصف به أي عنصر أو مفهوم مقارنة بأي مفهوم آخر سواء أكان ذلك من حيث مقبولية بناءه مع غيره، أو من حيث الشحنة الدلالية والمعيارية التي يكتسبها عند مقارنته مع غيره من المفاهيم في إطار معرفي عام، سواء كان بين النظريات أو بين المناهج.

(أ) - اهتمامه بضبط الخصائص الصورية المجردة في بناء نموذج اللساني ، وهي أعقد مما سبق تقديمه سلفاً.

(ب) - إضافته على منزهه العلمي الصبغة التجريبية التي تطبق إسقاط الفرض النظري لمبادئ النظرية على لغة بذاتها.

(ج) - بناء فكر تشومسكي على إجراءات المقدمات؛ والاهتمام بالكليات، وهذا هو المنهج العقلي في أوضح صورة له.

الهدف من العناصر (أ.ب.ج): من خلال تحليل النقاط السابقة يتّضح -جلياً- أن تشومسكي يبيّن لنا ضمناً أن إبيستيمولوجية اللسانيات التوليدية التحولية ترتبط بالممارسات الاستدلالية -ارتباطاً عضوياً- وإذا كان ذلك كذلك -وهو كذلك بالضرورة القصوى- فإنّ الإبيستيمولوجيا ضرورة منهجية إذا -و فقط- إذا كان الأول صحيحاً؛ (أي ارتباط الإبيستيمولوجية اللسانية بالممارسات الاستدلالية ارتباطاً عضوياً) لتطوير اللسانيات نفسها في حالة إذا ما طمحت إلى بلوغ مستويات عالية من الكفاية (التفسيرية)، والمقبولية

(العلمية).

ك/أ-ب/د) - من حيث الجديد في الطرح: نلاحظ في أعمال التوليديين مخالفة لطيفة -أصيلة- حازوا بها على أفضلية سبق، وهي تحويل مسار الاهتمام في البحث اللغوي من مستويات اللغة التقليدية في اللسانيات إلى مستويات أخرى غير لغوية، وهي مهمة جداً بل يعتبرها بعض اللسانيين ذوي الاهتمامات الإبيستيمولوجية أكثر أهمية على الإطلاق، وهي: المتعلقة بـ [(المستوى المنهجي)] و[(المستوى النقدي)] على عكس البنويين الذين ما اشتغلوا البتّة خارج مستويات الوقائع اللغوية -هذه الأخيرة- التي لها تاريخ طويل قائم على أساس منع أي احتمال وارد نحو قبول تغيير النظرة إلى اللغة والعلوم التي تحيط بها، وعلى ذلك نجد أنّها منعت وكبحت تطوّر اللسانيات البنوية بشكل خاص -والأوروبية نوعاً ما.

المبحث الرابع: الأطوار المنهجية والعلمية للبرنامج التوليدي التفريعي؛ عند تأملنا في مدونة تشومسكي نخلص إلى نتيجة مفادها: إنّ النظرية التوليدية التفريعية قد مرّت بمجموعة من أطوار ومراحل متفاوتة الطرح ومتراوحة العمق والتي تفنّد بعضها بعضاً، فيمكن تلخيصها -إجمالاً واتّفاقاً مع مازن

* إنّ هذا الحكم تمّ تبنيه بعد مسح شبه كلي لأعمال تشومسكي التي نشرها بين (1965-1986م)، ومن الغريب ألاّ ينتبه مازن الوعر إلى هذه الحقيقة التي خالف بها تشومسكي كلّ البنويين الذين سبقوه سواء أكان ذلك في أوروبا أو في أمريكا، ففي كلّ أعمال الوعر (كتب ومقالات) لا نجد لها ولو إشارة بسيطة، ولكن قد يشفع له هو اهتمامه بشكل كلي بتطبيقات هذا النموذج على اللغة العربية، دون التعرّض لمسائل أخرى، مقتبس عن الموقع التالي: www.Lixicologos.com

الوعر - في ثلاث محطات؛ ويكون ذلك صحيحاً باعتبار التدرج التاريخي لها والتنامي العلمي المتصاعد، وقبلولوج إلى التفصيل في هذا التوجّه لا بد ويجب أن أشير إلى أنّ الهدف من هذا العرض هو التدقيق في المقولات الإجرائية لهذه النظرية والتفصيل في الثقافة التوليدية التحويلية لمازن الوعر وكيفية تمثله لها.

(أ) - **المرحلة الأولى:** أو القالب التوليدي التحويلي الأول؛ إنّ ما سأقصده - في هذا البحث - وما يطلق عليه عادة في اللسانيات النحوية العالمية بالنموذج الأول، وهو: مجموعة الأعمال اللسانية التمهيدية التي توجت (" وما تجدر Syntactic structure بكتاب نشره تشومسكي عام (1957م) تحت عنوان: "المباني النحوية" الإشارة إليه في هذا الموضع أن هذا الكتاب كان فصلاً من فصول بحثه الأطول الذي ألفه سنة (1955م)، " الذي the logical structure of linguistics theory بعنوان "البنية المنطقية للنظرية اللغوية") رفضته دمر النشر الأمريكية لطوله المفرط وعدم اشتماله على القضايا اللغوية التي تهم الاختصاصيين آنذاك، ونشرته لأول مرة دار نشر هولندية، ثمّ نشر في نيويورك ولندن بعد عشرين عاماً من إعداده، وكان تشومسكي قد تقدّم به إلى جامعة بنسلفانيا ومنح عليه درجة الدكتوراه، وفي الجانب الآخر من العالم فقد بدأ مازن الوعر وفيلق من الباحثين العرب والغربيين الأوروبيين بتطبيقه على لغاتهم.

(أ/أ) - **كتاب المباني النحوية (1957م)؛ قراءة أولية:** يعتبر هذا الكتاب الدستور الرسمي الأول الذي قامت على إثره نظرية النحو العالمي، حيث إنّهُ تضمّن أطروحات جديدة، منها: إنّ النظام القواعدي كما يسميه تشومسكي - في بعض الأحيان - هو قدرة المرء على استعمال غير محدود لوسائل محدودة سلفاً، والاهتمام بمواطن التقاطعات والتدخلات بين اللغات الطبيعية بدلاً من التأكيد على الفروقات بينها، كما هو مطروح في نظريات المدارس البنوية الكلاسيكية؛ أي إنّ التوليديين - بما فيهم مازن الوعر - يؤمنون بما يسميه تشومسكي النظرية اللغوية العامة. وإلى جانب - هذا الذي أزعجه - فإنّها تهتمّ - أيما اهتمام - بما يمكن وصفه على أساس " نظام من القواعد والقوانين التي تعطي كلّ تعبير لغويّ بنية محدّدة " إضافة إلى بنائه - تشومسكي - لكلّ أطروحات المنهج على مفهوم الملكة اللغوية التي تتستّر وراء عملية "إحداث الفعل الكلامي" وهذا يسميه التوليديون (القدرة/الملكة) ويجعلونها رأساً في مجموعتهم المفاهيمية، بالإضافة إلى جعلهم إيّاها متميّزة عن إطارها الكلامي المحصّل (الكلام)، أو ما يستثمره المتكلّم فعلياً من ذخيرة الجماعة اللغوية لتحصيل القدرة اللغوية الخالقة، وهذا ما يصطلح عليه بـ (الإنجاز/التحقيق) ويجعل لها تعريفاً، بقوله: «..إنّها مجموعة من القواعد الذهنية التي يستطيع بها المرء أن ينتج عدداً غير محدود من الجمل»،³⁶ لذا فإنّ التشومسكيين يحاولون بناء أنموذجهم اللغوي على هذا الأساس، فيجعلون نظام القواعد في نظريتهم

³⁶ - John Dubois, et autre: Dictionnaire linguistique. La rousse, Paris; 1^{er} édition. P226.

عبارة عن مجموعة من قوانين واضحة تولد جملاً قواعديّة يمكن أن تتكرّر وتطرّد في اللغة التي اشتقت منها هذه النظم، واللافت للانتباه في هذا الموضوع وفي مواضيع كثيرة قد سبق وأن أشرت إليه في موضعه الذي يستلزمه شرحاً وتعليلاً وفي بعض المواضع التي تستلزم المقارنة أو الاستقصاء هو تشدّد تشومسكي في وصفه،³⁷ لهذه القواعد على صفة "الوضوح" على عكس ما هو معروف في قواعد النحو التقليدي،³⁸ (فصفة الوضوح جوهر في نظامه، فهي: أولاً Ambiguite فهو ينيقد فيها بشكل صارخ صفة (الغموض- وقبل كلّ شيء يجب أن تتبني على شرطين أساسين، هما: أولاً: أن يكون آلياً كالعلاقات الرياضية التي يمكن للجهاز أن يترصدها ويجرّدها، ولا حاجة بعد ذلك إلى الإنسان لتفسيرها.

ثانياً: تكون هذه القواعد مستخلصة -ومن الضرورة بما كان- من مخزون لغوي محدّد، ولكنه يعكس ذخيرة لغوية غير قابلة للحصر؛ أي إنّها لا تصلح على الذخيرة اللغوية المحدّدة والتي استنتجت منها فحسب، وإنما تصحّ على الذخيرة اللغوية بإجماعها في اللغة المعيّنة، وهذا ما يسمى في فلسفة العلم "الانطلاق من الاستقراء الناقص إلى تعميم الأحكام" أو ما كان علماؤنا يسمونه "القياس" فهذه النظرية - شأنها شأن- النظريات المستخدمة في العلوم الدقيقة الحديثة، وهي بذلك لا تكتفي بوصف عدد من البنيات اللغوية وتصنيفها فقط وإنما تذهب إلى أبعد من ذلك وبكثير خصوصاً عندما تُصنع النظريات -أو القواعد- التي يمكن أن تتنبأ بجميع البنيات النحوية الممكنة في اللغة التي تمّ تحليلها ووصفها، وهذا كما لا يمكن أن يخفى على أيّ باحث انفجار المدوّنة أمامه وبشكل قد يصعب أو يستحيل -في أحيان كثيرة- الإلمام المثالي

³⁷ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص234. -بتصرف-

³⁸ - ناعوم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز. مقدمة المترجم. ص3 -بتصرف-

* في حوار أجراه مازن الوعر مع العالم اللساني الفرنسي أندي مارتنيه، بتاريخ: 20 آب 1978م، بجامعة مونتريال في كندا (أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الخامس للسانيات التطبيقية)، قال مارتنيه ناقدًا تشومسكي في هذه التحديدات السابقة: «..إنّ تشومسكي رجل منطق وعالم رياضيات، ولكنّه ليس بعالم لساني..»، وأصل هذا القول كما نفهمه من تقديم الوعر أنّ تشومسكي قد نظر إلى اللغة من منظار رياضي ومنطقي، وليس من منظار لساني لغوي، ورغم أنّه توصّل إلى نتائج باهرة إلّا أنّه -حسب تلميح مارتنيه- لن يصمد أمام المشكلات الحقيقية التي تطرحها اللغة، وفي ذلك يقول: «..وأنا أقول يجب علينا أن ندرس اللغات من داخل البنية اللغوية، وليس ضمن إطارها الخارجي»، وهذا صحيح إلى حدّ ما- لأنّ شكلنة اللغة بوسائل رياضية ومنطقية تجعلنا نتحصّل على بعض الملاحظات المتعلقة بالقضايا اللغوية، ولكنّها لا تهيّدنا السبيل إلى حلّ مناسب للمشكلة اللغوية العامة وهذا ما نلتمسه في موقف مارتنيه (مؤسس المنزع الوظيفي في اللسانيات)، تجاه النظرية التوليديّة، قائلًا: «..ففي رأيي؛ إنّ تشومسكي وأتباعه لم يعطوا الحلّ المناسب للمشكلة اللغوية..»، للتوسّع ينظر: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص283.

والتصنيف الدقيق للأوضاع اللغوية نظراً لـ «...ضخامة العمل المطلوب بالنسبة لأية لغة...»³⁹ من اللغات الطبيعية.

تطوّرت هذه المدرسة وتعدّد مريدوها، وحلّت -بسهولة ويسر- محل المدرسة البنوية الكلاسيكية، في دراسة موضوع اللغة الطبيعية، وبلغت مرحلة النضوج عام (1965م)، حين نشر تشومسكي كتابه بعنوان (، وانتشرت هذه المدرسة الثورية Aspects of the theory of syntax)*(جوانب من النظرية اللغوية" في كلّ أنحاء أمريكا وأوروبا، فجاء إليها المريدون من كلّ حذب وصوب، بما في ذلك العالم العربي، وأصبحت «...أهمّ وأوسع نظرية لغوية في النصف الثاني من القرن الماضي، وأخذت بعد هذا التاريخ تظهر فروقاً في آراء أتباعها...»⁴⁰ فتشعّبت المدرسة الأساسيّة إلى فروع ذي شعب، أهمّها مدرسة (، ونظرية (الدلالة Extended standard theory تشومسكي التي تسمى (النظرية القياسية الموسّعة) أو (، التي يتزعمها كلّ من (ج. لاكوف)، و(ج.مكاولي) وغيرهما ممّن Generative semantics التوليدية- سيحوّل مسار المدرسة التوليدية التحويلية الكلاسيكية، وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر: «...ومازال هذا العالم يطوّر نظريته هذه حتى الآن، وذلك من خلال تطبيقها على لغات بشرية عديدة، ولكن هذا لم يمنع من ظهور اتجاهات ومدارس لسانية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، رافقت النظرية التوليدية كمدرسة (الدلالات التوليدية) لمكاولي ومدرسة (الدلالات العلامية الوظيفية) لكلّ من تشالز فليمور، ومدرسة (اللسانيات الاجتماعية؛ تحليل الخطاب المنطوق والمكتوب) لـ"لابوف وأوكس وتانن وقودي...والعديد غيرهم...»⁴¹ فهذا التشعّب في حقيقة الأمر إنّما هو نابع عن أهمية المدرسة التوليدية الأصل، ورغم ذلك إلّا أنّنا نلاحظ عدم انتساب أيّ مدرسة توليدية في العالم العربي، وقد يكون -هذا- من الأهداف الحاسمة على إصرار مازن الوعر بتعريفها وتطبيقها على اللغة العربية. ولكن إذا أردنا فعلاً معرفة جوهر اللسانيات التوليدية التحويلية، في مرحلتها الأولى فإنّ ذلك يقودنا إلى التوسّع في كتابه الأوّل الذي يشتمل على العناصر التالية:

أ/ - استقلال نظام القواعد: تعتمد النظرية التي بنت هذه المرحلة على «...النظريات التي طوّرت في العالم الغربي -خصوصاً- في أمريكا، وأشهرها النظرية البنوية التي استخدمت أسلوب التحليل إلى

³⁹ - ناعوم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز. مقدمة المترجم. ص6 -بتصرف-

* قامت جامعة البصرة بنشر هذا الكتاب لأوّل مرّة باللغة العربية عام (1977م)، بترجمة مرتضى جواد باقر.

⁴⁰ - ناعوم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز. مقدمة المترجم. ص6 -بتصرف-

⁴¹ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص26.

المكونات المباشرة، وعلى النحو الأوروبي التقليدي...»⁴² وبعض النظريات المنطقية؛ أي بتحديد كثير من المصطلحات التي كانت غائمة في الدرس اللساني، وعلى رأسها مصطلح النحو، والنحو الكلي، كما أنه قام بتوضيح دور النحو في عملية الاكتساب اللغوي، بناءً على ما سمّاه (الأنحاء)، وقد انتهى تشومسكي -مثلما سلف- إلى القول بتضمين النظرية النحوية الكلية للوحدات اللغوية.

وفي واقع الأمر هذا التوجّه من تشومسكي عرّضه -مثلما يقول أحد الباحثين-⁴³ إلى إعادة بناء علاقة اندراج المعرفة اللغوية فيما بينها (علاقة اللسانيات بالعلوم الأخرى) في هذا الباب الذي خصّصه لتحديد "استقلالية القواعد" من خلال الانطلاق من تعريف اللسانيات الذي يفترض أن يتفرّع عنه المنهج -كما هو معروف- إلى نتيجة مفادها: إنّ اللسانيات «..هي دراسة علمية تقنية للسان المبني داخلياً بواسطة مجموعة من التحديدات...»⁴⁴ فالقسم الأول من هذا التعريف يصبح جزءاً من علم النفس وصولاً -في آخر المطاف- إلى علم الأحياء (البيولوجية)، كما أنّها تقع ضمن إطار العلوم التجريبية بقدر ما تكشف عن الآليات المتّسمة بالسّمات التي تمّ الكشف عنها «..في هذه الدراسات الأكثر تجريباً...»⁴⁵ ثمّ إن وجهة تشومسكي الاستبطنانية تسمح له باللجوء بالضرورة الملحة إلى توضيح لعملية الإدراك الذهني واحتساب ردود الأفعال الشخصية الخاصة (الفردية) والمعرفة عند المتكلم والسامع -المثاليين اللذين تحدّثنا عنهما سلفاً- على نحو (التي يستدلّ عليها les reflexes)، وردود الأفعال (les perceptions) لمباشر، أمّا تلك الإدراكات المتكلّم في استعمال الآخرين من خلال كلامهم أو أسلوبهم أو سلوكياتهم اللغوية الأخرى، فإنّها تكون بشكل مباشر وهذا من أجل تحديد المقبولية من عدمها، والصياغة المتساوية والتكافؤ والصياغة الصحيحة وغير الصحيحة، واحكام المتكلّمين الخاصة عن الفروق اللغوية والدلالية،⁴⁶ وتحديدهم للملائمة السياقية للمفردات، وبشكل عام؛ إنّ هذه المرحلة تبتني على مفهوم الجملة في اللغة، وبناءً على -هذا- التفسير تتحوّل الجملة إلى مفتاح من مفاتيح تفسير اللغة من جانب وتحوّل إلى مفتاح من مفاتيح الفهم الجزئي للعقل

42 - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص203.

43 - جيلي محمد الزين، أصول اللسانيات والوصفية عند العرب. ص152.

44 - المرجع السالف، نقلاً عن: جفري سامبسون، المدارس اللسانية؛ التسابق والتطور. تر: محمد زياد كيه، المملكة العربية السعودية، ط1: 1417 جامعة الملك آل سعود للنشر، ص 115. وقد رأينا حسن تعليق الباحث على هذا التعريف عندما قال إنّ هذا التعريف الذي قدّمه تشومسكي للسانيات يلخص عودةً وفيّةً إلى تصنيف بلومفيلد، وقد تنبّه -أيضاً- جفري سامبسون إلى هذه الملاحظة، عد إلى هذا المرجع، الصفة نفسها.

45 - ناعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية. تر: محمد فتّيح. ص88.

46 - ر. ه. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب). تر: أحمد عوض، ص343 وما بعدها -بتصرّف-

البشري، وفي أكثر من مناسبة عبّر تشومسكي عن رأيه في أنّ علم اللغة يعتبر -في الحقيقة- علماً يتفرّع من علم النفس المعرفي، بناءً على التعدّد والتداخل بين الأنظمة التي تعمل على صياغة الظاهرة اللغوية، ثمّ إنّ تحليل السلوك اللغوي يعزّز فرضية استقلال القواعد من خلال النقد الذي قدّمه للفنولوجيين الذين اعتقدوا أنّ النظم الصوتية للغات تعكس تأثير قوى خارجية عن القواعد. وهي بهذا الطرح تعتبر انعكاساً طبيعياً لحاجات المتكلّمين وقدراتهم، ولكن في الواقع «..وجد باحثون عديدون أنّ القوانين الصوتية اللغوية ليست طبيعية بهذا المعنى، ولا يمكن إرجاع الكثير/ منها إلى عوامل خارجة عن النظام الشكلي..»⁴⁷ وبهذا المنطق يمكن أن نعمم حاجة التفسير الداخلي للغة مع علم الصرف والدلالية والمعجمية.. وغيرها من المستويات اللغوية المعقّدة التي لا يمكن عند تحليلها العودة إلى نظم خارجة عن إطار اللغة.

أ/ب)- أهداف النظرية اللغوية في هذه المرحلة: إذا تأملنا كتاب تشومسكي الأوّل فإنّه يمكن تلخيص أهمّ أهداف النحو التوليدي التحويلي الكبرى التي كوّنّت تحوّلًا لطيفاً في مسار فكر مازن الوعر -بصفة خاصة- والدرس اللساني على مدى نصف قرن من الزمن -عموماً- كالتالي:

أب-أ)- الكشف عن الطبيعة الإبداعية للغة التي أودعها الله تعالى في الإنسان، فميّزته عن باقي الكائنات الأخرى، وهذا التوجّه كان نتيجة اتصال تشومسكي بالفلاسفة العقلانيين، يقول مازن الوعر: «..أمّا منهج تشومسكي فهو منهج ذهني يجعل ملكة اللغة قدرة فعالة غريزية وفطرية، وهذه القدرة الفعالة والغريزية مختصّة بالفصيلة الإنسانية وحدها..»⁴⁸ وهذا الإيمان بغريزية اللغة كان سليل استطاعة برهانية دفعته إلى تأسيس نظرية لغوية عالمية، وأرى أنها صالحة لتحليل اللغات البشرية وتفسيرها، فاللغة عنده نشاط عقلي إنساني مُبدع، لأنّها تقوم على العلاقة الوثيقة بين اللغة والخصائص الكامنة في الدماغ البشري،⁴⁹ وهو بذلك يتفق مع أساطين علماء العرب والغرب من: دي سوسير، همبولدت (تـ 1835م)، وابن جنّي (تـ 392) والجرجاني (تـ 471)، وأحمد بن فارس، وغيرهم ممّن يرى أنّ اللغة هبة من الرحمن الرحيم.

أ/ب-ب)- أحدثت النظرية التوليدية التحويلية انطلاقة جديدة ونوعية في علم اللغة الحديث؛ فقد نقلته من ممارسات محلية إلى علم عزيز المأخذ من فروع المعرفة العلمية الإنسانية، فهذه المرحلة تشهد على نية

⁴⁷ - مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. الأردن، ط1: 2002م، دار الشروق. ص23.

⁴⁸ - مازن الوعر، "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية والتحويلية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" مقال، ص25.

⁴⁹ - ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية. لبنان، ط1: 1992م، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، ص69.

تشومسكي في إلغاء الحدود الإبيستيمولوجية التقليدية بين العلوم والفنون والصنائع، وتوحيد كل من علم النفس واللسانيات والرياضات في علم واحد وفي تحليل واحد.

أ/ب-ج)- تهدف هذه النظرية إلى إثبات أن البشر يولدون ولديهم معرفة قبلية ونظرية بالمبادئ والقواعد (العامة والمشاركة بين اللغات الطبيعية)، مثل: الفاعل المنطقي، نظام الأصناف، والجمل المجردة، والجمل الفعلية المحصلة.. الخ، وهذه المفاهيم في الحقيقة استجابة أصولية لتأملات ديكرت، في إطار المبادئ الصحيحة التي أقرّ بها تشومسكي عند نقده للنحو التقليدي.

أ/ب-د)- تهدف هذه النظرية إلى اكتشاف (جهاز اكتساب اللغة عند الإنسان)،⁵⁰ فقد رأى أن جميع اللغات الطبيعية تملك الخصائص ذاتها، وأن اللغة مادة موروثة تكون جزءاً من التركيبة الجينية، فنحن لا نتعلم لأن المعرفة اللغوية فطرية ومغروسة بشكل مجرد في كياننا الفيزيقي (المادي) وفي اللغة وإنما نكتسبها، كياننا النفسي فالبشر يولدون ومعهم معرفة محدودة بدقة لقواعد اللغة الشاملة، وهي مشتركة بين جميع

⁵⁰ في الحقيقة؛ إنَّ التمكن النادر لتشومسكي في فلسفة العلوم أهله إلى إدخال مفهوم «الكفاية» إلى سرح البحث اللغوي، ولم يقف عند هذا الحدّ -في وصف المتكلم- بل ذهب إلى أبعد -من هذا- عندما يقول: «..إنَّ الإنسان يولد بالفطرة مزوداً بنظام نحوي ولغوي كلي..»، فهو مثل المحاسب الذي يكون مزوداً بدوره بمجموعة من المنطقات التي تبدأ بالاشتغال -مباشرة- بعد وصله بالتيار، فكلّ المناهج التعليمية وما يرافقها من أدوات بيدغوجية هي مثل هذا التيار الكهربائي ليس إلاً وبالتالي: فإنَّ تشومسكي يضع اللغة كحدّ فارق بين الإنسان والحيوان، هذه الفكرة التي استقبلها البنويون الأوروبيون، والفرنسيون -خصوصاً- بالنقد اللاذع ووسموها الدروينية الحديثة، وقالوا: إنّها إحياءٌ محلّ لمقولات ديكرت الكلاسيكية، عندما عرف الكلام بقوله: والكلام؛ أيّ الحدّ الفارق بين الإنسان والبهيم. ولكن ما يشفع له (تشومسكي) ويؤزّر موقفه هو: إضافته لمبدأ إجرائي كان سلباً للنزعة النفسانية التي ينادي بها تشومسكي، والمتمثلة في قدرة الإنسان الفريدة والممتازة على التعلّم. بشيء من التفصيل يمكن العودة إلى: -مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. دمشق، دط: 2001م، دار المتنبي ص 240، ويذكر (روبيتشل) وجود شيء نوعي ومحدّد وراثي يتحكّم في تطوير اللغة عند الطفل وبالتالي: فإنّ قول تشومسكي -إذا- لا يثير أيّ إشكال ونجد -أيضاً- لنيبنبرغ (Lenanberg) يدعم موقف تشومسكي بمجموعة من الأدلة والبراهين، ويؤكد الاعتقاد بأن تطوّر اللغة، يرتبط بعوامل النضج العضوي وبالقواعد الوراثية التي يولد بها الفرد. ينظر: - نعوم تشومسكي، اللغة والمسؤولية. تر: حسام البهنساوي. ص 151، خصوصاً الهامش الأوّل. * ومن هنا يرى التوليديون -وعلى رأسهم شيخهم- أن اكتساب اللغة الأولى باعتبارها نشاطاً ومقدرةً خاصتين بالإنسان -كما أسلفت في الهامش السابق- على نقيض أشكال التعليم الأخرى، وهذا النشاط يعتمد على مكّون معيّن موجود في المخّ على نحو وراثي وهو جهاز اكتساب اللغة (Language Acquisition Divice) مختصره (L.A.D)، وهو بشكل محدّد جانب من القواعد العمومية، وعلى هذا فإنّ اكتساب اللغة الذي ينجزه كلّ طفل طبيعي يكون دون ملاحظة غالباً، ومن دون تعلّم منظمّ يتميّز بشكل واسع عن تعلّم اللغة الثانية فيما بعد، وهو عمل مباشر المرء بوعي ويتطلّب تعليمًا من الآخرين أو -على أقلّ تقدير- يعتمد على تعليم ذاتي معتمد. للتوسّع يرجى العودة إلى: ربنز، موجز تاريخ علم اللغة. ص 345-346. وكذلك: ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية. ص 69-70

اللغات البشرية التي تعينه على اكتساب لغة قومه، وتجعل تعلم اللغات الأخرى ظاهرة ممكنة، وربما يكون هذا الهدف من أهمّ الأهداف التي سعت التوليدية التحويلية إلى إثباته.⁵¹

أ/ب-هـ)- تهدف إلى تحديد المفاهيم اللسانية، مثل تفريق تشومسكي الصارم في هذه المرحلة ولأول مرة في تاريخ علم اللغة بين مصطلح "الكفاية اللغوية" ومصطلح "الإنجاز اللغوي" وتعتبر هذه الثنائية حجر زاوية في نظريته، فالكفاءة اللغوية تشكل المحور الرئيس في صياغة القواعد التوليدية،⁵² التي ما هي إلاّ تنظيم مهمته أن يربط الأصوات اللغوية بدلالاتها الفكرية الكامنة ضمن الكفاية اللغوية، أمّا الأداء اللغوي (أو الأداء الكلامي) فهو الأصوات المنطوقة الظاهرة التي ينطق بها المتكلم جملة وعباراته، التي تستهدف بها تفسير فكرة أو تعبير عن شعور، أو كلّ ما هو حصيلة عمل هذه الآلية.

Creation of أ/ب-و)- تهدف النظرية التوليدية التحويلية إلى تعميق دور القدرة الإبداعية للغة (في صياغة النظرية اللغوية. language

أ/ب-ز)- لقد أصبح من البديهي اعتبار صياغة نظرية عامة لفهم جميع البشر وتحليلها من خلال ما سمّاه (، ومن أهمّ Universal grammar تشومسكي "القواعد المشتركة" أو القواعد العامة أو النحو العالمي (الأهداف التي تصوّرّها تشومسكي في اللسانيات التوليدية التحويلية، هذه الأخيرة التي تبتني كلّ تصوّراتها الفلسفية على اعتبار اللغة نتاج عملي ملتصق بالتجهيز البيولوجي عند جميع الناس، وأنّ الملكة اللغوية الإنسانية متجانسة بالرغم من تنوّع الجنس الأدمي، ومن ثمة لاحظ أن اللغات جميعها تحقّق عملية واحدة وهي: (الاتصال والتواصل) في المجتمع، وبالتالي: فإنّ جميع اللغات تقوم بالوظائف مفسها عند جميع البشر وان المستوى العميق لجميع هذه اللغات يكاد يكون واحدًا، ونفهم ضمنيًا من مذهب تشومسكي -هذا- أن هناك عناصر فنولوجية ونحوية وصرفية ودلالية ومعجمية -أحيانًا- مشتركة وشاملة بين الناس جميعًا، فقد دفع كلّ هذه الأسباب -وغيرها كثير- إلى تصوّر يجمع هذه المستويات الكلّية في مقولة لسانية واحدة سمّاه تشومسكي "النحو الكلّي"⁵³ وقد عرّف هذا المفهوم بقوله: «...قائمة على عدد قليل من المبادئ العامة -نوعًا ما- ويجب أن تكون كافية لتحصيل نتائج أنظمة القواعد المعقّدة والمسهبّة الخاصة بكلّ لغة...»،⁵⁴ ومن هنا

⁵¹ - ناعوم تشومسكي، اللغة والعقل. تر: بيداء العلكاوي، بغداد، ط 1: 1996م، دار الشؤون العامة. ص 27 وما بعدها بتصرّف.

⁵² - وليد أحمد العناتي، "كفايات الطالب الجامعي باللغة العربية" مقال، مجلّة اللسانيات. ص51، بتصرّف.
⁵³ - N.Chomsky, structures syntaxique. Trad: Michel Braudeau, édition du Seuil, 1969, p 133-134.

⁵⁴ - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة. بيروت، ط1: 2000م، دار الشروق، ص91-92. -بتصرّف-

فإنه يمكن إطلاق هذا المصطلح على كل اللسانيات التوليدية التحويلية نظريةً ومنهجاً، أما كونه مفهوماً تأسيسياً في هذه المرحلة فإنه يحتوي بدوره على انقسامات ومكونات أخرى تدخل في مفهوم بنية العبارة عند تشومسكي.

أ/ج- بنية العبارة: وهو الجانب التطبيقي في النظرية التوليدية التحويلية، ومنه ستدخل كل المفاهيم التي سبقت -وأخرى- لتتعلق فيما بينها وتشيد تسلسلاً علمياً، ينطلق من مفهوم عام، وهو: النحو الكلّي ليصل في الأخير إلى صورة واضحة لتحليل اللغات البشرية، وهذا التسلسل يكون على النحو التالي: أ/ج-أ)- مكونات النحو الكلّي: يبتني هذا المفهوم الذي يقابل به تشومسكي مصطلح (الأنحاء الخاصة) على (، (الصرفي-الفنولوجي) الكلّي Morphophonologie ثلاثية مكونات، وهي: المكوّن المورفوفنولوجي (والمكوّن الدلالي، والمكوّن التركيبي، وتأتي تحديدها اللسانية على النحو التالي: (ويشمل على مجموعة Phonological component أ/ج-أ)- المكوّن الأول: وهو المكوّن الفنولوجي (من القوانين الصوتية والصرفية التي تمنح لكل بنية سطحية تمثيلاً صوتياً،⁵⁵ والصرفية التي تمنح للكلمة بناءً يعبر عن معنى بعينه، وقد حاول مازن الوعر تعريف هذا المكوّن بقوله: «...يتألف (هذا المكوّن) من القواعد الصوتية والصرفية.. إن وظيفة هذه القواعد هي صياغة التاركيب الأساسية، أو التراكيب المشتقة لمخزون لغوي (دخّل) في شكله النهائي...»،⁵⁶ وما نلاحظ في هذا التعريف أنه -في حقيقة الأمر- تعريف جامع غير مانع؛ لأن مازن الوعر لم ينتبه إلى البعد الكلّي الذي ركّز عليه تشومسكي في صياغة هذا المكوّن.

(وهو المسؤول عن توليد Syntactic component أ/ج-أب)- المكوّن الثاني: وهو المكوّن التركيبي (البنيات التركيبية للجمل وتكوينها، وذلك من أجل إنتاج سلاسل لغوية ممثلة من خلال بنية عميقة، فهو يتألف من مكونين؛ الأول يسمى المكوّن الأساس، ويسميه مازن الوعر «القوانين والقواعد المعجمية التي تعطي القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات...»،⁵⁷ وهو -إذا- يشمل على قوانين تكوين المعجم، أما المكوّن الثاني، فهو: المكوّن التفريعي الذي يتفرّع إلى مستويات لغوية عليا وأخرى دنيا.

⁵⁵ - مجموعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص111.

⁵⁶ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. دمشق، دط: 1986م، ص53.

⁵⁷ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص ن.

(، وهو المسؤول عن Transformation component/أ-ج-أ-ج) - المكوّن الثالث: وهو الكوّن التحويلي (تحويل البنيات العميقة المولّدة في المكوّن الأساس -السالف- إلى البنيات السطحية عن طريق القوانين التحويلية، وهو يتألّف بدوره من نوعين اثنين من القواعد التحويلية، وهي القواعد الجوازية والقواعد الوجوبية، يقول الوعر «..تتضمّن القوانين الجوازية قوانين المبني للمجهول وقواعد النفي ثمّ قواعد الاستفهام، أمّا القواعد التحويلية الوجوبية فهي مطلوبة لتوليد أي جملة كانت وتتضمّن قواعد الزمن وقواعد الملحقات، ثمّ قواعد الحدود الفاصلة..»،⁵⁸ فهو -إذا- يعمل على السلسلة اللغوية النهائية، فإذا كانت القواعد الوجوبية تعمل على هذه السلسلة فقط، فإنّ الحاصل اللغوي سينتج تركيباً أساساً (نواة-توليدية)، وفي حالة إذا كانت القواعد الجوازية والوجوبية تعمل معاً على هذه السلسلة اللغوية النهائية فإنّ الحاصل اللغوي سيكون تركيباً مشتقاً، وإذا استعملنا مصطلحات مازن الوعر فإنّ الحالة الأولى -المسطّرة- تسمى (دخل-Input)، وأمّا الحالة الثانية فإنّها (خرج-Put/أ-ج-أ-د) - تركيب المكوّنات: تتلخّص آلية عمل (طريقة الاشتغال) المكوّنات السالفة في الترتيب التالي: يقوم

المكوّن التركيبي -أولاً- بتوليد مجموعة من البنى التركيبية غير المنتهية عن طريق قواعد التكوين في (، والتي هي بدورها مجموعة من النوامس التي les règles de re-écriture صور قواعد إعادة الكتابة (تمكّن المحلّل اللساني أن يفرّع مبتدئاً بـ #ج# كرمز مفتاح وأولي ثمّ «..مختلف عناصرها في مختلف مستوياتها حتّى تتولّد الجملة..»،⁵⁹ فتحلّل كلّ مقولة نحوية بشكل مستقلّ وتصاعدي وصولاً إلى تمثيل تشجيرى -نظام العجرات- ثمّ تقوم قواعد التفريع بإعادة كتابة كلّ فئة على حدة من الفئات، ثمّ توضع لها سمات ذاتية وسياقية ثمّ تستبدل المفردات المعجمية برموز مركّبة فتنتج لنا ألياً البنية العميقة، وبعد هذا الإجراء يقوم المكوّن التحويلي بربط كلّ المداخل المعجمية بمعانيها، وبتوسيع تلك السمات الذاتية والموضوعية لتلك المداخل مع إسقاط مفردات لغوية تحمل السمات المقرّرة سابقاً، فتجمع بين دلالة المقاطع الصوتية والقراءات المقترنة بها وبعد ذلك تقوم قواعد تحويلية بتحويل تلك البنيات إلى البنيات السطحية التي تمّ تحويلها في المرحلة السابقة فيقدّم السمات الصوتية المناسبة لكلّ مركّب سطحي ويضبط تمثيله العائد

⁵⁸ - مازن الوعر، "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية؛ محاولة إلى سبرها وتطبيقها على النحو العربي" مقال، مجلة اللسانيات. الجزائر، ص36.

⁵⁹ - مازن الوعر، "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية؛ محاولة إلى سبرها وتطبيقها على النحو العربي" مقال، مجلة اللسانيات. الجزائر، ص36.

لكل مركّب في تلك البنية، ثمّ نقوم -أخيراً وليس آخراً- تلك القواعد بتحليل التغيّرات الصوتية الحاصلة من اقتران الفردات اللغوية بعضها ببعض.

إذاً في هذه المرحلة التي أعلن فيها تشومسكي عن ميلاد هذا المنهج قد كشف -إلى جانب ما تعرضت إليه- عن نظرته إلى الجملة الأصولية (النوعية والسليمة) من خلال الحيز الضيق المنعوت بالبساطة والأولية، وهذا الحكم يُقبل -فقط- مقانة بأشكال التحليل التي ستأخذها المراحل التالية على عاتقها، وهذا الوصف بدوره يبرّر -في حقيقة الأمر- الاهتمام الكامل والموجّه بشكل استثنائي إلى اللغة الإنجليزية،⁶⁰ ويأتي هذا الاعتقاد بناءً على اعتماد النظرية التوليدية التحويلية لثلاث طرائق في تحليل الجهاز النحوي في اللغة، والمتمثلة في: طريقة القواعد المحدودة وطريقة القواعد التركيبية؛ ويسمّيها مازن الوعر "قواعد تركيب المركب" في الجملة -وأخيراً- طريقة القواعد التحويلية، وقبل اللجوء إلى شرح وتفسير وتعريف هذه المفاهيم وبيان قيمتها العلمية في إطار الأطروحة التوليدية التحويلية تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الطرائق قد صاغها تشومسكي كبداية ناجعة عن رفضه لمنهج التحليلات اللغوية التي تبنّتها أغلب المدارس الوصفية والبنوية الأوروبية، في أطروحاتهم التي ترمي إلى تحليل المعطيات اللغوية الخاصة، وبالإضافة إلى - هذا الذي أكّد زعمه- فإنّ اعتماد وتركيز تشومسكي على مفهوم "الوضوح" سيجنّبه كلّ التحليلات العميقة الغامضة والمعقّدة المسهبة، ويذهب بدلاً من ذلك إلى تشييد جهاز مفاهيمي يتضمّن الصياغة الدقيقة للقوانين المعتمدة على علمي الجبر والرياضيات لتقديمها في شكل معادلات رياضية قابلة للتفصيل والمقارنة، وهذا ما طبّقه -فعلاً- على الطرائق السابقة، ومن هذا المنطق نستطيع الكشف عن أجزاء النحو التوليدي التحويلي ليصل في الأخير إلى وصف دقيق وشامل لنظام القواعد، فعندما نقوم بتحليل لأية لغة طبيعية مهما كانت، ولتكن اللغة العربية مثلاً -قصد تقريب المفاهيم- فإنّنا نقوم بحصر كلّ القواعد النحوية التي تكشف عن طبيعة التراكيب، وعن جميع أشكال العلاقات النحوية التي تبتني عليها، وهي محدودة، فإذا عاد الباحث وكلّ باحث إلى كتب النحو العربية فمهما بلغ اتّساعها إلّا أنّها في الأخير محدودة، وكذلك الشأن في كلّ لغات العالم المدروسة إلى حدّ -الآن- وهذا المستوى أو هذه الخطوة النظرية يسميها تشومسكي "القواعد النحوية"، ثمّ نقوم بفحص هذه التراكيب التي تبتني على تراكيب داخلية Finite state grammar المحدودة (أخرى، ولهذا يسميها مازن الوعر "قواعد تركيب المركب مثلاً سبق" فالجملة بهذا الطرح تتركّب في المستوى الثاني الداخلي من نظم تركيبية أخرى، وهي: (المركّب الاسمي والفعلية)، ويليه مباشرة في

⁶⁰ - ناعوم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز. ص39. خاصة الهامش الأول.

المستوى الثالث تحليل آخر، وهو: (التركيب الاسمي المفرد والثنائي والجمع)، إلى أن نصل إلى آخر مراحل التركيب، وهو: التركيب الاسمي المفرد الذي معادلته (أداة تعريف + اسم + علامة الإفراد)، أو التركيب الاسمي المبني على الجمع ومعادلته (أداة تعريف + اسم + علامة الجمع)، وهذه المعادلات تنتهي بوضعها في بناء تشجري، على الشكل التالي:⁶¹ الشكل رقم 1

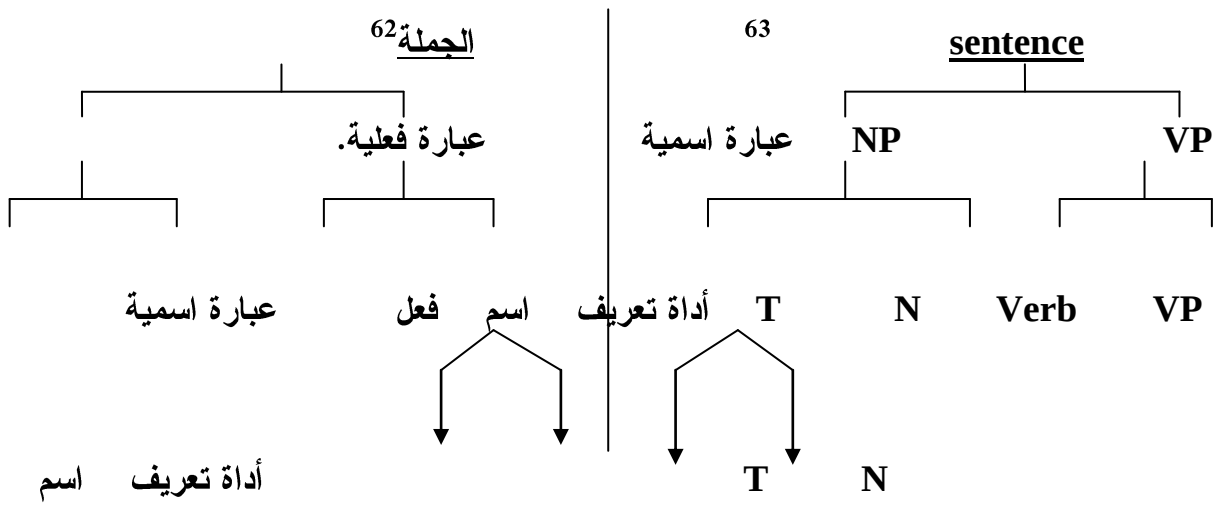
← NP+ VP.	1- sentence (1): جملة	[مركب اسمي + مركب فعلي].
← Verb+ NP.	2- VP (2): المركب الاسمي	[فعل + مركب اسمي].
NP Sing NP PL	3- NP (3): المركب الاسمي	اسمي مركب اسمي مركب
T+N.	4- NP Sing (4): مركب اسمي مفرد	أداة تعريف + اسم.
T+N+S.	5- NP PL (5): مركب اسمي جمعي	أداة تعريف + اسم + علامة الجمع.
The.	6- T (6): أداة التعريف	أل.
Main, telegraph, ball.etc.	7- N (7): اسم	رجل، امرأة، فوس..الخ
Aux+ V.	8- Verb (8): فعل	مساعد + فعل.
hit, sea..etc.	9- Verb (9): الفعل	ضرب، أخذ..الخ.
have+ en+ and be+ ing.	10- Aux (10): الفعل المساعد	لا يوجد في اللغة العربية.
Will, can, may, Shall.	11- M (11): صيغ الفعل.	

وبعد التعرف على هذه المقولات النحوية والعناصر التوليدية يأتي دور التحليل التشجري؛ أي وضعها في البنية، وقبل نزولاً إلى آخر المكونات *إطار بناء اندراجي لأركان الجملة بدءاً بالرأس، وهي الجملة الولوج إلى عناصر التفريع وتطبيق القواعد، تجدر الإشارة إلى أننا سنعدّل بعض هذه العناصر لتستجيب إلى نظام اللغة العربية، فمن خلال العناصر السالفة هناك سبعة عناصر ————— يـسـرـيـهـي ————— العربية، وهي: الجملة (الكلام)، والمركبين الاسمي والفعل، والمركبين الاسمين المفرد والجمع، وهنا يمكن

⁶¹ - N. Chomsky, structure syntaxique. Ibid, p135.

* نظراً لعدم دقة ووضوح التحديدات اللغوية والنحوية للجملة، فإنه من الآن فصاعداً سنعدّل هذه المقولة بتوظيف مصطلح الكلام (ك)، لأنّ هذا الأخير أكثر وضوحاً في نظرية النحو العربي من مصطلح الجملة، فالكلام هو اللفظ المركب بالوضع الذي يدلّ على معنى يحسن السكوت عليه، بينما الجملة يمكن أن تدلّ على معنى كما يمكن ألاّ تفيد.

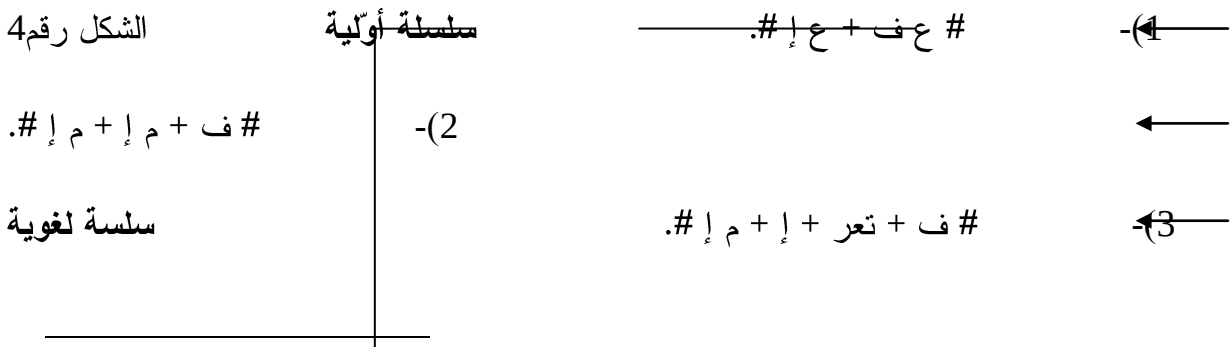
إضافة المثني لوجود علامة نحوية خاصة به في اللغة العربية، وأداة التعريف (تعر)، والاسم والفعل، بينما مقولة الفعل المساعد وصيغة الفعل، فليس لهما مقابل في النظرية النحوية العربية، وهما خاصان بـ "اللغات الإلصاقية" ولتوضيح هذه الخطوة سنعقد مقارنة بسيطة بين مثالين؛ أحدهما عربي لمازن الوعر والآخر إنجليزي لتشومسكي، وقبل تحليل هذه الأمثلة يجب تحديد الترسمة النظرية الأم التي تجمع المفاهيم السابقة، ثم نحلل الأمثلة على إثرها، ونجمع كل ذلك في عنصر نطلق عليه مصطلح التركيب المشجر. أ/ج-أ-هـ)- تركيب المشجر: سأضع كل المقولات السابقة في إطارها النظري الذي تظهر فيه. الشكل رقم 2-3



أ- المثال العربي: # افتتح الرئيس المؤتمر اللساني #.

ب- المثال الإنجليزي: # We established telegraphic communication #

ج- المثال العربي: #



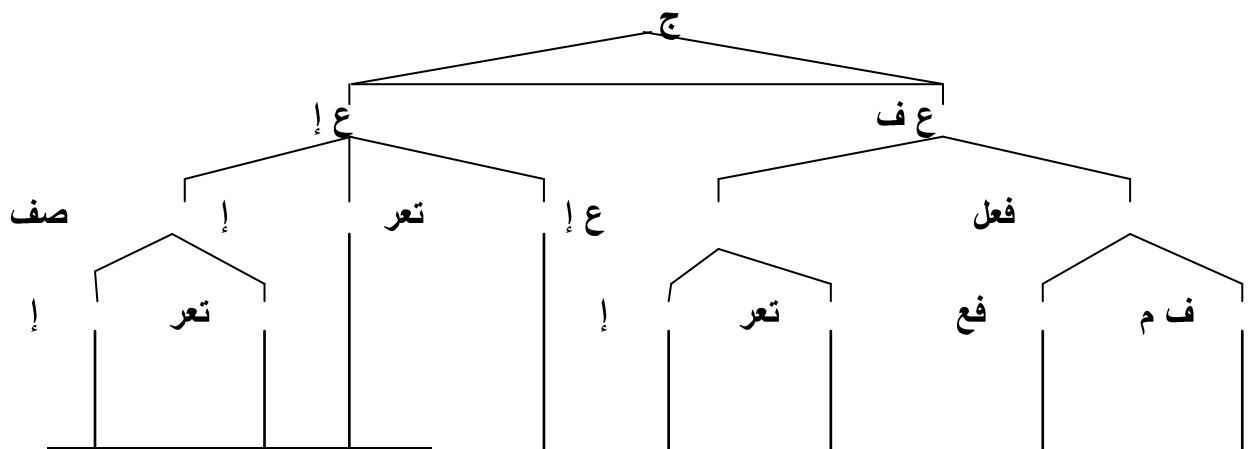
⁶² - مازن الوعر "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية والتحويلية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" ص31.

⁶³ - نعوم تشومسكي، البنى النحوية. تر: يؤيل يوسف عزيز. ص39.

←-(3-	# ف+ تعر + م + إ + م + تعر + صف #.	ما قبل النهائية.
_____	-(3	# ف+ أل + إ + تعر + إ + تعر + صف #.
←	-(4	# ف+ أل + إ + أل + إ + أل + صف #.
←	-(4	# ف+ أل + إ + أل + إ + أل + صف #.
←	-(5	# ف+ أل + رئيس + أل + إ + أل + صف #.
←	-(5	# ف+ أل + رئيس + أل + مؤتمر + أل + صف #.
_____	-(6	# ف+ أل + رئيس + أل + مؤتمر + أل + لساني #.
←-(6-	# فتح + أل + رئيس + أل + مؤتمر + أل + لساني #.	سلسلة لغوية نهائية.

إنّ الهدف من التركيب الباطني المشجّر هو الرسم التركيبي المستتر للجملة، وهو رسم تجريدي يمثل البنية التركيبية للجملة، يقول مازن الوعر: «...إنّ على القواعد التجريدية أن تولّد الجمل اللغوية وأن تصف هذه الجملة وصفاً صحيحاً..»⁶⁴، فمن خلال هذا القول نستطيع أن نبين هذه القواعد التجريدية على الشكل التالي:

الشكل رقم 5.



⁶⁴ - مازن الوعر "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية والتحويلية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" مقال اللسانيات، الجزائر: ص31.

تعليق: نلاحظ في الخطاطين أنهما غير متطابقتين -تماماً- مع التشجيرة الأم، وإنما احتجنا في تحليل الجملة العربية إلى تعديل نسبي وتحريف مؤقت إلى -حدّ ما- لتتناسب وطبيعة أركان اللغة العربية، وهذا التعديل مسّ تفرّيع المركب الاسمي الثاني على الجهة اليسرى إلى قسمين وجعلناه مطابقاً للمركب الاسمي الأول على الجهة اليمنى، وهذا ما لم يحدّده تشومسكي في تشجيرة الأم؛ لأنّ طبيعة أركان الجملة في اللغة العربية تتكوّن من مسند إليه ثمّ مسند ففضلة ، على عكس اللغة الإنجليزية التي تتركّب عناصرها وفق خطيّة: فعل ثمّ فضلة ففاعل، فلو تطبّق هذه الترسّمة بحذافيره على اللغة العربية، فإنّنا سنكون أمام وضعية تشكّل خرقاً لبعض القيود النحوية العربية، وأمام أمثلة عربية مشوّهة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن نظام التقويس والتعقيف -أيضاً- سيعرفان بدورهما تعديلاً ليتناسباً مع النظام اللغوي العربي، وإلاّ فإنّه سيبيّن تحليلاً على أنظمة تفرّع لها اللغة العربية.

ولو أنّنا نقوم بترجمة المثال الذي قدّمه تشومسكي إلى اللغة الفرنسية وحاولنا تطبيق تلك القواعد Nous avons التوليدية التحويلية فإنّنا سنحصل على الخطاطة نفسها -دون أدنى اعتراض- عندما نقول: (، على عكس بعض المتطلّبات الخاصة التي établi une communication téléphonique تشترطها اللغة العربية، وسنلاحظ في تطبيقات مازن الوعر أنّه في كلّ مرّة يحتاج التحليل إلى تعديل فإنّه يحاول صياغة قاعدة تستجيب للأنظمة النحوية والدلالية المطّردة في اللغة العربية بغرض التحامها مع نظريتها القواعديّة وعند الوصول إلى هذه المرحلة نكون أمام تحليل آخر، وهو: التحويلات، وقبل الولوج إلى هذا الإجراء ينبغي -أيضاً- التنبيه إلى أنّ القاعدتين اللتين قمنا بتحليلهما -فيما سلف- هي قواعد تطوي تحت مصطلح يسميه تشومسكي " المكوّن الأساس " بينما عملية التحويلات، أو المرحلة الثالثة من أشكال التحليل اللغوي وهي من أجزاء المكوّن التحويلي؛ هذا الأخير الذي يعني القسم الثاني إلى جانب المكوّن التركيبي، وهو مجموعة القوانين والتحديدات التي يطلق عليها في هذا النموذج "القوانين التكميلية " أيّ القوانين التي تقوم بتحليل ودراسة طبيعة العلاقات القائمة بين الجمل المحصّلة (المستعملة)، وهنا سيأخذ تشومسكي المنطلق من البنية العميقة؛ لأنّه سيقوم بتحويل التراكيب العميقة المجرّدة التي تخزّن معاني الجمل إلى تراكيب سطحية محسوسة تطفو بمعانيها عند تجسيد مباني الجمل وشكلها النهائي، وهي عند هذا الحدّ لن تستطيع تقديم أيّ تحليل مبرّر ما لم تدعم بقوانين أخرى تتحصل عليها عند انقسامها إلى قوانين إجبارية وأخرى جوازية، كما أنّها تنقسم إلى وظيفية وغير وظيفية، ولن نقف عند -هذا- الحدّ؛ لأنّها ستقسم -مرّة أخرى وأخرى- إلى قوانين مفردة وأخرى مزدوجة، ومن القوانين التي يجب أن تتسلّح بها عند وصولها إلى هذا التحليل، هي: قواعد الحذف والتعويض، وقواعد التوسّع والاختصار، و-أخيراً-

قواعد الزيادة والحذف وإعادة الترتيب، ومن خلال تطبيق كل هذه الإجراءات سنتحصل على تحليل كلي وأصولي للجملة.

أ/ج-أز)- مفهوم النحوية والبنيتين (العميقة والسطحية): وضع تشومسكي مصطلح النحوية (، ليدل على نظام من القواعد الذي يتم من خلاله توليد متكلم اللغة grammaticality- grammaticalité) (السليقي/ الأصلي) كل جمل اللغة، ويمنحها أوصافاً بنوية كافية مميزاً -في الوقت ذاته- بين الجمل الصحيحة وغير الصحيحة من حيث الصياغة ومطابقة المعنى، ثم يسبغها بسمات صوتية ودلالية والأهم من هذا- أن النحوية عند تشومسكي «.. هي تمييز كل ما هو نحوي عما هو ليس نحويًا في اللغة..»⁶⁶، وهكذا ينبغي أن تنتظم كل الجملة التي تكون مقبولة نحويًا، وكل الجمل النحوية فحسب.

فهي من أهم المفاهيم التي جاءت بها هذه المرحلة والذي سيمتد إلى مختلف * أما البنية العميقة المراحل التالية، وهي بعبارة علمية موجزة: مفهوم نظري يدل على بنية مجردة وضمنية تقوم بتحديد التفسير الدلالي للكلام، وهي بنية شكلية محضة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمعنى، من أنها مستقلة تماماً- عن الصوت وبعبارة أبسط هي بنية داخلية مخزنة في ذهن المتكلم والمستمع تغيب في الكلام المحقق ، وتعمل على المعنى، ويتم توليدها عن طريق قواعد أساس في المكوّن التركيبي، كما أنها تشكل مساحة افتراضية تكشف عن القواعد الكلية المشتركة بين اللغات الطبيعية، في حين أن البنية السطحية هي ترتيب للوحدات اللغوية السطحية الظاهرة والتي تحدّد التفسير الصوتي عند تحوّلها إلى شكل الكلام الفيزيائي، وإلى شكله المقصود والمدرّك على أنّه تمثيل لشكل الكلام المنطوق وصوره المتمثلة في أصوات لغوية، كما أنها الناتج الصوتي الحاصل والمتحوّل عن البنية العميقة نتيجة تطبيق قوانين تحويلية محدّدة، وهذا هو أساس ارتباط البنيتين، ويمكن إعادة تشكيل هذا التعريف في فهم آلية عمل هذه البنيتين بالعبارة التالية: تقوم قواعد الأساس في المكوّن التركيبي بتوليد البنية العميقة في ذهن المتكلم، ثم يقوم المكوّن التحويلي عن طريق قواعد تحويلية محدّدة بتحويلها إلى بنية سطحية منطوقة، يقصدها المتكلم ساعة تواصله مع غيره ، ونفهم من هذا أن المستمع يعكس هذا المسار ليفهم المعنى ومقصود المتكلم، فإنّه ينطلق من البنية السطحية إلى

⁶⁶ - جماعة من المؤلّفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص63.

* إنّ أول من استعمل مصطلحي "البنية السطحية والعميقة في اللسانيات هو اللساني الأمريكي العملاق "تشارلز هوكيت" (Charles Hockett)، في كتابه المشهور: (محاضرات في اللسانيات الحديثة). لمزيد من التفصيل ينظر: أحمد مومن اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص212.

تحليل القواعد التحويلية التي وفّرها المكوّن التحويلي ليصل إلى البنية العميقة (المعنى)،⁶⁷ الذي ولّدته القواعد الأساسية في المكوّن التركيبي، وهكذا تبقى -دائماً- العملية عكسية بين المتكلّم والسامع.

إنّ هذه المرحلة هي أهمّ مرحلة في فكر ناعوم تشومسكي، وفي النظرية التوليدية التحويلية، وهي كذلك أهمّ مرحلة في فكر مازن الوعر ونظريته اللغوية، ومثلما -سنلاحظ- فإنّ المراحل التالية للمنهج التوليدي التحويلي سيركّز على مجموعة من التعديلات السطحية للمفاهيم التي جاءت في هذه المرحلة، كما أنّنا نلاحظ أنّ أغلب هذه المفاهيم استجابت لها اللغة العربية، وهذا هو السبب الذي جعل أغلب تطبيقات مازن الوعر مبنية على أطروحات تشومسكي في هذه المرحلة.

(ب)- النظرية النموذجية والنموذجية الموسّعة: تجمع هذه النظرية -كما هو واضح من خلال العنوان- بين (، وثانيها: النظرية النموذجية الموسّعة Standard theory نموذجين؛ أولهما: النظرية النموذجية (، وقد ظهرت ملامح الأنموذج الأول في كتاب تشومسكي الذي عنوانه: Extended standard theory (، الذي نشره عام: (1965م)، وفيما Aspects of the theory of syntax جوانب من نظرية النحو (، يلي ملخص لأهمّ التعديلات التي أضافها على نموذجه الأول:

- تطوّر عمل (المكوّن التركيبي) ومكوّناته؛ حيث أصبح المكوّن يشمل بدوره على مكوّنين، هما: مفهوم المكوّن الأساس، والمكوّن التحويلي،⁶⁸ كما شهد هذا النموذج تطوير قواعد بناء الجملة، وفيها يقدّم تشومسكي بوضوح علاقة المكوّنات الثلاثة؛ الواحد بالآخر وعمل كلّ منها، وللمرّة الأولى يستخدم مصطلح البنية العميقة بالمفهوم الواضح والدقيق، ويناقش بالتفصيل علاقة البنية العميقة بالبنية السطحية ويربط التمثيل الدلالي للجملة بالبنية العميقة عن طريق قوانين التأويل الدلالي التي تعمل على هذه البنية، وعلى الجانب الآخر تعمل قوانين التأويل الصوتي على البنية السطحية لتصل بنا إلى التمثيل الصوتي التي تكوّن الجملة، أمّا المكوّن الذي يتوسّط بين -هذا وذاك- فهو المكوّن النحوي الذي يحتوي على قوانين العبارة التي تقدّم لنا الصورة البنوية الأصلية للجملة.

⁶⁷ - ناعوم تشومسكي، اللغة البشرية وأنظمة سيميوطيقية أخرى. تر: كاطع نعمة الحلفي، المغرب، ط 2: 1987م، مطبعة النجاح الجديدة. ج 2/ ص 36. -بتصرّف-

⁶⁸ - مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية. الأردن، ط 1: 2002م، دار الشرق للنشر، ص 63-64. بتصرّف.

- إجراء بعض التعديلات في المكوّن التحويلي، حيث قلّصت وظيفة القوانين التحويلية بأن أسندت عملية ووظيفة التسلسل الدوري إلى قواعد تركيب الجملة، كما اتّضح في هذا النموذج آلية عمل البنية العميقة اتّصاحاً تاماً، فأصبح للدلالة مكوّنًا خاصاً يسمى: المكوّن الدلالي (Semantic component).
- شهد هذا النموذج ظهور مبادئ ونظريات فرعية، مثل: نظرية السين البارية (X-bar theory)، وهي صيغة معدّلة عن قوانين البنية التركيبية؛ التي تحسب حساب التشابه المنتظم والمطرّد بين المركّبات ذات الرؤوس المختلفة، مثل: مبدأ التّفوّيق؛ (ألف فوق ألف)، (A over A) الذي يحكم عمل القانون التحويلي، أمّا النموذج الآخر، وهو: نظرية النموذجية الموسّعة، فقد ظهرت ملامحها في أعمال تسومسكي التي صدرت عام: (1972م)، تحت عنوان: "دراسات الدلالة في القواعد التوليدية" (S.S.G.G)⁶⁹ وفي عام: (1973م) بعنوان: "القيود على التحويلات" (C.T)،* ويمكن إجمال أهمّ التطوّرات التي أحدثها هذا النموذج، فيما يلي:

- اعتماد التمثيل الدلالي على البنيتين: (السطحية والعميقة) معاً، وليس على البنية العميقة وحدها كما كان سابقاً، ثمّ التوجّه نحو التعميمات الكلية والمبادئ العامة في اختيار القواعد التي تحكم شكل النظام.
- ظهور نظرية فرعية جديدة أخذت اسم "نظرية الأثر" (Trace theory)، وتقضي بأن المركّبات الاسمية عندما تنتقل من موضع إلى آخر تترك وراءها -في موضعها الأصلي أثراً ظاهراً، وهذه أكثر النظريات الفرعية ظهوراً في تطبيقات مازن الوعر -خصوصاً- ما يتعلّق بمقولة المفعول به والفضلة وظاهرة التقديم.

- التقليل من حدّة وإسهاب القوانين التحويلية وتضييق الآفاق أمام الإسراف في استخدامها، وارتباط المكوّنين: الدلالي (الصورة المنطقية/ Logical forme)، والمكوّن الفنولوجي (الصوتي/ phonitic forme) بالمكوّن التركيبي عند البنية السطحية.

(ج)- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة "نظرية العمل والربط، وبرنامج الحد الأدنى" تتناول هذه المرحلة المبادئ العامة والكلية للنظرية التوليدية التحويلية، وقد شملت على طورين مهمّين، هما:

⁶⁹ - طبعت هذه الأعمال في كتاب ضخّم عنوانه: Studies on semantic in generative grammar. The Hogue Mouton. 1972.

* طبع هذا العمل في نيويورك بعنوان: القيود على التحويلات. Condition on transformation. New York, 1973.

أولاً: يعرف باسم نظرية " العمل والربط " ⁷⁰ وسميت بهذا الاسم لاشتمالها على نظريتين فرعيتين، هما: (، والتطور الآخر Principal and Paramatres (العمل والربط)، وتسمى -أيضاً- " المبادئ والوسائط " (، هذا وقد ظهرت ملامح نظرية العمل Manimaliste program يعرف باسم "برنامج الحد الأدنى " (وقد وصف *والربط لأول مرة في كتاب تشومسكي بعنوان: "محاضرات في الربط والعمل" عام: (1981م) نيل سميت هذه النظرية، قائلاً: «..إنها أول مقارنة حقيقية مبدعة للغة طوال الألفين وخمسمائة سنة الماضية؛ وهي تختلف تصوّرياً اختلافاً شاسعاً عن التفسيرات السابقة للغة، سواء التقليدية منها أم التوليدية، وهو ما يجعل تشومسكي يرى أنها المرة الأولى التي -ربّما- أمكن أن يسوّغ فيها وصف النظرية اللغوية بأنها ثورة..⁷¹»، ويكون هذا الصف مقبولاً علمياً إذا علمنا أنه نظرية قائمة على عدد قليل من المبادئ العامة -نوعاً ما- والتي يجب أن تكون وافية لتحصيل نتائج أنظمة القواعد المعقّدة والمسببة الخاصة بكلّ لغة على حدة، وفيما يلي عرض موجز لأهمّ ما أضافته هذه المرحلة للنظرية التوليدية التحويلية: تتكوّن هذه النظرية من نظريات فرعية، أو قوالب قائمة على عدد من المبادئ العامة التي تتوزّع على - قوالب متفاعلة فيما بينها، وما يدخل ضمنها من أفكار وتلك الوحدات والقوالب ب هي: نظرية السين البارية (bounding theory)، ونظرية الحدود؛ (theory ϕ)، أو (Thematic theory ونظرية المحور أو نظرية الثيتا؛ (theory)، ونظرية العمل، ونظرية الربط. (Case theory)، ونظرية الحالة (theory - تقدم هذه النظريات تفسيرات حقيقة تختلف اختلافاً كبيراً عمّا سبقها من التفسيرات سواء أكانت في علم اللغة التقليدي أم التوليدي، ⁷² كما أنها تسعى سعيّاً حثيثاً إلى معرفة المبادئ العامة التي تحدّد خواص نظام القواعد الكلّي الذي يتطور في ذهن المتكلّم، أو مكتسب اللغة.

⁷⁰ - وعنوانها في لغتها الأصلية: (Couvernement and binding theory)، وهذه النظرية أكثر ما يطبقها مازن الوعر سيكون على الجملة الشرطية، ينظر: مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. مصر، ط1: 1999م، لونجمان للنشر، ص (من) 45 إلى آخر الكتاب.

* عنوانه في لغته الأصلية: Lectures on gouvernemet and binding theory, 1981 -

⁷¹ - نيل سميت، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن لتشومسكي. تر: حمزة بن قبلان المزيني، دط، القاهرة: 2005م، المجلس الأعلى للثقافة، ص29.

⁷² - مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة. المغرب، ط1: 1986م، جامعة الحسن الثاني. ص220. -بتصرف-

- تقديم نظرياتها الفرعية تفسيرات أسهل وأكثر قبُولاً لنظام القواعد الكلية من التفسيرات السابقة، والتي كانت تتسم بالاعتباطية في تفسير هذه الظاهرة أو تلك، وبهذا فهي تعدّ نقلة مفاهيمية علمية كبيرة ونوعية في تاريخ القواعد التوليدية.

التي بدأت ملامحه في * أمّا التطوّر -الأخير- في تلك المرحلة، فهو: "برنامج الحد الأدنى للنظرية اللغوية الظهور بدءاً من عام: (1993م)، وقد اشتمل هذا البرنامج مجموعة من القضايا أهمّها: الاشتقاق أو توليد (Agreement)، وفرضية التتابع (Move)، وفرضية النقل Checking البنى الجمالية، وفرضية الفحص (

ومن خلال هذه الإطلالة البسيطة والسطحية للتطوّرات العلمية والمنهجية للنظرية التوليدية التحولية فإنّه يمكن القول: إنّ إعادة ترجمة وقراءة هذا العمل الضخم في فكر مازن الوعر -من جهة- وتطبيقاته على اللغة العربية -من جهة أخرى- يوفر لنا مدى مصداقيتها في الأفق العلمي -العريض- وذلك بإضفاء الشرعية العلمية عليهما، لأنّ النظريات والعلوم لا تستخدم شرعيتها العلمية إلاّ من خلال تجربتها وتطبيقها على مواد لغوية عالمية.⁷³

كما يمكن القول: إنّ الأدوات والمناهج الفلسفية التي حاول مازن الوعر بدوره استثمارها كانت في جوهرها تقنية مستفيدة من تطوّر العلوم الإنسانية الأخرى المنغمسة في البحث اللغوي الحديث، أمّا الأدوات من جهة المقارنة مع العرب القدامى والمناهج الفلسفية عندهم فكانت في أساسها إنسانية دون الانتباه إلى العلوم الطبيعية التي هي مثلما يقول مازن الوعر: التي ممّا لا ريب فيه نتاج الحضارة الحديثة.⁷⁴ ولاحتواء النظرية التوليدية التحولية أقرّح العودة إلى الصفحة (53ب) لتلخيص شامل وكلّي لها مدعّمة بأشكال تلخص الآراء النقدية.

المبحث الخامس: نقد مازن الوعر وعلماء الغرب للأطروحة التوليدية والتفريعية؛ يرى مازن الوعر أنه منذ ظهور النظرية التوليدية التحولية وهي متفاوتة التطوّر سواء أكان ذلك على يد إمامها -تشومسكي-

* قدّمه نعم تشومسكي في مسودّة بحثية عنوانه: برنامج الحد الأدنى للنظرية اللغوية، ثمّ قدّمه ككتاب إلى مطبعة معهد (M.I.T) العالمي، بعنوان: (Minimalist program from linguistics theory)، ثمّ تبعت هذا البرنامج عدّة مؤلّفات لتشومسكي وزملائه، قصد تطوير هذا البرنامج وتعديله.

⁷³ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص5.

⁷⁴ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 31. كذلك: للمؤلّف نفسه "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلّة التراث العربي -مجلّة فصلية تصدر عن اتحاد كتاب العرب- دمشق، العدد 48، السنة (12)، تموز "يوليو" 1992م، ص97.

عند تعديله للنظرية للنظرية النموذجية للقالب الأول لعام: (1957م)؛ أيّ مرحلة البنى النحوية، من خلال كتابه لعام: (1965م) بعنوان "أوجه النظرية التركيبية" بإدخاله مفاهيم جديدة في تحليل الجملة، وإعطائه الجانب الدلالي (المعنى) دوره في فهم التراكيب، ⁷⁵ أو على يد مريديه بتوجيه من تشومسكي - نفسه - بإعداد جملة من التعديلات والتنقيحات، وذلك للاعتقاد الراسخ في شخصية تشومسكي العلمية وإيمانه بعدم اكتمال نظريته من جهة، ولأنّ الكلمة الأخيرة في اللسانيات لم تُقَلْ بعد -على حدّ تعبير الوعر- وأنها (أيّ النظرية) يمكن أن تتغيّر وتتطور بتطور متطلبات اللغة، وبظهور وسائل جديدة يمكن بها الكشف عن مناطق ومواطن جديدة في اللغة وفي الدرس اللغوي.

فأهمّ تطوّر يراه مازن الوعر في النظرية التوليدية هو: إعطاء الجانب الدلالي حقه في التحليلات اللسانية (عام: Fooder)، و"قودور" (Katz للجملة، وأول محاولة هادفة كانت التي قام بها كلّ من "كاتز" (1963م) من خلال نقدهما لنظرية تشومسكي الأولى، ⁷⁶ التي أهملت -بحقّ- دور الدلالة في القواعد، (عام: (1964م)، ودراسات "كاتز" عام: Postal وتلته بعد ذلك دراسات كلّ من "كاتز" و"بوسطال" (1972م)، ويتجلّى هذا التطوّر في النظرية التوليدية بتجزئة الكلمة إلى مكونات جزئية باعتبارها تتكوّن من خصائص معنوية ⁷⁷ فيمكن تحليل كلمة "رجل وزهرة" مثلاً النحو التالي: الشكل رقم 8.

رجل	محسوس	معدود	حيّ	بشري	عاقل	ذكر	الخ...
زهرة	محسوس	معدود	حيّ	نباتي	جميل	-	الخ...

جدول يبيّن تحليل الوحدات اللغوية عند "كاتز" عام: 1972م.

إنّ هذا الاقتراح في تحليل الجملة قد أزال اللبس عن توليد بعض جمل اللغة، ففي مرحلة "البنى النحوية" لم تمنع إنتاج جمل من نوع: "يشرب الحليبُ الطفلَ" وترك الأمر إلى التفسير الدلالي لرفض أو قبُول هذه الجملة، ولكن بعد الإقرار بالبنية العميقة، تمّ منع إنتاج مثل هذا النوع من الجمل باعتبار أن المكوّن الدلالي يكون عملياً في البنية العميقة، فإضافة قواعد تعمل على تحليل الكلمات إلى السمات المكوّنة لها، ويمنع تكوين الجملة السابقة ومثيلاتها في البنية العميقة كما يظهر في التحليل التالي: ⁷⁸

⁷⁵ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 53-54.

⁷⁶ - المرجع السالف. ص 54.

⁷⁷ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. بيروت، ط1: 1996م، دار الفكر المعاصر، ص 264.

⁷⁸ - ميشال زكريّا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة. ص 113.

ا- كلمة "الحليب" تحتوي على سمة (- متحرك).

ب- كلمة "طفل" تحتوي على سمة (+ متحرك).

ت- كلمة "شرب" يتطلب فاعلاً يحتوي على سمة (+ متحرك)، وبالتالي: لا يأخذ اسماً يحتوي على سمة (- متحرك).

يرى الوعر مازن أن إقحام الجانب الدلالي في تحليل الجملة دفع تشومسكي إلى إعادة صياغة نظرية تملئ الفجوة المنهجية التي كانت تعيق الجهود اللسانية التي اقترحها "كاتز وفودور وبوسطال" هذه التعديلات نالت رضا علماء اللسانيات -نوعاً ما- ولكن هذا لم يدم طويلاً، فسرعان ما تبين أن المستوى الدلالي (التفسيري) عاجز عن إعطاء تفسير لجمل عديدة في اللغات الطبيعية، ومن بين المدارس التي انتبهت إلى الثغرة الدقيقة التي وقع فيها تشومسكي، يحدّد مازن الوعر مدرستين، هما: مدرسة "الدلائيات التوليدية" ومدرسة "الدلائيات التصنيفية" وفي رأي المدرستين أن الصعوبات التي تواجه النظرية التوليدية تكمن في أن البنية العميقة تعدّ سطحية لعدم دقّتها، إضافة إلى عدم قبولهم لفرضية⁷⁹ كاتز وبوسطال:

يقول مازن الوعر: «..إنّ علماء اللسانيات الذين ينتمون إلى مدرسة الدلائيات التوليدية ولاسيما مكولي (1976م)، وليكوف (1970م)، وولتر كوك (1980م)، كانوا قد احتجّوا بأنّ البنية العميقة ليست عميقة بشكل كافٍ لضبط الاختلافات الدلالية في التراكيب، وبخاصة تلك الاختلافات الدلالية المتعلقة بتراكيب النفي ومركّب الكلم والعدد..⁸⁰»، وهنا نفهم أن البنية العميقة ليست دقيقة بالشكل اللازم من أجل تفسير طبيعة العلاقات المعنوية والدلالية في التراكيب الكلّية، ومن جهة -أخرى- فإنّ هذا الوصف للبنية العميقة يجعلها غير قادرة على تفسير التراكيب التي لها أكثر من بنية سطحية واحدة عكس تمثيلها الدلالي التجريدي الذي يكون واحداً.

ثمّ إنّ مازن الوعر يميل أكثر إلى أطروحات المدرسة الدلالية التوليدية -خصوصاً- ما يتعلّق بنظام اشتقاق الجملة الأصولية، يقول: «..إنّ التجديد الأساسي في الدلائيات التوليدية يقوم على أن اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية كما هو الحال عند تشومسكي، بل بتوليد بنية دلالية مجردة تنتج تمثيلاً دلالياً ومن ثمّة تخضع هذه البنية إلى عدّة تحويلات يتمّ من خلالها إدخال مفردات المعجم إلى أن يتوصّل -

⁷⁹ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. ص270.

⁸⁰ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساسية في اللغة العربية. ص57.

أخيراً- إلى البنية السطحية..»، فأصحاب نظرية الدلالة التوليدية يتخذون معيار "التحليل المعجمي" لإظهار العلاقة القائمة بين الجمل⁸¹ كما يظهر في المثال التالي:⁸²

تجعل الشمس ← # ينضج العنب. #، ث ← # يصير العنب ناضجاً. #، ت ← # العنب ناضج. #، ب ← أ
تنضج الشمس العنب. #؛ فالجملتان (ب و ت) متلازمتان لتعبيرهما عن الحدث ← العنب ناضجاً. #، ج
بسبب النضج، أمّا الجملة (أ) فهي تعبّر عن حالة ساكنة على عكس الجملتين (ب و ت)، فهي متحركة، أمّا
الجملتان (ث و ج) فمتلازمتان لأنهما تعبّران عن شيء تسبّب في عملية النضج.

فإذا كانت هذه المدرسة تأخذ بالتحليل المعجمي، فإنّ مدرسة الدلالات التصنيفية تأخذ بمعيار -آخر- أطلقوا عليه مصطلح "الرتبة"⁸³ الدلالية" يقول مازن الوعر: «.. لقد كانت حجج العلماء المنتمين إلى مدرسة الدلالات التصنيفية، هي: أن الفعل نواة مركزية في هذه التركيب اللغوية، هذا الفعل يقتضي وجود موضوع وجوبي ويقتضي وجود فاعل جوازي أو أداة..⁸⁴»، أضف إلى ذلك أن الصعوبات الدلالية التي واجهتها نظرية تشومسكي في المرحلتين الأولى والثانية شجّعته على تعديلها في نظريته، عام: (1970م)، وذلك بإدخال الجانب الدلالي -لما رأى فيه من الضرورة القصوى- في تطوير النظرية اللغوية من أجل تخطّي المشكلات التي تطرحها بنية المفردات المعجمية في اللغة -بشكل عام- وفي اللغة الإنجليزية بشكل خاص.

وفي حقيقة الأمر: إنّ تشومسكي عام: (1971م)، لم يكن -مرّةً أخرى- مقتنعاً بنظريته بسبب تصادمها مع بعض المشكلات الدلالية، من بين ما ذكره مازن الوعر مايلي:

- لم تتمكّن النظرية المعيارية من شرح التراكيب الدلالية داخل الجملة.⁸⁵

⁸¹- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 45-46. - بتصرف-

⁸²- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. ص271.

⁸³- قبل الولوج إلى الجانب التحليل أين تظهر وظيفية مقولة "الرتبة" لابدّ من تحديد إحصاء علمي يختصّ هذه المقولة في مختلف اللغات الطبيعية على الشكل التالي: إنّ نسبة 75% من لغات العلم تستخدم الرتبة التالي: (فاعل، فعل، مفعول به) كـ [الانجليزية والفرنسية والهوسية والفتنامية..]، أو الرتبة (فاعل، مفعول به، فعل)، كـ [اليابانية والأمهوية والتبينية والكورية..] وأنّ نسبة 10 إلى 15% تستخدم الرتبة التالية: (فعل، فاعل، مفعول به)، كـ [اللغة العربية والعبرية والآرامية ولغة الويلز..] أمّا النسبة المتبقية هي التي تستخدم رتبة: (مفعول به ثمّ فعل، ففاعل)، وهي لغات [المالقا وزوتزيل]، وقد ذكر الوعر أن رتبة (مف، ف، فا)، فإنّه لم يعثر عليها إلاّ نادراً. بمزيد من الإطلاع: مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات العالمية. ص29. و نظام الرتبة سيكون من أهمّ المقولات التي سنتعامل معها في الجانب التطبيقي.

⁸⁴- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص58.

⁸⁵- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص47.

- لم تتمكن هذه النظرية من شرح التراكيب العميقة، والتراكيب المنبثقة عنها.
- الفعل المساعد (Shall) في اللغة الإنجليزية يجب أن تفسره دلاليًا البنية السطحية، وليس البنية الدلالية كما هو معمول به في النظرية المعيارية، والسبب أن الفعل المساعد (Shall)، في التركيب الاستفهامي يختلف عنه في التركيب العادي، إضافة إلى هذه الأسباب وجد صعوبة في التفسير الدلالي للتركيب الضميري العائد الذي يعمل على البنية السطحية، ويعود ذلك إلى قاعدة النبر الصوتي.

ومما نفهمه ضمناً من أطروحات مازن الوعر أن تشومسكي حاول تجاوز هذه المشكلات المتعلقة بالجانب الدلالي باعتماده على صياغة قاعدتين دلالتين؛ الأولى مهمتها تفسير البنية العميقة، والثانية تفسير البنية السطحية، وهذه القواعد كانت السبب في عدوله عن موافقة نظرية كاتز وبوسطال، التي تقول: إنّ التحويل اللغوي لا يغيّر المعنى، فالتحويل الذي أحدثه تشومسكي في نظريته أسبغ عمقاً لبعض المفاهيم التي أكسبت نظريته صفة الاتساع والشمول.

وفي الجانب الآخر من هذا النقد أن مازن الوعر يرى أن أهمّ موقف في النظرية التوليدية التحويلية هو توحيد جميع الفرضيات والمناهج منذ عام: (1970م) إلى غاية (1981م) بهدف تمكّنها من وصف المستويات التجريدية والظاهرية للغة الإنسانية.⁸⁶

خلاصة نقدية مذيلة بنتائج الفصل: إنّ المتتبع لتاريخ التوليدية التحويلية من أوّل عمل (1957م)، إلى آخر عمل لتشومسكي نجد أنه في كلّ مرّة يطرأ تغيير في قواعدها ممّا يجعلها تصبح النظرية الأكثر انتشاراً في تاريخ الدراسات اللغوية في العالم، ورغم هذا فإنّها لم تسلم من الناقدين الذي رأوا أن هذا (، و "جون ليونز" J. Sampson. التطوّر لا يخدم مصلحة اللسانيات، ومن هؤلاء نجد "جفري سامبسون") في حديثهما عن القواعد التشومسكية؛ حيث ختم "ليونز" كتابه المشهور " تشومسكي" قائلاً: J. Lyons («..إنّه لا بدّ أن نتصوّر -على الأقلّ- أن نظرية تشومسكي للقواعد التوليدية التحويلية سوف تهجر في يوم من الأيام من قبل اللسانيين بوصفها غير ملائمة لوصف اللغات [..] وإنّني أعتقد -شخصياً- ويشاركني في هذا- الاعتقاد كثير من اللسانيين بأنّ هذه المحاولة التي قام بها تشومسكي لشكلنة المتصورات المستخدمة في التحليل اللغوي حتّى وإنّ قدر لها أن تفشل يوماً، فإنّ المحاولة في ذاتها تكون قد زادت في فهمنا لهذه التصوّرات، وعليه فإنّ الثورة التشومسكية لا يمكن أن تكون إلاّ ثورة ناجحة بما قدّمته حقّقته..⁸⁷»، والواقع

⁸⁶ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 48.

⁸⁷ - جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية. تر: حلمي خليل. ص 270.

أن هذه التطورات في النظرية التوليدية التحولية لتشومسكي كانت نتيجة للدراسات النقدية التي تناولت أعماله، والتي دفعته إلى توحيد هذه المناهج ضمن إطار نظرية لسانية أكثر دقة ومقبولية وشمولية لوصف الظاهرة اللغوية الطبيعية وشرحها.

أمّا الدليل على شمولية وصف الظاهرة اللغوية وعلى علمية آراء التوليديين أن التحويليين أنه لم يقتصر استعمالها في موطن نشأتها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أغلبية جامعات العالم التي تستمدّ منها مفاهيمها، ونجد من اللسانيين من أسهم في توسيع هذه المدرسة ببحوثهم، وحاول بعضهم تطبيق مبادئ هذه النظرية (، كتاباً يعرف بالنظرية التوليدية، N. Ruwet، الوصف اللغة الأم، ففي فرنسا مثلاً: وضع "روت نيكولاس" (، كتاباً خاصاً لتشومسكي على اللغة Charlier)، و"تشارلي" (J. Dubois، كما نشر عام: (1970م) "دوبوا" (، الألمانية⁸⁸ واللغة العربية شأنها شأن اللغات -الأخرى- التي حاولت تطبيق قواعد التوليدية التحولية، رغم وجود بعض الصعوبات في الجانب الدلالي والنحوي، لكون اللغة العربية لغةً اشتقاقيةً، وهذا لا يعنى - طبعاً- أن هذه المبادئ النظرية لا تنطبق على التراكيب العربية، فهي خاضعة للنظام الكلي في النظرية التوليدية التحولية وسبب -ذلك- نجد أن اللغويين العرب قديماً قد تجاوزوا النظرة الفلسفية التي أرادها الغربيون المعاصرون في دراستهم اللغوية، فنجد مازن الوعر في هذا الصدد من أهمّ اللسانيين العرب الذين أثبتوا أن التراكيب العربية يمكن أن توصف وتُشرح من خلال النظرة التوليدية، وقد لا نستيق الأمور إذا أكّدنا تطبيقه للقواعد التوليدية على التراكيب الاستفهامية والكونية والنهي والعرض والشرط.. العربية، حيث وجد أنها تظهر بعض الوجوه الدلالية والنحوية وحتى الصوتية التي يمكن أن يقال عنها: إنها تختصّ اللغة العربية دون سواها من اللغات المدروسة بالمنهج نفسه، وبعضها الآخر يشترك مع اللغات الطبيعية الأخر، وهو الأمر الذي يرشّح اللغة العربية -حسب الوعر- لأن تدرس في إطار اللسانيات التوليدية التحولية.⁸⁹

وهكذا أصبحت الضرورة تطرح نفسها بحدّة أمام اللغويين العرب المعاصرين لإيجاد نظرية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية والفرعية في اللغة العربية تحت ظلّ تطوّر اللسانيات الغربية.

نتائج الفصل: لقد رأينا أن نخصّص لكلّ فصل نتائج النظرية ثمّ جمعها في نتائج عامة تكون في خاتمة هذا البحث، فمن خلال هذه الأفكار والآراء التي حلّلناها في هذا الفصل نستنتج مايلي:

⁸⁸- ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة. ص100.

⁸⁹- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص68-69. -بتصرف-

1- لقد استطاع تشومسكي تجاوز المناهج العلمية التي أثبتت ضعفها وعجزها على تمثّل كلّ الإشكالات التي يطرحها موضوع اللغة وعلم اللسان، وبالتالي فإنّ أوّل ما حاول تشومسكي تغييره هو منهج الدراسة ومفهوم النظرية اللغوية، ذلك للاعتقاد الراسخ عنده -فيما يختصّ بأوضاع اللغوية- أن المثالية العلمية تتطلّب منهجاً عقلياً مبنياً -أساساً- على مقولات العلوم الدقيقة من الرياضيات والفيزياء والبيولوجية، فهذا هو التصوّر المستقبلي لتشومسكي عند محاولته لتغيير توجّه اللسانيات. كما أنه اعتبر تشومسكي اهتمام اللسانيات باللغة إجمالاً نقصاً منهجياً في أطروحات مدّعيتها، نظراً للاتساع الإشكالات التي تطرحها، فمقارنة الطاقات البحثية العظيمة التي استنزفت من أجل تحليلها بالنتائج النظرية والتطبيقية القليلة التي توصّلت إليها تجعل عدم نجاح هذا التوجّه ظاهراً وجليّاً.

2- لقد حاول تشومسكي إقناع المشتغلين باللسانيات أن الجانب الأكثر أهميةً في دراسة اللغة هو الجانب النحوي الخلاق، من حيث هو جهاز مفاهيمي صوري وتجريدي، يملك قدرةً فريدةً على توليد ما طائل إلى حصره من المتواليات اللغوية، المبنية على عدد قليل جداً من القواعد. وحاول تشومسكي توسيع آفاق اللسانيات النحوية من خلال دعوته إلى الكشف عن التقاطعات النحوية في كلّ اللغات البشرية، وبالتالي فإنّ المطلوب هو بناء نظرية تصلح لجميع الأنحاء، ومن هنا فإنّ الحكم العلمي الابيستيمولوجي سينظر إلى النظريات اللغوية من خلال مشروعيتها العلمية وقياس مدى استجابة اللغات لأطروحاتها.

3- لقد اعتبر تشومسكي اختلاف اللسانيات التوليدية التحويلية عن باقي البرامج اللسانية السابقة والموازية ناتجاً عن اختلاف وجهات النظر إلى طبيعة اللغة؛ فهي عنده وسيلة اتصال وهذه الخاصية خاصة قاعدية وأداة إبداع بشرية محضة، وبالتالي فإنّ اللسانيات بهذا المنظور فرع من علم واسع وهو علم النفس. ولقد اهتم تشومسكي -أيّما اهتمام- بضبط الخصائص الصورية المجردة في بناء نموذج اللساني؛ ذلك لأن عمل اللساني لم يعد في هذا الطرح حصر أكبر عدد ممكن من الملاحظات الخاصة بموضوع اللغة وتحديدّها في شكل قواعد مطّردة وإنّما العمل اللساني أصبح يتوجّه إلى فهم العلاقات المتشابهة والمعقدة بين العناصر اللغوية ومفاهيمها الدنيا والكبرى، بحملها على نظيراتها من اللغات وفق منطق الخصائص اللغوية العالمية.

4- لقد اعتبر تشومسكي التعبير عن الخصائص اللغوية باللغة عودة وفيّة إلى الغموض الذي وسمت به اللسانيات العامة وبالأخص ما دعا إليه بلومفيلد، والبديل الذي يبدو أن تشومسكي قد تشدّد في التمسك به هو تغيير العبارة العلمية الواصفة للأوضاع اللغوية، والمفاهيم النظرية في اللسانيات التي تقابل المفاهيم الفعلية في اللغة، لذلك فإنّ وصف اللغة باللغة عبقة ابيستيمولوجية ستؤدّي حتماً محتماً إلى الغموض، فلذلك ولأوّل

مرّة في تاريخ علم اللغة واللسانيات تستعمل الرموز الرياضية والتقنية الدقيقة، وهذا في نظرنا أكبر انتصار تحقّقه اللسانيات التوليدية التحويلية، ناهيك عن منطق مقابلة هذه الرموز بمدلولاتها.

5- لقد استطاع تشومسكي إضفاء الصبغة التجريبية التي تطبّق إجراء إسقاط الفرض النظري على الموضوع الذي يروم دراسته، من خلال مبادئ العلم (الملاحظة، التجريب، الشمولية، الاستقرار الناقص، الانسجام الموضوعية، الاقتصاد...)، واستثمار مقولة إجراء المقدمات، فهو جمع أصيل وسابقة بين: اللسانيات والفلسفة والابستمولوجية في قالب واحد وهو: البرنامج التوليدي التحويلي الحديث. ولقد ربط تشومسكي اللسانيات بالممارسات الاستدلالية ارتباطاً عضوياً وتقنياً، لذلك فإنّ فلسفة نقد العلوم والمناهج والنظريات ضرورة منهجية لا كعلم مستقلّ وإنّما في داخل النظرية التي نحاول بها فحص موضوعات الدراسة.

6- لقد قام تشومسكي ولأوّل مرّة في تاريخ الدراسات اللغوية واللسانية بربط دراسة اللغة بمستويات نظرية خارجة عن إطار اللغة، وهما: المستوى النقدي والمستوى المنهجي، وفي رأي تشومسكي فإنّ نقد أيّ نظرية يجب أن تكون من خلال هذين المستويين، وهي لا تحتاج إلى ناقد خارجي لأنّ الوضعية الدقيقة لهذين المستويين في مقولات النظرية تجعلها تبني نقداً استبطانياً؛ أيّ نقد ينبجس من داخل النظرية.

7- لقد اقتنع مازن الوعر بأكثر أعمال تشومسكي -خصوصاً- تلك التي طرحها في نموذج الأول لعام (1957م)، فقد استطاع تحليل الجملة إلى كلّ مكوناتها دونما اعتراض، كما أن هذا التحليل لما يبدو عليه من منطقية ودقّة سيخدم المقولات النحوية العربية في تحليل اللغة العربية.

8- لقد بيّن مازن الوعر في أكثر من مناسبة فهمه العميق والدقيق للنظرية التوليدية التحويلية، ولذلك فإنّه سيحاول القيام بدور مزدوج؛ أحدهما: إثبات عالمية الطرح التوليدي بتطبيقه على اللغة العربية، وثانيهما: إثبات الآراء والملاحظات والنظريات الدقيقة لعلماء العرب، ومن هنا فإنّ مازن الوعر يطمح إلى تدعيم اللسانيات التوليدية التحويلية بالنتائج العلمية التي توصّل إليها عباقرة اللسانيات العربية، وتدعيم هذه الأخيرة للأولى، فإذا نجح في إثبات القالب التوليدي التحويلي على العربية فإنّ ذلك سيبيّن حكماً علمياً مفاده: مشروعية وعلمية وعالمية اللسانيات التوليدية التحويلية، وإذا نجح في إثبات النظريات النحوية في اللسانيات العربية فإنّ ذلك يعني: الصلاحية العلمية والمنهجية للنظرية النحوية العربية التقليدية، وحاجة اللسانيات الحديثة لها بتخصيص موقع علمي لها ضمن أطروحاتها ونظرياتها.

9- لقد انتقد مازن الوعر تشومسكي في طرحه الأوّل من خلال تأجيله لمستوى المعنى، وبذلك فإنّه لا يختلف عن أستاذه بلومفيلد الذي رأى أن المعنى مفهوم ضبابي وغامض، واللسانيات لن تستطيع بوسائلها الحالية احتواء المعنى ودراسته. ولقد تمكّن مازن الوعر -مرّة أخرى- من نقد نظرية تشومسكي في مرحلتها الثانية؛ أيّ بعد تعديله على النموذج الأوّل ليشمل الدلالة، ولكن رغم محاولته لتعميق مستوى الدلالة في البرنامج التوليدي التحويلي إلّا أنّه لم يتمكّن من خلال النظرية المعيارية الموسّعة من شرح التراكيب الدلالة داخل الجملة، كما أنها لم تتمكّن من شرح التراكيب العميقة والتراكيب المنبثقة عنها.

10- لقد أثبت مازن الوعر أن الأفعال المساعدة في اللغة الإنجليزية يجب أن تفسّره دلاليًا البنية السطحية وليست البنية الدلالية كما هو في طرح تشومسكي الموسوم "النظرية الموسّعة" وعلى ذلك فعلى تشومسكي استدراك هذا التناقض الصارخ بين الإدّعاء النظري والحكم التجريبي المتمخض عنه.

لقد التمس مازن الوعر من توالي المراحل وتكرار النظريات النية الفعلية والعبقرية الفريدة التي امتاز بها تشومسكي من خلال التطرّق إلى قضايا جديدة في اللغة لم تكون مطروقة من ذي قبل. ونتائج أخرى تظهر من حين إلى آخر سنكتفي بذكرها في النتائج العامة لهذا البحث.

الفصل الثاني:

«..نظريات وأطروحات علم الدلالة الحديثة في فكر مازن الوعر اللغوية..»

ويتضمن العناصر التالية:

المبحث الأول: الدلالة التأويلية

-النموذج الأول.

-النموذج الثاني.

-النموذج الثالث.

-النموذج الرابع.

المبحث الثاني: الدلالة التوليدية

- نظرية الدلالة التصنيفية.

- نظرية الدلالة التفسيرية.

مقدمة: بعدما تحولّ نعوم تشومسكي فجأةً إلى عالمٍ لساني فذٍّ، وفيلسوف لغةٍ ألمعيٍّ حمّس محقّقًا مجموعة من العلماء التي كانت اختصاصاتهم العلمية بعيدة -نوعًا ما- عن اللسانيات إلى اعتناق مذهبه والإيمان بمبادئه التوليدية التحويلية، فشهدت الأعمال النقدية على صنيعة -تشومسكي- المتنوّعة والمتعدّدة استقطاب الفلاسفة والنفسانيين وبخاصة الدالّيين؛ حيث عملت هذه الطائفة -الأخيرة- على توسيع حدود المنهج التشومسكي ليشمل المعنى، من حيث هو موضوع قابل للدراسة العلمية شأنه شأن المستويات اللسانية الأخرى.

يرى مازن الوعر أن النظريات الدلالية لا تقلّ أهميّةً عن النظريات التوليدية، بل إنّ سياق مقولات تشومسكي النحوية دون رفدها بمقولات الدالّيين يجعلنا أمام تحليل لغوي أجثم، وفي أكثر حالاته لا يستجيب بالدقّة المرجوة إلى المشكلات الفعلية التي تطرحها اللغة، ومن هنا ينطلق هذا الفصل لينقّب في فكر مازن الوعر عن الأثر الذي ولّده الدالّيون في نظريته بشكل خاص، وفي مجمل اللسانيات الحديثة والمعاصرة ولكن قبل الولوج إلى هذا التحليل تجدر الإشارة إلى أن مازن الوعر لم يتعرّض إلى التعريف المسهب والشرح المستفيض لهذه النظريات بالوجه الذي عهدنا هـ مع النظريات التوليدية التحويلية، وإنّما كان يرتّبها على شكل إشارات سريعة ومقتضبة تمسّ ما يستجيب لتطبيقاته دون سواه من المفاهيم، ولذلك فإنّنا سنعيد ترتيب هذه الإشارات ضمن سياقها العلمي العام الذي جاءت فيه، مصنفيها إلى شقّين عظيمين، هما: الدلالية التأويلية والدلالية التوليدية، ولكلّ شقّ منهما مجموعةً محصورة من النظريات الفرعية.

إنّ هذا الامتزاج اللطيف بين العلمين (التوليدية والدلالية) نتج عنه ميلاد هذه النظريتين اللتين تقاربان المضمون (المعنى) لأوّل مرّة في تاريخ الدراسات اللغوية الأمريكية، وأحسن بكثير من الدراسات الدلالية التي قدّمت في أوروبا حول اللغات الطبيعية، ولئلا يأخذ هذا التقسيم نوعًا من الصرامة الزائدة، فإنّنا ننّبّه إلى أن كلتا النظريتين من أصل واحد، إلّا أنّهما مختلفتان في كيفية تمثيل المعنى على مستوى البنية النحوية فقط.

(أ)-المبحث الأوّل: الدلالة التأويلية: لقد أصبح من المعتاد تعريف الدلالية على أنها "علم المعنى" أو الدراسة العلمية للمعنى في اللغة، يقول مازن الوعر: «..هذا المصطلح لم يستخدم على نطاق واسع حتّى القرن العشرين، إلّا أن الموضوع الذي يدرسه هذا العلم قديم جدًّا، يرجع إلى الفلاسفة والمناطق، أمثال: أفلاطون وأرسطو وغيرهما..⁹⁰»، أمّا في إطار النظرية اللسانية العامة، فهي: وسيلة لتمثيل معنى الجمل، »

⁹⁰- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص31.

ويجب على النظرية الدلالية أن ترصد القواعد العامة التي تتحكم في التأويل الدلالي للجمل، ومن المفيد أن نفرّق بين نظرية تقوم بتحديد الكلمة على مستوى الفهم، وبين نظرية الإحالة التي تتوسّع في معنى الكلمة

وبربطها بغيرها...»⁹¹ فمن هنا نفهم أن الدلالة التأويلية تتموضع في خانة التحديدات العلمية التي تسعى - سعيًا دعويًا - للبحث عن معنى الكلمة المفردة وعلاقاتها المختلفة مع غيرها، قصد صياغتها في قواعد علمية مطّردة ومستمرّة.

لقد أعادت الدلالية -إذًا- النظر في علاقة اندراجها مع النظريات النحوية العالمية لتشومسكي لتفقيدها وتستفيد من مقولاتها اللسانية حتى صقلت نوعًا من الصرامة والمعارية العلميين ونوعًا من الموضوعية ودقّة في المنهجية وتهذيبًا في منطق التحليل والوصف فأصبحت تزاخم باقي العلوم باحثة لنفسها عن كفاية معيارية علمية الذي يشترط إبستمولوجيًا ومثلما نبّه إلى ذلك مازن الوعر فإنّه يشترط في هذا النوع من الممارسات "الموضوعية ووضع الفرضيات وفحصها، والتجريب والدقّة والشمولية والموضوعية"⁹² حتى تعتبر فرعًا أصيلًا في النظرية اللغوية العامة فإذا تأملنا عن كثب النظريات النحوية والمعجمية والصوتية فإننا نلاحظ أنّها تصبّ كامل اهتمامها على الجانب البنائي المادي الشكلي للغة، في حين أن تحليل العماليات اللغوية التي تروم احتواء ودراسة المعنى فإنّها لا يمكن بأيّ وجه علمي ممكن ومقبول أن يكون غير دراسة محتوائية لها والنتائج الحاصل عن هذا التفريق هو ما ذهب إليه أحمد مومن، عندما يقول: «..لا يمكن دراسة الشكل دون التعرّض المباشر للمحتوى، كما لا يمكن دراسة المضمون دون التعرّض للشكل...»⁹³ فالعلاقة بينهما -وبالتعبير الرياضي- منطقيًا تبديلية إلزامية، فإذا كان البلومفيلديون قد عطّلوا تقدّم الدراسات الدلالية بجحة أنّه لا يمكن دراسة موضوع غامض -اللغة- بموضوع مغرق في الغموض -المعنى- فكانت الحكمة السديدة - حسب زعمهم- هو تأجيل موضوع المعنى، فإنّ العقلين بإشراف مباشر من تشومسكي قد منحوا لها فرصة جديدة ونوعية، فـ«..مكّنها من التبلور في كنف القواعد التوليدية التحويلية...»⁹⁴ ورغم أنّ هذا الأخير قد ورث عن أسلافه -البلومفيلديين- تعطيلهم للسانيات، وذلك -في اعتقادي- أن هذا التعطيل يتمثل في الدور المبالغ فيه الذي أسند إلى التركيب في حين أن هذا المستوى واحد من مستويات عديدة لا تقلّ عنها أهمية ولا

⁹¹ - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص134.

⁹² - وليد أحمد العناتي، أسئلة اللسانيات أسئلة اللغة. ص108.

⁹³ - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص248. -بتصرف-

⁹⁴ - المرجع السالف. ص 249. -بتصرف-

دوراً في فهم الطبيعة الذهنية التي تمتاز بها اللغة البشرية، وإذا حاولنا تدقيق النظر فيها بعيداً عن عقلية ونظارات الستينات من القرن الماضي نرى بوضوح وجلاء ذلك الإعلاء الذي كان من شأن التركيب في النحو الذي جعل وبكلّ علمية وموضوعية النظرية النحوية عاجزة تماماً عن الاقتران على نحو كاف ومطرد ومقبول -على الأقل- بالنظرية اللغوية وبالقول الجارة على حدّ سواء، وقد كتب جاكندوف (B. Jackendoff) في مذكراته معلناً عن توبة علمية متأخرة -نوعاً ما- يخرج بها من المعبد التوليدي التحويلي بطرحه لأسئلة جريئة عندما يقول: «..ما الذي كان صحيحاً في النحو التوليدي إبان الستينات، بحيث كان يجعل من هذا النحو نحواً واعدّاً؟ ما الذي كان خاطئاً فيه بحيث حال بينته وبين تحقيق وعوده؟ كيف يمكن أن نشبته ثانياً؟...»⁹⁵ فإذا كان جاكندوف يطرح مثل هذه الإشكالات التي تُعتبرُ الإجابات عنها إعادة نظر جذري وقد يكون راديكالي وهو من بين من كانوا متشيعين للمنهج التوليدي التحويلي فما بالنا بعلماء أوروبا والعرب باعتبارهما مشاركيين في إعداد الخطاب اللساني المعاصر! هذا وقد مرّ بنا رأي أندري مارتنيه الذي سبق الجميع في الثمانينات من القرن الماضي محدّراً من هذا الانجراف نحو هذا المنهج، ما لا يفوتني في هذا الموضوع أن أشير إلى أنّ البحث في الدلالة من هذا المنطلق؛ أيّ منطلق التشومسكيين يجعلنا نفكر باستمرار هل درس الدلالي التوليدي والتأويلي وحتى التأليفي والتصويري والمعجمي سينحو منحى الدرس اللساني التوليدي؟ بمعنى أنّه سينظر إلى الدلالة التي تحملها اللغة ستدرس من حيث هي لغة يتحدث بها إنسان ما، هذا الإنسان مجرد من العرض وبالتالي فهو مجرد من زمانيته ومكانيته وشخصه وقصته، وهم إنسان متوهم. هو إنسان مجرد من كلّ ما يدلّ على ماديته الفعلية ووجوده الحسي ومخلوقيته الثابتة، أعتقد أن الإنسان الذي تدرسه اللسانيات التوليدية التحويلية هو هذا أو ذلك الإنسان الكلّي المستخرج من كلّ البشر الملخص لكلّ الناس المجسدين الذي شغله الشاغل هو الكلام...إذا كان ذلك كذلك، وهو -منطقياً- كذلك فإنه الإنسان المستفزع من أجساد البشر، ليس كأحاد الناس لأنّه لو كان جسداً لصار كأحاديهم خاضعاً لما تخضع له الأجساد. إنه -إذا- في الإخير إنسانٌ مثلما يقول الأستاذ أحمد العلوي: إنه إنسان لا يموت ولا يحيا،⁹⁶ وبالتالي فإنّ الدلالين سيكونون أمام السهام النقدية التي مزقت بعض أطروحات التوليديين، ومن هنا يقترحون معياراً لم أجد له نظيراً في الدراسات والنظريات اللسانية المطوّرة في أوروبا وأمريكا قبل إلى غاية المرحلة الثانية من النظرية التوليدية التحويلية، وهو: معيار التأويل.

⁹⁵ - Brain Jackendoff. *Precis of Behavioral and brain science evolution meaning, grammar*: 2003; New-york. P655.651.

⁹⁶ - انظر: وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات. ص20-21.

ومن الآن فصاعدًا سأعتبر -في هذا البحث- أن النظرية التوليدية التحويلية لم تبلغ بعد -ولا آجلًا- حدّ المعجزة، ولا يمكن النظر إليها بنظرة التقديس والإجلال المتعسّقين، فذلك علينا استدراك نقائصها بقبولنا لفكرة تدعيمها بالمستوى الدلالي لا من حيث هو عنصر من عناصر التركيب أو مكون من مكونات النحو وإنّما من حيث هو مستوى ندّ لندّ مع التركيب كجزء بين الفقد في أطروحات التوليديين الأولى. وهنا سيعود مرّة أخرى تشومسكي لا كمؤسس وإنّما كمشارك في حلّ إشكال الدلالة التي رفضها في بداية الأمر بهدي من أشياخه، ليعدّ مريديه ومدافعه بتقديم نظرية كاملة في المعنى، يبدو للوهلة الأولى أنّ هذا الوعد واعدّ جدًّا؛ لأنّه إذا نجح في ذلك ولم يخيب منتظريه فإنّه سيقدّم في الطرح الموازي للنظرية اللغوية تقريرًا مفصّلًا عن طبيعة الإنسان وجوهره وآلية عمل العقل البشري، وبعبارة علمية وجيزة يعني الفهم غير المسبوق بإحتواء وإمساك جوهر الطبيعة البشرية، ومن هذا المنطلق قامت المدرسة الدلالية التأويلية وبعدها التوليدية لتتسابق نحو بلوغ هذا الهاجس الذي عاش في الفكر البشري منذ الأزل.

وفي الحقيقة إنّ الطابع التناقضي الموجود بين الدلالتين -أقصد التوليدية والتأويلية- لا تهمني في هذا البحث؛ لأنّ الجدير بالاهتمام هو كيف استطاع مازن الوعر أن يتجاوز هذه الطبيعة في تطبيقاته، رغم أنّه لم يهتم كثيرًا بالجانب التأويلي مثل اهتمامه وأيّ اهتمام بالجانب التوليدي، عند كلّ من جورج لاكوف (1971م)، وماكولي عام (1968م) وبسطل (1970م) وجون روبيرت روس وغيرهم، كما أنّه بوّدي مادام هذا البحث بحثًا أصوليًا أنّ أحلّ كيفية إقحام التأويل -ولأوّل مرّة- في التحليل اللغوي.

يقول تشومسكي: «...يمكن لجملة مبهمة أن تتوفّر على أكثر من تأويل، في حين أنّ جملتين يمكن أن تتوفرا على تأويل مشابه...»⁹⁷ فمن خلال هذا القول يمكن أن ننطلق منه لبناء تصوّر افتراضي تفسيري يكشف عن تصوّر التوليديين للتأويل لكن من الزاوية التقنية فقط؛ إيّ أنّه لا يطرد في الزوايا الأخرى، مثل: اللغوي والصوتي، والتداولي... الخ، ومن هنا نعتقد معهم أن تأويلًا معيّنًا لأوضاع لغوية محدّدة هو بمثابة ترجمة لغة إلى أخرى، لكن إذا نحن قبلنا بأنّ التمثلات الدلالية والتركيبية والفنولوجية تستعمل لغات شكلية فإنّ التأويل من جهة التوليديين يصبح ترجمة إحدى هذه اللغات إلى أخرى، وبمعنى حصري ومطرّد يمكن للتأويل أن يعين في علم الدلالة الشكلي الوظيفة التي تجعل ثابتًا ما يقابل متغيّرًا فرديًا.

إنّ هذا التوجّه المستنتج من المقدمات السابقة يجعل بالضرورة مفهوم التأويل مفهومًا دلاليًا بالدرجة

الأولى، لكن ليس من جهة مطلقة وإنّما يكون ذلك صحيحًا إذا وفقط إذا ان التأويل مفهومًا دلاليًا وبالمعنى

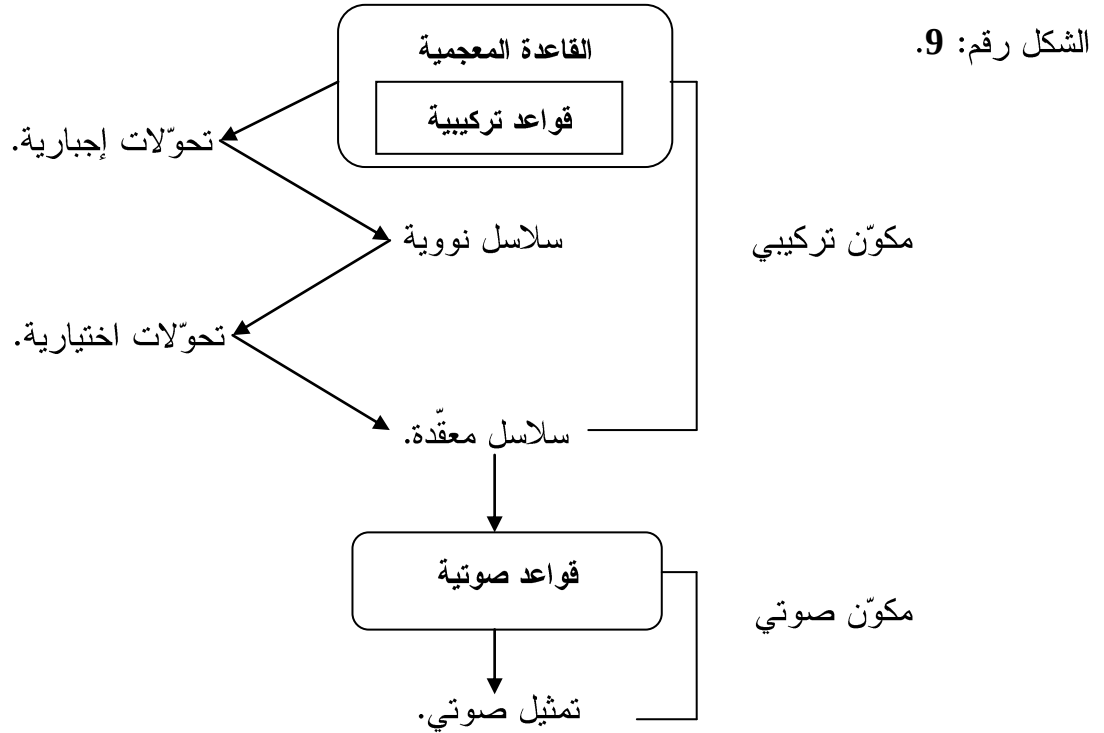
⁹⁷ - انظر الفصل الأوّل من هذا البحث، المرحلة الثانية والثالثة من النظرية التوليدية التحويلية.

المنطقي للكلمة الذي يتجسد في حساب القيم وتعيين درجاتها وتحديد الدلالة تحديداً امتدادياً كما سنراه ولحصر منهج الدلالة التأويلية على المرء أن ينظر في مجموعة النماذج والأطروحات التي بنتها، متخذةً التدرج التالي:

(أ)- النموذج الأول: جهود كاتز وفودور (1963م)، وأعمال كاتز وبوسطال (1964م).⁹⁸ لقد جاءت هذه الآراء ممثلة في البرنامج الأول كردة فعل منطقي على ادعاء تشومسكي الذي يقضي بأنّ البشر يولدون مزودين بملكة لغوية جينية، وافترضنا معه حصرياً صحة ذلك رغم أن البيولوجية الحديثة -في حدود ما أعلم- لم تثبت بعد شيئاً من هذا القبيل، وانتهينا مع تشومسكي إلى تضمين هذه الملكة التي لابدّ أن تأصل بملكة نحوية ذات طابع استنتاجي، ولم نتوقف عند هذا الحد بل واصلنا وبشكل مقنع بناء افتراضات أخرى مع تشومسكي كالتي تسلم بوجود حقيقي لقوة توليدية تنتج فعلاً البنيات النحوية الأصولية عند الاستعمالين اللغويين (الخاص والعام)، وعندما وصل إلى هذا الحد وجد نفسه أمام مفترق طرق مقفلة؛ بمعنى هل هذا الاستعمال ينتج عن قواعد اللغة الطبيعية التي يمكن ضبطها استناداً ومن خلال عمليات ماركوف المبنية على الحالة المحدودة وبالتالي فإنّها تعتمد مقولة النحو المركبي غير المضبوط بعامل السياق. مبدئياً يمكن قبول هذا الادعاء إذا كانت مدعّمة بقواعد تحويلية، لكن الحل النهائي الذي اقترحه تشومسكي هو اعتبار الاستعمال اللغوي الفعلي ناتجاً عن مكون تركيبى يسمح بتوليد جمل نووية -أصولية- في اللغة التي يتكلم بها، ويخطو خطوة إلى الأمام عندما يصرّ على أن يدعم هذا المكون ينتج فقط الجمل السليمة، ويلغي بطريقة تقنية آلية مازن ما دون ذلك، ومن الضرورة بما كان أن يدعم هذا المكون بمكون صوتي مهمته -نظرياً- إسناد الشكل الصوتي في عملية التأويل الدلالي، والنتيجة المنطقية عن هذه العملية المعقّدة، هي: أن البنية العميقة هي المعنى، وكيف لا يكون ذل كذلك إذا كان هذا المكون مثلما يراه مازن الوعر هو مكون تفسيري يعمل على مستوى البنية السطحية للتراكيب مستعملاً القواعد الصوتية لإنتاج التمثيل الصوتي (الفنولوجي) وينبغي في هذا الموضع أن نلاحظ أنّ المكون الصوتي حتى وإن كان تفسيراً إلا أنه غير قادر ولا يستطيع إسناد تأويل دلالي معيّن وبعبارة أخرى؛ إنّ هذا الطرح شاهد على غياب مكون يسند عملية التأويل الدلالي إلى الجمل والعبارات التي يولدها المكون التركيبى ، فإذا كان ذلك كذلك فإنّ هذه المهمة متعلّقة في -هذا النموذج- بالمعجم المزمع تزويد البنيات التركيبية بالمعنى، وبالتالي تتحوّل القواعد التركيبية من مكون قائم برأسه إلى

⁹⁸ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص57.

فرع من فروع القواعد المعجمية، وهذا السمتُ يعيد ترتيب بعض المقولات النحوية وينظمها لتأخذ في عمومها الشكل التالي:⁹⁹



تعليق: بعدما كانت القواعد التركيبية تخضع إلى تحوّلات مباشرة من خلال تحوّلات إجبارية واختيارية أصبحت كذلك في هذا الطرح ولكنها من خلال القواعد المعجمية، فإذا تأملنا هذه الخطاطة مقارنين مقولات تشومسكي والمقولات التي أضافها "كاتز وفودور" فإننا نلاحظ أن هذين الأخيرين أضافا القواعد المعجمية والقواعد الصوتية أو ما يسميه مازن الوعر "القواعد التفسيرية" وهما مختلفان من حيث الوظيفة، يقول مازن الوعر: «..إنّ وظيفة القواعد المعجمية إيضاح المفردات المعجمية، ثمّ تبيان وظائفها الدلالية في التركيب، أمّا القواعد التفسيرية، فهي: تحديد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية أن تنتظم مع بعضها بعضا وذلك من أجل تفسير التراكيب دلاليًا..»¹⁰⁰، وعلى هذا النحو فإنّ ما تبقى من المقولات تتحدّد في توليد - وفقط كلّ- الجمل النحوية، وتقوم كلّ جملة على وصف بنوي يكشف آلية تآلف العناصر المكوّنة لها، وتقوم

⁹⁹ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة. المغرب، ط 1: 2000م، دار توبقال، ص 60. ومن الآن فصاعداً وصولاً إلى الدلالة التوليدية سأعتمد على كتاب "مدخل إلى علم الدلالة" مرجع أساس لاحتواء أغلب أطروحات الدلالة التأويلية محتفظاً بالأشكال التفسيرية التي أرفقها متبوعاً بشرح واف وتحليل وربط الثقافة الدلالية لمازن الوعر من لدن الباحث.

¹⁰⁰ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص54.

بعدها القواعد التحويلية بإعادة النظر في نظم هذه العناصر البنوية أو حذف بعض منها، فكما هو موضح في الخطأطة (9) أنه يتم التمييز بين تحولات إجبارية خرجها سلاسل نووية، وتحولات اختيارية خرجها سلاسل معقدة.

كما يكشف هذا التحليل عن خلو النظرية التوليدية التام من أيّ مكون دلالي، ويجعلنا نعتقد من الوهلة الأولى أن "كاتز وفودور" هما اللذان طرحا القضية الدلالية على نحو أوضح، وذلك باعتبارهما الدلالة جزءاً نسقياً في تحليل اللغة، وبالتالي: صياغة مكون خاص بإسناد معاني الكلم إلى التراتبات اللغوية الممكنة، هذه الإضافة التي ستعرض إلى تعميق ملحوظ عند عالم الدلالات الأمريكي ولتركوك¹⁰¹ (W. Cook)، عام: (1979م)، أما "كاتز وفودور" فقد اكتفيا برعاية دلالة التركيب، في حين سيعمل "كاتز وبوسطال" على تقوية الربط بين المكون التركيبي والمكون الصوتي، يقول مازن الوعر: «...وذلك من خلال تقديم مفهوم جديد للقواعد التفسيرية وللتحويل الدلالي المبني على أسس مضبوطة، وأيضا من خلال التحديد الدقيق للعلاقات التي تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي..»¹⁰²، أما الأسس المضبوطة التي أشار إليها -الوعر- فهي تخلص أطروحات هؤلاء الباحثين فيما سمّوه "جهاز التأويل الدلالي" هذا الأخير الذي يبنّي بدوره على مفهومين أساسيين، هما: القاموس، وقواعد الإسقاط.¹⁰³

أ- الذخيرة المادية (Dictionary): يعتبر القاموس مخزوناً لغوياً ومعرفياً مادياً عند مستعمل اللغة،¹⁰⁴ يعمل على تسجيل معاني المفردات والكلمات القاعدية المكونة للجملة، وإذا أردنا التعرف على المعجم والقاموس والمهام الذي يقوم به في تعميق طرح هذا البرنامج، فإنه ينبغي -أولاً- التمييز بين القاموس والمعجم، لا في عموم اللفظ ولكن في خصوصية هذه النظرية، لذلك فإنّهما مختلفان في أمرين: أولهما أن المعجم جزء من المكون التركيبي، بينما يتموضع القاموس في خانة المكون الدلالي أو جهاز التأويل الدلالي، وثانيهما: أن المعجم سند من قواعد آلية تعرض المقولات التركيبية النهائية بمفردات من المعجم؛ أي ما يدعى بقواعد الإدماج المعجمي (Les règles d'insertion lexicale)، وهذا الإدماج يتم بصورة آلية لا تأخذ في الاعتبار الصفات الدلالية التي تعتبر من الضرورة -بما كان- وجودها في المفردات التي تعوض المقولات

¹⁰¹ - مازن الوعر "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" ص34. -بتصرف-

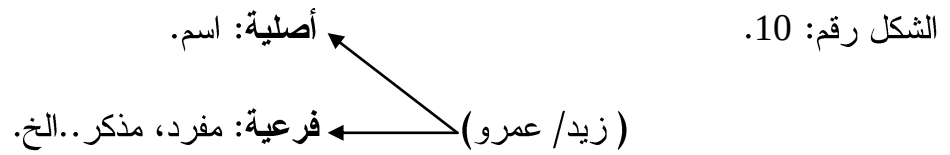
¹⁰² - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص54.

¹⁰³ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص60.

¹⁰⁴ - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص45.

التركيبية، أمّا القاموس -كمقولة دلالية ههنا- فمهمته تمثيل المفردات تمثيلاً دلاليًا، فلكي نحصل على تأويل دلالي مناسب يشمل كلّ مفردات المعجم، فإنّه يتمّ ترصد جميع المداخل المعجمية التي تحتويها المفردات؛¹⁰⁵ أيّ حصر جميع السياقات والقراءات التي تنتسب إلى الكلمة المراد تأويلها، ولمّا كان ذلك كذلك؛ فإنّ التأويل الدلالي للمفردة أو الكلمة المفردة -إذا- عبارة عن عدد معيّن (حتّى وإن تعدّد إلّا أنّه قابل للحصر) من المداخل المعجمية، التي تفرز الخصائص الدلالية، فهذه الخصائص والسمات تقوم بتشكيل مداخل قاموسية على أساس تصنيف معاني الكلم فإذا عكسنا المسألة فإنّ القاموس يزودنا بالسمات الدلالية المختلفة للكلمة؛ أيّ شروحيها المتعدّدة والمختلفة) والكافية للحكم على صحة الجملة من الناحية الدلالية أو خطئها، مع القدرة على إظهار موطن الخطأ ودرجاته، ومن هنا يرى "كاتز وفودور" من جهة، و"كاتز وبوسطال" من جهة - أخرى- أنّه يمكن تمييز المداخل المعجمية إلى خصائص نوعية تأخذ الترتيب التالي:

1-**أ- خصائص تركيبية:** وهي تعمل على التمييز الوضعي للمفردة، فتسهّل عملية تصنيف السمات الدلالية الأصلية والفرعية، فالكلمتان: (زيد وعمرو)، مثلاً تشتركان في سماتيهما الأصلية، كونهما: اسمًا، أمّا سماتهما الفرعية، فذلك لكونهما تفصحيان عن معنى: الأفراد التذكير... الخ، لاحظ الشكل (10):



شكل يبيّن انقسام الكلمة إلى سمات أصلية وفرعية.

1-**ب- خصائص دلالية:** تجمع هذه الخصائص على جمع وإغلاق سمات المضمون الدلالي للكلمة المفردة فمن محاسن المنهج الدلالي المقترح في هذا البرنامج أن الكلمة في حقيقتها لا معنى لها وإنّما لها استعمالات وهذا ما يجعل الألفاظ متوزّعة على عدد من السمات الدلالية المشتركة والمقترنة أحياناً وهنا يكمن عمق المنهج العقلي في أوضح صورة له، ومن هنا فإنّه لا يكفي الاعتماد على معنى الكلمة الأوّلي فقط، هذا الأخير الذي يعتبر لازماً غير كافٍ، وبالتالي فإنّ دعاء هذا التوجّه يصقلون تحديدات أخرى تنبني أساساً على إعادة تقسيمها وتفريعها إلى مستوى ثانٍ، لتكون على قسمين باعتبار سماتها الدلالية، وهذين القسمين، هما: السمات الملمّة (الجامعة)، والسمات المغلقة (مانعة) وكلتاها تخضعان إلى قيود سماها كاتز وأتباعه " قيود الاختيار" لتكون على الترتيب التالي:

¹⁰⁵ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص61.

اب-أ)- السمات الملمّة: ويسمّيها مازن الوعر "شركة الوحدات الدلالية"¹⁰⁶ وهي خصائص تشترك فيها المفردة مع المفردات الأخرى في معانيها الحسيّة -عموماً- كما تشترك فيها المفردة مع المفردات المحاكلة لها * (Semantic fields)؛ أيّ تلك الكلمات التي تقع في الحقل الدلالي الواحد، فإذا أخذنا -مثلاً- كلمة (الرأس والرقبة والأكتاف...الخ) لوجدناها تجتمع على عدد من السمات، وعلى رأسها أنها تشكّل حقلاً دلاليّاً لأجزاء الجسم، وبالتالي: فإنّ هذا المفهوم لا يختلف عمّا حدّده جيفري فيرث (J. Firthe)، عندما يقول على لسان مازن الوعر: «...ينبغي أن نعرف معنى الكلمة من خلال الشركة التي تنتمي إليها..»¹⁰⁷. وهذا التحديد من شأنه أن يمهّد الطريق إلى تحديدات إجرائية أخرى، مثل البحث عن السمات المغلقة.

اب-ب)- السمات المغلقة: وهي سمات دلالية تختصّ الكلمة دون سواها، وتميّزها حتّى مع قسيماتها من المفردات التي تشكّل حقلاً دلاليّاً واحداً، فإذا حلّلنا كلمة (الإبصار) وكلمة (الرؤية)، فإنّ الأولى تختلف عن الأخيرة في كونها لا تستعمل إلّا في النظر الحسيّ بواسطة جراحة العين، وما سُمع في اللغة العربية قطّ جملة: أبصرت في منامي، فهذه الجملة غير أصولية؛ ذلك لأنّ معنى الفعل المركزي فيها لا يساوق معنى شبه الجملة التي تحاول تتمة المعنى، بينما تستعيد وجه الصحّة إذا قلنا: رأيت في المنام؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا قَالَ يَوْسُفُ لَأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: 3]، فالمقابلة بين الإبصار والرؤية كشفت عن اختلاف سماتها الدلالية كون الرؤية تستعمل في معناها الحسيّ والمجرّد على حدّ السواء، بينما تكتفي كلمة الإبصار بمعناها الحسيّ فقط، وهذا ما يمنع المفردتين من الدلالة على معنى واحد، وتجدر الإشارة في هذا الموضع التنبيه إلى أن السمات المانعة لا تكون معطى سابقاً، وإنّما تظهر فقط أثناء التحليل الدلالي.

اب-ج)- قيود الانتقاء: أو شروط الاختيار، فمن مميّزات هذه القيود أنّها تختصّ بالمحمولات،¹⁰⁸ مهمّتها توفير ما تتطلّبه هذه المحمولات في المفردات التي تساوقها، إنّ القياس الشرطي يلزم أن لكلّ محمول موضوع وهذا الموضوع يجب أن يستجيب آلياً لما يشترطه المحمول فيه، يقول مازن الوعر: «إنّ الفعل يشرب [drink] يرتبط بالماء (water) والحساء (soup)»¹⁰⁹، ونفهم منطقيّاً أنه يشترط في فاعله أن يكون

¹⁰⁶ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص45. -بتصرّف-

* Ce la veut-dire ; les mots qui sont dans le même champ sémantique.

¹⁰⁷ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص45.

¹⁰⁸ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص62. والمقصود بالمحمولات دون الموضوعات، هي: الفعل ومشتقاته والحروف؛ أيّ كلّ ما يفرّع إلى شيءٍ آخر.

¹⁰⁹ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص46.

(+حي) حصرياً فلا نقول، مثلاً: شربت الذاكرة أحزانها ** فطبقاً لهذه الأطروحة تكون جملة خاطئة في موضعين، الأول منها متعلق بالفاعل؛ لأنّ سماته الدلالية تساوي (-حي)، والموضع الثاني في مفعولها الذي كانت قيمته الدلالية تساوي (-سائل)، وبالتالي: فإنّ التناقض -ههنا- يظهر بين (-سائل) و(+شرب)، ولتعديل هذا الانحراف تتدخل قيود الانتقاء لتحديد سمات المحمولات والموضوعات، ودرجات تعاضد بعضها بعضاً.

إنّ فائدة هذه القيود التنبؤية -على حدّ تعبير- مازن الوعر¹¹⁰ تمنع مستعمل اللغة -المتكلم- من إنتاج وتوليد جمل غير مطّردة -شاذة- أو منحرفة من حيث الدلالة، وهذا هو الجانب الناقص في نموذج تشومسكي عام: (1957م) التي لم تمنع توليد جمل من نوع: الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بغضب، فهذه الجملة سليمة -تماماً- من الجانب النحوي البنائي، وهي غير أصولية من الجانب الدلالي، كما أن الاهتمام بمركزية الفعل في هذا النموذج يحسب له فضائل كثيرة؛ فمازن الوعر يرى أن هذا الإجراء يجعل الوحدات الدلالية الناتجة عن علاقات المحمولات بالموضوعات القائمة على عدد محصور من القواعد، والتي لن تتجاوز اثنتا عشر وحدة دلالية على أقصى تقدير، تصف جميع الأفعال الموجودة في اللغات البشرية جميعاً.¹¹¹

2- **قواعد الإسقاط:** إنّ هذا النموذج المطور عن النحو التوليدي التحويلي يجعل من قواعد الإسقاط «..قواعداً تأويلية ذات طابع مفهومي، تقوم بعملية الملغمة في مستوى البنية العميقة».¹¹² «، فقواعد الإسقاط بهذا المنظور تسهّل على المحلّ الدلالي من تخمين تأويل معنوي مجرد ومستغرقاً الجملة ككلّ؛ أيّ التأويل الشامل (Massive interpretation)، وبالتالي: تصبح الجملة بهذا الطرح والمعنى الافتراضي المتمخّض عنها هما نتيجتا إلحاق مدلولات كلّ كلمة من الكلمات البنوية للجملة إلى مداليل المفردات الأخرى المنتظمة (من النظم) أفقيّاً وخطيّاً مشكلة جملة تحلّل على النحو التالي: الشكل رقم: (11). نأخذ الجملة التالية على سبيل التمثيل لا الحصر: [سمع زيدٌ الخبر].

** وذلك لا يكون إلا على سبيل المجاز، وهذا ممّا لا نتعامل معه في هذا البحث، لأنّ المجاز يكون في التحليل البلاغي.

¹¹⁰ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص45.

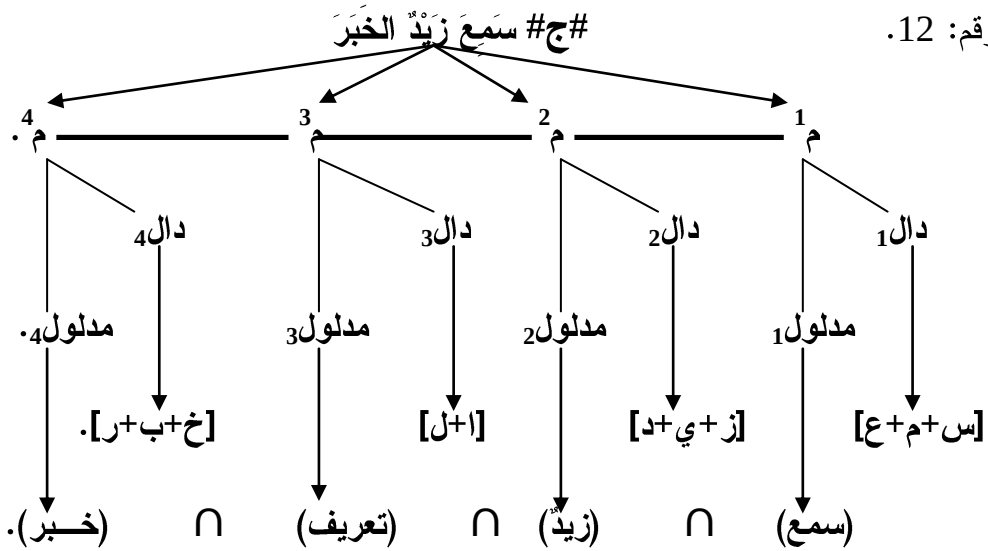
¹¹¹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص78.

¹¹² - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص120. ويستغرب الباحث استعمال مصطلح "الملغمة"

(Amalgame) بدلاً من مصطلح "الضمّ المتجانس" كترجمة مختصة لتراكيب (Les règles de l'amalgamation) المعروف في علمي الفيزياء والكيمياء خصوصاً.

# سمع زيد الخبر # ←	# سمع #	# زيد #	تع + # خبر #
المدلول	س + م + ع	ز + ي + د	خ + ب + ر .
الدال			

الشكل رقم: 12.



خطاظة تبين اتحاد المدلولات المفردة.

تعليق على الشكلين: من خلال هذين الشكلين يمكن أن نقول: إن معنى الجملة هو تحصيل المعاني التي تتحد بين الوحدات البنوية التي تقوم بتأسيسها وتكوينها، كما يمكن بسهولة إثبات ملاحظة خضوع عملية الإلحاق والإدماج -الملغمة- إلى اعتبارات ثلاثة، تتمثل في التحديد التالي:

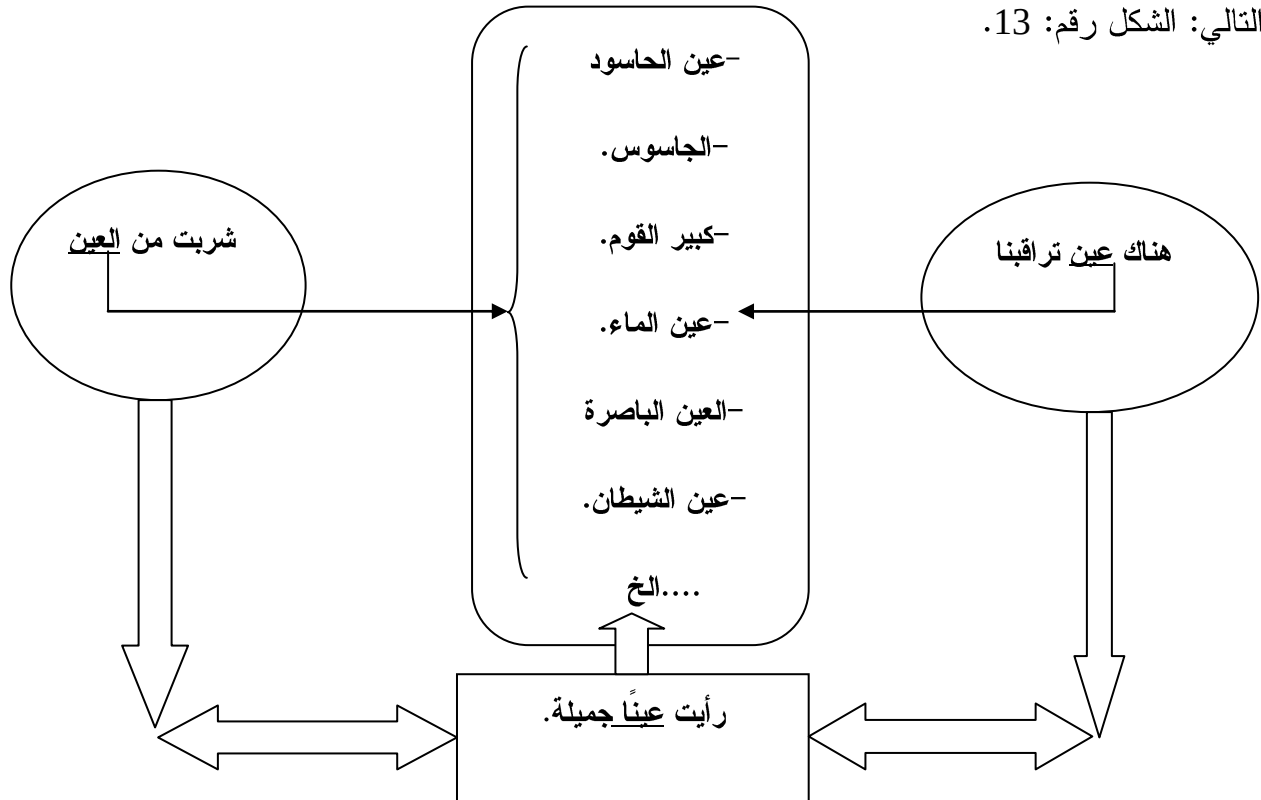
2- (أ)- باعتبار التركيب: تقبل عملية الملغمة بحسب سلامة العلاقات التركيبية؛ إذ تتألف المدلولات بالنظر إلى حسن سبك العناصر البنوية، فلا يظهر بين هذه الوحدات تنافر أو تضاد،¹¹³ فيكون الإدماج صاعداً انطلاقاً من الرموز الموجودة في المستويات الدنيا، أو في أسفل الترسيم التركيبية (العجرة التركيبية)، وصولاً إلى المقولات العليا التي تشرف على ما في أسفلها،¹¹⁴ فهذه العملية التقنية تخضع الترسيمات الفرعية إلى ضمها مع بعضها بعضاً فنحصل على تأويل ترسيمة الرأس -الأم- فتتواصل العملية بضم عجرة الرأس إلى أختها المتخامة، فنحصل على تأويلها، وهكذا تستمر العملية الإدماجية إلى أن يستغرق التأويل الجملة كوحدة بنوية ذات الطول الأقصى والمعنى الكامل.

¹¹³ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص45.

¹¹⁴ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص62.

2-ب)- باعتبار الدلالة: في هذا الاعتبار يوجب -بالضرورة القصوى- أن تكون المدلولات متّحدة مع بعضها بعضاً؛ من حيث التلاؤم والانسجام، إذ لا يمكن بأيّ وجه دلالي ممكن الفائدة -سهما كان- ضمّ المدلولات المتناقضة أو المتنافرة، فعلى سبيل المثال: «..فليس بإمكاننا أن نقول: إنني أفكر بلون واحدٍ، وهو: الأخضر الأحمر..»، فكلّمتا (أخضر) في هذا التركيب متنافرة مع وحدة (أحمر)، لأنّه لا يمكن للأخضر أن يكون أحمرًا بأيّ حال من الأحوال، لذلك فإنّنا لا نضمّ -نملغم- إلاّ الوحدات الدلالية المتألّفة والمتعانقة،¹¹⁵ ولما كان ذلك كذلك فإنّها تمهّد إلى مرحلة ثانية، وهي: مرحلة الانتقاء والفرز؛ ومقصوده تمييز معاني المدلولات على مستوى قواعد الإسقاط، حيث لا تبقى ولا تذر إلاّ المدلولات المنسجمة، فقواعد الإسقاط تسقط -صفحا- المعلومات التي يخزنها المعجم على مستوى المكوّن التركيبي.

إنّ نجاح هذه العملية حسب "كاتز وفودور وبوسطال" تتوقّف على مدى اعتبار المعجم رصيّدًا ماديًا للوحدات الكلامية، حيث يتمّ إسقاطه على البناء التركيبي في النظم كي نحصل على تأويل مناسب، أو على -الأقلّ- نتحصّل على تأويل مقبولٍ للمتوالية اللغوية ما لم يظهر ما يثبت المنع، مع احتساب إمكانية تعدّد التأويلات وتنوّعها باعتبار السياق والموقف (أيّ من حيث الاستعمالات الخاصة)، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي: الشكل رقم: 13.

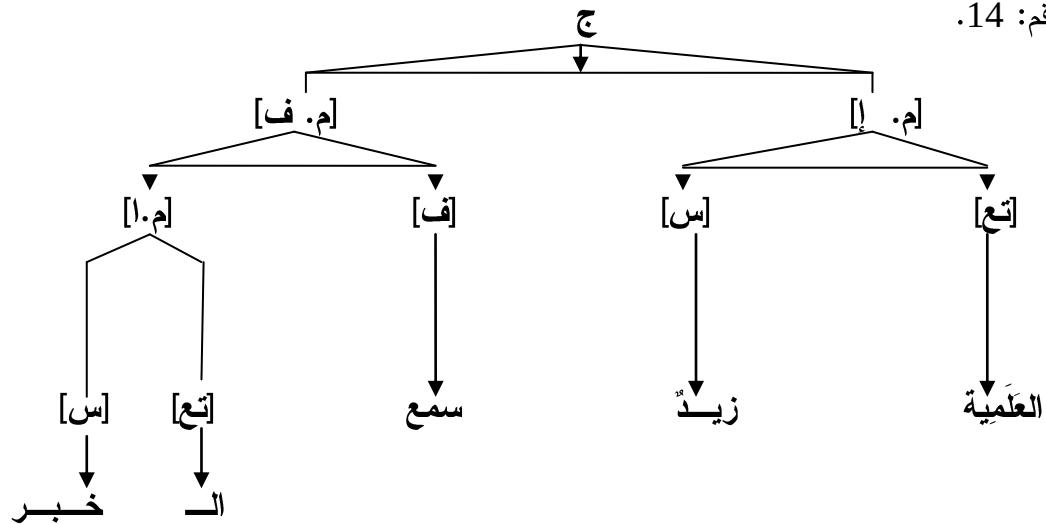


¹¹⁵ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص45.

تعليق: من هذا خلال الشكل نلاحظ أن هدف صياغة قيود التلاؤم هو إزالة الالتباس، وإبعاد تعدّد القراءات حين لا يستدعي ذلك، فمثلاً نلاحظ في هذه الجمل أن " العين " تحتل أوجه عدّة من الفهُوم، فيمكن أن تكون (عين الماء، عين الحاسود، عين باصرة..الخ)، في حين أن الجملة يجب أن يفهم منها معنى واحداً فقط، وإلاّ حدث اختلاف بين المتكلّم والسامع، فشروط الانتقاء تقوم بفرز قراءة واحدة تستند إلى الجملة، إلّا أنّنا نلاحظ أن هذا الشرط قد لا يستوفي في الجمل من جنس (هذه عين)، أو (رأينا عيناً)، فنحتاج إلى قرينة أخرى لا تقلّ أهميّة في ضبط المعنى وتحديد معناه سبق، وهي: القرائن السياقية كي يتمّ تأويل هذا المشترك اللفظي تأويلاً ملائماً، أو -على الأقلّ- تأويلاً قريباً إلى المنطق اللغوي.

2-ج)- شروط الانتقاء: لقد نوقش هذا الشرط كثيراً وقد ارتكز هذا النقاش -بالخصوص- على طبيعة هذه القيود؛ فقد اعتبر التأويليون شروط الانتقاء ذات طبيعة دلالية، في حين اعتبره التوليديون ذات طبيعة تركيبية، أيّاً كان الأمر فقد وضعت هذه القيود على عملية الضمّ،¹¹⁶ بحيث نستطيع بواسطتها توليد جمل لاحنة دلاليّاً، أو ما يسمى [الجمل صفرية التأويل]، ويعتبر هذا الشرط -في الحقيقة- جمعاً وإدماجاً بين الشرطين السابقين؛ [شرط تركيبى + شرط التلاؤم]، وبالتالي: فإنّ شروط الانتقاء -ههنا- ذات طبيعة تركيبية -من جهة- ومن -جهة أخرى- فإنّ الشرطين يبيّنان العماليات التي تسلكها قيود الانتقاء في التطابق، ويضاف إلى ذلك -طبعاً- محتوى قيود الانتقاء، لنمثّل بالجملة التالية: سمع زيدٌ الخبر.

الشكل رقم: 14.



ثمّ بعد رصد أهمّ المميّزات الدلالية المتمخّصة عن هذه الترسّيمة نستعين بتحليل آخر يطلق عليه مصطلح [التحليل الجدولي] -هذا الأخير- الذي سيقوم بتحليل كلّ مدلول على حدى، مثلاً هو واضح في الشكل التالي:

¹¹⁶ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص64.

الشكل رقم: 15.

زيد	سمع	الخبر
اسم.	فعل.	اسم.
مفرد.	ثلاثي.	معرف.
مذكر.	متعدّد.	مفرد.
إنسان.	قادر على الفهم.	معنوي.
يمكن أن يكون عنصر أسري	شيء معنوي.	يُسمع.
-- صغير السن.	فـا [+ حي].	[- لون].
.....	مـف [- سائل]	[- طعم].
		

جدول يبيّن التحليل الدلالي في المستوى الثاني لعملية التأويل الدلالي.

تعليق: نلاحظ في هذا الجدول تحليلاً إفرادياً للمفردات المكونة للجملة مع رصد كل الخصائص المميّزة دلاليّاً للمفردة على حدى، وهذه العملية لم تبلغ بعد مرحلة النهاية التأويلية، بل إنّها تقدّم المفردات في دلالاتها المعجمية العامة التي تساعد المحلّل اللغوي على ضبط المعنى الأوليّ من الجملة، فهو -الجدول- سيقدم للمرحلة الثالثة -حسب هذا النموذج- كلّ المعلومات المتعلقة بالمفردة على الشكل التالي: لاحظ الشكل 16.

الشكل: رقم: 16.

أ/ [م.إسمي] في # ج # ← [العلمية + اسم] ← العلمية + زيد.

[س = مذكر، إنسان، مفرد، عنصر أسري، صغير السن ..الخ].

ب/ [م.س] في # ج # ← تعريف + [اسم] ← ال + خبر.

[س = اسم، مفرد، معرف، يُفهم، معنوي...الخ].

ج/ [م.ف] في # ج # ← [ف + م.س] ← سمع + الخبر.

[ف = فعل، ثلاثي، متعدّي، مقترن بالسمع...الخ].

د/ تأويل # ج # هو تأويل: [م.س في # ج #] + تأويل [م.ف في # ج #].

وهكذا يصل الباحث -المحلل اللغوي- إلى آخر خطوة له في تحليل المفردات بغية تأويلها تأويلاً سليماً، ثم إنّ الترسّمة الأخيرة في -الشكل 16- تسمى في هذا النموذج جملة "أحادية القراءة" ويصطلح عليها -أيضاً- بجملة "صفريّة الغموض" وذلك لكونها قد أُرِضت واستوفت شروط الانتقاء؛ فهي لا تشمل إلاّ على «...مفردات نووية التأويل¹¹⁷..»، أضف إلى ذلك أنّها لا تشمل على عنصر اشتراك التأويل بين الوحدات اللغوية المكوّنة للجملة.

خلاصة نقدية: إنّ هذا النموذج على وجهة الطرح التي تبناها، ومحاولته لإدراك نقص تشومسكي لنموذج (1957م)، فإنّه قد استطاع أن يطرح مشكلة الدلالة في صيغة مقبولة لسانياً، وهي محاولة جادة لتوسيع آفاق الدرس اللساني، ولكن ما نلاحظه أن -الأستاذ- مازن الوعر لم ينظر في هذا العمل إلاّ على سبيل الإشارة للتمهيدات التي سبقت أعمال [غروبر، وجاكندوف، وولتر كوك... وغيرهم]، ولم يتنبه إلى تطبيق هذه الإجراءات إلاّ مرتّين في كتابه: نحو نظرية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،¹¹⁸ وكان ذلك على سبيل السرد التاريخي، والعرض المنهجي لمسيرة علم الدلالة الحديثة، ولتبرير ذلك نقترح مجموعة من الترجيحات المتعلّقة بهذا النموذج في حدّ ذاته، والتي تترتّب على النحو التالي:

إذا أردنا نقد الجهاز التأويلي الذي قدّمناه -سابقاً- علينا بادئ ذي بدء أن نلاحظه من الداخل؛ حيث إنّ لم يهتمّ بالبعد التداولي (Pragmatique) للوحدات اللغوية التي حاول وصفها، لأنّه يستحيل -بهذا الطرح- أن يقدمّ المحلّ الدلالي تأويلاً دلاليّاً كاملاً وشاملاً للجملة، بما في ذلك العناصر غير اللغوية التي تتحكّم -بشكل مباشر- في تفسير ظروف توليدها، فكلّ جملة من الجمل التي حلّلناها فيما سبق تتوفر -فقط- على دلالة مقالية تشكل رابطة مباشرة بالمعاني الحرفية والمعجمية للمفردات، ودلالات مقامية ترتبط بما وراء اللفظ [ميّناً مفردة] مثل: مقصد المتكلّم، والتكافؤ المتعلّق بالوحدة اللغوية، وقرارات السامع، ومطابقة المقام... الخ. وإذا خصّصنا -حديثاً جانبياً- لفهم الجزء الخاص ببناء الدلالة المقامية في هذا النموذج، فإنّه علينا إثبات حقيقة مفادها: إنّ الدلالة المقامية تشكّل جزءاً من القدرة اللغوية لدى المتكلّم، وإذا استعملنا مصطلحات تشومسكي لشرح هذه الفكرة فإنّنا سنقول: إنّ حيّز [مجال] هذا النموذج ينحصر في الكفاية (La compétence) وليس الإنجاز (La performance)؛ من حيث إنّ ما يمكن اعتباره قدرة دلالية هو: المعاني اللغوية المحضّة التي لم تتكيّف بعد مع العوامل الخارجة (Extralinguistique) عن المعطى

¹¹⁷ -المرجع السالف: ص 65

¹¹⁸ -مازن الوعر، نحو نظرية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 54

اللغوي. أمّا المعاني المرتبطة بسياقات محدّدة -وكثيراً ما تكون خارج اللغة- فمن الممكن وصفها من خلال نظريات لها اهتمامات استثنائية بالبعد المقامي، وهي مقاربات تبنى طرحها على تعميق دراسة الظواهر الانجازية في إطار التواصل الفعلي المحقّق والخاص بلغة من اللغات الطبيعية.

(2)- النموذج الثاني؛ "تشومسكي وكاتز"، (1964-1965م) لقد رأينا في الطرح -السابق- أنّ "كاتز وفودور" عام: (1963م) استطاعا أن يقترحا مستوى دلاليّاً في اللسانيات التوليدية التحويلية،¹¹⁹ واتضح ذلك من خلال رصده لمجموعة من الفجوات الدلالية الظاهرة بشكل صارخ في النموذج التوليدي، إلّا أنه -بدوره- لم يكن متماسكاً وقوياً بما فيه الكفاية، حيث لا يستطيع أن يربط المكونات الدلالية بالمكونات النحوية بالشكل اللازم والمطرّد.

إنّ هذه المهمة يطمح إليها عالم أمريكي آخر هو (بوسطال - Postal¹²⁰) عام: (1964م)؛ وذلك بالتعاون مع "كاتز وفودور"، فقد وضع هؤلاء العلماء اللسانيون عدّة قواعد دلالية لضبط العملية التوليدية التحويلية للتراكيب اللغوية، ويرى مازن الوعر أن حقيقة هذا التطوير الدلالي¹²¹ الذي وضعه: [كاتز وفودور وبوسطال] إنما شجّع -تشومسكي- لأن يسدّ الفجوة الدلالية الواضحة في منهجه اللساني الذي وضعه عام: (1957م) وهكذا فقد تبنى تشومسكي عام: (1965م) المستوى الدلالي الذي طوّره هؤلاء العلماء. فما هي المستجدات التي وضّحها تشومسكي بالتعاون مع كاتز على المستوى الدلالي في هذا الطرح الجديد؟

(أ)- مقولة النحوية ومشكلات الدلالة: لقد كان مشكل انحراف الدلالة مشكلاً أساساً في تصوّر التوليدي الأول، ويرتبط هذا المشكل بمفهوم النحوية وبالقدرة اللغوية -بصفة عامة- ونلاحظ -هنا- أن مفهوم النحوية منح دفعة ابيستيمولوجية هامة للمقاربة العلمية اللغوية في التوجّه التوليدي التحويلي، وإذا كان اللسانيون يشدّدون جلّ تركيزهم على هذا المفهوم، إلّا أنهم لم يحدّدوه ولو بشكل جزئي -خصوصاً- بعد المستجدات التي حلّت على النظرية الدلالية.

¹¹⁹ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 65.

¹²⁰ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 54

¹²¹ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 45

إذا عدنا إلى نموذج تشومسكي الأول: (1957م)* الذي اتخذ فيه مفهوم النحوية رفقاً أساساً في بناء الأنحاء وضبط موضوع اللسانيات الذي ينبغي -كله- على هذا التصور، فالنحو يولد (ما لا طائل إلى حصره) من السلاسل المقبولة -لغويًا- وبهذا يكون مفهوم النحوية خاصية ما يولده النحو وبالتالي يكون -هذا الأخير- نظاماً قادراً على وصف كفاية المتكلم، ومن جهة أخرى: نجد تشومسكي يبتكر مفهوم "الطابع التقني" عند تحديده لمفهوم النحوية (إذاً فالأمر هنا لا يتعلق مطلقاً بتحريم ومنع استعمال الجمل المنحرفة) ¹²² فالنحوية ليست مفهوماً معيارياً (كما سنجد) في النظريات اللاحقة؛ أي بعد تاريخ: (1957م)، بل إنه مفهوم تقني (Technique)؛ ذلك أننا نلاحظ -أن- هذا النوع من التراكيب معترف به في التواصل الفعلي بواسطة الكلام -لا اللغة- والحال الناتج عن هذه الشروط أن النحو ليس بمقدوره إلا أن يصف السلاسل اللغوية ليس إلا.

أمام هذه الضرورة القصوى؛ أي ضرورة تزويد النحو «...بنسق قادر على توليد (إذاً وصف) الجمل جيدة نحويًا اختلاف تشومسكي وكاتز [...] وهذا التباين يوضح أن مفهوم القدرة مفهوم يرتبط أساساً بتصوّراً للأهداف التي نرجوها من النحو ¹²³»، وهذا يعني أن تشومسكي لن يكون بحاجة إلى أي اعتبار دلالي لتحديد معايير القبول النحوي، وإنما يركّز -أيما تركيز- على تبرير عدم انتماء جملة غير مقبولة من حيث بناؤها إلى مجموعة الجمل المقبولة (بمعنى الجمل التي يولدها النحو)، ونفهم من هذا أن تشومسكي -ضمنياً- يضع قانون السلامة النحوية المتمثل في مراجعة القواعد النحوية لتحديد المكان الذي لم يحترم فيه النحو، وبعدها يستطيع الباحث اللغوي أن يحدّد درجة نحوية معينة لتلك الجمل . أمّا إذا قرّرنا أن النحو قادر -إلى جانب ذلك- على بناء تأويل دلالي للجمل، فإنّه ينبغي أن نوسّع مفهوم **القدرة النحوية**، ليشمل -منطقياً- الاعتبارات الدلالية، وبهذا لن نكتفي بالنحو لتغطية مفهوم الانحراف، لأن الإجراءات التي سنقبل بها لتمكّننا من معالجة الجمل المنحرفة لن نكتفي بالجانب التفسيري، وإنما سنحتاج إلى جانب وظيفي يعدّل هذا الانحراف.

* وهنا تظهر فجوة أخرى قلّ ما يشير إليها النقاد في نظرية تشومسكي (1957م)، ولكن هذه المرة ليس على مستوى الطرح الدلالي، وإنما على مستوى النحو -في حدّ ذاته- فبالرغم من أن النحو معيار تفسير التكوين اللغوي الذي يزودنا بدعائم دائمة للكفاية من أجل إنشاء قواعد النحو المستنبطة لدى المتكلم، إلا أنه لم يتم اقتراح إجراء صوري يمكّننا من الحكم على نحوية معطى معين (الجملة، التركيب...) أو عدم نحويته، ولم يفصلوا في تحديد درجات النحوية، وفي هذا الجانب الدقيق لم يزد أصحاب هذا المنهج عن قولهم: «إنّه ينبغي أن يستجيب المعطى النحوي لحس المتكلم بشأن قدرته اللغوية»، وهذا أمر فيه نظر. ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص66.

¹²² - مازن الوعر، المرجع السالف: ص57.

¹²³ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص68.

أما كاتز -من خلال ما سنعرضه- فإنه يفرّق بين الجمل المنحرفة ولكنها مفهومة، ويسمّيها: (Semi-phrase)، والجمل السليمة غير المفهومة ويسمّيها: (Phrase asémantique). ومن خلال هذا التقسيم ينبجس درجات النحوية بين الانحراف والسلامة اللغوية.

(ب)- مفهوم الدلالة من خلال مستويات النحو ودرجات النحوية عند تشومسكي وكاتز (1965م): بعدما تنكّر تشومسكي على هدي من أشياخه¹²⁴ للدلالة في طرحه الأول، ها هو عام: (1965م) يعيد النظر في المعنى ليعتبره مكوناً مستقلاً قائماً بذاته، وهو بمنزلة التركيب -تماماً- حيث إنّ المكوّن المركبي يجب -حسب تشومسكي وكاتز قبله- أن يندرج ضمن التحليل اللغوي العلمي الدقيق، «..وأن الدلالة يجب أن تدرج في التحليل النحوي بوصفها جزءاً مكتملاً لا يمكن الاستغناء عنه..»¹²⁵، وبهذا فإنّ إطار النظرية التوليدية التحويلية أصبح مبنياً على ثلاثة مستويات؛ المستوى التركيبي، الذي يعتبر مستوى توليدياً يعمل على مكوّنين اثنين هما: المكوّن التوليدي التركيبي، والمكوّن التحويلي، أما المكوّن التوليدي فهو مؤلّف من ثلاثة أنواع من القواعد، وهي:¹²⁶

أ- القواعد التفريعية.	ب- القواعد التصنيفية.	ج- القواعد المعجمية.
-----------------------	-----------------------	----------------------

أما المكوّن التحويلي، فإنه يتألّف -بدوره- من القواعد الوجودية، والقواعد الأسلوبية الجوازية، أما المستويان المتبقيان، فهما: المستوى الصوتي،¹²⁷ والمستوى الدلالي، هذا -الأخير- الذي يشتق معنى كلّ الجملة من بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي، «..ويعدّ هذا المكوّن عنصراً أساسياً جديداً، كان تشومسكي قد أهمله من قبل كما أهملته اللسانيات التوزيعية التي سبقته..»¹²⁸، وبهذا التحول سيعتمد تشومسكي إستراتيجية علمية جديدة تستفيد من الأعمال التي انتقدت طرحه الأول.

لقد رأينا -فيما سلف- أن "كاتز وفودور وبوسطال" قد حاولوا احتواء المعنى من خلال القواعد المعجمية التي طرحوها، وهذا تشومسكي لا يبتعد عنهم في ذلك، ففي كتابه الموسوم "دراسات دلالية في القواعد

¹²⁴ - ونقصد بأشياخه كلّ من بلومفيلد وهاريس اللذين امتنعا مطلقاً عن دراسة الدلالة (المعنى)، لأنّها ليست ضمن أهداف النظرية اللغوية ولا هي حتّى من أهداف التحليل اللغوي، وهي ليست خارجة عن نطاق اللسانيات فحسب، بل وفوق طاقتها أيضاً. للاستزادة يرجي العودة إلى: أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص177.

¹²⁵ - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص232.

¹²⁶ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص55.

¹²⁷ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص45.

¹²⁸ - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص232.

التوليدية" حاول استدراك نقائص نظريته بإقامة جهاز يهتمّ بالمعنى، من خلال النتائج الحسنة -مبدئيًا- التي توصل إليها "كانتر وفودور وبوسطال" فيما سمّاه تشومسكي "النظرية المعجمية التأويلية" وهي في الحقيقة محاولة -واقعة- تقوم بتكييف القواعد النحوية بالمعاني التي تتضمنها الوحدات المعجمية داخل التركيب بمعينة الدراجات النحوية التي دعم بها تشومسكي نظريته السالفة.

ب- (أ) - درجات النحوية: وهو غير المستويات النحوية، كما أنه يمكن أن نقبله بمصطلح "درجات الانحراف" وبالتالي تصبح مكافئة لـ "درجات سلمية الجملة" ولتوضيح هذا المبدأ الذي ابتكره تشومسكي عام: (1965م) نأخذ الأمثلة العربية التالية:

أ- خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ. ج- خَرَقَ الْمِسْمَارُ الثَّوبَ.

ب- خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ. د- خَرَقَ الثَّوبُ مِنَ الْمِسْمَارِ فِي بَعْضًا.

يبدو واضحاً أن الجملتين (أ-د) خاطئتين لأسباب عدّة، منها: إنهما تخترقان قاعدة انتقائية ترتبط بفاعل ومفعول الفعل (خرق)؛ إذ يُطلَبُ فاعلاً سماته الدلالية (+ صلب)، بينما يُطلَبُ مفعولاً تكون سماته الدلالية (-صلب)، فقد ظهر تناقض يمكن أن يُبطل المعنى، ولكن -هنا- يجب أن نلاحظ مايلي: رغم أنّ كلتا الجملتين خاطئتين؛ الجملة (أ) من حيث الدلالة، و(د) من حيث النحو، إلّا أن الجملة (د) مغرقة في الانحراف وهي ليست جملة عربية لأن النحو العربي لا يصفها، سواء أكان من الناحية النحوية المطرّدة أم من الناحية العدولية الممكنة، وليس هذا فحسب بل إنها منحرفة نحواً ودلالةً، في حين أن الجملة (أ) يمكن فهم معناها رغم التعارض الذي أثبتّه الفعل، بينما تأخذ الجملتان (ب-ج) جانباً كبيراً من الصحّة على مستوييه البنائي والبنية العميقة، ومثلما استطعنا تحديد الانحراف في مستويين نستطيع -أيضاً- أن نحدّد السلمية في مستويين (عالية الصحّة، ومنخفضة الصحّة)؛ فالجملة (ب) جملة سليمة من الجانبين وقد أدّت معنى يحسن السكوت عنده، إلّا أن النحو العربي يسجّل فيها انزياحاً من خلال نظرية الرتبة، فإذا كان تقديم الفضلة فيها يخدم الجانب البلاغي، فإنّ الرتبة تستوجب تأخيرها، وهذا ما يجعل الجملة (ب) منخفضة السلامة، عكس الجملة (ج) الأكثر سلامة، ذلك لأنها انبنت على أساس احترام كلّ القيود والنظريات النحوية والدلالية العربيين.

لقد اقترح تشومسكي -إذن- إقامة جهاز لساني يحكم على سلمية الجملة، هذا الجهاز الذي يبنّي على عدد قليل من المستويات المقولية التي ترتّب المكونات على شكل حزم، ضمن سَلَمٍ متعدّد الدراجات، حيث في الدرجة الأولى لدينا: (حزمة 1 = ح¹) التي تتوفّر على مكونات الجملة؛ من حيث هي ألفاظ فحسب، وفي

الدرجة الثانية تضمّن مقولات من نوع: (ح²₁) وتتكوّن من أسماء وأفعال وصفات..الخ، أمّا الدرجة الثالثة فلدينا مقولات من نوع (ح³₁ = ن)، والتي ستهتمّ ببعض المقولات التي توجد في لغة معيّنة دون سائرّها من اللغات، وتصاغ هذه الدرجات ذات الحزم على الشكل التالي: الشكل رقم: 17.

- (1) - ح¹₁ ← طبقات الألفاظ، مثل: (ذهب، ساعد، زيد، من، حتّى..الخ). الدرجة الأولى.
 - (2) - ح²₁ ← طبقات الأسماء فقط، مثل: (رجل، امرأة، فرس..الخ).
 - (3) - ح²₂ ← طبقات الأفعال فقط، مثل: (ذهب، أكل، تمرّن، شرب..الخ). الدرجة الثانية.
 - (4) - ح²₃ ← طبقات الصفات فقط، مثل: (جميل، طويل، نحيف، وسيم..الخ).
 - (5) - ح⁴₂ ← طبقات متنوعة، مثل: (حروف الجرّ، أسماء الإشارة، الوابط...الخ).
 - (6) - ح³₁ ← ح³_ن وتمثّل العناصر المنفردة في لغة من اللغات. الدرجة الثالثة.
- تمثيل بياني لدرجات السلمية وحزمها عند تشومسكي.

فالدرجة الأخيرة وإن كان تشومسكي قد أشار إلى أنها ستتضمّن العناصر الفريدة في الأنحاء الخاصة إلّا أنه جعلها في نظرية الأنحاء العامة متضمّنة نوعاً من التفصيل في مقولتي (الاسم والفعل)، هذا -الأخير- الذي يراه تشومسكي يمكن أن يكون (فعلاً متعدّياً، مفرداً ذوات المفعولات الحيّة، ذوات المفعولات العاقلة...الخ). أمّا الاسم فهو بدوره يتعرّض إلى خصائصه الدلالية؛ أيّ (مذكر، مؤنّث، مفرد، مثنى، وجمع للعاقل أو لغير العاقل..الخ). وبالتالي يمكن صياغة تفريع حزمي آخر انطلاقاً من الشكل رقم (17) وتخصيص مقولة (ح³₁) بالشكل التالي:¹²⁹ الشكل رقم: 18.

- أ- الدرجة الأولى: [ح¹₁ + ح¹₂ + ح¹₃] ← حزمة كلّ الألفاظ.
- ب- الدرجة الثانية: [ح²₁ + ح²₂ + ح³₃] ← (فعل، اسم، اسم).
- ج- الدرجة الثالثة: [ح³₁ + ح³₂ + ح⁴₃] ← فعل (X) + اسم (Y) + اسم (ع).

¹²⁹ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 69. -بتصرّف-

تعليق: لدينا هنا تفريع آخر للمخطط (17) من خلال تخصيص مقولة ($ح^3 = 1$ ن) التي يقصد بها تشومسكي تضمين نظرية السياق، فيشير إلى أن الفعل ($ح^3$) في الدرجة الثالثة عليه أن يقبل دمج الاسمين ($ح^3 + ٣$) فلا يظهر بينهم تناقض أو تنافر، فإذا كان الفعل ($خ$) وليكن مثلاً (سمع) فإنه لا يتعارض إلا مع الفواعل والمفعولات الحية (العاقلة وغير العاقلة)، بينما إذا كان (استمع) فإنه لا يقبل إلا الأسماء الحية العاقلة والبالغة فلا يمكن قبول متوالية لغوية من جنس (سمع الكتاب قصصاً رائعة)، أو (استمع المجنون لجاره)، هذه الجملتان اللتان لها مستوى تمثيلي (نظري) تشترك مع الجمل السليمة نحواً ودلالةً والمولدة على شكل (فعل اسم اسم)، فالنحو بهذا القيد لن يولد إلا الجمل المعقولة (المقبولة) من نوع: (سمع زيدٌ خبراً)، أو (استمع زيدٌ لخالد) فهذه الأخيرتين تتجاوبان -تماماً- مع تحديدات الدرجات الثلاثة، أمّا الجملة (سمع الكتاب قصصاً ..) فإنها تتجاوب مع الدرجة الأولى والثانية فقط، في حين تتجاوز الدرجة الثالثة شأنها شأن الجملة (استمع المجنون ..) فلن تكون ممثلة إلا على المستوى الأول، وبهذا يُعدها تشومسكي جملةً ليست نحوية (Agrammatical)، وبذلك فإنّ «..المستويين: الثاني والثالث، هما اللذان يسمحان بمعرفة سبب لحن جملة معينة ودرجة لحنها، والمستوى الثاني مستوى مقولي، أمّا المستوى الثالث فانثقائي..¹³⁰»، أمّا الدرجة الأولى فليس بإمكانها أن تتيح التمييز بين جمل نحوية (Grammatical)، وجملة غير نحوية (Agrammatical).

إنّ هذه المحاولة من تشومسكي لم تمنع منتقديه من أن يعيدوا النظر -مرة أخرى- في نموذج هذا، فقد سجّل مازن الوعر عدّة نقود منبعها من مدارس مختلفة، يقول الوعر: «..والواقع لقد تقبل العديد من علماء اللسانيات المنهج المعياري لعام: (1965م)، ولكن بعد تقصّي طبيعة التفسيرات الدلالية للتراكيب العالمية فإنّ العديد من علماء اللسانيات استنتجوا أن المكوّن الدلالي غير قادر على تفسير مواد لغوية كثيرة..¹³¹»، وحقيقة هذا النقد -في الواقع- قد وجّهة من مدرسة الدلالة التوليدية التي تنكّرت على تشومسكي إدراج المعجم أكثر فأكثر، وفي هذا الصدد يقول أحمد مومن: «..وقد رفض -تشومسكي- دعوة علماء الدلالة التوليدية التي ترمي إلى الدفع بالبنية العميقة إلى درجة تجعلها غير متميّزة عن المستوى الدلالي..¹³²»، ومن المنطقي أن يأتي هذا الرفض من تشومسكي؛ ذلك لأنّ التراكيب التي وصفها الدلالة التوليدية قد كشفت عن نقائص كثيرة لا تؤهلها إلى تقريب البنية العميقة من المستوى الدلالي، أمّا دعاة الدلالة التصنيفية فقد ناقشوا البنية العميقة في حدّ ذاتها، وخصوصاً مقولة الفعل (كنواة مركزية) في التراكيب اللغوية، يقول الوعر: «..إنّ

¹³⁰ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص70. -بتصرّف-

¹³¹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص56.

¹³² - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص233.

علماء اللسانيات المنتمين إلى مدرسة الدلاليات التصنيفية وعلى الخصوص فليمور (1968-1977م)¹³³ وتشيف عام (1970م)، وولتر كوك عام: (1979م)، كانوا قد احتجّوا بأنّ البنية العميقة لا تستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في بعض التراكييب..¹³⁴»، فأحياناً تكون بعض الجمل مركّبة من العناصر نفسها إلاّ أنها تختلف كلياً في المعنى، وهذه الحقيقة قد غفل عنها تشومسكي؛ أيّ أنه لم يحدّد البنية العميقة بشكل يلزمها ضبط الاختلافات الدلالية الممكنة، فإذا أخذنا -مثلاً- الجمل التالي:

ا- البابُ مفتوحٌ. ← (The door opened).

ب- جون فتح الباب. ← (Johan opened the door).

ج- الرياح فتحت الباب. ← (The wind opened the door).

ففي هذه الجمل الثلاثة نلاحظ أن الأركان الاسمية (الباب - the door) وجون - John والرياح (the wind) أنّها علاقات دلالية مختلفة بالفعل يفتح - opened، في حين أنّا لاحظنا قبل هذا أن تشومسكي اعتبر في طرحه عام (1965م) كلّ الأركان الاسمية على أنّها فواعل في البنية العميقة، يقول مازن الوعر: «..لقد كانت حجج العلماء المنتمين إلى مدرسة الدلاليات التصنيفية، هي: أن الفعل نواة مركزية في مثل هذه التراكييب، هذا الفعل الذي يقتضي وجود موضوع هو (the door) ويقتضي فاعل جوازي، هو (John) أو أداة هي (the wind)..¹³⁵»، فالنقد الذي وجّه له في هذا الصدد كان موضوعياً وهادفاً؛ ذلك أن تشومسكي لم يميّز بدقّة وضعية الأركان الاسمية في التركيب، ومن جهة -أخرى- فإنّ المستويات التي قدّمها لقياس درجة الانحراف لم توصف بالدقّة اللازمة، ذلك لأنّها غير قادرة على حلّ جميع المشاكل الدلالية التي يطرحها التركيب، فحسب نقود كاتز يكون هذا الإجراء غير قادر على رصد مظهر هام للقدرة اللغوية، فأصولية الجملة بناءً على درجات النحوية لن تكون صالحة إلاّ إذا تمكّن المحلل اللساني على تكهّن حدود الفهم عند السامع، وهذا ما يستحيل في أحيان كثيرة، ذلك لأنّ الفهم قد يحصل من جملة منحرفة تماماً -غير أصولية- في حين أنه لا يمكن حصوله من جمل منحرفة قليلاً، وهذا ما رأيناه في الجملتين السالفتين (خرق الثوب المسمارَ وخرق المسمارَ الثوب)، يقول عبد المجيد جحفة: «..ويمكن أن نقدّم جملتين يستند للأولى وصف في

¹³³ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكييب الأساسية في اللغة العربية. ص58. -بتصرف- والأمثلة بالإنجليزية مأخوذة عن المؤلف.

¹³⁴ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص60.

¹³⁵ - المرجع السالف. ص59.

مستوى أعلى في سلمية نحوية (قرينة من النحو)، وهي غير مفهومة، ويستند للثانية وصف في مستوى أدنى (بعيدة من النحوية)، وهي مفهومة..¹³⁶، فمن هنا يكون تشومسكي -مرةً أخرى- أمام ضرورة ملحّة إلى تعديل نظريته بتعميق دور المكوّن المعجمي (المعجم)، وتوسيع القدرة التفسيرية للتراكيب اللغوية.

(3) - النموذج الثالث: "الشروط المعجمية لتشومسكي" لعامي: (1970-1971م). لقد أعاد تشومسكي -مرةً أخرى- تعميق النظر في نمودجه المعيار فواجهته مشكلات جمّة وعلى رأسها إشكالية الدلالة التي مازالت غامضة، بغض النظر عن الفرضية التحويلية التي لم تفسّر بعض المواد اللغوية الكلّية، يقول مازن الوعر: «.. لقد هدف تشومسكي من خلال إغناء المكوّن الدلالي أن يحلّ بعض الصعوبات المتعلقة ببنية المفردات في اللغة الإنجليزية، وخاصة الصيغ الأصلية والمشتقة منها..¹³⁷»، وعلى أيّ حال يمكن من البداية تصوّر إحداثيات التعديلات الممكنة في هذا الطرح الحديث نسبياً، فمادام تشومسكي مقتنعاً بقاعدتين جديدتين في اللسانيات التوليدية التحويلية، مفادهما:

1- القاعدة الأولى: ليست اللغات أنظمة مطّردة (مستمرّة)؛ بدليل أنها تشمل عدداً من الانحرافات.

2- القاعدة الثانية: ليست الانحرافات الظاهرية انحرافات (شذوذات)؛ لأنه يمكن تفسيرها بواسطة قواعد مازال كثير منها لا نعرفه،¹³⁸ فمن هنا سنتصوّر أن هذا المنهج المعياري ينظر إلى المفردات الأصلية على أنها تمنح التفسيرات الدلالية من خلال العلاقات النحوية التي بدورها ستفسّر البنية العميقة، هذا من جهة ما حدث على مستوى النظرية التوليدية، أمّا ما سيحدث على مستوى المنهج فإنّه عند الاطلاع على أعمال اللغويين المتشيعين لتشومسكي في هذه المرحلة (السبعينات)، ومازن الوعر -واحد- منهم، يبدو جلياً أنهم ركّزوا على البرهنة والدفاع على إطار القاعدة الثانية، وهذا حتمّ على تشومسكي صياغة نظام مساعد أطلق عليه تسمية "الشروط" ومن أهمّ الأدوار التي ستقوم بها -هذه- الشروط أنها ستحاول توسيع الدراسة لتشمل المفردات الأصلية والمشتقة على حدّ سواء، وتقوم بدور حصر اللغات البشرية الممكنة في شكل طبقات أو مستويات (فئات)؛ ذلك لتصاغ لها قواعد معيّنة دونما تخصيصها أو تعميمها بالحكم الشمولي، ومهما كان -الأمر- فقد قدّم تشومسكي -في هذه المرة- القواعد التوليدية في المكوّن التوليدي التركيبي بصيغة أوسع من

¹³⁶ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص71. بتصرّف-

¹³⁷ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص60.

¹³⁸ - محمد الشكري، دروس في التراكيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو الوظيفي المعجمي. المغرب، ط 1، 2005م مطبعة الكرامة. ص88. بتصرّف-

ذي قبل وسبب ذلك -من باب الترجيح- لأن تكون قادرةً على معالجة المفردات المشتقة أيضاً، يقول مازن الوعر: «.. وقد دعا هذا التعديل بالفرضية المعجمية؛ وذلك كنفيز للفرضية التحويلية..¹³⁹»، فمن هذا القول سنتتبع الشروط المعجمية التي ابتكرها تشومسكي والتي لها أثر واضح في نظرية مازن الوعر.

(1-3)- التحليل المعجمي لتشومسكي: إنَّ التصورَ الغالب في هذا الطرح هو المساواة الوظيفية بين الأسماء المشتقة الجارية مجرى الأفعال، والأفعال، بغض النظر عن الفصل الصارم بينهما، فهذه المساواة تجعل منطقياً الأسماء المشتقة تتصرف كما تتصرف الأفعال شريطة أن تكون من جنسها؛ من حيث حاجتها للمكمّلات -الفضليات- وإذا كان هذا الادّعاء صحيحاً في مكانه، فإنّه لن يتوقّف عن طلب تعديل المكوّن الدلالي فقط؛ لأن المكوّن التركيبي -أيضاً- سيكون أمام معضلة علمية حقيقية، لذا جنح تشومسكي إلى -هذا- الأخير، وخصّصه بتعديل جانبي نجم عنه تدعيم قواعد إعادة الكتابة لتصبح: مركّب اسمي ← (أداة+ اسم+ فضلة)؛ أي: م ← [أد+ س+ ف]، وبالتالي: فإنّ حاصل هذا التعديل سيوازي بين [س+ س+ ف]، و[س+ ف (فعل)+ ف (فضلة)]، ومنه ينتج [(س+ س+ ف)= (س+ ف+ ف)]. والأهمّ ومن هذا وذاك أنه سيشارك هذه المقولات النحوية في كلّ المواصفات التركيبية، ما عدا الاسم الذي سيمنح له الدور الدلالي [اسم]، ليعبر من حيث إنّ اسم مشتقّ، و[ف+ ف] التي يأخذها الفعل، فمن فضائل هذه الفرضية أنها استطاعت تهذيب علاقة التناسب بين البنى الاسمية والفعلية، ليأخذ العمل اللساني التوليدي التحويلي من تجاوز التعقيدات التي يطرحها التحليل التحويلي، يقول مازن الوعر: «.. في المرحلة (1971-1973م) أخذ العمل باللسانيات التوليدية التحويلية يكبح جماح القواعد التحويلية ويحدّ من قوّتها ثمّ يضبطها بشكل دقيق، وذلك من خلال وضع ضوابط لغوية معيّنة لهذه القواعد ..¹⁴⁰»، فإذا عدنا إلى أعمال تشومسكي وقارناها بقول مازن الوعر -الأخير- فإنّ النتائج التي نتحصّل عليها، هي:

هناك عددٌ من الوحدات المعجمية التي تعتبر وحدات مجردة، فهي تتخذ وضعيات متعدّدة كأن تكون صيغاً اسمية مشتقة أو فعلية، فلا توسم أبداً أو توصف مقولياً على أنّها [اسم] أو [فعل] أو [صفة]، إلّا بحسب المقولات العجربة التي تعلوها، وهنا نلاحظ أن التعديل قد مسّ الجانب المعجمي، وهذا الإقرار في حدّ ذاته

¹³⁹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص60. بتصرف-

¹⁴⁰ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص47. -بتصرف-

يعتبر تحديداً جديداً للأسماء والأفعال في نظرية أخذها للفضليات،¹⁴¹ ومن هنا سيحدد تشومسكي ثلاثة اعتبارات للحد من تفرعاتها، وهي على التدرج التالي:

- أ- يكون الاسم فعلاً إذا تم تحويله إلى صيغة اسمية، ولذلك فإنه يأخذ مقولة الفضلة التي تختص بالفعل على مستوى البنية العميقة، مثلما هو الحال في اللغة العربية مع اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصادر.. الخ ولكن يمكن بسهولة ملاحظة الأسماء غير المشتقة، ومع ذلك فإنها تأخذ مقولة الفضلة كالمصدر في النحو العربي.
- ب- تكون الفضلة في بعض الحالات أسماء مشتقة في البنية العميقة النابعة عن جملة أصولية.
- ج- تكون الفضلة مولدة مباشرة بواسطة قاعدة إعادة الكتابة.

في الواقع: لقد نظر تشومسكي إلى هذه الاحتمالات (أ- ب- ج) على أساس اختيار حالة واحدة فقط، ولما كان تشومسكي مهتماً هذه المرة -على غير العادة- باللغة الإنجليزية، فإن احتفاظه بالاحتمال الثالث يبدو أكثر منطقية؛ ذلك لاعتبارات استدلالية استمدت من اللغة الإنجليزية خصوصاً عند النظر إلى وضعية العلاقة بين الأفعال وما يقابلها من الأسماء، وإذا كان هناك من يلاحظ -هذا الأمر- فإنه سيلاحظ -أيضاً- أن الحل الذي بدأت التوليدية التحويلية تتصوره سيكون مضطرب النتائج؛ إذ إنه سيجعل كل الأفعال متكافئة من حيث القوة التوليدية (مرونة الاشتقاق) وهو ليس كذلك، إذن سيجعل كل المشتقات تتصرف تصرف الأفعال المقابلة لها وهذا الزعم ليس كذلك أيضاً، وفي الأخير سيحاول -إلى حد ما- جعل العلاقة الدلالة بين الأفعال ومشتقاتها متساوية ومنظمة، هذا ممكن نظرياً لكن تطبيقياً مستحيل؛ لأن واقع أغلب الأنحاء في العالم تثبت أن علاقة الدلالة بين الأفعال ومشتقاتها * غير متساوية وغير منتظمة، كل هذه الأسباب أدت بتشومسكي إلى إعادة تهذيب علاقة التحويلات بالدلالة.

إذن تأتي هذه الشروط التي طرحها تشومسكي في إطار نظرية التأويل الدلالي، ومنها فإن مجال التنظير والدراسة أصبح يأخذ على عاتقه مقولات جديدة لم تدرس من ذي قبل -على الأقل- في اللسانيات التوليدية التحويلية، كالنبر في الجانب الفونولوجي، والحصص في البلاغة، والتقديم والتأخير في النحو، والابتداء والتكميم والنفي ثم العطف الجمل، فلما وصل التحليل التوليدي إلى هذا المستوى عاد من الضرورة الملحة على القالب التوليدي التحويلي أن تجعل هذه «..المراجعة المدرسة التوليدية تنفرع إلى مدافع عن توسيع

¹⁴¹ -نعوم تشومسكي، نموذج: (1967-1970م)، نقلاً عن: محمد الشكري، دروس في التراكيب. ص112.

* أمّا في النحو العربي فإننا سنقارن في الفصل التطبيقي بين قوة الاسم والفعل في نظرية النحو العربي التقليدي، وسنفسر كيفية تعامل مازن الوعر مع هذه المسألة المعقدة في نظرية تشومسكي أكثر من اللزوم، في حين أن النحو العربي كان أقل غموضاً منه. لاحظ الفصل الرابع.

النظرية المعيارية الموسّعة لتشمل مبادئ جديدة تراعي هذه الظواهر اللغوية، وداعٍ إلى التخلّي عن النموذج القائل بمركزية التركيب، وتبني نموذجًا يجعل المكوّن الدلالي هو المكوّن التوليدي بينما سيصبح المكوّن التركيبي ذا دور تأويلي فقط..¹⁴²»، فهذا الانقسام سيعيد ترتيب عدّة نظريات دلالية في القواعد التحويلية، فإذا حاولنا ربط هذه الأطروحات بمازن الوعر فإنّه قد قدّم مجموعة من الانتقادات لهذه المرحلة، ويمكن ترتيبها إجمالاً في النقاط التالية:¹⁴³

- إنّ الأركان اللغوية المعقّدة والمتداخلة الأصلية (NPs)، ليست أركاناً مشتقة تحويلياً، وإنّما هي أركان مصوغة في المكوّن التركيبي.

- لم يستطع المنهج المعياري شرح البنية الدلالية للتعبيرات التي تدلّ على اهتمام والعناية والقصد، والتعبير الذي يدلّ على ما يسميه الوعر "ما قبل الافتراض الذهني" كما هو الحال في بعض الجمل التي يجب أن تفسّر من خلال البنية السطحية لا من باب البنية العميقة كما افترض تشومسكي.

- لم تستطع هذه النظرية شرح التراكيب الدلالية للموضوع (البؤرة) في أكثر الجمل المدروسة.

- لم تقوى على تفسير التراكيب العميقة والتراكيب المشتقة منها.

- وهناك مشاكل أخرى متعلّقة بالفعل المساعد (Shall) والتركيب الضميري العائد، فالأوّل يجب أن تفسّره دلاليّاً البنية السطحية وليس البنية العميقة، بينما الثاني يعمل على البنية السطحية بسبب قاعدة النبر الصوتي.

ومن هنا نستخلص أن تشومسكي لم يضع حلاً نهائياً للمشكلة الدلالية، وقد بدأ تفكيره يتّجه نحو إعادة

تقليب مسألة الدلالة على وجوها ليعدّلها مرّة أخرى، الأمر الذي سيؤدي به إلى إلغاء بعض القواعد واستبدالها بقواعد أخرى تجنّب ذلك التمييز الصارم بين البنية السطحية والعميقة، يقول مازن الوعر: «..لقد حاول تشومسكي للتغلّب على هذه المشكلات الدلالية أن يربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على سواء، وذلك من خلال تقديم نوعين اثنين من القواعد الدلالية..¹⁴⁴»، فالقاعدتان اللتان قصدهما الوعر في -هذا القول- يمكن تصنيفها ضمن الفرضية التفسيرية، والتي يمكن تقديمها في الشكل التالي:

¹⁴² - محمد الشكري، دروس في التراكيب. ص 117. -بتصرّف-

¹⁴³ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 62، كذلك للمؤلّف نفسه: دراسات لسانية تطبيقية، ص 42، وللمؤلّف نفسه، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 66-67. وكلّها بتصرّف.

¹⁴⁴ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 47-48 -بتصرّف-

لقد مرّة بنا أن تشومسكي اضطرّ إلى تدعيم طرحه المعجمي بقاعدتين للحدّ من المشكلات الدلالية، وقد انطلق في ذلك من ربط المكوّن الدلالي بالبنيتين على حدّ السواء، وهذا يجعل منطقيًا هذه القاعدتين إحداها مرتبطة بالبنية السطحية، والأخرى بالبنية العميقة، ولذلك فإنّه ليس من الغريب أن يسميهما بالشكل التالي:

1- قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة.

2- قاعدة تفسيرية ثانية للبنية السطحية.

خلاصة: لقد استطاع في البداية كلّ من كاتز وفودور من إقناع التوليديي ن بأهميّة الدلالة ليس على مستوى التحليل التوليدي التحويلي فقط، وإنّما -أيضا- على مستوى التحليل اللغوي عامة، وقد استجاب في البداية إلى هذه الدعوة بوساطال الذي حاول بمعية كاتز من تعميق طرح الدلالة في القواعد التحويلية التوليديّة، وتبعهما بعد ذلك تشومسكي وكلّ هؤلاء العلماء شيّدوا قوالب ونماذج متكرّرة ومتفرّعة كلّها تأخذ النظرة التأويلية كأساس لهم في البحث عن الوسائل العلمية الكافية لتحليل المعنى وتقعيده.

وقد رأينا أن هذه النظرية -التأويلية- في القواعد التركيبية والمكوّن الدلالي بدأ عن طريق إعادة صياغة قواعد الإسقاط، التي تتحرّك آليًا وفقًا لنظام الضمّ والإدماج المحكومين بقيود الانتقاء، وهذا جعلنا نستنتج مبكرًا بعض المميّزات الدلالية المرتبطة بالمكوّنات، ورأينا أن قواعد الإسقاط تحاول عن كثب طرح تأويل بعينه أو تأويلات، حينما نأخذ في الحسبان المميّزات المعنوية للمكوّنات في حالة نظمها مع بعضها بعضا شريطة كونها متلائمة ومنسجمة، فكيفية اشتغال هذه المكوّنات تجعل مركز حيويّتها محصورًا في البنية العميقة دونما السطحية، وهذا التوجّه نجم عنه حكم لساني تشومسكاوي يفيد بقاعدة مفادها: إنّ الجمل التي تستجيب بشكل كلّّي لقواعد الإسقاط يجب أن تعتبر جملاً غير نحوية بمعناها العلمي المحدّد، أو أنها -على أقلّ تقدير- أشباه جمل كما يسميها كاتز في بعض الأحيان، ذلك لأنّ هذا النمط من الجمل يكون دونما تطبيق لقيود الانتقاء، التي تحاول تشكيل الأساسات الفعّالة في عمل قواعد الإسقاط.

إنّ الدلالين التأويليين تشدّدوا على مبدأ الإسقاط، وهذا التشدّد منبعه الإيمان الراسخ في أطروحاتهم على أنه يجب أن يكون نحويًا بكلّ المقاييس التي تفرضها المكوّنات التركيبية والدلالية، وأيّ تقليل أو تهاون بهذا الجانب يكون خرقًا صارخًا لنحوية الجملة، أو على الأقلّ تجاوز لمرحلة مهمّة من المراحل اللغوية، وهو الاشتقاق، ممّا جعل تشومسكي يأخذ حذرًا جانبيًا في تقديمه لفرضيتي المعجم والتفسير، وعند وصولنا إلى هذا

الفرع وجدنا أن الدلالة التأويلية راجعت بعض الجوانب من أطروحاته -خصوصاً- تلك المتعلقة بربط التأويل الدلالي بالبنية العميقة والسطحية على حدّ السواء.

إنّ كلّ هذه التفرّعات والتعديلات التي التمسنا أثرها في فكر مازن الوعر سيكون لها قيمة علمية متميّزة - خصوصاً- ما يتعلّق بالمدرسة الدلالية التوليدية، فهذه المدرستين ستمنحان مازن الوعر كلّ الفرضيات والمقاربات الكفيلة التي تحتاج إلى عبقرية من نوع ما، حتى تُكيّفها جميعاً مع نظرية النحو العربي الواسع والأصيل في نظرية واحدة.

المبحث الثاني: الدلالة التوليدية، إذا تأملنا مدونة مازن الوعر فإنّه قلّما يستعمل مصطلح الدلالة التوليدية ففي كلّ أعماله يطرد هذا المفهوم تحت عنوان "الفرضيات" ¹⁴⁵ الدلالية المعدّلة نحواً ودلالةً هذه الفرضيات التي ستبني لنفسها إطاراً علمياً مختلفاً انطلاقاً من نقد الفرضيات الدلالية المطروحة في البرنامج التأويلي منذ (1963-1973م)، ومنها -وبشكل استثنائي- الفرضية المعجمية والتفسيرية اللتان أظهرتا عجزهما أمام النقود الموجّهة لها، خصوصاً عدم قدرتهما على طرح إجابة مقنعة للسؤال المحوري في الدلالة، وهو: أين يوجد المعنى؟

إنّ الدلالة التوليدية ستنتقد الدلالة التأويلية في الكيفية التي تمثّلوا بها المعنى، وطرحت بديلاً يجنب هذه المعضلة، ويتمثّل ذلك في أن المكوّن الدلالي هو المسؤول عن توليد الجمل الأصولية واتخاذها الشكل الذي تتخذه في التراكيب، وهذا الفرض يعيد النظر -إن صحّ- في جوانب كثيرة ومهمّة في آن، من العلاقات التركيبية التي سيُنظر إليها على أنها انعكاس واستجابة أولية وبديهية للمعلومات الدلالية، وعكس هذا الطرح هو ما دعت إليه الدلالة التأويلية مثلما رأينا.

فمن النظريات الدلالية التي مهّدت للدلالة التوليدية ولنظرية مازن الوعر اللغوية فيما بعد، هي: الدلالة التصنيفية للعالم الأمريكي "ولتر كوك" والدلالة التفسيرية لـ "كاتز". إنّ هذه النظريتين حفّزتا ظهور منهج دلالي أطلق عليه فيما بعد "منهج الدلالة التوليدية" الذي طوّره كلّ من "ليكوف ومكاولي وروس وبوسطال" ¹⁴⁶ ولا يمكن بأيّ حال تنكّر أعمال تشومسكي في نظريته الموسومة "النظرية المعيارية الموسّعة" بمعية من

¹⁴⁵ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 65.

¹⁴⁶ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 54. وكذلك للمؤلف نفسه دراسات لسانية تطبيقية. ص 49، ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 93-94 بتصرّف.

جاكندوف، وقواعد الحالات¹⁴⁷ (Casse grammar) للعبري الأمريكي "تشالز فليمور" ولا نكون قد استبقنا الأمور إذما قلنا إنّ هذه النظرية الأخيرة أهمّ نظرية طرحت في هذا المجال من المعرفة اللغوية والتحليل اللساني، لذا سنجد مازن الوعر يخصّص لها حيزاً واسعاً من النقاش والمقارنة، وأحياناً بالوصف المتميّز جداً.*

إنّ التباينات الأولية بين هذه النظريات المعروضة في المنهج الدلالي التوليدي ناجم عن وجهات النظر المختلفة على صعيدي تمثيل التراكيب والدلالة؛ أيّ إنّها تعيد إقامة الجدل الأوّل المطروح في هذا الجانب من البحث اللغوي.

(أ) - **الدلالة التصنيفية:** تعتبر هذه النظرية اللسانية العلمية التي قدّمت حديثاً في أمريكا على يد زعيمها ولتركوك عام: (1979م)، من أكثر الأعمال الدلالية نضجاً، وقد أخذت تسير على خطّ إطراد الأطروحات التحويلية، وهي بعيد نوعاً ما منهجاً وتطبيقاً عن كلّ الأعمال الدلالية التي طرحت في أوروبا سيما أعمال العبري الانجليزي فيرث (Firth)، ومحور هذه النظرية قائم على نظام من الأدوات الوظيفية الدلالية التي تجعل من الفعل مقولة نحوية ودلالية مركزية، وبالتالي فهو مرّبطُ العمليات الدلالية، ويمكن لأيّ باحث دلالي أن يتعرّف بسهولة على أنواع الفعل من خلال الصفات الدلالية التي تسمّيه ما قال الدلالي تشيف [cheve] عام: (1970م)،¹⁴⁸ ويجب في هذا السياق الإشارة إلى أن هذا التوجّه كان أكثر نضوجاً وجلاءً في أعمال غروبر* عام: (1965م)، وجاكندوف بين عامي: (1972-1976م)، وفي الأعمال المتأخّرة لتشارلز فليمور وكلّها تسعى -سعيّاً حثيثاً- إلى التأكيد على المعطيات الدلالية في النظرية اللسانية، وضرورة أخذها مأخذ الصرامة المنهجية في -الأخير- ضمن مكّونات النحو التوليدي التفريعي.

يحاول ولتركوك من خلال دلالاته التصنيفية التي حاول الوعر بدوره تطبيقها على اللغة العربية لبناء نموذج لساني حديث يصف وصفاً علمياً دقيقاً التراكيب الأساسية في اللغة العربية إلى تقديم وترتيب جملة المعايير والمقاييس الدلالية، بهدف وصف المضمون الدلالي، وهي عبارة عن بناء منسجم يتمّ بهذا المعنى

¹⁴⁷ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص55.

* وذلك ما سنراه أثناء هذا البحث بعضه في العناصر التالية، وبعضه الآخر في المرحلة التطبيقية.

¹⁴⁸ - مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، المغرب: 1985م، جامعة الحسن الثاني، ص219 -بتصرّف-

* يعتبر نموذج غروبر من أهمّ النماذج التي طرقت موضوع الدلالة في أمريكا ولكن اكتفاء مازن الوعر بالإشارة إليه في الجانب النظري دون التطبيقي، يجعلنا غير مهتمّين به في هذا البحث.

ليجعل الفعل محرّكاً (عاملاً) دلاليًا ونحويًا في آن،¹⁴⁹ وهذه المزاجية ينجم عنها بعدان: البعد العمودي والبعد الأفقي؛ أمّا العمودي منهما فإنّه يتفرّع إلى ثلاث مقولات دلالية، وهي: الكونية الإجرائية والحركية، فإذا كان الفعل في هذا البعد كونيًا فإنّه سيوسم بالميّز الدلالي [+كوني]، وقد لاحظ التصنيفيون أنه كلّما كان الفعل كذلك فإنّه يتطلّب موضوعًا ثبوتيًا ويُعلّم بـ[موضوع/ ثبوتي] من الآن فصاعدًا [مو/ثا]، أمّا المميّز الدلالي للفعل الحركي [+حركي]؛ فإنّه يتطلّب دورًا دلاليًا وظيفيًا يعبر عنه بالمجرّب، ونرمز له بـ[+مج]، بينما يبقى المميّز الدلالي [+إجرائي] يتطلّب دورًا وظيفيًا يعبر عنه بالمستفيد أو [+مس]، كما يتطلّب المميّز الدلالي [+مكاني] دورًا وظيفيًا يعبر عنه بالمكان.

إنّ ولتركوك بهذا تصوّر استطاع تمييز وحصر أنواع الفعل،¹⁵⁰ وكلّ التصورات الدلالية ستنتقل منفحص مميزاته الدلالية العمودية التي رأيناها، أمّا الأفقية فإنّها تأخذ تفرعًا مغايرًا يشتمل على أربعة أصناف وهي: أفعال أساسية، وأفعال شعورية، وأفعال استفادة، وأفعال ظرفية (زمكانية)؛ وإذا كانت هذه النظرية مهتمة بالفعل فإنّها لم توجّل الاسم، وذلك عند تخصيص أدواره الدلالية في مستويين، وهما الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة وحدها - وجوبًا، أو أن تحدث في مستواها الثاني على مستوى البنية السطحية جوازًا، ويمكن تلخيص ذلك في الخطاطة التالية:¹⁵¹

الشكل رقم 19.

أنواع الأفعال	أفعال أساسية	أفعال شعورية	أفعال الاستفادة	أفعال زمكانية
1- كونية.	موضوع ثابت - كوني: طويل [+مو/ ثا]	مجرّب: حبّ [+مج] + [مو/ثا]	مستفيد: مالك [+مس] + [+مو/ثا]	موضوع ثابت مستقرّ في: [مو/ثا]
2- إجرائية.	موضوع: يحتضر [+مو]	مجرّب، موضوع: يتلذّذ = [+مج] + [مو]	مستفيد، موضوع يحصل: [+مس] + [مو]	موضوع مكان، يتحرك إلى: [+مو] + [مك]
3- حركية.	فاعل، موضوع: يضرب = [+فا] + [مو]	فاعل مجرّب موضوع: يغنى = [+فا] [+مج] + [مو]	فاعل يستفيد، موضوع يعطي =	فاعل موضوع، مكان: يضع = [+فا] [+مو] + [مك]

¹⁴⁹ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 70 - بتصرف -

¹⁵⁰ - مازن الوعر المرجع السالف. ص 75. لذلك للمؤلّف نفسه، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 76. - بتصرف -

¹⁵¹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 77. بتصرف -

	[+فا][+مس][+مو]			
--	-----------------	--	--	--

جدول بيّن أنواع الفعل عند ولتركوك لعام: (1979م).

تعليق: نلاحظ أن هذا الجدول على بساطته إلا أنه استطاع حصر جميع الأفعال الممكنة في هذه الأصناف ومن هنا يمكن استنتاج قاعدة عامة مفادها: لا يكون الفعل أفقيًا إلا أساسيًا أو شعوريًا أو مكانيًا، أو من صنف الاستفادة، وبهذا المنطق تتكوّن قاعدة ثنائية، هي: إنّ الأدوار الدلالية الممكنة حصولها في نظرية الفعل، هي: إجرائية أو كونية أو حركية، وإذا ترجمنا هذا الجدول من خلال الأصل الدلالي في فكر مازن الوعر اللغوي فكأننا به يحاول حصر الأفعال في اللغة العربية بهذا التحديد، ولكن ما تجدر الإشارة إليه -ههنا- هو أننا إذا بحثنا نقبنا بروية في عرض مازن الوعر لهذه النظرية فإنّه يدمجها بنظام آخر لتشيف؛ بمعنى ام مازن الوعر بدمج وجمع أطروحة ولتركوك ببرنامج تشيف في طرح واحد كما هو واضح في الجدول رقم (19)، ذلك لأنّ صاحب الفكرة الأولى في تصنيف الأفعال هو تشيف من خلال نظريته التي سمّاها "النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه" وبهذا التعديل تقبل النظرية الدلالية التصنيفية التعبير على اللغة العربية.

إذا حتّى ولتركوك قد استند إلى أفكار دلالية سابقة عنه في جدولته الدوري هذا، وفي الحقيقة ما كان مازن الوعر ليهتمّ بهذا الطرح لولا الجوانب الإيجابية التي تسمه، ومنها:

أ- إنّ هذا البرنامج (الجدول الدوري، والاشتقاق الثنائي الاتجاه) هو نظام يعمل على نحو جيّد ضمن مقولات النموذج التصنيفي الدلالي؛ ذلك إذن هو ما سيطبّقه الوعر على نظرية الفعل العربي.¹⁵²

ب- إنّ هذا البرنامج يلائم بشكل ممتاز التراكيب العربية وأخواتها من اللغات التي من أرمّة واحدة خصوصاً وأن النظام الصرفي العربي في اللغة العربية يعتمد على ما كان قد سمّاه ابن جنّي "ظاهرة الاشتقاق" ¹⁵³ كما يضاف إلى ذلك أن مادة اللغة العربية يتطلّب مثل هذا النظام؛ من حيث مناسبتّه للأوضاع النحوية التركيبية وبنية توليد الجمل والتراكيب، وبخاصة ما سيهتّم به مازن الوعر من التراكيب الفعلية اللازمة والمتعدّية والتراكيب الاسمية ذات الأخبار الكونية، والتراكيب الاسمية اللازمة والمتعدّية. ¹⁵⁴ انطلاقاً من هذا الطرح

¹⁵² - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص83 -بتصرف-

¹⁵³ - أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص. تح: عبد الحميد هنداي، ط 1، لبنان: 2001م، دار الكتب العلمية، مج 3 ص 33 وما بعدها.

¹⁵⁴ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص84 -بتصرف-

فإنّ النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه يتألف من أربع معادلات دلالية مرتبة تسلسلا على الشكل التالي:

الشكل رقم 20 ا- [ش- ح + كوني] [+حصولي].

1- الاشتقاق الحسولي (ش-ح) ب- نحو الحصول (كن $(Z)x$).

2- الاشتقاق الارجاعي (ش-ر) $\left\{ \begin{array}{l} \text{ا- [ش-ر + حصولي]} \leftarrow \text{[+كوني]} \\ \text{ب- كن } \times (Z) \end{array} \right.$

3- الاشتقاق السببي (ش-س):

- أ- [ش-س + حصولي] ← [+ حركي]
- ب- سبب Y [نحو الحصول (كن X ((Z)].

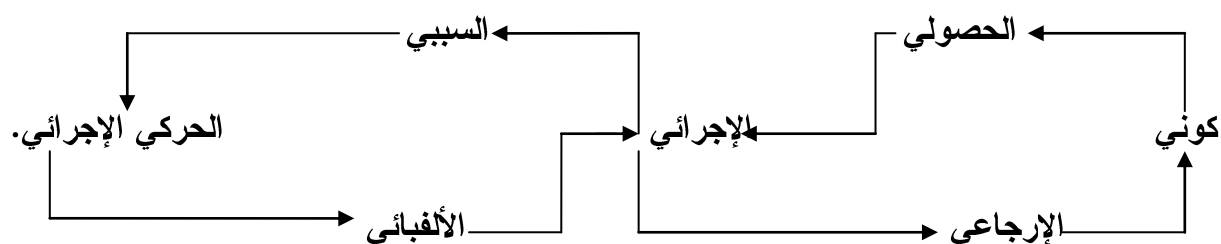
4- الاشتقاق الألفبائي (ش-غ):

أ- [ش- غ + حركي] ← [← + حصولي]

ب- نحو الحصول (كن X(Z)).

وإذا حاولنا تطبيق وجهة نظر تشيف لعام: (1970م) فإنّ بعض الأفعال هي -أصلاً- (وراثية-كونية) و(حركية-إجرائية) وبعضها الآخر اشتقائي فقط.

هذا وقد مثل مازن الوعر للإجراء الاشتقاقي الدلالي للنظام الثنائي الاتجاه في الصورة التالية: الشكل رقم 21



النظام الدلالي ذو الاتجاه الثنائي (تشيف: 1970م)¹⁵⁵

ومن هذا المنطلق يرى مازن الوعر أن استخدام هذا النموذج التصنيفي الدلالي كتفسير دلالي وصفي في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية والتي يمكن بدورها أن تعدل طبقاً للنظرية الدلالية التركيبية التي وضعها العرب القدامى «سيفدّم منظوراً لائقاً لنظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية»¹⁵⁶...

(ب) - **الدلالة التوليدية: (generative semantics):** وهو نموذج آخر أنبنى -صفاً- على غرار الدلالة التفسيرية والذي أخذ هذا الطرح عن النموذج المتطور في الستينات من القرن الماضي عن نظرية تشومسكي اللغوية "الكلاسيكية"، فهي لم تلبث حتى وجدت لنفسها مكاناً -عزيزاً- بين النظريات اللغوية المعروفة آنذاك ثم بدأت تأخذ منحرجاً آخر وتغيير تام في الاتجاه، فقد كان مؤسسوها مهتمين -أيماً- اهتمام بتعميق مفهوم البنية العميقة¹⁵⁷، ويتحول -ذلك- من بداية الأمر إلى توسيع الآلية التحويلية للاشتقاق من البنية السطحية على شكل يتوفر على مقدرة كاملة لتقليص القواعد الدلالية التفسيرية، وتوسيع إمكانية ربطها بالتمثيلات الدلالية وإذا كان ذلك كذلك، فقد بات لازماً على التراكيب أن تكون أكثر تجريداً مما كانت عليه في السابق، ومن هنا يحدث تغير في أدوات التحليل التي تكون نظاماً لغوياً يقوم بربط البنيتين ربطاً معقولاً ومستجيباً للنموذج الدلالي التوليدي التي يلخصها مكاولي في العبارة العلمية التالية: «هو نسيج من النظم اللغوية التي تقوم بربط البنية السطحية بالبنية العميقة، وتكون البنية المنطقية لكل جملة من شكل مشجر يتضمن بعض المصطلحات النحوية [...]»* والعناصر الشبيهة بالفعل الذي يسمى محمولاً (Predicate)، والعناصر الشبيهة بالأسماء التي تدعى بالمواضيع (Arguments) وتكون العناصر النهائية (Terminal modes) للبنية السطحية عبارة عن وحدة معجمية (unité lexicale)، ويكون الاشتقاق عبارة عن مجموعة من المشجرات المرتبطة التي تفصح عن المراحل المنتظمة، والتي يتم من خلالها تحويل البنى المنطقية إلى بنى سطحية، وتكون العلاقة بين المرحلتين؛ من مراحل الاشتقاق عند قواعد التطابق (correspondance rules) التي

¹⁵⁵ - مازن الوعر، دراسات فلسفية ونحوية ودلالية، ص 80، وينظر كذلك: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب اللسانية. ص 84، ومصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. ص 219-220. -بتصرف-

¹⁵⁶ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 87.

¹⁵⁷ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة. ص 78-79-80 -بتصرف-

* المعقوفان من لدن الباحث لدلالة على حذف بعض العناصر غير المتعلقة بالموضوع.

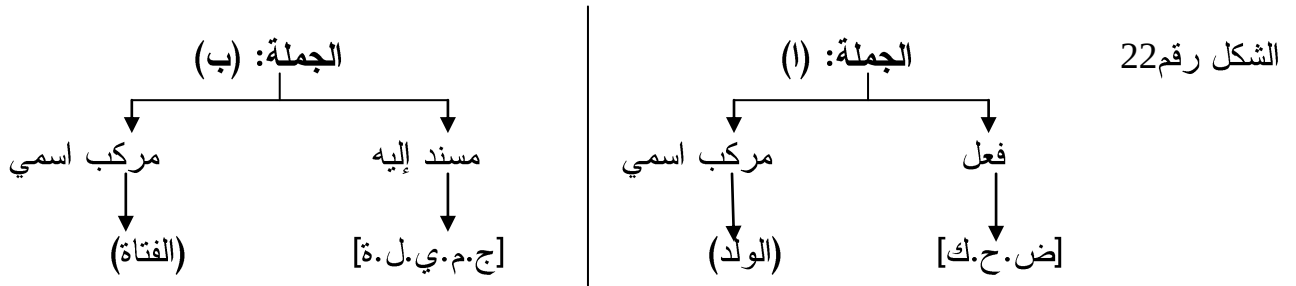
تعكس بشكل فعلي العلاقات القائمة التي تُعنى بتحويل الجمل¹⁵⁸ « فهذا القول -وبناءً عليه- يعنى أن البنية المنطقية ستكشف عن مجموعة من العلاقات القائمة بين المحمول الرئيس والمواضيع الأساسية من دون اعتبار عامل زمن الحدث (الفعل)، وفي التحليل المنطقي الذي يمهل الخطوة الأولى في استظهار المحمول، والخطوة الثانية في إدراج المواضيع بشكل منتظم بعد المحمول مباشرة، والترتيب المتفق عليه هو على النحو التالي: الفاعل ثم المفعول غير المباشر ثم المفعول المباشر، ومن هنا -بهذا التحديد- وضع علماء الدلالة ثلاث بنى منطقية هي:

أ- المحمول ذو الموضوع الواحد $\leftarrow$ تمثيله الرياضي $م + م_1$.

ب- المحمول ذو الموضوعين $\leftarrow$ $م + م_2$.

ج- المحمول ذو ثلاثة مواضيع $\leftarrow$ $م + م_3$.

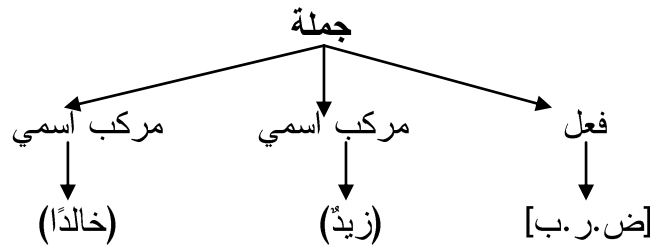
وهذه القواعد التي تندمج في الاستعمال الفعلي للغة تكون البنى المنطقية المكونة لكل جملة، وعليه فجملة # ضحك الولد#، التي تمثلها الكتابة: (ض.ح.ك) $\leftarrow$ (الولد)، مثلها مثل الجملة الاسمية # الفتاة جميلة # التي تكتب بدورها على النحو التالي: (ج.م.ي.ل.ة) $\leftarrow$ (الفتاة)، وتكون البنية المشجرة لكلتا الجملتين على النحو التالي:



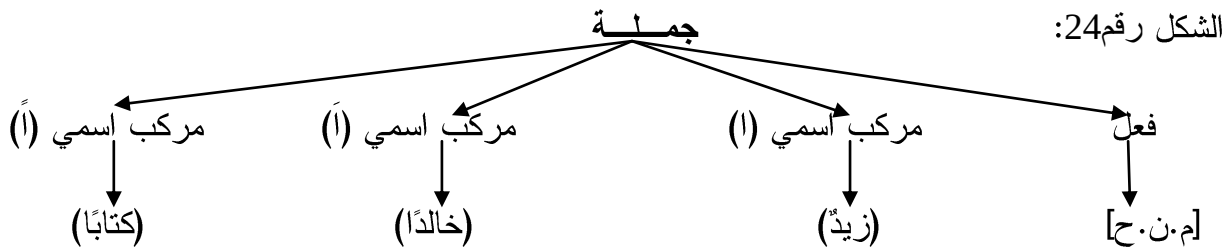
أمّا ذات الموضوعين مثل: #ضرب زيدّ خالداً# فيتمّ تمثيلها على النحو التالي: [ض.ر.ب.] + (زيد، خالد) وتمثيلها التشجيري يكون كالتالي:

الشكل رقم: 23

¹⁵⁸ - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص258. -بتصرف-



أما تمثيل جملة ذات ثلاثة مواضيع وليكن مثلاً: # منح زيدٌ خالدًا كتابًا# الذي يمثّل خطياً على النحو التالي:
[م.ن.ح] ← (زيد، خالد، كتاب). ويمثّل تشجيراً كالتالي:



الشكل رقم 24:

ومن أجل ذلك فإنه قد شارك مجموعة من أساطين العلماء في تطوير الدلالة التوليدية التي شملت تغيراتها وتعديلاتها عدّة مفاهيم إجرائية، وبخاصة تلك المتعلقة بالبنية العميقة وبعض القواعد الاشتقاقية الأخرى والتمثيلات الدلالية، ولم يعد كلّ من "ليكوف" و"روس" و"مكاولي" يعتبرون علم الدلالة التوليدية على أنها ضرب من القواعد التحويلية، لأن -هذه الأخيرة- أصبحت لا تتعدّى حيز المقاربات اللغوية التمهيدية المنعوتة بمحدودية الآفاق «..وهكذا أصبح موقف الدلالة التوليدية من القواعد التحويلية مماثلاً لموقف هذه الأخيرة من اللسانيات التصنيفية البلومفيلية، وهذا هو موقف "مكاولي" الذي كان قد صرّح في أول الأمر أن الدلالة التوليدية كالزائدة الفطرية إلى جانب القواعد التوليدية¹⁵⁹..».

خلاصة مذيلة بنتائج الفصل : من خلال العرض المبسّط لمجموعة البرنامج التي بنت منهج الدلالة التوليدية نخلص إلى القول التالي: إنّ التفكير المنطقي والطرح المقبول علمياً ومنهجاً يدفعنا بالضرورة القصوى إلى البحث عن الحلّ المعياري لمجموعة من المشكلات التي عجزت عنها البرامج السابقة، وخصوصاً عند الحديث عن التعالقات الدلالية المتشابهة والمعقدة، وعلى رأسها العلاقات الصورية من خلال اعتبار الدلالة مكوناً يأخذ ترتيباً خاصاً له ضمن المعطيات التوليدية، وهذا التوجّه الذي تدعونا إليه الدلائل التوليدية تدفعنا بشكل أو بآخر إلى تغيير مفهومنا لكثير من المفهومات التي أصبح المحلّ اللساني يأخذها من

¹⁵⁹ - ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 86.

باب التسليم المسبق -خصوصاً- عند تأصيله للمناهج الأوربية، مثل: المعجم، الوحدات، الدلالة، المعنى، البنية العميقة... الخ؛ فالمعجم مثلاً بهذه الأطروحات لم نعد ننظر إليه كمخزون للمعلومات الدلالية التي تؤخذ كمعطى محدّد سلفاً بل عاد من العمل اللساني الدلالي تحديد مراحل وعمليات بناء يتمّ بهذا المعنى من خلال حصر جميع السياقات التي يمكن للوحدة الدلالية أن ترد فيها، وهذه العملية أصبحت في عرف المعجمين تلقب بمرحلة تحديد ما قبل المعجم ثمّ تخضع إلى قواعد التهجئة، وبالتالي: فإنّها تحدّد تراتبياً من خلال المداخل المعجمية والمفروض من خلال دعاوى التأويليين والداليين أننا إذا وصلنا إلى هذه المرحلة نكون قد انتهينا من جميع مشكلات الدلالة والنتيجة المنطقية عن هذا الطرح أنه يمكن تجاوز كلّ حديث عن مكوّن دلالي يؤوّل ما سبق وقد رأينا فيما بعد أن الأمر كان غير ذلك.

وقد رأينا -أيضاً- أن المحاولات التي قدّمها ولتركوك الموسومة "التصنيفية" قد خلّصت فعلياً وبشكل منهجي وعلمي مقبول -إلى حدّ ما- من أغلب المشكلات التي كانت تطرحها الدلالة بحدّة، وكان له ذلك من خلال اعتماده على مقولة تصنيف "الفعل والاسم" وهنا تظهر عبقرية مازن الوعر من خلال جمع هذه المعلومات المتناثرة والملاحظات المتعدّدة في نظرية واحدة تهدف إلى دراسة وتحليل اللغة العربية، أمّا وقد وصلنا إلى هذه المرحلة فإنّه بدأ يظهر جلياً المنهج التفسيري عنده من خلال مقولات الإدماج التي سيعتمد عليها، ومن جهة أخرى يظهر أن هذين الأصلين المتشابهين (النظرية التوليدية التفريعية، والنظريات الدلالة بشقيّها التأويلي والتوليدي) يحتاجان إلى مقولات من نوع آخر، وهي المرتبطة بصفة مباشرة مع المعطيات النحوية العميقة في هذه اللغة التي نعوّل على دراستها، ومن جانب آخر نستطيع أن نتساءل عمّا إذا كانت النتائج التي سنتوصل إليها مع مازن الوعر من خلال هذين الأصلين، هي النتائج التي وصل إليها علماؤنا القدامى، وإذا كان ذلك كذلك فإنّ الحكم المنطقي الناجم عن هذه النتائج، هي: دقّة هذه النظريات اللسانية الحديثة، ودقّة النظريات النحوية والدلالية التي سبق وأن طرحت قبل أكثر من اثني عشر قرناً.

نتائج الفصل: مثلما مرّ بنا في الفصل الأوّل فإنّنا ومن خلال هذه الأفكار والآراء التي حلّلناها وشرحناها قدر المستطاع في هذا الفصل نستنتج مايلي:

1- لقد توضّح النقص المنهجي والنظري في المنهج التوليدي التحويلي الذي كشف عنه تشومسكي لأوّل مرّة في طرحه لعام: (1957م)؛ الذي أهمل تماماً المعنى وأجلّ ضرورة التعامل معه ورأينا بذلك الضرر الفعلي الذي ألحقه هذا الزعم بالنظرية اللغوية عموماً والبرنامج التوليدي التحويلي بشكل خاص.

- 2- لقد استطاع في البداية كاتز وفودور عام (1963م)، وكاتز وبوسطال عام (1964م) من نقد النظرية التوليدية التحويلية المقترحة في برنامج تشومسكي لعام (1957م)، هذا الأخير الذي توجه كلياً نحو الجانب البنائي التركيبي؛ أيّ الجاني النحوي الظاهر والملموس زاعماً أن النظرية اللغوية عليها أن تترصد هذا الجانب -فقط- لأنّ هذا الأخير هو الكفيل بالكشف عن الخصائص اللغوية التي تمتاز بها اللغات الطبيعية.
- 3- لقد استطاع كاتز وفودور طرح مشكلة الدلالة وحاجة النظرية اللسانية العامة والكلية إلى تحليل المعنى ضمن مقولاتها الأخرى؛ لأنّ أيّ تحليل موضوعي يقوم على إقصاء المعنى هو تحليل لا يمس المشكلات والقضايا التي تطرحها اللغة.
- 4- لقد حاول هؤلاء العلماء (كاتز، فودور، بوسطال) تقديم بديل دلالي تأويلي يسدّ فجوة النظرية التوليدية التحويلية الأولى، من خلال اقتراحهم بتزويد القواعد التركيبية بالقواعد المعجمية التي تستطيع تقديم معاني الوحدات اللغوية العامة حتى يتسنى قيام مقايضة تأويلية للجمل، وبالتالي فهي عملية حصر الوظائف الدلالية في التراكيب.
- 5- لقد استطاع هؤلاء العلماء من تجاوز ما وقع فيه تشومسكي من غموض في الطرح؛ فهؤلاء العلماء ومن خلال ما أطلقنا عليه مصطلح "القيود التنبؤية" من منع توليد جمل مبهمّة وغامضة ومنحرفة المعنى ولكنها كلّها سليمة المبنى (النحو).
- 6- لقد اتّضح فيما بعد أن هذا الطرح يعاني من مجموعة النقائص التي حلّت به، فتعرّض بذلك إلى مجموعة من الانتقادات؛ من بينها تجاهله التام للجانب التداولي أيّ الشروط الموضوعية والذاتية التي تلزم متكلّم اللغة من تفضيل استعمال على آخر، فالجانب الإستعمالي في اللغة لا يقلّ أهميّة عن الجانب الوضعي فيها، كما أهمل هذا الطرح -أيضاً- عامل السياق والحال والمقام وكلّها عوامل لم تهتمّ بها الدلالة التأويلية بالرغم من أهميتها الجليّة في بناء نظرية علمية تهتمّ بالمعنى.
- 7- لقد استطاع التأويليون إقناع تشومسكي بأهميّة المعنى في التحليل اللساني، وقد استجابة لهذه الدعوة إيجاباً فأصبح تشومسكي ينظر إلى الدلالة على أنها مستوى من مستويات اللغة، وهي مكوّن من مكوّنات النظرية اللغوية، وهذا ما سيبرّر ميلاد نظرية تشومسكي وكاتز لعام (1965م)، ورغم أن موضوع المعنى من أقدم ما درسه البشر إلّا أن هذه المحاولة من تشومسكي وزملائه تعتبر النظرية العلمية الثانية بعد النظرية الدلالية والبلاغية الدقيقة التي صاغها العبقري العربي "عبد القاهر الجرجاني" في محاولة منهما إلى احتواء المعنى

في قالب نظري علمي دقيق للدلالة، وإذا عدنا أدراج تاريخ الفكر البشري فإننا نجد أنّ هذه الأفكار التي تحاول بعزيمة الكشف عن مفهوم المعنى.

8- لقد ظهر منطق إقحام الدلالة في النظرية اللغوية عند تشومسكي من خلال تعديله لبرنامج (1957م) الذي أفصح عن محاولة نحوية لفهم الدلالة؛ بمعنى أن تشومسكي حاول تكييف الدلالة مع النحو وجعلها متماسكان من خلال توافقهما، ولكن البحث عن الأولوية في أطروحات تشومسكي تجعلنا نكتشف أنه جعلها للنحو لا للدلالة، وهذا الاكتشاف في الحقيقة نتج عن اكتشاف آخر مفاده: إنّ تشومسكي اعتبر الدلالة مكوناً من مكونات النحو لا مستوى قائماً بذاته غير منفصل بنفسه عن المستويات الأخرى التي تمتاز بها اللغات الطبيعية، ومن هنا فصاعداً سأعتبر هذه النتيجة من أهمّ النتائج المحورية المتوصل إليها في هذا البحث.

9- لقد حدّد تشومسكي قانون السلامة النحوية في مراجعة القواعد النحوية للجملة؛ وبالتالي فإنه وبالرغم من اقتناعه بحاجة نظريته إلى تحليل دلالي إلا أنه مازال متمسكاً وبالصرامة المعهودة في أعماله بالتبريرات النحوية البنائية.

10- لقد حاول تشومسكي أن يجعل مشكل الدلالة مشكلاً يقوم المعجم بحلّه ورغم تقديمه لبعض الافتراضات المعجمية إلا أنه قبل (1970م) كان بحاجة إلى تعميق دور المكوّن المعجمي في توسيع القدرة التفسيرية للتراكيب اللغوية.

11- لقد حاول ولتركوك من خلال دلالاته التصنيفية إلى تقديم وترتيب جملة المعايير والمقاييس الدلالية التي تهدف إلى وصف المضمون الدلالي الذي يجعل الفعل محرّكاً دلالياً ونحوياً في آن واحد.

12- لقد استطاع مازن الوعر أن يعرف بالنظريات الدلالية التأويلية والتوليدية من خلال عرضها وفرزها وإظهار الجوانب الإيجابية والسلبية فيها نظرياً، أمّا في الجانب التطبيقي فقد اختار النظريات المناسبة للغة العربية وحاول اختبارها على المحاور الدلالية التي تمتاز بها اللغة العربية، وقدمها باللغة العربية للقارئ العربي المختصّ والعام.

13- لقد حاول مازن الوعر تجاوز بعض الأطروحات التي برهنت عن عدم صمودها أمام المشكلات الفعلية التي تطرحها اللغات البشرية وخصوصاً النظريات الدلالية التأويلية التي لا تستجيب بشكل مطّرد مع اللغة العربية، والتي تصطدم مع بعض الخصائص النحوية والدلالية للغة العربية؛ وهي بذلك غير قابلة لأن تستثمر في محاولة مازن الوعر إلى بناء نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

14- لقد استحسن مازن الوعر أطروحة ولتركوك الدلالية وأطروحة تشومسكي المعجمية والتفسيرية، وذلك لعدة مبررات موضوعية مجملها أنها: بالنسبة لنظرية ولتركوك تخدم اللغة العربية من خلال إحصاء الأدوار الدلالية والوظيفية التي حدّدها ولتركوك وهي لم تتعارض مطلقاً مع مقولات اللغة العربية الدلالية، أمّا بالنسبة للفرضية المعجمية التشومسكية فإنّها أفادت في تحديد إحداثية معاني الكلمات في الجمل والتراكيب، فهي بذلك مساهمة فعّلية في تعميق فهمنا للجملة العربية.

وننتج أخرى متعلّقة بالبحث كلّ سنكتفي بذكرها في مرتبة في آخر هذا البحث.

الفصل الثالث:

«..المنهج والنظرية اللغوية العربية القديمة في فكر مازن الوعر

اللغوي..»

ويتضمّن العناصر التالية:

المبحث الأول: الحركات الإعرابية الأصول. 

* الضمة، الفتحة، الكسرة، الجزم.*

المبحث الثاني: أقسام الكلم. 

* الاسم، الفعل، الحرف*

المبحث الثالث: الجملة وتفرّعاتها. 

* مفهوم الجملة*

* أنواعها *

* تفرّعاتها *

مدخل: بعدما قمنا باستقراء الأصلين السابقين في فكر مازن الوعر حان دور تمييز الأصل الثالث، وهو النظرية اللغوية العربية القديمة، وما تجدر الإشارة إليه في -هذا- الموضوع أن هذا الأصل يختلف عن الأصلين الأوليين من حيث كونه أصلاً قاعدياً؛ بمعنى إنَّ المقولات التي رتبناها في الأصل اللساني والدلالي المرجعيين ستجرب على مقولات هذا الأصل، الذي سبق وأن قال بها العلماء العرب منذ أزمنة بعيدة، ويعتقد مازن الوعر أن عدم التفات الغرب لهذه الأعمال اللغوية الجليلة منع اللسانيات من المضيّ قدماً، يقول: «...إنَّ التراث اللغوي يعدّ تحوُّلاً كبيراً في مسيرة التراث العالمي، ولكنني أقول هذا لأنَّ الحقائق العلمية حول هذا الموضوع مثبتة تاريخياً [...]»، لو التفّت الغرب المعاصر إلى التأريخ اللغوي التراثي العربي لكان |علم| اللسانيات الحديث في مرحلة متقدّمة عن الزمن الذي هو فيه..¹⁶⁰ وهذه الحقيقة قد أقرّ بها حتى نعوم تشومسكي، عام: (1980م)¹⁶¹ فمهمّة مازن الوعر -ههنا- تكمن في إظهار الجوانب العلمية الدقيقة للنظرية اللغوية العربية، وقياس مدى اندراجها في أطروحات اللسانيات التوليدية التحويلية والدلالية المعاصرة. فما هي بدايات هذه النظرية، وما هي المحاور الكبرى التي سيحتاج إليها مازن الوعر في نظريته؟ وبين هذا وذلك: ما هي طبيعة النظرية اللغوية العربية؟

البداية: لقد أصبح معتاداً ربط نشأة النظرية اللغوية العربية، وفي قيام العلوم العربية الموسوعية بغرض الحفاظ على اللغة العربية الفصيحة، وخشية على القرآن الكريم من اللحن والفساد، * يقول تمام حسّان معللاً

¹⁶⁰ - مازن الوعر "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" ص 95.

¹⁶¹ - مازن الوعر "حول بعض القضايا الحديثة لنظرية القواعد التوليدية التحويلية" مجلة اللسانيات، مج 2/ ص 72.

* هذا ما وصل إلى أهل هذا الزمان (نقلاً)؛ إلّا أن الحجج التاريخية قابلة -دائماً- للنقاش في غياب الدليل المادي، ولهذا يمكن إعادة النظر في بعض جوانب هذه المسألة، لأنه -مثلاً- قال عبده الراجحي: «...إنَّ الشيء الوحيد الثابت هو وضع أبي أسود الدوولي (من كناية، تـ 69هـ) لضبط القرآن الكريم..»، وإذا كان على أحد منّا يبيّن هذا الموقف فإنّه عليه -أولاً- أن يبحث في الوسائل والأدوات التي أبدع بها العرب القدامى، وذلك لعظمة الفرق بين علم يسعى لفهم النص، وعلم يسعى إلى حفظه «...ذلك لأن المسلمين عرفوا بداية أنّه عليهم قراءة القرآن الكريم وفهمه [...]»، وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظه (النص) لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي..» وبهذا نخلص مع الراجحي إلى أن الغاية من وراء نشأة النظرية اللغوية العربية، وبالأخص النحوية هي القرآن الكريم ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ط 2، بيروت: 1988م، دار النهضة، ص 09. وللمؤلّف نفسه، النحو العربي والدرس الحديثة؛ بحث في المنهج. ط 1، بيروت: 1988م دار النهضة، ص 11. كذلك: مسعود بودوخة "قرائن المعنى عند النحاة" أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر: 2000م ص 53. إلّا أنّنا نرد على الراجحي معتقدين أن الثابت -أيضاً- هو نشأة النحو العربي على يد الدوولي والحجّة نأخذها عن ابن النديم صاحب الفهرست، في باب عنوانه [سبب يدل على أن أول من وضع في النحو كلاماً أبو أسود الدوولي]؛ إذ يقول: «...ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته: وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها (هذه فيها كلام عن الفاعل والمفعول من أبي الأسود -رحمه الله- بخط يحيى بن =

السبب الموضوعي الذي وضع من أجله علم النحو: «..إنّ الغاية التي نشأ النحو من أجلها هي ضبط اللغة العربية وإيجاد الأداة التي تعصم اللّحانين من الخطأ..»¹⁶²، ومن أجل هذه الغاية أجمعت كلّ العقول العربية العبقريّة على دراسة اللهجات العربية المتناثرة في شبه الجزيرة عند أهل الوبر وأصحاب الحكمة في الحضر لاستنباط القواعد الخاضعة للنظام اللغوي الموحد، إلى جانب ذلك - نظر حدّاق اللغة في جوانب أصولية معيارية متعدّدة عند تصنيف المدوّنة اللغوية، من ترتيب الأصول وتفريع العلوم، وصقل العبارات العلمية الدقيقة، وقد كان علماؤنا يجمعون بين علوم متعدّدة في باب واحد، مثلما هو الحال لعلميّ النحو والصرف؛ اللذين كانا يلقبان بعلم العربية. وإذا بنينا افتراضاً على مسلمة تاريخية مفادها: ربط نشأة علوم اللسان بالفساد، فإنّه سيعزّز هذا الموقف -إذا أثبتنا تاريخياً- أن اللحن أوّل ما ظهر كان في إعراب الكلام ونظام التراكيب، فإنّ هذا -الأخير- سيررّ الحاجة الملحة «..إلى وضع قوانين في نظام التراكيب قبل احتياجهم إلى ضبط مفردات الكلام..»¹⁶³، كما أنّه وبناءً على هذا الطرح سنلتمس تبريراً علمياً لصاحب "الكتاب" الذي بدأ موسوعته بباب النحو، ومن زاوية أخرى قد يصلح هذا التوجّه دليلاً على حرص علماء القرنين الأوّل والثاني بالنظام التركيبي التحليلي، وجعله في صدارة البحوث اللغوية دون منازع.

أيّاً كان الأمر؛ فإنّ النحو العربي يعتبر اليوم أكبر إبداع في تاريخ الفكر البشري، الذي قامت على هديه كلّ العلوم اللغوية المقترنة بالنص القرآني المقدّس؛ من حيث أنّه خير الكلام، فأعدّت العقول عدتها لاستثماره في المجالات العقائدية واللغوية، التي تسعى سعياً حثيثاً لفهم الخطاب الرباني واستنباط أحكامه، ومن أجل ذلك كان القرآن الكريم الموضوع والحافز الذي يشدّ «..كلّ الفعاليات الفكرية والعقلية التي تسعى إلى البيان والتبيين..»¹⁶⁴، وحتى نربط هذا الطرح بموضوعنا العام، فإنّه من الواجب النظر في أهمّ المحاور التي تصف وتلخّص الهيكل البنوي العام للنظرية اللغوية العربية، في مقدّمات تمثّلها مازن الوعر لأنّ أصالة نظرية مازن الوعر اللغوية من أصالة التراث، وإلاّ فكيف يمكن تأسيس طرح علمي لأيّ محاولة غير أصلية.

يعمر) «..»، وقد رأى ابن النديم هذا في المدينة الحديثة [غالب الظن أنه يقصد بها الموصل -تعليق المحقّق-] عند رجل يسمى: محمد بن الحسين المعروف بابن البصرة، أمام هذا الدليل فإنّه في قول الراجحي ما يحتاج إلى إعادة النظر. ينظر: محمد بن إسحاق النديم الفهرست. تح: مصطفى الشويمي، ط1، تونس: 1985م، الدار التونسية للنشر. ص192-193-194.

¹⁶² -تمام حسّان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها. ط3، القاهرة: 1988م، عالم الكتب، ص13، وللمؤلّف نفسه: الأصول. ط1 القاهرة: 2000م، عالم الكتب، ص23، كذلك: عبد الرحمان بن خلدون، المقدّمة. تح: درويش الجويدي، ط1 لبنان: 2000م المطبعة العصرية، ص546.

¹⁶³ -صدر الدين الكنغراوي، المقي في النحو الكوفي. تع: محمد بيطار. دط، دت، مطبوعات المجمع العلمي العراقي. ص4.

¹⁶⁴ -سالم يافوت، حريات المعرفة العربية الإسلامية (التحليل الفقهي). ط1، بيروت: 1990م، دار الطليعة للنشر، 16.

المبحث الأول: إشكالية أصالة التفكير النحوي العربي التقليدي، إن العلوم اللغوية العربية قد نشأت لتفتح على الناس -عرباً وعجماً- ما أغلق عليهم من كتاب الله تعالى وسنة نبيه الأعظم، لتكون خادمة لمعانيهما شكلاً ومنهجاً نصاً ومضموناً، لفظاً ومعنى، ابتكرت له ومن أجله وحوله، «.. ولم يكن ممكناً لنحوي أو لغوي أن يصنع قواعده دون أن يكون هذا النص نصب عينيه، وفي بؤرة اهتمام من عقله..»¹⁶⁵، وقد أصبحنا اليوم نفهم مصطلح النحو باقتترانه المباشر مع اسم سيبويه (179هـ)؛ تلميذ الخليل الفذ الذي استطاع بذكائه وعبقريته مواصلة وإكمال علم شيخه، فـ«...ورث ملكته في القياس والابتكار ولزوم طريقته في التوثيق مما يسمعه عن العرب وأودع هذا كله في "الكتاب" الذي لولاه لصاح علم الخليل في النحو والصرف..»¹⁶⁶، فقد كان هذا الكتاب أول -كتاب- أخرج للعرب في النحو؛ تميّز بتحديد موضوعه وبتهذيب منهجه، فأخذ يحمله على استقراء كلام فصحاء العرب، وتجسيده في قواعد رتبت خصائص اللغة العربية، وأوضحت منطقتها وقام بكل مقوماتها ومستوياتها، وبالتالي فإن هذه الموسوعة أعظم من أن نحصرها في إطار النحو والصرف العربيين، فمثلاً يقول حسن عون: «..إننا نظلم الكتاب عندما نعتبره كتاباً في النحو، كما نظلم النحو نفسه حينما نفهمه بذلك المعنى الضيق الذي يتعارف عليه الناس في عصرنا هذا [..]، كتاب سيبويه يمثل النحو في شبابه الزاهر ويروي له لنا في صورته الخصبة الأولى، فهو يضم إلى جانب النحو كل ما له صلة باللغة، ففيه بحوث في الأصوات وطبيعتها، وفيه بحوث في الصرف وفي الاشتقاق، وفيه بحوث في المعاني والبيان والبدیع، وفيه بحوث في الأدب وفي النقد الأدبي، وفيه بحوث في الرواية والسند، وفيه بحوث في القراءة والتجويد، وفيه بحوث في فقه اللغة، وفيه..»¹⁶⁷، كل هذه الموضوعات التي طرقها سيبويه وشيخه «..منطلقاً من مبدأ وصفي تحليلي يشكّل مع المبادئ الأخرى الجهاز المفاهيمي للنظرية النحوية التراثية..»¹⁶⁸، تحولت فيما بعد إلى علوم قائمة برأسها شكّلت في عمومها وشمولها كل الأعمال العربية في كلمة واحدة، وهي: "التراث" ويرى مازن الوعر أن هذا المصطلح يشمل على «..كل عمل عربي وضعه العرب القدامى من أجل تفسير النص القرآني»¹⁶⁹، إذا كان كتاب سيبويه من أشعل فتيل المعرفة اللغوية العربية، وما زالت عجائبه لا تنتهي؛ فمن زاوية المقارنة العلمية، فإنه يتقاطع مع كثير من القضايا اللغوية التي تعتبر من اكتشاف العصر

¹⁶⁵ - نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل. ط2، بيروت: 1992م، المركز الثقافي العربي. ص140-141.

¹⁶⁶ - سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو. ط2، بيروت: دط، دار الفكر. ص113-114 -بتصرف-

¹⁶⁷ - عوض محمد فوزي، المصطلح النحوي. ط2، الجزائر: 1993م، ديوان المطبوعات الجامعية. ص79. -بتصرف-

¹⁶⁸ - مازن الوعر، جملة الشرط عند الأصوليين والفقهاء وعلماء الدين في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ط1، لبنان:

1999م، دار المتنبي للنشر والتوزيع. ص9.

¹⁶⁹ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. 22.

تحت مجهر اللسانيات الحديثة فنجد مثلاً: مفهوم الاستقامة النحوية عند سيبويه، هو مفهوم السلامة النحوية والاستحسان (استقامة المعنى - Acceptabilité-grammaticalité) عند تشومسكي -كما مرّ بنا- يقول سيبويه في هذا الصدد: «...فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم محال، وما هو محال كذب...»¹⁷⁰، وإذا أردنا فهم هذا التصنيف الدقيق الذي لا يقوى على زيادة ولا يقبل النقصان، فإننا نوضحه على الشكل التالي:

أ- **مستقيم حسن**: كأن يقول أحدنا: أتيتك أمس، ورأيتك البارحة، فكلتا الجملتين أدتتا معنى يحسن السكوت عليه، فالمعيار هنا هو معيار مطابقة الحال؛ أي المعنى، وهو معيار القبول أو الرفض.

ب- **المحال**: بمعنى الكلام الذي جعل فيه قائله بعض القول مناقضاً للآخر، كان يقول قائل: أتيتك غداً وسأنزل عندك البارحة، وغيرهما ممّا خرج عن البيان وأخذ ضرباً من الهذيان، فلا يقوله عاقل ولا يفهمه حكيم.

ج- **أما المحال المستقيم الكذب**: فإنه يكون إذا جعل المتكلم كلامه دون اعتراض النحو وقواعده على غير مطابقة المعنى والمنطق اللغوي، نحو: حملت الجبل، وشربت ماء البحر وأكلت السماء، فمن الناحية النحوية فهي مطابقة لسمت كلام العرب، أما المعنى فهي ممّا لا يحمله العقل أو يقبله إلا على سبيل المجاز، وذلك له حديث خاص.

د- **المحال المستقيم**: أمّا هذا الصنف فهو وضع اللفظ في موضع لم ترضاه العرب في كلامها، ولم سمع عنهم ولو شاذاً، نحو: قد زيداً رأيتُ، وكى زيداً يأتيتك، ونحو ذلك من هذا الرهط القبيح.

هـ- **أما المحال الكذب**: فإنك تقول فيه "سوف بأشرب ماء البحر" أو "سوف شربت ماء البحر" فإنك تلاحظ أن كلتا الجملتين تلحدان بقواعد النحو ولا تخضعان لمنطق المعنى، ويقول سيبويه في موضع آخر من باب استحسان كلام العرب القحاح الذين لم تشب لغتهم شائبة ولم تتغيّر بالنسبة إلى ما كانت عليه قبل مخالطة الوافدين إلى الإسلام من بلاد الفرس والعجم: «...استحسن من هذا ما استحسنته العرب وأجروه كما أجروه...»¹⁷¹؛ أي إنّ المعيار العلمي السديد في الحكم على جودة أي تركيب لغوي هو حمله على ما سمع عن العرب، فما وافقهم أقرّوا به، وما خالفهم نكروه واعتبروه من لغو العجم.

¹⁷⁰ - أبو بشر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. تح: محمد عبد السلام هارون، ط 3، القاهرة: 1988م، مكتبة الخانجي، ج1/ص25.

¹⁷¹ - المصدر السالف، ص252.

إنّه لمن عجب العجاب جمع كلّ هذا العلم الغزير والثقافة الأصيلة التي امتاز بها هذا الكتاب،¹⁷² ولن يكون غريباً على المازني (249هـ) أن يصف هذا الكتاب بقوله: «..ما أخلو في كلّ زمان من أعجوبة في كتاب سيبويه..»¹⁷³، فهو بحقّ أوّل موسوعة عربية تجمع المعارف اللغوية في نواحيها العديدة والمتعدّدة مسخراً ومكرّساً عبقرية عظيمة كشفت عن عمل «..لم يسبقه أحدٌ ولم يلحق به من بعده..»¹⁷⁴، وقد ذكر ابن النديم أن أبا العباس المبرّد (285هـ) كان إذا أراد مريدٌ أن يطلب قراءة الكتاب، يقول له: «أركبت البحر؟» لما فيه من عظمة ولما هو عليه من العمق فمؤسّس، كما كان المازني يقول: «..من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستح..»¹⁷⁵ وبدورنا نقول: ¹⁷⁶ من أراد أن يكون في مقام الثناء على صنيع سيبويه فإنّنا متأكّدون أنّه لن يستطيع على مجازاة ابن جنّي والقرطبي وأبي حيّان التوحّيدي، وياقوت الحموي وأبي البركات الأنباري والقطفّي، فعند هؤلاء وغيرهم من الثناء والإطراء ما «..لا أظنّ معه زيادة لمستزيد ولا يعبه ما يصفه به أعداء العربية بالإطّباب الكثير والحجج المملّة المجدّة..»¹⁷⁷، كما لا نعتقد أن العقل العربي سيستعدّ يوماً لقتل سيبويه أو التقليل من قيمة كتابه، كما نادى إليه الشريف الشوباشي الذي يعتبر من الوارثين المعاصرين لهذا الفكر الجليل، من قتل سيبويه وكتابه، لأنّ حياة اللغة العربية من حياة الأعمال العلمية التي رافقتها منذ إتلافها بالنص القرآني إلى يوم الناس هذا.

رأي آخر في المسألة: رأينا فيما سبق أن الكتاب "كتاب سيبويه" هو أوّل كتاب أخرج للناس ليعلن عن أدقّ نظرية لغوية صاغها الأدميون في حقل المعرفة اللغوية، ولما كان بهذا الوصف ذهب غير قليل من الباحثين¹⁷⁸ إلى بثّ الشكوك وإثارة الخلاف، قد يكون ذلك لإظهار العقلية العربية بمظهر العاجز عن الخلق

¹⁷² - للعودة إلى أحسن ما قاله العلماء واللغويون في كتاب سيبويه وسبويه يرجى استقراء الموقع التالي: www.al-mostafa.com

[mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

¹⁷³ - عوض محمد فوزي، المصطلح النحوي. ص80.

¹⁷⁴ - المرجع السالف. ص98.

¹⁷⁵ - أبو إسحاق بن النديم، الفهرست. ص239.

¹⁷⁶ - عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند "مهدي المخزومي" قراءة في المنهج. رسالة ماجستير، نوقشت: 1996م، جامعة الجزائر. ص6-7.

¹⁷⁷ - عوض محمد فوزي، المصطلح النحوي. ص81.

¹⁷⁸ - للتفصيل ينظر: فؤاد حنا التريزي، في أصول اللغة والفقه، عندما يقول: «..إنّ أكثر من ساهم في هذا التطوّر هم الموالي من الفرس وغيرهم..»، دط، بيروت: دت، مطبعة دار الكتب. ص105، إلّا أنّنا نردّ عليه ادّعاءه الذي لا يفهم منه إلّا أن يكون بادرة لصيحة الشعوبية التي سادت أسلافه، وهو بهذا الموقف لا يختلف عن كثير من المستشرقين الذين يريدون إفراغ العقلية

والإبداع، أو هي محاولة يائسة منهم حتى يزرعوا في العقول الضعيفة «..أن دور الحضارة العربية المسلمة في الحضارة الإنسانية لم يكن غير دور الناقل..¹⁷⁹»، هذا وقد تصدّى مازن الوعر لهذه الأصوات مفسراً ومعللاً أن التراث اللغوي العربي يختلف تماماً من حيث طبيعته ومنطقه وأهدافه ووسائله عما كان سابقاً عليه وعما كان بعده حتى آجال قريبة، يقول: «..إنَّ شرعية الركّام اللغوي العربي القديم يأتي من حقيقة أنَّ العرب القدماء أرادوا تفسير الظاهرة اللغوية كما فسّروا بقية الظواهر الإنسانية والطبيعية من أجل خدمة النص القرآني، وبمعنى أدقّ؛ من أجل خدمة المنطق الفلسفي الإسلامي..¹⁸⁰»، وهذا يعني أن أصحاب الريب لم ينتبهوا إلى الهدف السامي الذي تحرّكت من أجله الهمم، بل اكتفوا -فقط- بظنهم الظنّ والقياس عليه ليشمل كلّ المعارف التي أحصاها العقل العربي، ومثل ما حدث في الدراسات اللغوية فقد عمّموا هذا القياس ليشمل العلوم الدينية الأخرى كالفقه والحديث وأصول الفقه... وغيرهم كثير، ومن أقدم المسألات التي مازال يسمع صرير أقلامها هي: علاقة النحو العربي بمنطق أرسطو؛¹⁸¹ ذلك أن الباحث في تاريخ الفكر العربي يجب لزماً -حسب أنصار هذا التوجّه- أن يجد بقايا من فلسفة أرسطوطاليس ومنطقه ومقولاته وحدوده ماثلة أمامه على شكل لا يستطيع أحد نكرانها، واللافت للانتباه هو ذلك التناقض الصارخ الذي وقعوا فيه عندما أثبتوا هذا الزعم لسببويه في حين رفضوه في أعمال الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو شيخه، وأقرّوا مرغمين على أن مجمل إبداعات الخليل كانت أعمالاً أصيلة تمثل العقلية العربية في أزهى أيامها، وأن ما يوجد من أقوله ليس إلّا من اختراعه هو والذين سبقوه «..وأنّ اصطلاحاته عربية ما ترجمت ولا نقلت..¹⁸²»، فكيف يمكن أن يكون ذلك كذلك وقد أجمع أهل العلم على احتجاج سببويه بشيخه الخليل في أكثر من ست مائة موضع من الكتاب..¹⁸³!! وحتى لو سلّمنا بإمكانية تأثير هذا النحو بالتقافات الأجنبية وبتجارب الأمم السابقة

العربية من ملكة الإبداع؛ لأننا نعتقد أن مصطلح العروبة لا يفهم منه عروبة المنشأ، وإنما عروبة اللسان، فكلّ من نطق لسانه بالعربية فهو عربي، بغض النظر عن انتمائه العرقي.

¹⁷⁹ - جاسم السعدي، الدراسات النحوية واللغوية. نقلاً: عن عيسى بوقانون. "نقد المنهج النحوي عند مهدي المخزومي.

ص2

¹⁸⁰ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص22، كذلك للمؤلف نفسه "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" ص85.

¹⁸¹ - عبد الفتاح الدجني، النزعة المنطقية في النحو العربي. ط1، الكويت: 1982م، وكالة المطبوعات الجامعية. ص45-47.

¹⁸² - ينظر للتفصيل: محاضرات ليتمان -نقلاً- عن رافعة الطهطاوي، نشأة النحو العربي، ص14-15، نقلاً عن: خديجة

الحديثي، المدارس النحوية، ط2، بغداد: 1990م، مطبعة جامعة بغداد، ص41، كذلك: جون ديور، تاريخ الفلسفة في الإسلام.

تر: أبو زيد عبد الهادي، ط5، بيروت: 1988م، دار النهضة العربية للطباعة. ص5-6. -بتصرف-

¹⁸³ - تواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث؛ مناهجها في البحث. ط1، الجزائر: 2008م، دار الوعي، ص82.

والمجاورة فإنّ الراجح الممكن كان بعد القرن الثاني للهجرة،¹⁸⁴ أمّا قبل هذا القرن فـ «..لم يتأثر بمنطق أريسطو لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه..»¹⁸⁵، وفيما بعد فإنه يصعب إثبات أيّ إنكار جازم عن التقاء بين المنطق والنحو العربي؛ إذ يميل الأستاذ الحاج صالح وهو أكثر من اطلع على التراث العربي وأكثر من قام بمقابلة النصوص والعودة إلى الأصل من خلال المناهج العلمية الموضوعية الحديثة، إلى القول إنّ الأوائل الذين مزجوا النحو بالمنطق هم: الفراء (207هـ)، مؤلف كتاب "الحدود النحوية" وهشام بن معاوية (209هـ)؛ صاحب الكسائي، وقد ألف كتاباً عنوانه: "الحدود العربية" ولا شكّ أيضاً أن الأخفش الأوسط (214هـ) والمازني (249هـ)، الذي أخذ عنه أبو العباس المبرّد قد تأثروا بالمنطق الأريسطوطاليسي،¹⁸⁶ إلّا أن الحاج صالح لا يريد الجزم بذلك لعدم ثبوت أيّ نص يدمغه بالحجّة التاريخية المادية.

وأياً كان الأمر؛ فقد نشأ النحو العربي في أحضان العقلية العربية ولم يتأثر بهذه الثقافات الأجنبية إلّا بعد أن أعلن عن ظهوره واكتماله، وبعد أن أُلْمِت أطرافه، ثمّ إذا كان إثبات هذا التأثير بالدليل القطعي فإنه ليس ممّا يحمل على عيوب الفكر العربي؛¹⁸⁷ ذلك لوجود تقاطعات معرفية في كلّ التجمّعات البشرية فيما بينها، فإذا كان تشومسكي نفسه، وهو أبو اللسانيات المعاصرة يعترف لمازن الوعر في أكثر من مناسبة عن تأثره بالنحو العربي والعبري والنحو الفرنسي التقليدي، فكيف يمكن للنقل الهادف أن يكون عيباً بهذه الحدة، فمثلاً ترى الإبيستيمولوجيات الحديثة لا وجود لفكرة لقيطة، وإنّما كل المعارف البشرية هي امتداد لخبرات سابقة والفكرة الأولى لا أحد يعلمها، ومن هنا ينبجس دور مازن الوعر في التعريف بهذا الأصل والكشف عن مكوناته وإعداد مقولاته لمحكّ التجريب والاختبار والتعليل من خلال نظرات الدراسات اللسانية المعاصرة.

المبحث الثاني؛ النظرية اللغوية العربية القديمة: مثلما أشرنا إليه -سالفاً- نهدف بهذا العنصر إلى تقديم القاعدة البيانية للمقولات النحوية العربية التي اعتمدها مازن الوعر في تطبيقاته، وبذلك فإنّنا سنسلط الضوء على المفاهيم النحوية والدلالية العربية القديمة بدءاً بمهندس النظرية اللغوية "أبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه" وشيخه "الخليل بن أحمد الفراهيدي" ونية ذلك هو العودة إلى الأصل الأوّل الذي انطلقت منه

¹⁸⁴- تمام حسّان، الأصول. ص58. -بتصرّف- وعيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند "مهدي المخزومي". ص4.

¹⁸⁵- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ص63.

¹⁸⁶- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ص63. -بتصرّف-

¹⁸⁷- عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند "مهدي المخزومي" قراءة في المنهج. رسالة ماجستير، نوقشت: 1996م، جامعة

الجزائر. ص6-7.

جميع المعارف اللغوية في تاريخ اللسانيات العربية، دون إهمال الإشارات السديدة والملاحظات المهمة للغويين والفلاسفة وعلماء الدين الذين فهموا الخليل وسيبويه ومهندس النظرية الدلالية "عبد القاهر الجرجاني" حقّ الفهم.

إنّ ما نقصده بالنظرية اللغوية العربية القديمة؛ وهذا المصطلح يظهر بمعناه في عدّة أبنية أخرى كـ (التراثية، الكلاسيكية، الأصيلة، القديمة... السلفية، الأولى... الخ)، وهي تلك الجهود العلمية التأسيسية التي قام بها الرعيل الأوّل من رجالات العرب في مختلف ميادين البحث اللغوي، والتي تتمثّل صفحاً في مجموعة من الأعمال التي يمكن تصنيفها -الآن ومن مقاربات محدّدة- إلى أجناس متعدّدة، نقول في بعضها: إنّ هذه الأعمال معجميّة، وفي أخرى إنّها نحوية وصرفية أو دلالية، أو في فقه اللغة وأصول النحو، أو الصوتية... وغيرها، ويرى مازن الوعر أن مصطلح "التراث" في ميدان المعرفة اللغوية العربية واسعٌ -جداً جداً- فهو يشمل كلّ ما خلفه المفكرون والعلماء والفلاسفة وعلماء الدين العرب يقول: «... إنّ ما نعينه بالتراث اللغوي العربي، هو: هذا الركام المعرفي المتناثر في تاريخ الحضارة العربية..»¹⁸⁸، وهذا ما يعزّز ما وقفنا عليه -سالفاً- ولكن المشكلة البارزة في هذا الركام المعرفي المشتّت والمتنوع، أنّنا لا نستطيع في كثير من المناسبات أن نقدّم قراءة وافية لهذا التراث، ووجه التعذّر فيه أنه يحتاج إلى إعادة دراسة لتعميق فهمنا له وإدراك ابيستمولوجي دقيق للمفاهيم والأفكار والنظريات التي اعتمدها العلماء العرب في مقدمات أعمالهم والأمر نفسه بالنسبة إلى تمثّل النتائج العلمية التي توصّلوا إليها، وكتلخيص لهذا التوجّه يقول مازن الوعر: «... ونحن لا نستطيع معرفة النظرية اللغوية العربية بأبعادها الكاملة إلّا إذا أعدنا تركيب الفكر العربي بعد سبر دقيق وعميق لكلّ ما قاله العرب القدامى حول المسألة اللغوية..»¹⁸⁹، وهذا يعنى أنّنا ملزمون باستقراء

كلّ العوامل التي ساعدت العقلية العربية على الإبداع، لأن المهمة الفعلية التي تقع على عاتق العلماء المعاصرين هو تقديم التراث العربي وإحاقه بالتراث الإنساني العالمي، فهو؛ أيّ التراث العربي لا يقلّ أهمية وأصلاً وسعةً عن التراث اللغوي العالمي، ويرى الوعر أن عدم استثمار اللسانيات الحديثة لمثل هذه الأعمال هي عقبة أخرت وكبحت اللسانيات الحديثة عن المضيّ قدماً في وسائلها وآلياتها ومناهجها، هذا وسنتناول في العناصر التالية: المعالم الكبرى للنظرية اللغوية العربية مبرزين عماداتها البنوية ومقولاتها النحوية، من جهة

¹⁸⁸ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص21. -بتصرّف-

¹⁸⁹ - مازن الوعر : صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلة التراث العربي، ص82. كذلك: للمؤلف نفسه، دراسات لسانية تطبيقية. ص21-22.

والمواطن التي أهلت اللغة العربية لأن تكون القاعدة التي تُختبر فيها النظريات اللغوية الغربية التي رأينا أخبارها في الأصلين -السابقين- الأول والثاني.

(أ) - **المحاور الكبرى للنظرية اللغوية* العربية:** أمّا في هذا الرده من النظرية اللغوية العربية فإنّه من المنطقي أن أتناول -بدءاً- أول ما نظر فيه علماء العربية، وهي الحركات الإعرابية، وذلك مثلما يقول تمام حسّان: «.. ممّا يعين المسلم غير الفصيح على ضبط حركات الإعراب في أواخر الكلمات..»¹⁹⁰، ثمّ الكلمة بكلّ تفصيلاتها وصولاً إلى الجملة وتتوّعاتها، ويهدف هذا العنصر إلى فهم النظرية النحوية من الداخل وإدراك علاقة أجزائها حتى يكون عرضها ملائماً للمنطق الفلسفي والمنطق اللغوي الذي اعتمده الوعر، كما تجدر الإشارة -في هذا الموضوع- أننا سنحاول تلخيص هذه النظرية من القرن الثاني من خلال فكر "الخليل بن أحمد وسيبويه" الكتاب -نموذجاً- لأنه؛ «.. منطلق التحليل النحوي العربي في تاريخ الدراسات النحوية التركيبية..»¹⁹¹ وصولاً إلى أنقراض القرن الثامن مع ابن هشام الأنصاري ومن دأب دأبه، محدثين في النظرية اللغوية العربية حديثة وتجديداً عبّرت عن تجربة هؤلاء العلماء، ووصفت الوسائل المتاحة عندهم.

(1/1) - **الحركات الإعرابية؛ (تعريفها، أنواعها، أحكامها):** لقد قدّم مازن الوعر وصفاً لسانياً علمياً للحركات الإعرابية في اللغة العربية كما حدّدها علماء العربية -كما سنراه فيما بعد- من خلال المتابعة المخبرية، وما يقابلها من الرموز الألفبائية الصوتية العالمية، مع تحديد دقيق لمخارج الصوت وصفاته، وإليك هذا الجدول ملخّص ومهذّب لما نسميه في اللسانيات الحديثة "الصوائت العربية" الشكل رقم: 25

الرد	أ	ب	ج	د
1	ضمّة مشبّعة	[ُ] ⁽⁹⁾	[Ū]	صوت صائت طويل مجهور مرتفع خلفي مدوّر.
	ضمّة قصيرة	[ُ]	[U]	صوت صائت قصير مجهور مرتفع خلفي مدوّر.
2	فتحة مشبّعة	[َ] ⁽¹⁾	[ā]	صوت صائت طويل مجهور وسطي غير ممدود.

* تجدر الإشارة في هذا الموضوع أننا نستعمل مصطلح الدراسات اللغوية لدلالة عن الدراسات النحوية، عند كلّ تعرضنا لعلماء القرن الثاني، احتراماً لتاريخ استعمال هذا المصطلح، لأنّ أول من استعمل مصطلح (النحوية وأهل النحو والنحويين) كان في زمان الأخفش تلميذ (سيبويه) في كتابه [أهل النحو] (ج 1/ 875، مرّة واحدة)، ثمّ جاء بعده الفراء وأضاف إليها كلمة قياس فصارت كلمة النحو تدلّ على العلم نفسه. للتفصيل ينظر: عبد الرحمان حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ج2/ ص9، الهامش: 2.

¹⁹⁰ - تمام حسّان، الأصول؛ ايبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو -فقه اللغة- البلاغة. ص24-25 وما بعدها.

¹⁹¹ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص29.

		فتحة قصيرة	[ا]	صوت صائت قصير مجهور وسطي غير ممدود.
3	الكسرة	كسرة مشبعة	[ِ] (بـ)	صوت صائت طويل مجهور مرتفع غير مدور.
		كسرة قصيرة	[ِ]	صوت صائت قصير مجهور مرتفع غير مدور.
أ: الحركة، ب: رمزها الخطي، ج: الأبجدية العربية الصوتية، د: مخرج الصوت وصفاته.				

جدول يبين أنواع الصوائت في اللغة العربية ووصف مخارجها.¹⁹²

تعليق: يُمثّل هذا الجدول أنواع الصوائت الأصول في اللغة العربية من خلال الوصف الصوتي اللساني الحديث، ونلاحظ أن كلّ مقولة تنقسم على نفسها إلى مشبع وقصير؛ وإن كان هذا التقسيم لا بدّ منه فإنّ ذلك يكون بناءً على صفات هذه الصوائت، فإنّ كان طويلة بالنسبة لزمن نطقها ولطاقة تحقيقها فإنّها تكون حركة مشبعة، كما هو الحال في كلمة (يذه بـ، ويسمّع وينظر.. الخ)، فإنّها تقف في آخر الحرف على صوت الضمة المحقّقة، التي تقترب عند النطق بها إلى حرف "الواو الممدودة" وكذلك الأمر في الفتحة التي تكون مشبعة في عين (حتى يسمّع)، وباء (كي يذه بـ)، وراء (لن ينظر)، والقصيرة في عين (سمّع)، وباء (ذه بـ) وراء (نظر)، أمّا الكسرة فإنّ المشبعة منها تكون بدنوّها إلى حرف الباء كما هو الحال في كلمة (الدار المنزل الحديقة..)، في حين تكون قصيرة في مخرج الأسماء كـ (السماء، السحاب، الشجر..).

أمّا عند علماء العربية فمما يحمّد للخليل بن أحمد أنّه تحدّث عن الحركات حتى أنهكها دراسةً وتحليلًا وجمعًا، فأظهرها للناس حتى توضّحت، ورتّب مسالكها وأحكامها حتى فهمت، «..وسمّاها الخوارزمي وجوه الإعراب وما يتبعها، واقتصر سيبويه على ذكرها بمجاري أواخر الكلم..»¹⁹³، وإليك أخبارها مهذّبة وملخّصة كما أحصيناها في "الكتاب" من خلال طريقة المقارنة القياسية الدلالية التي ابتكرها عبد الرحمان الحاج صالح لقراءة النصوص التراثية.¹⁹⁴

(أ- باب الرفع والنصب عند الخليل وسيبويه: قال سيبويه: «.. سألت الخليل عن (مررتُ بزيدٍ، وأتاني أخوه أنفسهما)؛ [السين بالرفع أو النصب]، فقال: الرفعُ على (هما صاحبَي أنفٍ سُمّا)، و النصبُ على

¹⁹² - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص21. -بتصرف-

¹⁹³ - عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي. ص89.

¹⁹⁴ - عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. دط، الجزائر: 2007م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. ص16.

(أعنيهما)..¹⁹⁵» فانطلاقاً من هذا القول نلخص أقسام الرفع والنصب، كما وجدناها في كتاب سيبويه إلى التحليل المجدول التالي: الشكل رقم 26.

الحركة	حَـذَها	نوعها	مثالها
ج	هو ما وقع في أعجاز [أوآخر] الكلم منوناً نحو قولك: [زيد]	التوجيه	وهو ما وقع في صدر الكلم، نحو عين: [عُمر] وقاف [قُمتم]
		الحشو	وهو ما وقع في وسط الكلمة نحو: فاء [رجل]
		النجر	ما وقع في أواخر الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون. مثل: اللام من قولك [هذا الجبل]
		الإشمام	وهو ما وقع في صدور الكلام المنقوص نحو: قاف [قيل] فإذا أشمّ قلت: [قول]
جـ	يقابل به الخليل وسيبويه الرفع -تماماً- وجعله لما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو: [زيداً].	الفتح	مقابلاً للضمّ مختصاً بالأفعال دون الأسماء
		القعر	هنا من جنس التوجيه أعلاه
		التفخيم	هنا كالحشو هنالك، إلا أن التفخيم لما وقع في أوساط الكلام على الألفات المهموزة نحو: [سأل]
		الإرسال	ويختص بالأفعال كاختصاص النجر بالأسماء.
		التيسير	ويعبّر عن الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم كقوله تعالى: ﴿فأضلُّونا سبيلاً﴾

جدول يبيّن مفهوم الرفع والنصب وتنوعاتهما عند شَيْخِي العربية.

تعليق: إنّ هذا الجدول يجعلنا نلاحظ على وجه الدقة أن الرفع والنصب عند الخليل ليس علامات إعرابية نهائية، وإنّما نلاحظ أنّه يعتبرهما أجناساً تتفرّع وتتنوّع بحسب موضعها في الكلمة المفردة، وهذه الطريقة يعرف عندنا بالتفريع الإندراجي؛ وهذا المفهوم من ابتكار الخليل وليس له نظير في الأعمال اللغوية التي سبقته سواء أكان عند العرب أم عند غيرهم، وقد انتبعت الدراسات اللسانية الغربية الحديثة لهذا الإجراء الذي قامت على إثره أعظم نظرية لسانية تعرف بالنظرية التوليدية التحويلية، وإنّ كان بشكل مختلف نوعاً ما فالخليل بن أحمد في هذا الجدول ينطلق من المثل الثلاثي للاسم أو الفعل؛ فإنّ ضُمّت عين الثلاثي، نحو: (عُمر، جُحر..)، وفي غير الثلاثي كـ (قُمتم، وجُلجل) فإنّ موضع الضمة فيها يسميه الخليل " التوجيه " أمّا إذا

¹⁹⁵ - أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج2/ص60.

كانت في وسط الكلمة، نحو: (رجل، سهل..) فإنه " الحشو" أمّا "النجر" فإنه لا يكون إلا في الأسماء دون الأفعال؛ لأن الأسماء تقبل التثنية، نحو: (رجل، سعاد، زيد..)، وهنا نلاحظ أن النجر هي الحركة المقصودة عندنا بالرفع، في حين تكون باقي المصطلحات الخيلية القديمة ما عدا لها استعمال.

فمن خلال هذا الجدول يمكن أن نفهم أن مقولتي "الرفع والنصب" عند الخليل تختلف -نوعاً ما- لما أراده سيبويه؛ ذلك أننا نفهم من "الكتاب"-ضمنياً- أنهما عند الخليل لا يكون إلا في أعجاز الكلم (خرج) منوئاً لكن عند سيبويه فإنّ الضمّ ما كان وقوعه ظاهراً في الأعجاز غير منوّن، نحو: [يَفْعَلُ -يذهب، يسمع..] ويواصل سيبويه مخالفة شيخه إذ؛ يفرّق بينه وبين الضمّ، من حيث الاختصاص بالبناء أو الإعراب كما أنه يوجد أمر غريب -أيضاً- في كتاب سيبويه، وهو أنه لا يروى عن الخليل إلا الرفع والضمّ والنصب والفتح، وقد يكون ذلك -على سبيل الترجيح- تصرفاً¹⁹⁶ من قبل سيبويه لجعل كلّ اهتمامه على حركات أواخر الكلم (الحركات الأصول)؛ من حيث الإعراب والبناء جامعاً بذلك بين الأسماء والأفعال، فمن الضمّ يقول: «..وأما (منذ) فضمّت لأنها للغاية، ومع (ذا) من كلامهم أن يتبعوا الضمّ الضمّ..»، أمّا فيما هو في النصب فحاله عند سيبويه أن يوجّه إلى الحركة الناتجة عن العامل، ففي اللغة العربية يمكن تلخيص مائة عامل على رأسها العامل اللفظي والعامل المعنوي ولكلّ شروطها ومحدّداتها وحدود اشتغالها، وهذا الأخير مذهب سيبويه، كما أحال الضمّ -تماماً- على «..ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء فيه من العوامل..»¹⁹⁷، وفي هذا الصدد يقول سيبويه: «..سألت الخليل عن (مَعَكُمْ، وَمَعَ) لأيّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً، كجميع ووقعت نكرة، وذلك قولك: [جاءاً معاً]، و[ذهباً معاً]، و[قد ذهب معه صار ظرفاً] فجعلوها بمنزلة أمام وقّام..»¹⁹⁸، وبهذه الأمثلة التي نقلها سيبويه عن الخليل نلتبس عبقرية متميزة -جداً- في حمل الأمثلة على النظر وتقليبها، والقياس على المستمرّ المطّرد من خلال قياس وتذوق إيقاع الحركات في تغيير مواقعها على نحو يمكن من بناء قاعدة نحوية، هذا وقد نظر سيبويه في منطق نصب الخليل وعلته في ذلك، أن جعل حكمه مغايراً لما ارتضاه الخليل، يقول: «..زعم الخليل أنك إذا نصبت (ثلاثتهم)؛ أي في قول أهل الحجاز (مررتُ بهم ثلاثتهم)، فكأنه يقول: (مررتُ بهؤلاء فقط، ولم أجاوز هؤلاء)، كما أنه إذا قال: وحده فإنه يريد (مررتُ به فقط- ولم أجوزه)، وأمّا بنو تميم فيجرونه على الاسم الأوّل، إن كان جرّاً

¹⁹⁶ - عوض محمد الفوزي، المصطلح النحوي. ص87.

¹⁹⁷ - أبو البشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج2/ص45.

¹⁹⁸ - المصدر السالف. ج1/ص45.

فجرًا وإن كان نصبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا..¹⁹⁹»، وفي هذا الكلام إشارة أصيلة إلى اختصاص هذه الحركات الثلاثة بالإعراب.

(ب)- **الخفض**: في لسان العرب²⁰⁰ الخفض ضدّ الرفع، وفي الاصطلاح، هو: الجرّ الذي يجلب للأسماء حركة الكسر أو ما ينوب عنها من الحروف بفعل واحد من أمرين: الحروف الخافضة، بالإضافة التبعية،²⁰¹ ويرى ابن القاسم الزجاجي أن الخفض بمعنى الجرّ تسمية أطلقها الكوفيون معلّين لها بانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين، أمّا الخليل بن أحمد فإنه يجعل الخفض عمدة في مجموعته، ليقابل الرفع والنصب في الاختصاص بأعجاز الكلم منوناً تحت حرف [الذال] في كلمة (زيد)، كما أنه ذهب مذهب الرفع والنصب في جعله ينقسم على نفسه إلى الأقسام التالية:

(ب/أ)- **الكسر**: وهو لقب من ألقاب البناء، وهو قسيم الفتح والضمّ والسكون، ويقابله في الإعراب الجرّ ومن مميّزاته الخاصة أنه لا يدخل إلّا على الأسماء والحروف، على خلاف الأفعال، نحو: (أمس البارحة الرجل..)، وهو في الحقيقة جعلُ اللسان ينزلق إلى الأسفل عند النطق، أمّا عند سيبويه فهو: نظير للفتح والضمّ وعاقب بين اصطلاحى الكسر والجرّ للحركة المجتلبة لآخر الفعل المجزوم عند التقاء الساكنين، كقولنا (جاءت النساء، وقد تحدّدت الأمور..)*.

(ب/ب)- **الجرّ**: يرى الخوارزمي أن الخليل جعله لما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل، فهي: حركة التخلّص من التقاء الساكنين؛ لأن العرب تكره جمع ساكنين متتالين، ومنطق اللغة العربية لا يقبل به، ولم يسمّ الخليل حركة صدر الكلمة جرّاً إذا كان مكسوراً «..كما فعل ذلك في حالتي الضمّ والنصب..»²⁰²»، وقد يكون ذلك لقلة هذه الظاهر في اللغة العربية.

¹⁹⁹- المصدر السالف. ج1/ص187.

²⁰⁰- ابن منظور، لسان العرب. مادة: [خفض]

²⁰¹- محمد سمير نجيب، معجم مصطلحات نحوية وصرفية، ص 76. -بتصرّف-

* كما يكون الكسر علامة البناء في أواخر الأسماء والحروف وعلامة الإعراب في الأسماء، فإنه -أيضاً- علامة ضبط لمباني الحروف الهجائية مثل: [الميم] في (من)، و[اللام] في (عليم)، وهو -أيضاً- اسم من أسماء الإمالة لما يكون فيها من إمالة إلى الكسر؛ من حيث الانتهاء بالحرف من الفتح إلى الكسر. ينظر للتفصيل: -محمد بن صالح العثيمين ومحمد بن أحمد الهاشمي. الدرّة النحوية في شرح الأجرمية. ط1، القاهرة: 2006م، دار ابن الجوزي، ص15-16-17. وما بعدها.

²⁰²- عوض محمد القوزي، تطوّر المصطلح النحوي. ص91.

(ج) - الجزم: وهو في أصل اللغة [القطع]؛ تقول جزمت الشيء أجزمه جزماً، وقطعته وجزمت اليمين جزماً وأمضيها، وحلف يميناً حتماً جزماً، وكلّ أمر قطعته قطعاً لا عودة فيه فقد جزمته،²⁰³ قال شاعر:

ولكنني مضيت ولم أجزم وكان الصبر عادة الأولينا²⁰⁴

أمّا في عرف العلماء فهو حالات الإعراب الخاصة بالأفعال المضارعة، وإذا ما سبقت بأدوات مخصوصة يطلق عليها اسم "أدوات الجزم" ولجزم الأفعال المضارعة علامات يتصدّرها السكون في الأفعال الصحيحة الآخر غير المسند إلى الضمائر، ويقوم مقامه حذف حرف العلة من آخر الأفعال المعتلة، أو حذف النون من الأفعال الخمسة، وأمثلة ذلك: (لم يأكل، لم يسع، لم يكتبوا...).²⁰⁵

أمّا عند الشيخ -سيبويه- فإنّه يقول: «..سألت الخليل عن (من عل) هلّا جزمت اللام؟ فقال لأنّهم قالوا: (من عل) فجعلوه بمنزلة المتمكّن..»²⁰⁶، بمعنى أن الخليل يجعل (عل) كالأسماء التي يتغيّر آخرها بتغيّر العوامل في أولها ولم تشبه الحروف، وهذا معنى مصطلح (التمكّن)، وعند تعرّض سيبويه إلى الحديث عن حروف الجزاء، قال ناقدًا شيخه: «..زعم الخليل أنّك إذا قلت (إنّ تأتني آتك)، فـ[آتك] انجزمت بـ[إنّ تأتني] كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر، حين قلت (إنّ تأتني آتك)»²⁰⁷، ويقول في موضع آخر «..ثمّ، الفاء، الواو يشاركن الآخر فيما دخل فيه الأوّل..»²⁰⁸، وقد ذكر مازن الوعر في شرحه لهذه المقولة أن سيبويه يقصد بمصطلح [يشاركن] أن هذه الروابط تحمل الأخير على الأوّل «..وهذا الحمل يتمّ على مستوى البنية (الجزم) وعلى مستوى الوظيفة (استئناف)، أمّا إذا أراد الانقطاع بين الفعلين (الأوّل والثاني) فلا بدّ عندها من رفع الفعل الثاني..»²⁰⁹، وقد خصّ الخليل بن أحمد الجزم بأواخر الأفعال دون النوعين المتبقين من الكلم، نحو: (اضرب)، ومثلما صاغ للضمّ والنصب قاعدة بيانية رياضية متفرّعة، جعل هذا المنطق منسحبًا على الجزم فكان لها توابعها وتفرعاتها بتتوّع موضع الحركة في الكلمة، فقله "التسكين" معناه حبس الصوت على وسط

²⁰³ - ابن منظور، لسان العرب. مادة [جزم].

²⁰⁴ - عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي. ص92.

²⁰⁵ - محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص45. -بتصرف-

²⁰⁶ - أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج2/ص45.

²⁰⁷ - عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، ص93، نقلًا عن أبي بشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج2/ص45.

²⁰⁸ - أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ص87-88.

²⁰⁹ - مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص21. -

بتصرف-

الكلمة، مثل: [فَعَلَ ← سَهَّلَ] و"التوفيق" لما كان وقوعه محصلاً في آخر الأدوات، نحو: [نَعَمْ، لَأَ]، ولما كانت العرب لا تكره أن تبدأ كلامها إلا بمتحرك فإن حركة صدر الكلمة، إما أن يكون: **توجيها أو قعراً أو ضمّاً** وإن لم يكن من ذلك شيء **فكسراً**، وقد يكون هذا -تبرير- على انتهاء الخليل عن توابع الجزم لصدر الكلمة ويرى عوض محمد فوزي أننا لو تتبعنا -عن كُتب- ما رواه سيبويه عن شيخه ممّا يتعلّق باصطلاحي (الخفض والجزم) لوجدناه يسند إليه اصطلاحات كثيرة، مثل: الجرّ والجزم والوقف والسكوت، ²¹⁰ وهذا هو الجانب الأصيل في النظرية الخليلية القديمة؛ فبالإضافة إلى ابتكاره للمصطلحات النحوية، فإننا نجده يفصّل فيها ويستعملها استعمالاً لطيفاً ومطرّداً في كلّ أعماله، وهذا يمنح النظرية النحوية بعداً موضوعياً من خلال استقرار المنظومة الاصطلاحية عنده ، وبالتالي فإنّه قد استوفي أهمّ شرط في النظرية الإبيستيمولوجية المعاصرة، وتجدر الإشارة -هنا- إلى القول بكلّ ثقة: إنّ هذه الخاصية بمثابة استثناء خاص في تاريخ الأمم والحضارات في ممارساتها الفكرية والعلمية، على عكس المنطق العام والسائد الذي يثبت سذاجة وهوان المنطلقات الفكرية الأولى، يقول محمد فوزي عوض: «..لوجدنا سيبويه يسند إلى الخليل اصطلاحات كثيرة مثل: الجزم، والجرّ والوقف والسكوت..»²¹¹، فعن الجرّ يقول سيبويه: «ومن قولك: [ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل كذا]، [وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا..]» وفي تعليق السيرافي وشرحه على هذه العبارة قال: «..إنّ سيبويه يعنى أن الرجل معرفة، [ومثلك وخير منك] نكرة، وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما، لأنّ (الرجل) في هذين المثالين غير مقصود به إلى رجل بعينه، وإن كان لفظه لفظ المعرفة؛ لأنّه يريد به الجنس، (مثلك وخير منك) نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما فاجتمعا فحسن نعت أحدهما بالآخر..»²¹²، وفي هذا الموضع نلتمس نقداً مهذباً من سيبويه لشيخه الخليل عندما قال: «..وزعم الخليل -رحمه الله- أنه لا يجوز في: (ما يحسن بالرجل شبيه بك) الجرّ، لأنك تقدّر فيه على الألف واللام و[قال]، أمّا قولهم: (مررتُ بغيرك مثلك، وبغيرك خير منك)؛ فهو بمنزلة: (مررتُ برجل [غيرك] خير منك)..»²¹³، وقال في موضع آخر: «..زعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع وذلك: (هذا رجلٌ وفي الدار آخر كريمين)؛ لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد، وقبحه بقوله: (هذا لابن إنسانين عندنا كراماً)، فقال: الجرّ -ههنا- مختلف ولم يشرك الآخر فيهما جرّ الأول..»²¹⁴، ومعنى ذلك أن

²¹⁰ - عوض محمد فوزي، المصطلح النحوي. ص90. -بتصرف-

²¹¹ - المرجع السالف. ص91.

²¹² - المرجع السالف. ص92. نقلاً عن: أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه. ج2/ص13، الهامش: 2.

²¹³ - أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج2/ص14.

²¹⁴ - المصدر السالف. ج2/ص14.

اختلاف الرفعين والجريين يمنع جمع الصفتين، ذلك لأن مقولة الصفة تتبع الموصوف في كل أحواله من الإعراب والعدد والتذكير والتأنيث فيكون بذلك الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقًا بالعامل الذي عمل في الموصوف، فلو جمع الصفتين بلفظ واحد فجعلنا للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين، «..» فصار لفظ الصفتين وهو واحد معلقًا برفعين أو جريين، فلذلك لم يصلح [هذا رجل وفي الدار آخر كريمان]، لأنّ (الرجل) خبر رفع بالابتداء، فهما عاملان مختلفان لا يحمل (كريمان) عليهما..²¹⁵، أمّا في باب الكسر فإنّ سيبويه يقول: «..سألته [الخليل] عن هيهات اسم رجل، وهيهات، فقال: [..] من قال [هيهات فهي عنده كبيضات] ونظير الفتحة في الهاء الكسر في التاء، فإذا لم يكن [هيهات، ولا هيهات] علمًا لشيء فهما على حالهما لا يغيران على الفتح والكسر لأنهما بمنزلة ما ذكرناه ممّا لم يتمكّن..²¹⁶»، وإلى جانب كل ما أشرنا إليه من علامات إعرابية فقد تحدّث الخليل وسيبويه عن السكون،²¹⁷ والتثوين،²¹⁸ والإمالة والروم والإشمام والوقف، وفي الخطاطة رقم (27) نقترح جمع كل ما قال به جمهور العلماء والنحاة في محور مجاري أواخر الكلم الأصلية منها والفرعية، لاحظ الشكل المرفق.

وهكذا بدأ النحو العربي يأخذ في تهذيب مصطلحاته على يد الخليل وسيبويه حتى أصبح علمًا قائمًا بذاته منفصلًا بمنهجه إلى أن وصل إلى معاصرنا كاملاً مكتملاً، فأصبح لكل ظاهرة اسمًا يختلف به عن غيره ووظيفة لا يحرف عنها إلى ما سواه، وبالنسبة لمازن الوعر وغيره فإنّ هذه الحركات التي تظهر على أواخر الكلم، تجعل اللغة العربية لغة معربة، تتحكم في الأدوار الإعرابية والدلالية لها، وتتخلّص كما سبق ذكره نأخذ هذا القول لمازن الوعر: «..إنّ الحركات الإعرابية في اللغة العربية تظهر على أواخر الأسماء وعلى أواخر الأفعال، فعندما تظهر على أواخر الأسماء فإنّها تدعى حركات إعرابية وعندما تظهر على أواخر الأفعال فإنّها تدعى حركات بنائية، على أن هناك من الأسماء ما هو مبني ومن الأفعال ما هو معرب..²¹⁹»، فبعدما أن قمنا بكشف البراقع على مقولة الحركات الإعرابية، ورأينا موضوعاتها وأنواعها وأحكامها، فلم يبق لنا إلّا التعرف عن كيفية مزاجتها بمقولة الأدوار الدلالية والبنائية في النظرية الغربية، وهذا إن تمكّن مازن الوعر من إدماجها دون اعتراض أو تعطيل فإنّ الحكم العلمي الذي سيطلق على نظريته أنّها أصيلة.

²¹⁵ - المصدر السالف. ج2/ص14، الهامش (1).

²¹⁶ - المصدر السالف. ج2/ص48، وما بعدها.

²¹⁷ - المصدر السالف. ج2/ص161.

²¹⁸ - المصدر السالف. ج2/ص298.

²¹⁹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص37.

المبحث الثاني: أقسام الكلم، أمّا أقسام الكلم (الكلام)؛ فهو من موضوعات علم النحو، الذي يصنّف الكلام إلى أصناف مخصوصة وصلت قسمتها إلى ثلاثة أصناف (اسم، وفعل، وحرف)، وليس في كلام العرب غير هذه الأقسام، وهذا الإقرار -في الحقيقة- مثار جدل بين العلماء منذ أمد بعيد (سواء أكانوا عرباً أم من المستشرقين)؛ فمنهم من يرى أنها مأخوذة عن الفلسفة اليونانية (منطق أريستوطاليس الفلسفي)،²²⁰ وبالتالي: قابلوا الاسم بـ(Onoma)، والفعل بـ(Rhema)، والحرف بـ(Sundesmos)، ومنها عن طريق السريان²²¹ ومنهم من قال: «..إنّ كلمات (اسم وفعل وحرف) اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت²²²..»، وهذا القول يعني أن الاصطلاحات التي استعملت في الفكر العربي قصد مقاربة الأوضاع اللغوية، أصيلة وهي من ابتكار منطق اللغة العربية.

وأيّ كان الأمر؛ فإنّ أقسام الكلام هي نفسها منذ الخليل وسيبويه إلى -يوم الناس هذا- دون تغيير أو تعديل وهي واضحة وبالعبرة العلمية التقنية نفسها، وسنتبع أخبارها مكتفين بما قاله الخليل وسيبويه.

(أ)- **أقسام الكلم في النظرية اللغوية العربية** : أمّا الكلام فهو على ضرب ثلاثة، وهذا مصطلح سيبويه في الكتاب، وقد علّق أبو سعيد السيرافي تـ(368هـ) في شرحه على اختيار سيبويه لـ(الكلم) بدلا من(الكلام) قائلا: «..أمّا [الكلم]، فقد يسأل السائل فيقول: لم لم يقل: الكلام أو الكلمات؟ الجواب: أن الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجمع، والكلام جماعة كلمة [..] فأراد سيبويه أن يبيّن الاسم والفعل والحرف [..] ولم يقل (الكلمات)؛ لأنها جمع مثل الكلم، والكلم أخفّ منها في اللفظ فاكتفى بالأخفّ عن الأثقل..²²³»، وهذا يعني أن سيبويه في اختياره لمصطلح [الكلم] بدلا من [الكلام والكلمات] إنّما لتمكّن الخفيف من النفس وتجنب الثقل، وليس لأحد من المصطلحين مزية على آخر أو تفضيل في المعنى، وعن الكلام يقول سيبويه، في "هذا باب علم ما الكلم من العربية": «..فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل²²⁴..»، وهذا يعني أن الكلام ثلاثة أجناس -كما أشرنا إليه سابق- وهم: الاسم، والفعل، والحرف.

²²⁰ عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ج1/ص45.

²²¹ المرجع السالف: ص45.

²²² عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي. ص102.

²²³ أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه. تح: رمضان عبد التواب، مصر، دط: 1976م، مركز تحقيق التراث ج1/ص49.

²²⁴ أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ص12.

ا/ب)- الاسم: وهو أصل كل الكلام العربي، تنبني عليه اللغة العربية ولا يفتقر إلى غيره من أجناس الكلام وقال سيبويه حدّ الاسم ما لم يزد عن: «.. الاسم: رجلٌ، وفرسٌ، [وَحائِطٌ]»²²⁵، فإذا أردنا استخراج تعريف دقيق للاسم من خلال الأمثلة التي قدّمها سيبويه، فإنّ الاسم: كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل، وهذا النوع من التعريفات ما يطلق عليه المعاصرون مصطلح "التعريف بالمثال" فقد رأى سيبويه أن (الرجل، والفرس) أسماء دلّت بجنسها على مسمّيات، فقد كان اكتفاؤه بها ليختصّ جنساً عمّا سواه من أجناس الكلم لا ليختصّ ضرباً من أضرب المعنى، وقد علّق أبو سعيد السيرافي عن أمثلة سيبويه قائلاً: «..إنما اختار هذا لأنّه أخفّ الأسماء الثلاثية، وأخفّها ما كان نكرة للجنس وهذا نحو: رجل وفرس»²²⁶ وهذا يعنى أن سيبويه حتى وهو يحاول إحاطة موضوع الدراسة بتعريف دقيق، كان مراعيًا لقانون الخفة والاقتصاد اللغويين، وكان له ذلك على مستويين؛ الأول على مستوى العبارة العلمية الموجزة، والثاني يكمن في تعميم كلّ الجنس في قاعدة واحدة واختيار الأسهل والأخفّ للتمثيل، والحقيقة العلمية الأخرى التي نلاحظها في تعريفات سيبويه، مثلما هو الحال في موضوع "الاسم" أنه يؤكد المفهوم من خلال طريقة أخرى يسميها معاصرونّا "التعريف بالتقابل" أي عوض أن يعرف الاسم سينصرف إلى تعريف الفعل والحرف من خلال مقابلتهما بالاسم، ولتدعيم هذا الزعم الذي نؤكد عليه نأخذ هذا المثال لسيبويه، يقول: «..قال الخليل: إذا جعلت (وَزَن) مصدرًا نصبت، وإن جعلته اسمًا وصفت به، وشبّه ذلك بالخلق قال: قد يكون [الخلقُ] المصدر، وقد يكون [الخلقُ] المخلوق»²²⁷، وقال سيبويه -أيضاً- «..إنّ كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدًا وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورًا»²²⁸، فنلاحظ أن سيبويه لم يقدم تعريفًا مباشرًا بالاسم، وإنما حاول مقابلة خصائصه؛ ففي القول الأوّل قابله مع المصدر ثمّ الصفة، وفي الثاني قابله مع المجرور، وبالتالي فإنّه يستوفي كلّ الشروط المنهجية لبناء تعريف للموضوع الذي يستوجب إظهار الخصائص المملّة بموضوع الاسم، ليس هذا فقط وإنّما إذا دققنا الملاحظة في كتاب "الكتاب" فإننا نجد سيبويه يعبر عن المبتدأ بـ(الاسم)،²²⁹ كما قسم الاسم إلى نوعين هما: (المتكّن، وغير المتكّن)، وقد مرّ بنا سؤال سيبويه عن (من عل) هلّا جزمتم؟ فقال: لأنهم قالوا: (من عل) فجعلوه بمنزلة المتكّن فأشبهه عندهم (

²²⁵- المصدر السالف: ج1/ص12.

²²⁶- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه. تح: رمضان عبد التوّاب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هشام عبد الدايم.

المرجع السالف: ج1/ص53.

²²⁷- المصدر السالف. ج1/ص275. وقد أعدنا هذا القول للمرّة الثانية حتى نحدّد المعنى أكثر.

²²⁸- المصدر السالف. ج1/ص303.

²²⁹- المصدر السالف. ج1/ص256-274.

من معال)... وكما قالوا: «..يا [حَكَم] أقبل في النداء؛ لأنها لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكن²³⁰..»، إننا نستشف من خلال هذا القول، ومما قاله في مواضع أخرى ولم نتعرض إليها وهو كثير جدًا، أن الخليل بن أحمد وسيبويه قدّ دقا جميع أبواب الاسم وحللاً تحليلًا شاملاً ولم يبقيا على شيء منه وفيه وحوله ممّا لا غموض فيه وبالعبرة العلمية الدقيقة الموجزة والواضحة والتعليمية، ويمكن علميًا أن نرجح تبريرًا لسيبويه الذي لم يطل الحديث في تفسيره وشرحه وتعريفه لمعاني (الاسم) في باب أقسام الكلم ولم يزد شيئاً -كما رأينا- عن قوله: «الاسم: رجلٌ و فرسٌ»، وتعدّاه بالشرح الوفير والتمثيل إلى الفعل في حين تعدّاه بالشرح الوفير والتمثيل إلى الفعل والحرف يقول عوض محمد القوزي: «قال السيرافي: وأمّا الاسم فإنّ سيبويه لم يحده بحدّ يفصل به عن غيره وينماز من الفعل والحرف وذكر منه مثلاً اكتفي به عن غيره فقال: [الاسم رجلٌ و فرسٌ] والزجاجي ينقل عن أصحاب سيبويه قولهم: ترك تحديده ظناً من أنه غير مشكل²³¹»، وإذا نقبنا في "الكتاب" فإننا نجد سيبويه ممّا رواه عن الخليل فيضاً دافقاً واستشهاداً غزيراً لأحوال الاسم ومما وجدناه: [ما ينصرف منه، وما لا ينصرف] و[مفرداً وأحواله]، أو كما يسميه سيبويه أحياناً [الواحد] أو كان [مثنى]، أو ما يسميه سيبويه ويونس [الاثنتين] وأحوال التذكير والتأنيث. يقول سيبويه: «.. سألتُ الخليل عن [ما أحسن وجههما]، فقال: لأنّ الاثنتين جمعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنتين: نحن فعلنا..²³²»، وإلى جانب هذا نجد -أيضاً- كلاماً عن الجمع؛ فأقسامه عند الخليل ما يجمع (بالواو والنون)، وما كان جمعه على (التاء)، وذلك باعتبار أنواع المفردة إن كان مذكراً أو مؤنثاً، وهو ما عرف بعده بجموع المذكر والمؤنث السالمين، وما كان من غير هذا الرهط فجعلها الخليل من جموع التكسير.

يقول سيبويه: «..إنما أدخلوا (الهاء) ليفرقوا بين المؤنث والمذكر..²³³»، وهذا لوصف العلامة المفارقة والمغايرة في الاسم بين التأنيث والتذكير، فجعل التأنيث (الهاء في اصطلاح سيبويه) إحدى علامات المؤنث في باب تحقير -تصغير- المؤنث، وقال -أيضاً- في باب التفسير لـ[حُبَارَى وَحُبَيْرَة] وما وصفه في العبارة التالية: «..ولمّا كانت فيه علامة التأنيث ثابتة أرادوا ألا يفارقها ذلك في التحقير وصاروا أنهم حقروا (حبارة)

²³⁰ -المصدر السالف. ج2/ص45.

²³¹ -عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي. ص103. هذا وقد اعتمدتُ بشكل واسع على هذا الكتاب لشرح وتحليل أقوال

سيبويه التي جمعت في هذا الفصل قد تجنّب الشرح الخاطئ أو المتعسف.

²³² -المصدر السالف. ج1/ص303.

²³³ -المصدر السالف. ج1/ص247.

وأما الذين حذفوا الهاء فقالوا...²³⁴»، كما أنهما جعلاً -الخليل وسيبويه- للاسم أقساماً واضحة منها: العلم الخاص نحو زيد وعمرو، والمبهم كأسماء الإشارة "هذه وهاته" وفي الضمير الغائب "هو وهي" ثم -أخيراً- الصفة وعبر عنها بـ(الحلية)، وفي هذا الصدد نسجل قول الخليل -في عبقرية فريدة وإحاطة ملمّة- بأحوال الاسم، يقول: «..إن شئت جعلت (مَنْ) بمنزلة إنسان؛ أيّ العاقل، وجعلت (ما) بمنزلة الشيء؛ أي لغير العاقل..²³⁵»، كما يضاف إلى -ذلك- ممّا يتعلّق بالاسم وبأحواله؛ من حيث إظهاره وإضماره، وفي ذلك تعليق سيبويه إذ يقول: «..ومن الأسماء ما يكون مظهرًا ومنها ما يستدلّ بالمضمر..²³⁶»، هذا الأخير الذي جعلته العرب في كلامها على نوعين: المضمر المتصل²³⁷ والمضمر المنفصل²³⁸ سواء أكان مذكورًا أم ما كان فيه محذوفًا²³⁹ وفيه خبر لطيف يتمثل في أن الضمير أو ما يسميه سيبويه (المضمر والإضمار) الذي أكد على أنه ضرب من أضرب المعارف.²⁴⁰

إنّ المرء ليندهش -فعلاً- وهو يتصفح كتاب سيبويه "الكتاب" من غزارة معارفه وكيفية تأصيله لها، ومن دقة الوصف المتناهية، فهو كتاب لم يخلف شيئاً في النحو والصرف إلّا وأحساها.

أ/ب- (أ) تنوّعات الاسم عند الخليل وسيبويه: وهي عندها أربع وعشرون صنفًا، جاءت صفحًا في كتاب سيبويه، ولمعرفتها نتأمّل المخطّط التالي:²⁴¹

²³⁴- المصدر السالف. ج2/ ص201.

²³⁵- المصدر السالف. ج2/ ص136.

²³⁶- المصدر السالف. ج1/ ص377.

²³⁷- المصدر السالف. ج1/ ص386.

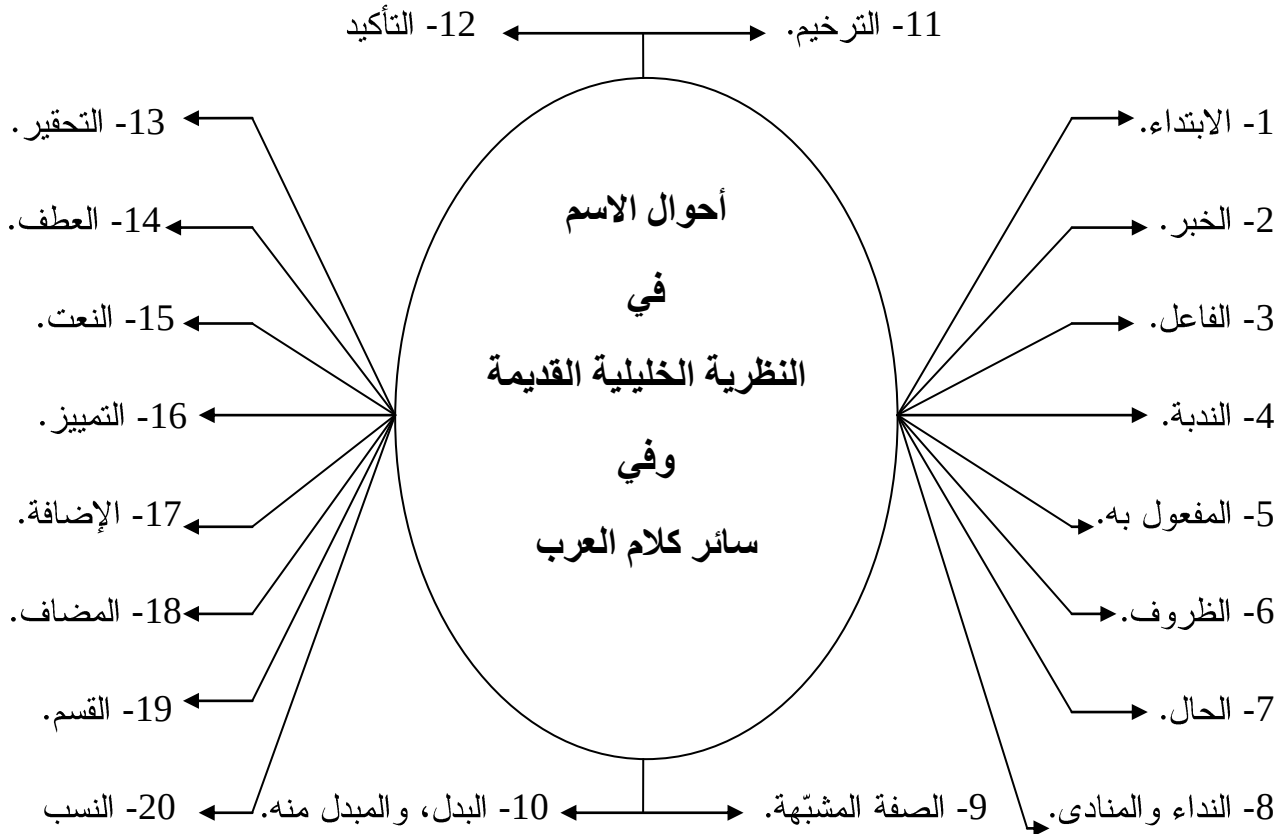
²³⁸- المصدر السالف. ج1/ ص282.

²³⁹- المصدر السالف. ج1/ ص389.

²⁴⁰- المصدر السالف. ج2/ ص149.

²⁴¹- عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي. ص107.

الخطاطة رقم (27)



مخطط يظهر أحوال الاسم في النظرية الخيلية القديمة.

تعليق: يُظهر هذا المخطط أن الخليل بن أحمد من خلال ما أورده سيبويه ونقله عنه اتفاقاً، أنه قد أحصى كلّ تقلّبات الاسم ممّا يُجمل في أجناس وأصناف، ويحمل إلى لفظه تعريفات لا تتداخل بعضاً سواه من زمر الاسم ورأى أنّها تأتي في الكلام على أربع وعشرين مظهرًا، لا نعرف لها انتقاصاً أو من ادّعى لها الزيادة فابتدأ بأول ما يأتي عليه الاسم وهو الابتداء؛ لأنّه أول أحواله وهو مرفوع دائماً وأبداً، ولم نعرف لأحد من العلماء من خالف هذا الحكم، «..ويفرّق بين المبتدأ والخبر ويضعّف بعض الأساليب حتى أعجب سيبويه ممّا كان يظنه زعمًا من الخليل، وذلك عندما دقّق الخليل في مسائل المبتدأ، فقال: لقد ذكرت لك قول الخليل ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه..²⁴²»، وإلى جانب الابتداء يبرز الخبر وهما متلازمان؛ فالاسم يكون للإخبار عن معنى ما، وذلك ممّا نقول: (زيدٌ قائمٌ)، أو كقول أحدهم (قائمٌ زيدٌ)، فـ(قائم) في الجملة الأولى اسم جاء ليخبر عن (زيد)، و(قائم) في الجملة الثانية اسم كره الخليل أن يجعله للإخبار مقدّمًا عن (زيد)

²⁴² - محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص105.

وأجازه سيبويه والسيرافي وسمّاه مازن الوعر نقلاً عن علماء البلاغة (التقديم على نية التأخير)²⁴³ ثمّ يأتي الفاعل وهو المصطلح الأكثر نضوجاً في عهدهما²⁴⁴ ولذلك نجد سيبويه يكثر من استعماله بلفظه ويفصل به في كثير من القضايا* ثمّ المفعول به؛ وهو من الفضليات في الجملة يحدّد الفعل افتقاره إليه أو عدم حاجته له، ثمّ الظرف وقد ذكر محمد القوزي أن سيبويه والخليل يسميانه (مستقراً أو موضعاً) إذا كان للدلالة عن حيّز مكاني، بينما يستعملان (الحين) للدلالة عن الزمن، وقد تردّ لفظه (الغاية) للظرف عموماً،²⁴⁵ أمّا باقي المصطلحات كـ (الحال الاستثناء، الندبة والاستغاثة والنداء والتأكيد والتمييز والبدل والمبدل منه والعطف والمعطوف...) وغيرها من المصطلحات النحوية الواردة في المخطّط -السالف- فإنّ الخليل قد استعملها كلّها كما هي معروفة عند أهل النحو في زماننا، بقليل من الاختلافات في فروعها والعبارة العلمية التي تصفها سواء أكان ذلك فيما هو ثابت من اختلاف المدارس النحوية عند أسلافنا، أم ما أشار إليه علماء اللغة بالزيادة والنقصان أو بالتقليص والتوسيع عند معاصرنا، ولكنهم متفقون جميعاً حول محاورها الكبرى.

أ/ج- **الفاعل**: وهو في أصل كلام العرب كناية عن عمل متعدّد وغير متعدّد، [فَعَلَ، يَفْعَلُ، فَعْلًا، وَفَعَلًا] فالاسم مكسور والمصدر مفتوح [فَعَلَهُ] وبه، والاسم [الفعل] والجمع [الفعال]، مثل [قَدَحٌ وَقَدَاحٌ] و[يَنُرٌ وَبُنَارٌ] قال تعالى: ﴿وَأَوْحِينَا إِلَيْهِمْ فَعَلِ الْخَيْرَاتِ﴾، وفي قصّة موسى -عليه السلام- ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾²⁴⁶ وفي اصطلاح علماء اللغة هو أحد أقسام الكلم الثلاثة، وهو ما دلّ على حدث بمعناه، مقترن لفظه بزمان²⁴⁷ وجاء تعريف سيبويه في الكتاب قوله: «..فأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع..²⁴⁸»، وتجدر الإشارة في هذا الموضع أن نكون دقيقين في فهم سيبويه؛ لأنه في تقسيمه الفعل إلى هذه الأقسام التي أشار إليها في قوله -السالف- لم يكن تصنيفه لها باعتبار الزمن؛ من حيث ما مضى منه أو ما يرجى استقباله، بينهما ما حضر ولم ينفلت، وإنما قسمه باعتبار الفعل

²⁴³ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 43، وللمؤلف نفسه: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 101. كذلك: للمؤلف نفسه، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 44.

²⁴⁴ - عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي. ص 109.

* وإذا عدنا إلى كتاب "الكتاب" فإننا نجد سيبويه (بين ما يرويه هو أو ما أثبتته عن الخليل) يستعمله بلفظه أكثر من خمسين مرّة كأدنى تحديد، وإنّ دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ عن استقراره بلفظه ومعناه في زمانهم.

²⁴⁵ - محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي. ص 108.

²⁴⁶ - ابن منظور، لسان العرب. مادة [فعل].

²⁴⁷ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 174 -بتصرف-

²⁴⁸ - أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج 1/ص 12.

في حد ذاته مستقلاً بنفسه عن زمن حدوثه، وهذا يعنى أن ماضي الأفعال ما انتهى منه فاعله أداءً، وما هو كائن لم ينقطع هو الفعل أثناء حدوثه، بينما الفعل الذي يكون ولم يقع هو ما نستعد لحدوثه ولم يشرع بعد في كينونته، وأمّا الخليل بن أحمد فإنه لم يرد به الحدث ونحوه؛ «..وإنما أراد به الفعل في حالة كونه عاملاً أو معمولاً، سواء أكان متصرفاً أو غير متصرف، مسمياً الفعل المتصرف "الفعل المتمكن" والفعل غير المتصرف "الفعل غير المتمكن" ...»²⁴⁹، ومما لا ريب فيه—أن هذا التحديد لم يُقنع سيبويه عندما يقول في باب خصّصه لـ"إنّ وأخواتها" قائلاً: «.. زعم الخليل أنها عملت عملين (الرفع والنصب)، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيداً)، إلّا أنه ليس لك أن تقول: (كأن أخوك عبد الله) وتريد (كأنّ عبد الله أخوك)؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يضمرف فيها المرفوع كما يضمرف في (كان)، فمن ثمّ فرقوا بين (ليس وما) فلم يجروها مجراها، ولكن قيل بمنزلة الأفعال —فيما بعدها— وليس بأفعال..»²⁵⁰، ففي هذا القول يكون رأي الخليل صحيحاً على وجه الخصوص لا على سبيل العموم؛ فعلى وجه الخصوص: أنه لك أن تقول (كان أخاك زيداً) وقد سمع مثل هذا الكلام عن العرب القحاح، ففي أصل عمل الناسخ (كان) وأخواتها) أن تقول: (كان زيداً أخاك)، فـ(زيداً) اسمها وهو مرفوع إليها، ونصب (أخاك) ليحمل على زيد، وهذا النوع من الكلام سُمع عن العرب كذلك —وكلامهم حجة— فمن سنن العرب في كلامها السماح لخبر (كان) أن يتقدّم عن اسمها الذي كان أصله مبتدأ فأجازوه لحاجة بلاغية أرادوها، وهذا السبب —بالذات— ما منع الجملة الثانية وعطلّها عن استحسان معناها، فما سمع عن أعرابي قطّ يقول: (كأن أخوك عبد الله)، وهو يريد (كأنّ عبد الله أخوك) فهذا الكلام يخرج بصاحبه من مجال البيان إلى سرح الهذيان، وفي تبرير سيبويه أن (كان) تخالف (كأن) في أنها تتصرف تصرف الأفعال، بينما تغايرها (كأن) في أنها غير متصرفّة تصرف الأفعال ومثيلاتها كثيرة ومما لا طائل إلى حصره.

وإذا عدنا مرة أخرى إلى قول سيبويه المتعلّق بأقسام الفعل، الذي نفينا عنه اقترانه بالزمن، فإنّ تفسير أبي سعيد السيرافي في شرحه لا يختلف كثيراً عن زعمنا عندما يقول: «..اعلم أن سيبويه ومن نحا نحوه يقسم الفعل إلى ثلاثة أزمنة: ماضٍ ومستقبل وكائن وقت النطق، وهو الزمان الذي يقال عليه (الآن) الفاصل بين ما مضى ويمضي..»²⁵¹، فالإلى جانب هذا القول يمكن —التردد— في قبوله لأنّه لو كان الزمن قارئاً في بنية الفعل ومستقرّاً فيه بمعناه، لما افتقرنا أحياناً إلى الحروف الدالة على الزمن —من جهة— وما استعملنا بناء الماضي

²⁴⁹ - محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي. ص 109.

²⁵⁰ - أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج 1/ ص 131-132.

²⁵¹ - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه. ج 1/ ص 57.

للدلالة على معنى المستقبل، وذلك كثير في كلام العرب، ومن القرآن قوله عز وجل ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر، الآية: 1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر، الآية: 1]؛ ففي الآية الأولى نلاحظ أن الله تعالى يبشّر النبي الأعظم -ص- بنعيه في المستقبل القريب، ورغم ذلك إلا أنه استعمل بناء الفعل على الماضي وما دلّ على المستقبل إلا الظرف (إذا) المقترن بما يستقبل من الزمن المتضمّن لمعنى الشرط أمّا القرينة الدالة عن زمن حدوث (العطاء) في الآية الثانية في المستقبل هي القرينة المعنوية التي تتضمنها الآية، وكذلك نجد في غير موضع بناء المستقبل على نية الماضي، وفي ذلك تفصيل.

وأياً كان الأمر -فمن السهولة بما كان- تحديد الفعل * وأحواله وتنوعاته ووظائفه وصيغته عند معاصرنا وذلك بعد جهود كلّ النحاة المتقدّمين والمتأخرين وصولاً إلى معاصرنا على وجه الإنفاق الغالب ولنفهم الفعل أكثر نلاحظ المخطّط رقم (28).

أ/ج- المقولات النحوية العربية للاسم والفعل والنظرية اللغوية للتراكيب عند مازن الوعر : لقد رأينا فيما سلف بعض أحوال الاسم والفعل في النظرية اللغوية العربية القديمة لا سيما الملاحظات والتحديدات التي قدّمها مرتبة ومضبوظة شيوخ العربية، فمعرفة الاسم والفعل معرفة رواية ودراية هي أكثر ما نحتاج إليه في هذا البحث، والهدف المنبجس من خلالهما هو فكّ الشفرات والأسرار النحوية التي تمثّل الخلفية المرجعية والأصل العلمي الموضوعي للنظرية اللغوية عند مازن الوعر، هذه النظرية التي تحاول عن كثب وبعزيمة استثنائية إلى تحليل التراكيب العربية من خلال إسقاط المقولات النحوية العربية، وتطبيق مناهج اللسانيات الحديثة؛ فإذا كان مازن الوعر سيحلّل التراكيب الاسمية والفعلية، فإنّه عليه أن ينظر في الاسم الذي يعتبر رأساً في مثل هذه التراكيب، كما أن محاولته إلى تحديد الوجوه النحوية والدالية لصيغ المبني للمجهول فإنّه عليه تبرير انتقال المفعول به من موقع الفضلة إلى موقع الفاعل وكلاهما أسماء، ثمّ إنّ دراسته لظاهرة التعديّ وال لزوم في التراكيب العربية تلزمه العودة إلى النظرية اللغوية العربية القديمة لمعرفة نوع الفضيات التي تتطلّبها مثل هذه الأفعال، وكلّ ما قيل عن السابق يقال عن محاولته إلى التعرّف على المفاعيل التي تصوغ تراكيباً كونية بنفسها والتي لا تصوغ تراكيباً كونية جديدة، فبحث مازن الوعر سيكون محاولة إلى تحديد السمات الدالية المميّزة لكلّ اسم في تركيب معيّن اعتماداً على المقولات النحوية التي تخصّصه في

* وهذا ثاني أكثر ما سنحتاج إليه في تطبيقات مازن الوعر، وذلك مثلما أسلفنا في الفصل الثاني من هذا البحث أن النظريات

الدالية الغربية التي اعتمد عليها مازن الوعر قد نظرت إلى الفعل على أنه المقولة الذ ح
المشجّر رقم (28) لتلخيص كلّ ما قيل في (الفعل).

موقع من مواقع التراكيب مع رصد الخيارات المتاحة له لإجراء عمليات لغوية من خلال ما نسميه "التقديم والتأخير الزيادة والحذف والتحويل في اللغة العربية" وغيرها من المقولات الضابطة لأحواله.

وأياً كان الأمر؛ فإنّ ما قيل عن الاسم يقال عن الفعل هذا الأخير الذي يجب معرفة أحواله وضوابطه خصوصاً وأن مازن الوعر سيحلّل التراكيب الفعلية والفعل من حيث التعدي واللزوم وأفعال الجزاء والفعل في تراكيب الاستفهام وغيرهما ممّا سنحلّله في العناصر اللاحقة والتي تتعلّق بمقولة الفعل والضوابط العلمية النحوية التي رافقته في مسيرة النظرية النحوية العربية القديمة.

أ/د- الحرف: من المسألات المشهورة عند جمهور علماء التراث تعريف كلمة الحرف واستعمالاته، فإذا عدنا إلى المعاجم العربية فإننا نجد العرب تجعله لمعانٍ كثيرة، منها ما ذكره جار الله الزمخشري (538هـ) عند قوله: «..كتب بحرف القلم، وقعد على حرف السفينة، وقعدوا على حروفها، ومالي عنه محرف؛ أي مُعَدِّل ورجلٌ محارف محدود، وهو بحرف لعياله يكسب من ههنا وههنا [..]، ومن المجاز: وهو على حرف من أمره؛ أي على طرف منه..»²⁵²، وذكر ابن منظور (711هـ) كلّ المعاني التي جمعتها العرب في كلمة "الحرف" دون تمييز منه بين المعاني الحقيقية والمجازية، وممّا قاله: «..الحرف الطرف والجانب وبه سمّي الحرف من حروف الهجاء، والحرف الأداة التي تسمّى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كـ(عن وعلى) ونحوهما، قال الأزهري: كلّ كلمة بُنيت أداةً فاسمها حرف [..] وإن كان بناؤه بحرف أو فوق ذلك مثل: حتّى وهل وبل ولعلّ..»²⁵³، وأشار ابن الأنباري (577هـ) إلى أن هذه الكلمة "حرف" هي عند العرب من الأضداد، يقول: «..يقال للرجل القصير حرفٌ، ويقال للناقة العظيمة حرفٌ، وقال بعض البصريين: يقال للناقة الصغيرة حرف، وللعظيمة حرفٌ، وإنّما قيل لشدّتها وصلابتها شبّهت بحرف الجبل ويقال: بل قيل لها ذلك لسرعتها شبّهت بحرف السيف في مضائه..»²⁵⁴، فمن خلال هذا العرض البسيط والسريع في المعاجم العربية لمعاني الحرف لغةً، نلاحظ أنه رغم اختلاف هذه التحديدات إلّا أن معانيها الرئيسية* هي: طرف الشيء وجانبه، أو حدّه وناحيته.

²⁵² - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة. تح: عبد الرحيم محمد، دط. بيروت: دت، دار المعرفة مادة [حرف].

²⁵³ - ابن منظور، لسان العرب. مادة [حرف].

²⁵⁴ - كمال الدين أبو البركات الأنباري، الأضداد. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: 1987م، المكتبة العصرية، ص201. * يقول أبو القاسم الزجاجي [سمّي النحاة الحرف بهذا الاسم لأنه حدّ ما بين الاسم والفعل ورباط لهما]. الإيضاح في علل النحو تح: مازن المبارك، ط 3، بيروت: 1979م، دار النفائس، ص 44. ويقول حسن بن قاسم المرادي: [سمّي النحاة الحرف بهذا

إنّ الاختلاف والتعدّد لم يكن فقط على مستوى التحديد اللغوي، وإنّما تعدّاه إلى الاستعمال الاصطلاحي، هذا الأخير الذي يمكن تصنيف وجهات النظر فيه وأقوال العلماء إلى قسمين:

(أ)- **القسم الأوّل:** وهم علماء النحو الذين قالوا: إنّ الحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا بفعل، أو الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل.

(ب)- **القسم الثاني:** وهم علماء النحو الذين قالوا: إنّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره.

أمّا عند شَيْخِي العربية فمما يحمّد للخليل بن أحمد الفراهيدي أنّه لم يهمل الحرف، وقد تحدّث عنه بالأهمية نفسها التي خصّصها لبابيّ "الاسم والفعل" والعجيب في ذلك أنّهما يستعملانه بالمفهوم الفنّي الاصطلاحي الذي نتعامل به في دراسة أبواب النحو؛ فإذا راجعنا -مرّة أخرى- كتاب سيبويه فإنّنا نجد أكثر من خبر عن الحروف ووظائفها ومعانيها، ومما رواه سيبويه: «... إنّ قولهم (ربحت الدرهم درهمًا) محال حتى تقول: (في الدرهم أو للدرهم)، وكذلك وجدنا العرب تقول، فإنّ قال قائل: فاحذف حرف الجرّ أنّه، قيل له: لا يجوز...»²⁵⁵ فطريقة تقليب الأمثلة وحصر السياقات المعروفتين في منهج النظرية الخليلية القديمة أدّت بهما إلى تحديد الاستعمالات الجائزة من غيرها، كما هو الحال في حديثهما عن جواز جملة (في الدرهم أو للدرهم) وعدم قبُول جمل من نوع (ربحت الدرهم درهمًا)، وهذه الطريقة أدّتهما إلى تقدير بعضها وإبانة حروف عن أخرى، ومما قاله سيبويه في هذا المجال: «...وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: (أنّ) مضمّر بعد (إذن) ولو كانت ممّا تضمّر بعده (أنّ) فكانتا بمنزلة اللام وحتى، لأضمرتها إذا قلت: (عبد الله إذن يأتيك) فكان ينبغي أن تنصب (إذن يأتيك) لأن المعنى واحد، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: (إذن يأتيك عبد الله) كما يتغير المعنى في (حتى) في حالتي الرفع والنصب...»²⁵⁶، فنلاحظ في هذا القول أنّ الخليل وسيبويه قد انتبها إلى إمكانية إنزال حرف منزلة حرف آخر ليكون مختلفًا بلفظه مساوقًا لمعناه، والحقيقة أنّ درس الحروف عند مهندس النظرية اللغوية العربية القديمة استطاع أن يتفرّع ويأخذ لنفسه تصنيفات تنتبّعها بالتدرّج التالي:

الاسم لأنه طرف في الكلام]. الجني الداني في حروف المعاني. تح: فخر الدين قبّارة، ومحمد نديم فاضل، ط 1، بيروت: 1992م، دار الكتب العلمية، ص 24. ويقول الأنباري: [سمّي النحاة الحروف بهذا الاسم لأنه يأتي في طرف الكلام]. أسرار العربية، تح: فخر الدين صالح قدّارة، بيروت: 1990م، دار الجيل. ص 35.

²⁵⁵ - أبو البشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج 1/ ص 198.

²⁵⁶ - المصدر السالف. ج 1/ ص 464.

(أ)- **حروف الجرّ:** لقد تمكن الخليل بن أحمد من فرز الحروف في اللغة العربية واستعمال العرب لها، فأول تصنيف أظهره الخليل للناس هو باب الجرّ، يقول محمد عوض القوزي: «..وسمّاها الخليل بحروف الإضافة..»²⁵⁷، كما أننا نلاحظ في أكثر من موضع أن القياس أدّى بال خليل إلى موازنة حروف الجرّ بحروف القسم فوجد تشابهاً كبيراً في نظرية التعليل؛ فلما كان المجرور لا ينفصل عن الجار والحلف لا ينفصل عن المحلوف به جعل الخليل يُنزل حروف القسم (الواو، الباء، التاء) منزلة حروف الجرّ، يقول: «..إنّما تجيء بهذه الحروف لأنّك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف (مررت به) بالباء..»²⁵⁸، أمّا سيبويه فقد تحدّث عن معاني هذه الحروف، أو المعاني التي توظّف من أجلها حروف معيّنة دون الأخرى، يقول سيبويه في باب حديثه عن معاني حرف اللام: «..ولام الإضافة ومعناها الملك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك فيكون المعنى هو لك..»²⁵⁹، أو قول سيبويه عن معاني الباء: «..وقد تكون (باء الإضافة) بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيدٌ بمنطلق، ولستُ بذاهبٍ، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفى الانطلاق²⁶⁰ والذهاب..»، فهذه الأمثلة قطرة من ماء بحر في أبواب خصّصها سيبويه لمعاني الحروف منها ما نقله عن الخليل ومنها ما كان من استنباطاته واجتهاداته.

(ب)- **حروف الجزاء:** أمّا هذا الفرع من المعرفة اللغوية العربية القديمة، فقد خصّص لها سيبويه مجالاً واسعاً من الوصف والتحليل وتقليب الأمثلة وقد درسه تحت أبواب عدّة ومتعدّدة، ويبدو أن أهمّ باب طرقه سيبويه هو باب الجزاء الذي خصّصه للأدوات الشرطية، يقول مازن الوعر: «..فقد درس صرفها وعملها النحويّ وكيفية ربطها بـ"الفعل" أو بـ"الفاء" أو بـ"إذا" وقد درس أيضاً رتبة عناصر هذه الجملة من تقديم وتأخير ودرس القواعد التي تحكم هذه الرتبة ثمّ الضوابط المفروضة على هذه القواعد..»²⁶¹، فكلّ هذه الزوايا التي نظر منها ومن خلالها سيبويه إلى بنية الجزاء ومقولة حروف الجزاء يمكن أن تُدرس اليوم في فروع مستقلّة مثل: رتبة عناصر جملة الجزاء بين التقديم والتأخير، أو قواعد هذه الرتبة وضوابطها وغيرها من المقولات التي يمكن أن تقام لها دروس خاصة.

²⁵⁷- محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص118 -بتصرّف-

²⁵⁸- أبو بشر عثمان بن عمر بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج2/ص143.

²⁵⁹- المصدر السالف، ج2/ص304.

²⁶⁰- المصدر السالف، ج2/ص308.

²⁶¹- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، ص10.

وكعودة على بدء نلاحظ في كتاب "الكتاب" أن سيبويه يسأل شيخه في أكثر من موضع عن أسرار الجزاء وحروفه، وفي ذلك يقول: «..وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة [أي كيف] وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء لأن معناها: على أي حال تكن أكن..»²⁶²، فنفهم اعتراض الخليل على هذا الرهط من الجزاء بـ(كيف) لأنها اسم وليست حرفاً جاء معناها في هذه الجملة للإخبار بها ويجعلنا الخليل بقوله هذا نفهم أن "كيف" تقترب إلى الاستفهام أكثر منها للجزاء "الشرط" فالمعنى الذي تحمله الجملة يمكن أن يكون للظرف والكيفية التي يتم بها الفعل.

(ج)- حروف الاستفهام: وهذا النوع من تصنيفات الحروف في اللغة العربية وقد تحدّث عنها الخليل وسيبويه وبيناً علاقتها بالأسماء والأفعال على حدّ السواء، كما أننا نجد في أكثر من موضع محاولة سيبويه إلى عقد مقارنات بين بعض أدوات الاستفهام، ومما قاله سيبويه في هذا المجال: «..وقد تستعمل حروف الاستفهام وليس بعدها إلاّ الأسماء..»²⁶³، وقوله: «..وأنه يقبح أن تقول هل زيد قام؟ وأين زيد ضربته؟..»²⁶⁴، فمثل هذه الجمل قد رفضها سيبويه ولم يجوز إلاّ في الشعر أمّا دونه من فنون الكلام، فهو قبيح من حيث المعنى والاستعمال، ولا يفوتنا في هذا الموضع الإشارة إلى أن سيبويه قد سبق وأن بيّن حالة اجتماع بعد حروف الاستفهام، نحو: (هل، وكيف، ومن) اسم وفعل «..كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى..»²⁶⁵، كما أنه في أكثر من موضع من كتاب "الكتاب" أنه لا يجوز لحرف الاستفهام أن تفصل بين العامل والمعمول.

ولاختتام هذا العنصر نقول: إنّ كتاب سيبويه والنظرية اللغوية العربية في زمانهم لم تهمل لا شاردة ولا واردة إلاّ وأحساها مهذبة ملخصة؛ ففي اصطلاح الحرف يقول محمد عوض القوزي: «..لقد كان اصطلاح الحرف واضحاً عند الخليل كما هو واضح عند سيبويه، ففيما وضع من قواعد لما يندرج تحت هذا الاصطلاح وضع اصطلاح "حروف اللين" والتي حدّها سيبويه بأنها حروف المدّ التي يمدّ بها الصوت وهي الألف والواو والياء، كما وضع اصطلاح حروف الزيادة التي قال عنها سيبويه إنّها عشرة أحرف مجموعة في قولك (سألتمونيها) وعقد لها أكثر من باب..»²⁶⁶، فمن خلال هذا القول نستكشف أنه يمكن العودة إلى كتاب "الكتاب" سائلين عن نظرية الحرف والمقولات النحوية التي تحيط به، وأن نستغني تماماً عمّا سواه من

²⁶²- أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج3/ص60.

²⁶³- المصدر السالف. ج1/ص69.

²⁶⁴- المصدر السالف. ج1/ص52.

²⁶⁵- المصدر السالف. ج1/ص459.

²⁶⁶- محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي. ص119-120. -بتصرّف-

الأعمال التي جاءت بعده، وهذا ما فعله مازن الوعر في هذا الفرع عند محاولة لفتحها مرة أخرى بمفاتيح تهدف إلى قراءة التراث النحوي العربي قراءة متسلّحة بأدوات المعرفة اللسانية التقنية، يقول مازن الوعر في هذا الصدد «..إنّ هذه دراسة لمعرفة موقع التراث النحوي العربي في خارطة النحو العالمي الحديث [..] فإنّ الهدف منها نبش هذا التراث النحوي من أجل درسه وفهمه وهضمه في ضوء المعرفة النحوية التقنية الحديثة..»، ونحن بدورنا ومحاولة إلى إحاطة الهيكل البنوي لفرع الحرف في النظرية اللغوية العربية نقترح خطاطة تجمع كلّ أنواع الحروف مع تحديد موقعها ومرتبّتها ومعانيها في الاستعمالات المختلفة في اللغة العربية. لاحظ الشكل رقم (29).

المبحث الثالث؛ الجملة (نظرة أصولية): وهو فرع عزيز من فروع النظرية اللغوية العربية، وهي ككلمة مفردة ومعناها في أصل كلام العرب: [الحبل الغليظ] ²⁶⁷ وفي اصطلاح العلماء: لبنة الكلام المرسل وغير المرسل وعنصر فقاره الرئيس، وقد اختلف في أمرها مرادفة للكلام أم غير مرادفة؟ ²⁶⁸ وقد حاول مازن الوعر تقديم تعريف لساني لها (الجملة) عندما قال: «..الجملة هي الشكل الإسنادي الذي يمكن أن يكون تاماً ويمكن ألا يكون كذلك..» ²⁶⁹، ومن هنا نلاحظ أن التعريفين متفقين على عامل الإفادة من عدمها في تحديد الجملة، وهذا يعني أنها مفهوم إجرائي أكثر منه دلالي؛ فالقول مثلاً: [جاءني زيد] فهي جملة، ولرأيتُ بأمّ عيني الكبيرة والجميلة والتعيسة و...] جملة رغم أنه لم يتمّ المعنى بالكامل، وبالتالي فإنّها لم تقد، وهذا عكس الكلام الذي يشترط -على وجه اللزوم- الإفادة في تبليغ المعنى والمقصد، ومن هذا المنطلق يمكن أن نشكّل قاعدة مفادها: إنّ الجملة أقلُّ شأنًا وقدراً من الكلام الذي يفيد المتلقي معنى مستقلاً مهما كان نوعه من الطول والقصر، وطبيعة عدد التراكيب البنوية فيه، فالكلام يمكن أن يكون كلمة واحدة كما يمكن أن يكون من كلمتين وثلاثة وأكثر؛ بمعنى: ك = [ك. أو: ك+ك+...ك. ن]، وبناءً على هذا الطرح فإنّه وبالرغم من أن مازن الوعر يرى كلاً من الجملة والكلام لم يعرفا تعريفاً واضحاً ومتماسكاً إلّا أنه يمكن قبول فكرة مفادها: "إنّ كلّ كلام يجب أن يكون جملة؛ ذلك لأن الكلام يتألف من شكل نحوي ودلالي معاً، وليس كلّ جملة ينبغي أن تكون كلاماً؛ ذلك لأن الجملة يمكن أن تكون شكلاً نحوياً تاماً -أي كلاماً- ويمكن ألا تكون كذلك" ²⁷⁰ فالوعر -هنا- يقرّ بصفوية الكلام عن الجملة ليضمّ صوته إلى أئمة سدنة المعبد التراثي أمثال: رضي الدين الأسترابادي

²⁶⁷ - ابن منظور، لسان العرب. مادة [جمل].

²⁶⁸ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص52.

²⁶⁹ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص42.

²⁷⁰ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص26. -بتصرف-

(686هـ)، وابن هشام الأنصاري (781هـ)؛ فالكلام عند هؤلاء وآخرين "هو القول المفيد بالقصد" ²⁷¹ أمّا الجملة فهي: المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعولات وما كان بمنزلتهم من مقولات النحو العربي الأخرى، بينما نجد عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، وجار الله الزمخشري (538هـ) يسوّيان بين الكلام والجملة ويقرّان بتطابقهما، وبالعودة في الزمن إلى الوراء بقليل فإننا نجد ابن السراج (316هـ) في أصوله لم يفرّق بدوره بينهما ليناصر شيخه أبا العباس المبرّد (285هـ) في عدم التفرقة بين الجملة والكلام عند تأليفه لـ"المقتضب" ولكن على عكس سابقيهما فإنهما يجعلان من مفهوم "الإفادة" العمدة والأساس في الحكم على الجملة والكلام وفي القول التالي لابن سراج إثبات على ما نذهب: «..وإنما يراعي في هذا الباب وغيره الإفادة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم (يفد) فلا معنى له في كلام غيره..» ²⁷²، فبالرغم من تسويته للجملة بالكلام إلا أنه التفت إلى شرط الإفادة في الكلام، أمّا الخليل بن أحمد وسيبويه من خلال كتاب "الكتاب" فإننا لا نعثر إطلاقاً على مصطلح الجملة بمعناها الفني المعروف به في استعمالنا المختصة الحديثة والمعاصرة فقد استعملنا "الكلام" وأراداً بها الجملة والكلام معاً، وهذا الأمر أثار استغراب عبد الرحمان الحاج صالح عندما يقول: «..فهذا أمرٌ غريب آخر ألا يوجد أي أثر لكلمة (جملة) في كتاب سيبويه وذلك عبارة (الجملة المفيدة) لا أثر لها في الكتاب..» ²⁷³ ولا يجوز أن يفهم من هذا القول أن غياب [الجملة/ الفائدة] بمبنيهما قد غابتا -أيضاً- بمعنيهما، وإنما يسمى سيبويه الجملة "كلاماً" يحسن أن يسكت المتكلم عنده لقيامه على معنى مستقلّ وكامل، والأمر نفسه عند الخليل؛ فبالرغم من أنه العقل النحوي العربي المنظر إلا أنه - في الكتاب - لم يسمّ الجملة ولو مرّة واحدة، في حين نجد السيرافي يسميها في أكثر من موضع عند شرحه لكتاب سيبويه إلا أنه قد استعملها بالمفهوم اللغوي الذي انتهى إليه عصره ليس إلا، وأول مرّة يستعمل فيها مفهوم الجملة بالعبارة العلمية الدقيقة كان في زمن أبي العباس المبرّد وبالتحديد في كتابه "المقتضب" ويرجح الحاج صالح أن هذا المفهوم قد أخذه المبرّد عن شيخه المازني، يقول: «..ونرجح أن شيخه المازني هو الذي وضع المصطلح، فإنه أول نحوي يستعمل كلمة "فائدة" بمعنى العلم المستفاد من الكلام، وهذا المفهوم يعبر

²⁷¹ - مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص9.

²⁷² - نقلاً عن مازن الوعر، جملة الشرط. المرجع السالف. ص10.

²⁷³ - عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، ص 100، وينظر كذلك للتفصيل: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ج1/ص290. وقد سألت الأستاذ الحاج صالح في إحدى المناسبات عن سبب استغرابه فأجابني بالعبارة التالية: أليس من الغريب أن تعلم أن 90 من أصل 100 من المصطلحات النحوية المعروفة في زماننا قد استعملها سيبويه بعقريّة فريدة وتغيب عنه كلمة (جملة، وفائدة)؟

عنه سيبويه بكلمة "علم.."»²⁷⁴ فقد قرن الاستاذ الحاج صالح مصطلح الإفادة التي ثبتت أن أول استعمال لها كان على لسان المازني (247هـ)، ومصطلح الجملة الواردة في كتاب المقتضب وانتهى إلى ترجيح استعمال المازني للمصطلحين معاً، ومنذ هذا الحين فقد بقيت العناية بالجملة محدودة وجانبية في دراسات القرون الأولى إلى أن جاء زمن ابن هشام الأنصاري الذي يعدّ أول نحوي يفرد لها باباً كاملاً في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" كما قام بتصدير كتابه: "الإعراب عن قواعد الإعراب" بالحديث الجَمّ عن الجملة وأحكامها وأنواعها.

ومن هذا المنطلق فإنّ مفهوم الجملة قد أصبح حجر الزاوية وأساس كلّ الدراسات النحوية والتركيبية في اللسانيات العربية واللسانيات العامة، وذلك بتحديدتها في محور التراكيب الذي يجمع كلّ الوظائف النحوي التي تجعل للمفردات سياقاً مترابطاً تقوم فيه كلّ القيود والضوابط العلمية، وهذا المطلب هو المنطلق الضروري الذي لا يمكن لأيّ لساني أو نحوي الاستغناء عنه، ومادام مازن الوعر سيحاول أن يطبّق قوانين النظريات العلمية على التراكيب العربية، فإنّه يكون من الضروري التعرّض إلى أنواع الجمل، وهي أربعة: الجملة الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية، كما أننا سننظر في الجملة الكبرى والصغرى كما يلي:

أ/ج-أ)- أقسام الجمل وأنواعها: لقد رأينا -فيما سلف- أن الجملة هي الشكل الإسنادي للكلم، وهي أكبر وحدة لغوية قابلة للوصف النحوي، ومن هذا المنطلق فإنّه يمكن النظر في أقسامها وأنواعها من ثلاثة اعتبارات أساسية: باعتبار أركانها البنوية، باعتبار خبر الجملة الاسمية، وباعتبار المحلّ الإعرابي. أمّا باعتبار أركانها البنوية فهي ثلاثة أنواع في الأصل: الجملة الاسمية والفعلية والظرفية، وزاد الزمخشري نوعاً رابعاً سمّاه "الجملة الشرطية"²⁷⁵ في حين رفضها ابن هشام الأنصاري وعدّها جملة فعلية.

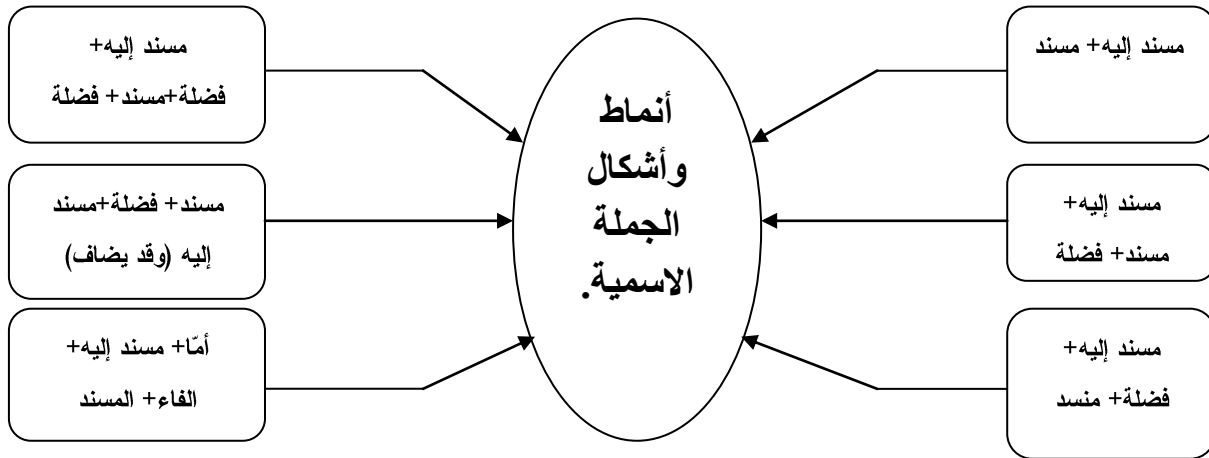
أ/ج-أ/أ)- الجملة الاسمية: وهي أصل كلّ كلام العرب تعرف بتصدر اسم صريح مرفوع أو مؤول في محلّ الرفع، وزاد بعضهم اسم الفعل²⁷⁶ أو التي أخذ ببدايتها حرف -غير مكفوف- مشبّه بالفعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية 5]، وكقول أحدهم في

²⁷⁴ - عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ص291.

²⁷⁵ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص53.

²⁷⁶ - خليل أحمد عمارة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر؛ في نحو اللغة وتراكيبها -منهج وتطبيق- المملكة العربية السعودية، ط1: 1984م، عالم المعرفة. ص80 -بتصرف-

الاستفهام: [أفأتمّ الزيدان؟]* أمّا بالنظر إلى مكونات عناصرها اللغوية فهي على ستة أشكال نلخصها في الشكل التالي: الشكل رقم (30) خطاطة تمثل أنماط الجملة الاسمية البسيطة في اللغة العربية.



تعليق: نلاحظ في هذه الترسيمية أن النظر إلى الجملة من خلال مكونات عناصرها اللغوية ينتج ستة أنماط تصاعدياً؛ حيث إنّ النمط الأول يتكوّن من [م + إ + م]، مثل الجملة الاسمية: (الناس معادن وإنّما الناس معادن) وكلّ جملة تتكوّن من هذين العنصرين تدلّ دلالة العموم أو المطلق، ففي هذا المثال يدلّ الإسناد على اتصاف الناس جميعاً بالأصل، أمّا النمط الثاني المتكوّن من [م + إ + م + ف] فهي متكوّنة من عناصر أصلية [م + إ + م] ومقولة فرعية -الفضليات- كأن نقول (جرح الكلمة أشدّ من جرح الحسام)، وفي النمط الثالث فإنّ الفضلة تتقدّم على المسند إليه جوازاً وغالباً ما يكون لأغراض بلاغية مثل: الاهتمام بالمتقدّم أو قصد الإبراز والتخصيص، أمّا النمط الرابع الذي ينبني على [م + إ + ف + م + ف]، كأن نقول: (بل المؤمنون بالمؤمنين أشبه من الذهب بالذهب)؛ فـ(أل) في المسند إليه (المؤمنون) لتعميم استغراق الجنس، وحرف الجرّ (الباء) في الفضلة (بالمؤمنين) دال على حمله على المسند إليه، والمسند (أشبه) نكرة مخصوصة بالجار والمجرور الثنائي (من الذهب بالذهب)، وأصالة هذا المثال هو مقابلة (المؤمنين بالذهب)، وهذا يعني في المعنى: أن شبه المؤمنين بعضهم ببعض أكثر من شبه الذهب بالذهب، فكأنّك تقول: (المؤمنون يشبهون المؤمنين أكثر ممّا يشبه الذهب الذهب)، وفي النمط الخامس المركب من معادلة: [م + ف + م + إ + ..]؛ ففي هذا البناء نجد قلب منطق ترتيب الجملة العربية مع تقدّم الفضلة على المسند إليه الذي تأخّر، وهذا يكون وفقاً على قواعد التقدّم والتأخّر الجوازية والوجوبية أو التي تفرضها قيود متعلّقة بالموقف الكلامي أو المقامي الذي يراعيها المتكلّم أثناء تبليغه، يقول أحد الحكماء: (ومن الأخلاق السيئة على كلّ حال مغالبة الرجل على كلامه، والاعتراض

* هذا النوع من الجمل أمر خلافي بين العلماء، منعه البصريون وأجازوه الأخفش على مذهب أهل الكوفة.

فيه والقطع للحديث)* فإذا حاولنا إعادة ترتيب المكونات الأصلية إلى وضعها بإجراء عملية تأويلية فإنّ الجملة تصبح عندئذ: (مغالبة الرجل على كلامه والاعتراض فيه والقطع في الحديث، من الأخلاق السيئة على كلّ حال)، وبالتالي يكون: (مغالبة الرجل.. والقطع في الحديث) هو المسند إليه، والمسند هو (من الأخلاق السيئة) والفضلة هي (على كلّ حال)، ولو قارنا بين الجملتين محاولين ضبط الفروقات الدقيقة بين بناء من نوع: [م+ف+م+إ+..] مع بناء على الأصل من جنس: [م+م+ف+ف+..2]، لوجدنا أن أهمّ ما في المسند المتقدّم هو اعتبار العناصر اللغوية في المسند إليه، وفي تقدّمه توازن في الكلام، ولو تأخّر لفقدت الجملة هذه النكتة البلاغية.²⁷⁷ وفي النمط الأخير المتكوّن من (أمّا) الشرطية المقترنة بـ(فأه الجواب) في جمل: [أمّا+م+إ+فأه+م]؛ فإنّ هذا البناء -في الحقيقة- يمكن النظر إليه من زاويتين أن نعتبره جملتين [أمّا]×[(جملة الشرط) و(جملة جواب الشرط)]+ [فأه هي الرابطة بينهما]، فإنّها تخرج من تصنيف الجملة الاسمية أو أنّنا ننظر إليها على أن (أمّا) لا تحتاج إلى جملة منفصلة عنها لتجيب عن شرطها، والأمر فيه تفصيل يأتي تحليله في مكانه.

أ/ج-أ/ب)- الجملة الفعلية: في أبسط تعريفاتها هي نوع من الجمل يتصدّرها الفعل سواء كان تامّاً، مثل: [جاء زيد/ وخرج خالد] أو ناقصاً نحو: [كان زيداً قائماً/ أصبح الجوّ جميلاً]، أو أن تتصدّرها أفعال محذوفة تاركة ما يدلّ عنها مثلما هو الحال في أساليب القسم كما في قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى﴾ [الليل، آية: 1-2] فتقدير معنى الآية هو: (أقسم بالليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلّى)، أو أسلوب النداء نحو قوله تعالى: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾، [مريم، آية: 12] وتقدير الآية (أدعُ يحيى) وبالتالي يتصدّرها فعل لتضمّ إلى زمرة الجمل الفعلية، وهذا الفعل هو المحدّد الأساس في تحديد أنماطها؛ فإذا كان لازماً لا يحتاج إلى متمم، فإنّ الجملة الفعلية ستتكوّن من [فعل وفاعل أو فاعل وفعل]، كأن نقول: [ذهب عمرو]، فأما إذا كان متعدّياً فإنّه سيخلق وضعية نحوية أخرى تتمثّل في "التعدّي بنفسه" والنوع الثاني "التعدّي بحرف الجرّ" فأما المتعدّي بنفسه فهو الذي يستوجب الفضلة "المفعول به" كما هو الحال في قولنا [أكرم زيداً خالداً]؛ فـ(خالداً) هو المكمل المعنوي لفعل (أكرم) الذي قام به (زيد)، أو إلى ذي مفعولين وأكثر كأن نقول: [رأيتُ شمساً ساطعةً] لأن الفعل (رأى) لا يتمّ معناه إلّا إذا دُعِمَ بمكملات معنوية. أمّا المتعدّي برابطة فأنواع؛ منها ما يتعدّى بـ(إلى) مثل الفعل (سعى الذي معناه الجري)، ومنها ما يتعدّى بـ(الباء) مثل الفعل (مرّ) نحو

* وهو قول عبد الله بن المقفع، نقلاً عن: محمد كراكبي "تقويم مدوّنة النحو العربي" أعمال ندوة تيسير النحو. ص332.

²⁷⁷- المرجع السالف. ص332.

[مررت بالبصرة] ومنها ما يتعدى بمبناه كالتضعيف نحو: [عدّ، تعدّي..] أو بهمزة التعدية كـ(أنبأ، أعدّ وأمدّ..).

أ/ج-أ/ج) - الجملة الظرفية: وهي القسم الثالث من أقسام الجمل وهي قرينة الجملة الاسمية إلا أنها تتصدّرها الظروف كان تقول: [عندك مكانة في قلبي]، أو تتقدّمها حروف الجرّ واسمه الذي أصلهما خبر متقدّم كأن تقول: [في الدار زيدٌ/ أفي المسجد إمام؟]؛ فهمزة الاستفهام مبنية على السكون لا محلّ لها من الإعراب وشبه الجملة (في الدار) مركب من جار ومجرور وتعلّق في محل رفع خبر متقدّم، لأن أصل الجملة [أزيد في الدار؟] ومفردة (زيدٌ وإمامٌ) هما مبتدآن مؤخران، وتقدم الجار والمجرور كانت الغاية منهما الاهتمام بمتقدّم ولا تكون الجملة الظرفية على هذا النحو إلا إذا كانت الأسماء فاعلات للظروف وأشباه الجمل لا باستقرار المحذوف.

أ/ج-أ/د) - الجملة الشرطية: وقد أشرنا قبل -هذا- إلى أنها من زيادة جار الله الزمخشري، في حين عدّها ابن هشام الأنصاري من زمرة الجمل الفعلية، ومهما كان الأمر فإنّ معناها هو اقتران بعض الكلام بتعليقه على غيره بواسطة أدوات تلزم تناسق الجملة وجوابها، وكان الخليل بن أحمد وسيبويه يسميانها "الجزاء" وفي هذا الصدد يقول سيبويه: «..سألت الخليل عن "مهما" فقال: هي ما أدخلت معها "ما" لغواً بمنزلتها مع "متى" إذا قلت (ما تأتني آتك)، ولكنهم استقبحوا أن يكرّروا لفظاً واحدة فيقولون (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى..»²⁷⁸ ويقول في السياق نفسه -مرّة أخرى- وفي موضع آخر: «..سألت الخليل عن قوله (كيف تصنع أصنع)، فقال: هي مستكرهة (أي؛ كيف) وليست بحروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء لأن معناها (على أيّ حال تكن أكن؟)..»²⁷⁹ ويأتي هذان القولان في تحديد الخليل للحروف التي تعمل على الجزاء أو الشرط، ففي رأي الخليل أن الحروف التي تؤدّي وظيفة الشرط مخصوصة ويفهم هذا من اعتراضه على (كيف) واستقبحه لها أن تكون في الجزاء وهي موضوعة للاستفهام، وهو على غير ما يراه سيبويه عندما يقول: «..زعم الخليل أنّك إذا قلت (إنّ تأتني آتك) فـ(آتك) انجزمت بـ(إنّ تأتني)، كما انجزمت إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: (آتني آتك)..»، وقال: «..زعم الخليل أنّ (إنّ) هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكن استفهاماً [..] وهذه على حال واحدة أبداً لا

²⁷⁸- نقلا عن مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص12.

²⁷⁹- المرجع السالف. ص12.

تفارق الجزاء...»²⁸⁰ فمن القولين نستشفّ أن الخليل ينظر إلى حروف الشرط التي تنبني عليها جمل الشرط على ما لا يتغيّر في بنيته ووظيفته النحوية والدلالية على أنه أصلٌ أو أمّ كلّ العناصر الأخرى التي هي فروع لها ليس إلّا، أو من خلال ثنائية الأصل والفرع.

أ/ج-ب)- تقسيم الجملة باعتبار خبر الجملة الاسمية: وهو النوع الثاني من أنواع تقسيم الجملة يتعلّق بخبر الجملة الاسمية وهو على نوعين: الجملة الكبرى (المركّبة، المعقّدة...)، والنوع الثاني، هو: الجملة الصغرى (البسيطة)، وكان ابن هشام الأنصاري أوّل نحوي يعتمد هذا التقسيم، يقول مازن الوعر: «...إنّ ابن هشام كان أوّل نحوي يقسّم الكلام العربي إلى نوعين، يدعى النوع الأوّل: الجملة الكبرى، ويدعى النوع الثاني: الجملة الصغرى...»²⁸¹ فالجملة الكبرى ما كان الخبر فيها جملة، نحو: (زيدٌ قام أبوه) و(زيدٌ أبوه قائم) والجملة الصغرى هي الجملة التي بنيت على المبتدأ، نحو: (قام أبوه) في الجملة الأولى، و(أبوه قائم) في الجملة الثانية وتكون إمّا كونية أو جملة فعلية أو جملة اسمية، أمّا الجملة الكبرى فإنّها -بدورها- تنقسم إلى نوعين، هما: الجملة الكبرى ذات الوجهين؛ وهي الجملة التي يكون صدرها اسمًا ظاهرًا وعجزها فعلًا كأن تقول: (زيدٌ يقوم أبوه)، فنلاحظ أن الجملة بدأت باسم واختتمت بفعل، والنوع الثاني، هي: الجملة الكبرى ذات الوجه الواحد؛ ومعناها أن يكون صدرها اسم وعجزها اسم -أيضا- كأن تقول: (زيدٌ أبوه قائم) فابتدأت باسم واختتم المعنى باسم.

أ/ج-ج)- أقسام الجملة باعتبار المحلّ الإعرابي: وهو آخر أنواع التقسيمات التي وردت عن علماء النحو العربي، ومعناها الموقع الإعرابي -وبعبارة أخرى- النظر إلى الجملة على أنها تقع في موقع لفظ يعرب عادة كالفاعل والمفعول والخبر أو لا تقع،²⁸² وبهذا المعنى فإنّها تنقسم على نفسها إلى قسمين: يسمى القسم الأوّل الجمل التي لها محلّ من الإعراب، ويدعى القسم الثاني: الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب. أمّا القسم الأوّل فإنّه -مرة أخرى- ينقسم إلى سبعة فروع، وهي: الجملة الواقعة خبرًا، كأن تقول: (الرجل أنسابه كثير)، والواقعة حالًا، نحو: (لا تأكل وأنت غاضب)، والواقعة مفعولاً به، مثل: (حسبت الكذب ينجي صاحبه)، والواقعة مضافًا إليه: كـ (إذا تكلمت فلا تلغو)، فجملة (تكلمت) في محلّ جرّ بإضافة إذا إليها والجملة الواقعة صفة، نحو: (أخذت دواءً يفيد الكبار والصغار)، والواقعة جواب شرط جازم مقترن بفاء

²⁸⁰- المرجع السالف. ص13.

²⁸¹- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص32.

²⁸²- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص67.

الجواب، أو بـ [إذا] الفجائية، نحو: (من يعمل فإنه ينال البرّ)، والقسم الأخير هي الجملة التابعة لجملة لها محلّ من الإعراب، نحو: (العلمُ يسمو ويرقى). أمّا القسم الثاني من تقسيم الجمل، فهو: الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وهي بدورها سبعة أنواع كالتالي: الجملة المستأنفة؛ والمقصود بها الجملة التي تقع في صدر الكلام أو أثناءه، وهي منقطعة عمّا قبلها، كقولهم: (الأرض كروية الشكل)، والجملة المفسّرة؛ كأن يول قائل: (الحليب شربته)؛ فجملة (شربته) فسّرت فعلاً محذوفاً تقديره (أيضاً شربته)، وهو الذي عمل النصب في المفعول به المتقدّم وهو لفظ (علام)، وجملة جواب القسم، نحو: (تالله لأقلنّ الحقّ)، وجواب شرط غير جازم، نحو: (إذا اجتهدتَ نجحت)، أو الجازم غير المقترن بالفاء، نحو: (إنّ تعمل تُجزى)، والجملة المعترضة -أو الاعتراضية- وهي كثيرة في الكلام، كان تقول: (اسع -أيّدك الله- إلى فعل الخير)، و(اعمل -حفظك الله- الخير ما استطعت غليه سبيلاً)، وجملة الصلة، نحو: (جاء الذي نهوى مجالسته)، والجملة الأخيرة التي لا محلّ لها من الإعراب فتكون التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب، نحو (قدم الزائر الذي نحبّه ونقدّره)؛ فجملة (نقدّره) لا محلّ لها من الإعراب لكونها معطوفة على جملة (نحبّه) التي لا محلّ لها من الإعراب لكونها جملة الصلة.

خلاصة مذيلة بأهم النتائج : إن النظرية اللغوية العربية قد نظرت إلى اللغة العربية من خلال أبعاد تقنية رياضية أشبه بما تكون عليه النظريات اللغوية الغربية الحديثة، وقد تتبّعنا هندسة النظرية النحوية عند علماء التراث فاكشفنا أنها كانت ذات طابع تقني رياضي اندراجي؛ وذلك بإعطاء الظاهرة اللغوية ما تحتاج إليه من المقولات العلمية العامة التي تنبني على مجموعة من المقولات الجزئية تحكمها علاقات نظامية تتوافق والإطار العلمي والمعرفي العام للمنطق اللغوي عند العرب في كلامها، وقد رأينا أن علم العربية أو النظرية النحوية العربية تقوم على ثلاثة محاور كبرى؛ محور بناء المفردة من حيث مجاري وأخر الكلم أو ما يطلق عليه المتأخرون من الناحية واللغويين مصطلح "العلامات الإعرابية" وهو جزء متعلّق بتخريج الكلام دلاليّاً، والمحدّد الإجرائي الذي يختصّ معنى وظيفياً يفرّق بين الفاعل والمفعول ومن كان بمنزلتهم. أمّا المحور الثاني فهو موضوع الكلمة؛ من حيث أركانها البنوية والتموضعات اللغوية الثلاثة: الاسم، الفعل، الحرف. والمحور الثالث المتعلّق بتركيب الأركان البنوية للمحو الثاني، لينتج لنا الجملة كشكل إسنادي توم على مجموعة من القواعد والمحدّدات وكشكل دلالي تفيد معنى يحسن السكوت عنده، كما أنها تأخذ لنفسها أقساماً وأنواعاً وذلك استناداً إلى مجموعة من المعايير العلمية والضوابط الفنية المخصوصة على وجه الخصوص، والأهمّ من -هذا وذاك- هو عملية إدماج وتركيب هذه المحاور فيما بينها لتتراءى أمامنا تلك الدقّة المتناهية في النظرية النحوية العربية من جهة، وتلك العبرية التي تعامل بها علماء العرب مع المواد اللغوية العربية

هذه الجملة -الأخيرة- التي إذا ترجمناها بمصطلحات اللسانية الحديثة إلى منطق البحوث اللغوية العلمية الحديث فستكون العبارة العلمية المناسبة هي أننا أمام نظرية لغوية بكلّ المعايير العلمية والابستمولوجية التي تؤهلها إلى أن تكون طرفاً في المقارنات العلمية الموضوعية وباقي النظريات المعاصرة التي استفادت من التقدم الحضاري والتكنولوجية التقنية، ولما كان ذلك كذلك؛ فإنّ هذه العناصر البنوية المكوّنة للسان العربي والخصائص العلمية التي تسمّ النظرية النحوية العربية، تجعلان من مازن الوعر يحاول بعزيمة صياغتها على شكل قاعدة تطبّق وتختبر عليها أحدث النظريات اللسانية الغربية، وأكثرها استجابة للمواد اللغوية العالمية بما في ذلك اللغة العربية الفصيحة، والمتمثّلة في التوليدية التحويلية، وما تمخّض عنها من النظريات الفرعية كالدلالية وتجدر الإشارة -هنا- إلى أن محاولة الوعر في هذا السياق كانت لهدفين محقّقين، هما: محاولة إصباح النظرية اللغوية العربية القديمة بصبغة اللسانيات الحديثة تحليلاً ومنهجاً قصد تجديد بعض جوانبها، وإفادة اللسانيات الحديثة بهذا الموروث الضخم قصد توجيهها إلى حقول جديدة من حقول المعرفة اللغوية، وتأتي هذه المحاولة للتفصيل في نقاط التقاطع بين العالم القديم والحديث.

أمّا الهدف الثاني فهو اختبار النظريات اللغوية الغربية على النظرية اللغوية العربية القديمة للنظر في جوانب نقصها وفي إظهار بعض الشوائب التي علقت بها في المسيرة الطويلة التي قطعها سالكة طريق اللغويين ثمّ النحاة ثمّ علماء الدين فالمتكلمين والفلاسفة وصولاً إلى العصر الحديث، وهنا ننبّه إلى أن غاية مازن الوعر لم تكن تسليط الضوء على اللغة العربية فقط وإنّما كانت مزدوجة؛ إحدى هذه الغايات بيان وإثبات مقبولية اللغة العربية وطواعتها لأن تدرس من خلال المقاربات الحديثة التي تعتبر من نتائج العبقورية البشرية المعاصرة، أمّا الغاية الثانية فإنّها تتمثّل في إثبات المشروع العلمية للمنهج التوليدي التحويلي بفروعها الدلالية، هذا وقد علمنا أن موضوعية المناهج ومشروعيتها تكون بعد تجربتها على مواد لغوية عالمية، وإذا كان ذلك فإنّ النتائج المتحصّل عليها جرّاء ذلك سترشّح هذا المنهج لأن يكون منهجاً عالمياً، وهذا الأخير هو طموح النظرية التوليدية التحويلية.

ومن خلال هذا الطرح فإنّنا نتساءل من حين إلى آخر عن الجديد الذي يمكن لنظرية مازن الوعر اللغوية أن تضيفه إلى كلّ من الأوصاف اللغوية المتعلقة بالنظرية اللغوية العربية من جهة، ومن جهة أخرى بالنظرية التوليدية التحويلية، والإجابة عن هذا التساؤل يجبرنا -مرّة أخرى- على استخدام المفاتيح العلمية التي توفرها لنا الدراسات الأصولية -الابستمولوجية- لنتحرى عن أصالة تطبيقاته على اللغة العربية.

الفصل الرابع:

«..أصالة تطبيق مازن الوعر للنظريات العلمية العربية والغربية على

التراكيب العربية..»

ويتضمن العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري الذي حدّده مازن الوعر للتراكيب الأساسية.

المبحث الثاني: إمكانية صياغة نظرية لسانية عربية حديثة في فكر مازن الوعر اللغوي.

المبحث الثالث : النظرية اللسانية العربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند مازن الوعر.

المبحث الرابع: مفهوم البنية النحوية الداخلية للجملة الأساسية في فكر مازن الوعر.

المبحث الخامس: مفهوم البنية الدلالية الداخلية للجملة الأساسية في فكر مازن الوعر.

المبحث السادس : أطروحة مازن الوعر للتراكيب ومفهوم التوليد النحوي والدلالي والصوتي لصيغ المبني للمجهول في البنية الجمالية العربية، معالجة لسانية حاسوبية.

المبحث السابع: آراء مازن الوعر اللغوية والتحليل المباشر للتراكيب.

نتائج الفصل.

مقدمة: لقد رأينا -فيما سلف- أهمّ المناهج التي شيدت فكر مازن الوعر النظرية، فكان بدايةً النظرية التوليدية التحويلية، ثمّ المنهج الدلالي التصنيفي، وأخيراً المنهج العلمي لنحاة العربية، وفي هذا الفصل فإننا سنتتبّع منطق مازن الوعر في تطبيقاته ومحاولته إلى بناء نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، والمنطلق في ذلك، يجعلنا ننظر إلى أعمال مازن الوعر من زاويتين: تتمثل الأولى في محاولة تبرير هذه النظرية من خلال منهج تحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، وفي الزاوية المقابلة تحديد مواطن الإبداع والأصالة التي نبّه الوعر إليها، كما أننا سنعمد في تحليل هذه النظرية -نظرية الوعر- بحمل تطبيقاتها على أصولها؛ بمعنى الوضعية الإجرائية التي جاءت عليها في نظرياتها الأصول، أمّا الهدف من - خلال كلّ هذا- هو محاولة تفسير بعض المفاهيم النحوية كالتحويلات والبنية العميقة والسطحية للجمل العربية وأهمّ القيود التي تحكمها، وهذا ما يجعلنا -مرةً أخرى- نلتزم بالمنهجية التي اعتمدها الوعر في هذا المجال كما تجدر الإشارة إلى أننا سنقوم بمجموعة من التعديلات في نظرية الوعر من خلال ما أسفرت عنه التطوّرات الجديدة لكلّ هذه المناهج التي جاءت بعد محاولة الوعر والتي نعتقد أنها تخدم اللغة العربية.

المبحث الأول: الإطار النظري الذي حدّده مازن الوعر للتراكيب الأساسية، ينطلق الوعر في

تحديده للإطار النظري والمنهجي لتحليل التراكيب الاسمية والفعلية من مجموعة أهداف ترمي في مجملها إلى الكشف عن التمثّلات التي تشكل البنيتين العميقة (المقدّرة) والسطحية، وفي المرحلة التّالية نلاحظ محاولته إلى معرفة القواعد التحويلية الحرّة التي تتبنى عليها، وليكون له ذلك اختار -الوعر- المناهج اللغوية الثلاثة التي أشرنا إليها -سالفاً- ولكن قبل ولوجه إلى ذلك فقد عمد الإشارة إلى بعض المناهج اللسانية الموضوعية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية²⁸³ على اختلافها من باحث إلى آخر، كما أن أصل هذا الاختلاف يعود إلى النظريات والمناهج التي يستقي منها الباحثون رؤاهم، وبالتالي: فإنّ الباحث في هذه المناهج سيجد أمامه فرضيات مختلفة من حيث مستوى الطرح، ومن حيث الوسائل التي اعتمدها في تحليل هذه التراكيب والقواعد التي تحكم العملية النحوية والدلالية فيها.

يتميّز مازن الوعر بين هذه النماذج ويصنّفها باعتبار مصادرها العلمية؛ فمنها ما وضعه علماء الغرب من خلال نظرتهم التي تعتمد أساساً على النظرية اللسانية، والمصدر الثاني؛ هم علماء العرب الذين بحثوا في المناهج اللسانية الغربية معتمدين على فهمهم للتراكيب العربية، ويرى المنظّر (الوعر) أنّ كلا المنهجين التحليلي يعانين من قصور النظر من الجهة الدلالية واعتمادهم الكلّي على الجانب النحوي البنائي، وهذا

²⁸³- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص92.

يعني أنهم غلبوا جانب المبنى على المعنى، وهذا سيؤدّي حتماً إلى وصف جزئي أو جانبي للغة العربية، من خلال النظر في المواد اللغوية التي تتجاوب مع هذه النماذج اللسانية دون الأخرى، والنتيجة اللازمة عن هذا التصوّر «..أن مثل هذه التحاليل اللسانية ستكون غير كافية، وغير دقيقة لشرح الوجوه الدلالية للتراكيب العربية»²⁸⁴، ففي العموم، فإنّ المصادر التي انطلقت منها هذه المناهج لتحليل التراكيب الأساسية العربية والكليّة، لا تعدو أن تكون مطابقة لما دعا إليه تشومسكي في مراحل مختلفة من نظرياته، وما دعت إليه النظريات الدلالية التي سايرت المنهج التوليدي التحويلي، ويمكن تحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية وفق القواعد التالية: الشكل رقم (31)

$$S \longrightarrow \left\{ \begin{array}{l} NP+ VP \\ NP+ Pred \end{array} \right\} \quad (1)$$

$$S \longrightarrow VP+ NP \quad (2)$$

$$S \longrightarrow Infl- V- SUBJ- OBJ \quad (3)$$

$$V \longrightarrow V^I - V^{II} - V^{III} (P^{III}) \quad (4)$$

$$S \longrightarrow V- NP -NP \quad (5)$$

$$\uparrow=\downarrow (Subj)\downarrow= (\uparrow Obj=\downarrow)$$

تحليل: يكثر أصحاب المصادر الأولى إلّا أن الوعر يختصّ بالذكر -فقط- الباحثين اللسانيين الأمريكيين من سنو (1965م)، وكاين (1966م)، ولويكوتش (1967م)، وبعض قرائنهم من العرب، مثل: يوسف عوض في طرحه عام: (1973م)، الذين يعتقدون أن البنية التركيبية العربية الأساسية تتألف من قاعدة: مركب اسمي مضاف إليه المركب الفعلي، أو من مركب اسمي مضاف إليه المسند، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القاعدة تعود في مجملها إلى طرح تشومسكي الأوّل لعام: (1957م)²⁸⁵ الذي يقضي بأنّ المركب الاسمي يتكوّن من تعريف واسم، في حين يتألف المركب الفعلي من فعل ومركب اسمي، هذا الأخير الذي ينقسم بدوره إلى

²⁸⁴- المرجع السالف، ص92.

²⁸⁵- حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، ص136. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص229. يؤيل يوسف عزيز البني النحوية، ص40.

تعريف واسم، كأن تقول: [زيدٌ جاء وخالدٌ ذهب]، أمّا العلاقة التي تجمع بين المركبين فإنّ النحو العربي يصفها بالإسناد، وينظر إلى الجمل السالفة ومثيلاتها على أنّها بنية صغرى، وهذا يعنى أنها صالحة لأن تكون المنطلق التي يمكن لكلّ الدراسات النحوية العربية أن تتخذ منها النموذج الأدنى لتحليل التراكيب، فالبنية الصغرى التي نأخذ بها -هنا- «.. تعتبر في المؤلفات القواعديّة العربية مقدّمة نظرية لدراسة الأنماط المختلفة للعلاقة النحوية²⁸⁶»، ويتعرّز هذا الموقف أكثر إذا علمنا أن الكلام يمكن أن يكون مفيداً بدءاً من كلمتين فأكثر؛ أي يتألّف الكلام في أدنى حدّ له من كلمتين تسند إحداها إلى أخرى، فيمكن أن تكون من اسمين، أو من اسم وفعل، فأما الاسمان في التكوين الأوّل فيكون نحو: [زيدٌ قائمٌ]، والنمط الثاني نحو: [قام زيدٌ] وهذا على مذهب الخليل وسيبويه، ففي المثالين السالفين نستطيع فهم الإسناد كبنية ثنائية (اسم + اسم) وبالتالي؛ فإنّها توفر لنا مقدرة خاصة على التمييز بين عنصرين أساسيين يبنيان علاقة إسنادية؛ أوّلاً العنصر الذي يضاف إسناداً وهو الخبر (المسند)، أو ما كان في منزلته، والعنصر الثاني: الذي يضاف إليه مقولات النحو الوظيفية الأخرى وهو المبتدأ، والنتيجة التي نتوصّل إليها هي: إنّ الإسناد يكون غير ممكن دون طرفين يعبر عنهما بالمسند إليه والمسند، وتؤدي دراسة الإسناد -بالتالي- إلى دراسة الأجزاء المكوّنة للتراكيب الإسنادية، وترتبط صفة العلاقة النحوية بطبيعة تلك الأجزاء المكوّنة²⁸⁷، ومن الأهمية بما كان دراسة هذه الأجزاء المكوّنة للإسناد والغاية من ذلك هي: تحليل العلاقات الإسنادية التي يجب أن تكون أوّلاً وقبل كلّ شيء على أساس تحليل الجملة الاسمية كمنطلق لتحليل كلّ التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ذلك لأنّ الجملة الاسمية كـ(مبتدأ وخبر)، أو كـ(مسند إليه ومسند)، من نمط (زيدٌ قائمٌ)، و(هو قائمٌ) هي نواة كلّ الجمل التي يمكن أن يستقيم معناها في اللغة العربية؛ حيث إنّ العلاقة الإسنادية هنا كانت بحمل القيام على زيد، وفي الجملة الثانية على الضمير الذي أدّى وظيفة الاسم الظاهر ودلّ على معناه، وبالتالي: فإنّ العملية الإسنادية تكون بين كلمة وكلمة أو بين اسم واسم أو اسم مفرد واسم مفرد... الخ، وفي الحقيقة: فإنّه يمكن تحديد هذه العلاقات بمجموعة واسعة من التحديدات المبنية أساساً على خواص العناصر البنوية للعملية الإسنادية، كحمل النكرة على المعرفة، أو الفرع على الأصل؛ فالمبتدأ ينظر إليه على أنّه موضوع الكلام، أو أنّه الأصل في المعنى أو أنّه المعرفة في المبنى، وفي العكس النقيض ينظر إلى الخبر على أنّه محمول أو فرع أو نكرة، وبالتالي فإنّه غير قادر على تأليف الكلام، وهذا التحليل يؤدي بنا في الأخير إلى تحصيل قاعدة

²⁸⁶ - غراتشيا غابوتشان، أدوات التعريف والتكثير، وقضايا النحو العربي. تر: جعفر دك الباب، سوريا، دط: 1980م، مؤسسة

الوحدة للطباعة. ص36.

²⁸⁷ - المرجع السالف، ص37.

نظرية تستخلص من هذه الملاحظة التجريبية هو: أن الأصل في التراكيب الأساسية في اللغة العربية يجب أن تنطلق من مصادرة مفادها: ج ← م + م إ أو: NP+NP S، وباستخدام الطرائق التحويلية التي شرحها علماء النحو العربي القدماء نستطيع شرح جميع الأنواع الممكنة للإسناد، التي ينظر إليها على أنها فروع لها أو مشتقة منها، فانطلاقاً من هذا القانون الأساسي يمكن أن يكون منطلقاً لفهم كل الظواهر النحوية الخاصة.

أمّا المصادرة الثانية التي أشار إليها الوعر، والتي حاولت بدورها تحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية فهي: من جنس المصادرة الأولى، لكنها تختلف عنها -نوعاً ما- لتكون من مركب فعلي مضاف إليها مركب اسمي، لتأخذ صيغة من نوع: VP+ NP ← S أو SV+ SN ← Ph، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القاعدة في هذا التحليل من صياغة كل من: أنشن وشرابير عام: (1968م)²⁸⁸ وهي بدورها استجابة متطابقة لما دعا إليه اللساني الأمريكي تشومسكي في طرحه لأول²⁸⁹ وهي -مثلاً أسلفنا- لا تختلف كثيراً عما أشرنا إليه في المصادرة الأولى، إلا أن هذه الأخيرة تبدأ بمركب فعلي، على عكس الأولى التي تبدأ بمركب اسمي؛ وهذا يعني أن أصحاب هذا التوجه ينظرون إلى الجملة من خلال تصدّر الفعل في أركانها، نحو: [يقوم زيد] وهذا النوع من الجمل، هو: ما نستخدمه في الدراسات النحوية العربية بـ[الجملة الفعلية]، وبالتالي: فإن هؤلاء الباحثين يبنون على هذا النمط مناهجهم، ويجعلون من الفعل مكوناً أساساً في عملية تأليف الكلام والعمدة في بناء الجملة، وهذا الرأي يكون على كثير من الصواب والمنطقية في اللغتين الفرنسية والانجليزية ومن كان في أرمتهما، وأقل من ذلك بكثير في اللغة العربية؛ لأن الوظيفة التي يقوم بها الفعل في الجملة العربية هي وظيفة توسم بالمحدودية وضيق الآفاق، ويظهر ذلك في عدة مواطن، مثل: عدم استطاعة الفعل على تأدية وظيفة المبتدأ في الجملة الاسمية، وبالتالي؛ فإنه غير قادر على تأليف موضوع للكلام، ومن جهة أخرى فإنه لا يستطيع أن يؤلف كلاماً مفيداً باتحاده مع فعل آخر، وهذا ما تنبّه إليه مهندسو النظرية النحوية العربية القديمة، أمثال: الخليل وسيبويه، وهذا ما نفهمه من سيبويه عندما قال: «.. فلا بدّ للفعل من اسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء»²⁹⁰، ومعني هذا القول هو تحديد طبيعة الفعل بافتقاره إلى الاسم والذي لا يعدو إلا أن يكون خبراً في الكلام، ولا يختلف هذا التحديد في معناه عما قال به ابن هشام، فهذا

²⁸⁸ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص92.

²⁸⁹ - Naom Chomsky, Structures syntaxiques. P10.

²⁹⁰ - أبو البشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج 1/ ص23.

الأخير الذي يرى أن الفعل: «..يؤخذ في الخبر كمنطلق الحالة التي يكون الخبر فيها اسماً مفرداً»²⁹¹، ومن هنا تظهر جلياً مسألة التعادل الوظيفي بين الاسم والفعل عند قياسهما من حيث التعريف والتكثير؛ فالاسم يحمل معنى المعرفة بينما الفعل يكون بمنزلة النكرة «..فالفعل يعتبر وحدة لغوية تحمل معنى النكرة، لأنه يكون خبراً وجوهر الخبر ينحصر في أنه يستخدم كوحدة تحمل معنى النكرة»²⁹²، وفي الحقيقة: إنّ بناء معيار علمي فاصل بين ما يمكن أن يكون جملة اسمية أو فعلية، وحتى إنّ التفصيل المقدّم بينهما انطلاقاً من تصدر الاسم أو الفعل في جملة معينة، وبناء -على هذا الفصل- معياراً لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية يعرّض إلى مواجهة مجموعة من إشكالات تقف في أحيان كثيرة دون معالجتها معالجة كافية وشاملة، وبناءً على هذا الأساس فإنّ مازن الوعر يكون على كثير من الصواب عندما يقول: إنها غير كافية لأن تعتمد في تحليل التراكيب.²⁹³ أمّا المصادرة الثالثة التي ذكرها مازن الوعر نقداً، والتي أعلن عنها الباحث اللساني العربي يوسف عون عام: (1979م) معتقداً أن فهم التراكيب العربية ينبغي أن ينطلق من مصادرة تتألف بشكل عام من (فعل وفاعل ثمّ مفعول به)، ويمكن التعبير عن هذه المعادلة بصيغة أخرى تتمثل في (مسند إليه ومسند وفضلة)، وما نلاحظه -هذه المرة- هو العنصر الزائد على يسار الفاعل، وهو: المفعول به أو ما كان بمنزلة من الفضليات، أمّا العناصر الأساسية الأخرى من (فعل وفاعل) فهي لا تختلف عمّا ذكرناه في المصادرة الثانية، ويقتضي المعيار اللغوي العام في كلّ المناهج اللسانية أن الزيادة في المبنى تؤدّي بالضرورة إلى الزيادة في المعنى، فبالرغم من أن الفضلة مكملّ معنوي للعناصر الأساسية في الجملة، إلّا أنها تقع داخل التركيب الإسنادي، وتحكمها مجموعة من القواعد تجعلها مرتبطة بالمسند إليه والمسند، وبالتالي فإنّ الوظيفة التي تقوم بها هذه المكملات هي وظائف ثانوية مقارنة بالمكونات الأساسية، فعندما نقول: [ضرب زيدٌ خالدًا]؛ فإنّ الاسم الثاني يعتبر أقلّ منزلة في البناء الإسنادي من الاسم الأول، وعمل على إظهار معنى الضرب الذي قام به زيدٌ، فبيّن من وقع عليه هذا الحدث، هذا من الناحية الدلالية، أمّا من حيث القواعد النحوية: فإنّ طبيعة الفعل هي من تحدّد افتقار الجملة للمكمل من غناها عنه، ليس إلّا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصادرات التي تمّ تحليلها -إلى حدّ الآن- قد اهتمت -فقط- بالجانب النحوي البنائي²⁹⁴ دون التعرّض إلى الجانب الدلالي بأيّ شكل من الأشكال. أمّا المنهج الذي حاول بناء نموذج أدنى

²⁹¹ - ابن هشام الأنصاري نقلاً عن: غراتشبا غابوتشان، أدوات التعريف والتكثير، وقضايا النحو العربي. ص38.

²⁹² - المرجع السالف. ص39.

²⁹³ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص92.

²⁹⁴ - المرجع السالف. الصفحة نفسها.

لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية من خلال منطلق دلالي، فهم اللسانيون العرب المعاصرون الذين صاغوا المصادرة الرابعة؛ أي: $(P^{III}) - (N^{III}) - (N^{II}) - V$ ، ومن أبرز هؤلاء الباحث العراقي: مرتضي جواد باقر في طرحه عام: (1980م)، عند محاولته لتطبيق نظرية جاكندوف الدلالية على التراكيب الأساسية في اللغة العربية، إلى جانب نظرية أكس وصلة (X^{295}) فمن خلال الدمج بين المعيارين الدلالي (لجاكندوف) والنحوي (إكس وصلة، لتشومسكي) خرج مرتضى جواد باقر بالمصادرة الأخيرة، كما هي واضحة في كتابه: (Aspects of Clause structure in Arabic)، المنشور عام: (1980م)، وإذا ترجمنا هذه المعادلة إلى اللغة العربية، فإنّها تأخذ الشكل الرياضي التالي: ف- إ III - (إ III) - (جار ومجرور III). فالطرح الدلالي لجاكندوف يبنى أساساً على أربع قواعد إجرائية تأخذ التسلسل التالي:

(أ) - قواعد التركيب الوظيفي : وهي مجموعة من القواعد التي تحدّد طبيعة العلاقات الدلالية بين العناصر والأركان اللغوية في التراكييب الأساسية، مثل: الموضوع، والمكان، وابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والفاعل.. وتجدر الإشارة -ههنا- أن هذه الأدوار لا تختلف عمّا حدّده غروبر عام: (1965م)²⁹⁶ وبناءً على ذلك- يكون (الموضوع) ركناً دلاليّاً وجوبياً في الجملة، كما يستطيع من خلال هذا الدور أن يعبر عن حالة التركيب الدلالية، بينما تسمح له مقولة (المكان) أن يكون ركناً جوازيّاً، يعبر عنه إمّا بمفهوم حسّي أو بمفهوم تجريدي²⁹⁷ كما هو الشأن في (بداية الغاية ونهايتها)، بينما يكون الفاعل على نوعين: الفاعل المسبّب (بكسر الباء)، والفاعل المسبّب (بفتحها)، وانطلاقاً من هذا التحديد يمكن استنتاج قاعدة أولية متعلّقة بالفعل كعنصر أساس في بناء الجملة، وهي: (فعل + جار ومجرور -فعل + جار ومجرور + اسم...الخ).

(ب)- التركيب السياقي الموضّح: ويجعل جاكندوف هذا المحور رأسًا في مجموعته لتحديد السياقات الممكنة والمختلفة منها، مثل: التطابق، والتبعية، والربط الإحالي، والمجاز..الخ.

(ج)- التركيب التطابقي: الذي يبين ما إذا كان في التركيب ركنان لغويان يعودان على بعضهما بعضاً؛ من حيث الربط الإحالي²⁹⁸ أو إلى حالة الربط غير الإحالي، مثل: التضاد والتناقض وعدم التطابق، فهذه الأخيرة

²⁹⁵- Mazen AL-waer “The Syntactic and Semantic Analysis of Generation of the Sentence” A paper presented at the second conference on Arabic computational linguistics held at Kuwait Institute, for Scientific Research. November: 26-29. 1989. And “Madjallat Allisan Al arabiv” vol 22. 1990. P29.

296- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 68.

²⁹⁷- المرجع السالف. ص 67.

²⁹⁸- المرجع السالف. ص 67-68.

تعتبر من العلاقات التي تحكم الأدوار الدلالية في الجملة، ليس فقط- عند جاكندوف وغروبر، وإنما في طبيعة اللغات الطبيعية بشكل عام.

(د- تركيب العناية والاهتمام والتقديم : يتألف هذا التركيب من التوكيد والنبر والتتغيم ليدلّ على المعلومات الجديدة والقديمة، التي تفصح عنها هذه العلاقات الدلالية في التركيب الأساسي؛ لأنّ هذه العناصر قد تغيّر معنى الجملة كلياً دون تغيير الوحدات المكوّنة للجملة، أو حتى تغيير الرتبة، وإذا جعلنا لذلك مثلاً فإنّه يكون على نحو: [(زيدٌ أخو عمرو!) و(زيدٌ أخو عمرو؟)]؛ فإننا نلاحظ أن الجملتين متكوّنة من العناصر ذاتها (زيد، وأخو، وعمرو)، والرتبة نفسها، وهذا في الغالب العام يمنح تفسيراً دلاليّاً واحداً، لأن البنية العميقة (المعنى) في الجملتين واحدة، ولكن ما لاحظناه في الجملتين السالفتين أن المعنى مختلف كلياً رغم تطابق الشروط التي تحاول أن تجعلها متطابقة في المعنى، فالجملة: [زيدٌ أخو عمرو!] دلت على التعجب بينما الجملة [زيدٌ أخو عمرو؟] دلت على الاستفهام وما دلّنا على ذلك إلا ظاهرة النبر والتتغيم، التي أثبتت استفهاماً عن أخوة زيدٍ لعمرو، وتعجبا في الجملة الثانية عن أخوة عمرو لزيد. أمّا الجانب النحوي لجواد باقر فإنّه يعتمد -مثلاً- أشرنا إليه- على نظرية (س) الموصولة لبنية العبارة، ويرى أن هذه النظرية الفرعية تختصّ ببنية المكوّنات؛ جملاً وعبارات ووحدات أخرى أصغر²⁹⁹ وبالتالي فإنّها تصف العلاقات البنوية بين الوحدات المكوّنة للجملة، انطلاقاً من التحديد الذي يقع في مجموعة من القوانين الأخرى، وفي مجملها لا تتجاوز التحديدات التالية: ع ف ← ف+ ع أ، أو ع ف ← ف+ ع أ+ ع ج، أو ع ← ف+ ع أ+ (ع ج)، أو ع ← ف+ (ع أ)+ (ع ج)؛ بمعنى أنّ التركيب الأساس في اللغة العربية إمّا أن يكون: عبارة فعلية متكوّنة من فعل زائد عبارة اسمية وهذه الأخيرة متكوّنة من أداة التعريف والاسم، أو عبارة فعلية متكون من فعل زائد عبارة اسمية (كرجل وامرأة) وعبارة الجار والمجرور كـ(في الدار، وعند البيت)، أو عبارة عامة متكوّنة من فعل زائد عبارة اسمية زائد عبارة الجار والمجرور، نحو: (ذهب زيدٌ إلى البصرة، وعاد عمرو من اليمن)، وأخيراً العبارة المتكوّنة من عبارة فعلية زائد عبارة اسمية (تعريف+ اسم) وأضاف إليها عبارة الجار والمجرور (حرف الجرّ+ اسمه المجرور المضاف+ المضاف إليه).

وإذا اعتمدنا نظرية (X) أو (س) وصلة، لشرح هذه العلاقة فإننا سنجدّها (النظرية) تحاول تجسيد الخصائص العامة لبنية العبارات جميعها، وليس لتوظيف بنية عبارة بعينها في هذه اللغة أو تلك³⁰⁰ فكلّ

²⁹⁹- مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية. ص97.

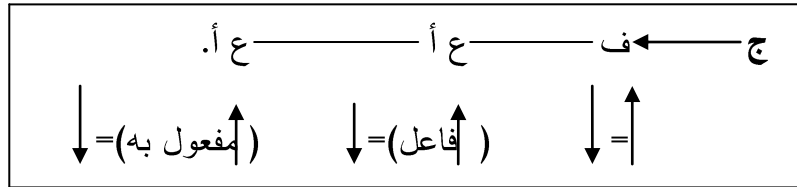
³⁰⁰- المرجع السالف. ص98. -بتصرف-

عبارة تتكوّن من رأس يستند على مجموعة من المكونات الأخرى، ويكون من الفصيطة التي تنتمي إليها العبارة. بل أكثر من ذلك فإنّ العبارة تأخّذ اسمها من الفصيطة المعجمية التي ينتمي إليها الرأس، وعبارة أخرى: فإنّ العبارة التي يتصدّرها الفعل أو يكون رأساً فيها تسمي: العبارة الفعلية، وإذا كان الاسم رأساً للعبارة فهي عبارة اسمية، والعبارة الوصفية هي ما كان رأسها صفةً، والعبارة المجرورة هي ما كان رأسها جرّاً أو مجروراً، وهكذا... الخ، ثمّ إنّ هذه النظرية تنبّه على ملاحظة هامة مفادها: إنّ الفصائل المعجمية الأساسية التي تندرج تحتها كلّ العبارات هي أربع فصائل: اسم وفعل وصفة وحرف الجرّ، وبالتالي؛ فإنّه - طبقاً - لهذه التحديدات والقواعد -السابقة- فإنّها تترأس العبارات المعجمية التالية: (ع أ)، (ع ف)، (ع ص)، (ع ج) وإنّ كلّ عبارة من هذه العبارات تتّصل بفصائل الكلمات الرئيسة، والتي تصنّف وفقاً لها المداخل المعجمية في المعجم³⁰¹ وفي الجانب الآخر؛ فإنّنا نلاحظ أنّ هذه الرؤوس في كلّ هذه العبارات تدعّم بمجموعة من أجزاء لا غنى للعبارة عنها وهي المكملات أو الفضليات -هذه الأخيرة- التي تحدّد السمات المعجمية لرأس العبارة فمثلاً تكون الفضلة عنصراً أساساً ومهمّاً في العبارة التي يكون فيها الفعل المتعدّي رأساً في مجموعته، وإذا لم تتوفّر العبارة في مثل هذه الحالة على مكمل، فإنّ هذا الوضع سيؤدّي إلى خلل في التركيب النحوي والصياغة المعنوية معاً، وتعجز العبارة على أن تكون مفيدة بذاتها، وإذا كان ذلك كذلك - وهو كذلك - فإنّه سيتمّ إلى جانب الرأس والفضلة إضافة عنصر آخر تستوجب العبارة لإتمام معناها وإفادتها، هو المخصّص أيّ (مخصّص - Spécifier)، الذي يمنح الرأس سمات دلالية ومعنوية معيّنة، وفي الركن الرابع تأتي مقولة الصرفة ويرمز له في هذه النظرية بالرمز (صر)، كالتذكير والتأنيث والعدد والجنس... الخ، وإلى حدّ الآن - لم تذكر كلّ الشروط والتحديدات التي تتطلبها العبارة ولا يكون لها - ذلك - إلاّ بعد تزويدها بالمقولة الخامسة المتمثلة في -مقولة المصدر (مص)، وهذا المفهوم الأخير هو آخر المفاهيم التي جاءت بها نظرية (س) التي تعالج العبارات التي يكون رأسها مصدرّاً ويجعل من العبارة عبارةً مصدرية، وبناءً على هذه التحديدات تنتج لها في الأخير المصادرة التي يعتبرها مرتضى جواد باقر الأساسية في تحليل التراكيب العربية، التي نترجمها بالشكل التالي: ف - ف - أ - (أ) - (ع ج)؛ أيّ إنّ العبارة الفعلية تتكوّن من الفعل بمستوياته وخصائصه المختلفة، زائد اسم وسماته المتعدّدة والمحصورة في مجموعة من المميّزات، زائد عبارة الجرّ والمجرور وأشكاله الأخرى. فهذه الفرضية في العموم يرى الوعر أنها مقبولة -إلى حدّ ما-

³⁰¹ - المرجع السالف. ص 99.

ولكنها ليست الأمثل لتعرضها إلى مجموعة من النقائص عند تطبيقها على التركيب الأساسية في اللغة العربية.³⁰²

ومن الفرضيات التركيبية المطروحة -في هذا الصدد- والتي يراها مازن الوعر أكثر حداثة وتقرّبا إلى خدمة هذا الهدف هي الفرضية الأخيرة، التي وضعها اللساني المغربي: عبد القادر الفاسي الفهري التي اصطلح عليها بـ: الفرضية الوظيفية المعجمية³⁰³، مستفيدا ومطبّقا للفرضية النقدية التي وضعتها الباحثة الأمريكية [جون برزنن -J-Bresnan]، على نموذج تشومسكي عام: (1965م)؛ وطبّقه الفهري بدوره على التراكيب الأساسية في اللغة العربية بغية تفسيرها وتحليل مكوناتها. إنّ المنهج الوظيفي المعجمي الذي اعتمده الفاسي الفهري ألزمه فهما خاصا للتراكيب في اللغة العربية، وهذا الفهم الخاص جعله يطرح المصادرة الأخيرة، أو القاعدة التي يمكن ترجمتها إلى اللغة العربية، لتأخذ الشكل التالي:



ينطلق فهمُ الفهري في تحديده للمنهج اللساني من بناء عقلي صوري يطمح إلى ربط أكبر عدد ممكن من الظواهر الملاحظة بقيود خاصة، تكون مجموعة منسجمة من الأحكام المعقولة والمقبولة نظرياً وتطبيقياً يحكمها في الأخير مبدأ التفسير، ويمكن تمثيلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية، أو مجموعة من المسلّمات نستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية،³⁰⁴ ومن -هنا- نبني فهما آخرًا يتعلّق بمحاولة الفهري وسيعيه إلى تجاوز الوصفية والتقريرية ليتّجه نحو بناء منهج تفسيري كمنهج شامل يفسّر النظام النحوي ومفاهيمه، مثل:

³⁰² - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 113. كما أنّنا نلاحظ أن مازن الوعر لم ينتبه إلى أن باقر في هذا الطرح قد حاول أن يجمع بين النموذج الدلالي في تحليل العبارة عند جاكوفوف عام: (1980م) وبنية العبارة عند تشومسكي في نظرية (X) وصلة، وعلى عكس من ذلك؛ في كتابه السابق يذكر نظرية تشومسكي دون نظرية جاكندوف، وفي كتابه نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية يذكر نظرية جاكندوف دون نظرية تشومسكي، ينظر الكتاب الأخير: ص 93.

³⁰³ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 113، نقلاً عن: Fehri fassi, Abdelkader "Complémentation et Anaphore en Arabe Moderne : Une Approche lexicale fonctionnelle" Thèse Doctorat d'état université de Paris 3. 1981.

³⁰⁴ - حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. ص 252.

تفسير الحالات الإعرابية، والتطابق والتقدير والحذف والزمن،³⁰⁵ ومن حيث اللوازم المعجمية كالمعنى والتعدي وال لزوم، وصيغة الفعل، وتجدر الإشارة -في هذا الموضع- التنبيه إلى أن المعجم عند الفهري يشمل النظام الصرفي، والصوتي، وشيئاً من النظام النحوي.³⁰⁶ ينطلق الفهري في تحليل المصادرة -أعلاه- من نقد أطروحة الأدوار الدلالية، في فرضية تبين تفاعل النظامين النحوي والمعجمي، وكان هذا فيما سمّاه "مشكلة الأدوار الدلالية، والوظائف النحوية والربط بينهما"³⁰⁷ وليشرح طرحه يقدم هذه الأمثلة:

(أ) - ضرب الرجل الولد.

(ب) - تلقى الولد ضربة.

(ج) - أنهك الضرب الولد.

نلاحظ في الجملة الأولى أن الفعل: (ضرب) متعدّ أخذ فاعلاً هو (الرجل)، ومفعولاً به (الولد)، وفي الجملة الثانية؛ أصبح (الولد) فاعلاً، وفي الثالثة؛ أصبح الحدث (ضرب) فاعلاً، وهذا ما يسميه الفهري تناوب أركان الجملة [ف، فاء، مف]، دون قاعدة دقيقة تفصل في حالات التناوب، وهذا هو أهمّ مشكل في الدلالة³⁰⁸، ومن خلال هذا المنطلق يمكن شرح مصادرتة التي ختم بها الوعر مجموعته التي حاولت تقديم النموذج الأمثل لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ف-الفاسي الفهري- يرى أن كلّ جملة تتألف من فعل يتصدّرها وعبارة اسمية وأخرى اسمية -كذلك-، ونلاحظ أن تحت هذه التحديدات تأتي رموز أخرى، فمثلاً تحت عبارة (ف)، جاء رمز (=) وهذا الرمز عند الفهري يعبر عن سلسلة كلامية في حالة ارتباطها بمجموعة من القيود الضرورية، والتي تعني أن متناسبات الميّا متغيّرات المراقبة والمراقبة يجب أن تكون شبه متناظرة وقيد نسبة التناظر هو صيغة ضعيفة القيد، والتناظر يسمح بتغاير براميتري (Parametric) واختلاف ما بين اللغات اعتباراً لدرجة التقاطع الممكن،³⁰⁹ قد يحصل الاتفاق بأن هذا التحديد الذي قدّمه الفهري تحديداً في غاية التعقيد نظراً لهذه البنية الاصطلاحية، وبمصطلحاتنا -المعتادة- يرى الفهري أن النحو الوظيفي

³⁰⁵ - عبد القادر الفاسي الفهري "التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتّساق؛ تحليل وظيفي" مجلة اللسانيات، العدد (7)، الجزائر: 1997م، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية. ص81، وما بعدها.

³⁰⁶ - حسن خميس سعيد الملخ، المرجع السالف. ص252.

³⁰⁷ - عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم الوسيط. الدار البيضاء، دط: 1998م، دار توبقال للنشر، ص18-19. وبعدهما.

³⁰⁸ - المرجع السالف. ص18، ويظهر كذلك: حسن خميس سعيد الملخ. المرجع السالف. ص254.

³⁰⁹ - عبد القادر الفاسي الفهري "التطابق، والربط الإحالي، ومبدأ الاتّساق؛ تحليل وظيفي" مجلة اللسانيات. ص72.

المعجمي يضع مجموعة من الشروط لمعالجة نحوية (Grammaticalité) سلسلة كلامية التي تحكمها بدورها مجموعة من القواعد الداخلية التي تحصي مجموع الحالات الممكنة لتناوب المراقبة والمراقبة (وهذا المصطلح في استعمال الفهري لا يبتعد في معناه عن العامل والمعمول) والتي يجب أن تكون في الغالب الأعمّ شبه متناظرة، هذه الأخيرة التي يراها صيغة ضعيفة القيد ما لم تدعّم بتغاير براميتري (الخاص بلغة معيّنة)، أمّا الرمز (فاعل) = و (مفعول) = فهي للدلالة عن سمات الموضوع منها إلى الرأس ذهاباً وإياباً صعوداً ونزولاً.

وفي الحقيقة؛ فإنّ الباحث المغربي* "عبد القادر الفاسي الفهري" يلتقي مع مازن الوعر في كثير من مواطن المعرفة اللغوية العربية، ومن بينها: التقاؤهما في المنهج المعتمد لدراسة اللسانيات العربية؛ فكل من الفهري والوعر من زعماء المنهج التفسيري، ومن جهة -أخرى- فإنّهما يعتمدان بالدرجة الأولى على النظريات اللسانية المتطورة في أمريكا تحت لواء تشومسكي، والنظريات الدلالية التي اعتمدها الوعر والتوليديّة التحويلية والنظرية الوظيفية المعجمية التي انتقدت بها الباحثة اللسانية "برزنن" طرح تشومسكي الثاني (1965م)، فمن خلال هذا التأصيل يكون الوعر على كثير من المنطقية، عندما ينظر إلى عمل الفهري على أنه من أحدث المناهج وأقربها إلى تحليل التراكيب العربية تحليلاً معقولاً.

خلاصة نقدية: يرى مازن الوعر أن هذه المناهج اللسانية للتراكيب العربية قد استطاعت الاقتراب إلى منطق اللغة العربية وحاولت أن تفسّر بعض القضايا اللغوية، مثل: (المركب الاسمي، والمركب الفعلي) والتجليات التي تحكمها، ولكنه ينتقدها في اقتصارها على هذه المواد دون السعي إلى تفسير مواد عربية أخرى، مثل: (اسم الفعل واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر والصفة المشبهة، وأسماء التفضيل.... الخ)، هذا بالإضافة إلى اعتمادها على الجانب النحوي البنائي، دون تعرّضها إلى الجانب الدلالي، ومن هنا سينطلق الوعر؛ أيّ أنه سيحاول طرح فرضية نحوية ودلالية للبنية العميقة والمقدّرة للتراكيب الأساسية في اللغة العربية مستخدماً المنهج اللغوي العربي القديم -من جهة- ودمج المنهج التصنيفي الذي أسّسه عالم الدلالات الأمريكي: ولتر

* يجب من باب الأمانة العلمية أن ننبه إلى أن الشرح الحقيقي الذي تتطلبه قاعدة فاسي الفهري أعقد بكثير وأوسع ممّا ذكرناه واكتفينا فقط- إلى تحديد الخطوط العريضة لها، وتجنباً للخروج عن موضوعنا الذي يحاول أن يقدم لمحة عن هذه المنطلقات ليس إلّا. كما تجدر الإشارة -أيضاً- إلى أن مازن الوعر لم يكن دقيقاً في نقل فرضية الفهري، قارن بين: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحلل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص93، ودراسات نحوية دلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص113، ومقاله بالإنجليزية -مجلة اللسان العربي- -The Syntactic and Semantic Analysis p29.

كوك، عام: (1979م)، بالمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه عالم اللسانيات نعوم تشومسكي في الفترة الممتد بين (1970-1981م)، وذلك من أجل وصف وتفسير التراكيب العربية وشرحها نحوياً ودلالياً.³¹⁰ وقبل الولوج إلى هذا الطرح الذي سيتبناه المنظر في كل أعماله، يجب تثبيت ملاحظة -هامة جداً- لم ينتبه إليها مازن الوعر والتي نعرضها على الشكل التالي:

نلاحظ في هذه المصادر التي رصفها الوعر قصد بناء إطار منهجي لنظريته، أنه لم يشرحها ولم يبين مواطن النقد فيها ولا حتى الغايات منها، وهذا نقص في تقديمه لنظريته، كما أنه لم يتعرض -ولو من بعيد- إلى مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة، رغم أنها من أكثر الصياغات دقة التي حلت التراكيب العربية -إلى حد الآن- وبمواد ووسائل لغوية عربية خالصة وأصيلة؛ وهذه المصادر يصوغها العبقري الجزائري: عبد الرحمان الحاج صالح على الشكل التالي: ج = [ع ← م₁ ± م₂] ± خ.

ينطلق الحاج صالح في تحليله -هذا- من مفهوم لا نظير له في اللسانيات الغربية، وهو مفهوم التركيب التفريعي³¹¹ (وهو غير التفريع عند تشومسكي)، وهي ما أهم المفاهيم التي جاءت بها الخليلية القديمة، ويكون هذا التحليل منطقياً إذا لاحظنا أن الخليليين ينطلقون من أصغر ما يُخاطب به مفرداً -مثلاً- هو الحال عند الخليل وسيبويه على عملية تفريعية (تحويلية) واحدة، وهي: [الزيادة على الأصل³¹²]؛ أي النواة أو العنصر الثابت الذي يستقل بنفسه ولا يتغير.³¹³ تنطلق هذه النظرية من أصغر وحدة خطابية منقوصة -عموماً- وبالتالي: فهي قابلة للزيادة، فالاسم -مثلاً- يضاف إليه التعريف بدرجة، وبعده حروف الجر التي تبعد عن النواة بدرجتين، وتكون هذه الزيادة من يمين نواة الاسم، وهذه الناحية يسميها الحاج صالح [الناحية اللفظية الصورية]، وهذا التفريع التركيبي بالزيادة ينطبق -أيضاً- على مقولة الفعل مثل: السين وسوف ولن....الخ كما أنه تجدر الإشارة -هنا- إلى أن التمييز بين [الصوري والدلالي] هو من أهم المميزات الأساسية في الخليلية الحديثة، كما أنها من المبادئ المنهجية الأساسية في النحو العربي الخليلي، يقول عبد الرحمان الحاج صالح: «..فلا يتحدد العنصر اللغوي كلفظ بما يخص المعاني وحدها، ولا يحدّد المعنى كمدلول للفظ بما يخص هذا اللفظ وحده³¹⁴»، وفي المرحلة التالية من هذا التحليل يأتي دور التفريع المتدرّج في الزيادة التي

³¹⁰ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 93-94. -بتصرف-

³¹¹ - عبد الرحمان الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. ج2/ ص 83.

³¹² - المرجع السالف. ج2/ ص 83.

³¹³ - بشير إبرير "أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة" مقال قيد النشر.

³¹⁴ - عبد الرحمان الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. ج2/ ص 84.

تحدّدها مواضع خاصة، وفي هذا الركن يحدّد الاسم صورياً ودلالياً؛ فبالزيادة قبل النواة مباشرة يعرف بـ(أل) ليكون تحديده الصوري، ثم يدلّ على المعرفة وينفي التكثير، وهذا هو تحديده الدلالي، ويتوسّع الاسم إلى الجرّ يميناً ويساراً بتخصيص علامته الإعرابية أو التنوين أو المضاف إليه، وهذه العملية كلّها تجمع في مفهوم عام يصطلح عليه في النظرية الخليلية الحديثة بـ«المثال المولّد للاسم»³¹⁵، وبعد هذا يأتي مفهوم العمل* والعامل والمعمول والمخصّص في المستوى التركيبي؛ ويحدّده الحاج الصالح بأنه المستوى الذي يتحدّد فيه الاسم والفعل، وهو المستوى المركزي بالنسبة لنظام اللغة؛ لأنه يكون منطلقاً في تحليل واكتشاف المثل المولّد، ويمكن أن ينطلق منه إلى ما هو فوق لتحديد التراكيب، كما يمكن أن يتوجّه إلى ما تحته على مستوى بناء الكلمة المفردة، ثمّ إلى مستوى الحروف.

ينطلق الخليليون من أصغر وحدة من الكلام المفيد،³¹⁶ ومثل ذلك: "زيدٌ قائمٌ" ويعتبرونها جملة نووية تتوسّع من الجهتين بشكل اندراجي، وينتج عن هذا التوسّع تفريع عن نواة التركيب، وبالزيادة³¹⁷ مثل: الأدوات والأفعال [العناصر العاملة بصفة عامة]، فالعامل هو الأساس الذي يحكم في خطيّة تركيب الكلام،³¹⁸ وهو المحور الرئيس الذي يُبنى عليه التركيب، وذلك حتى لو كان معادلاً للصفر (ϕ)؛ أيّ عنصر فارغ إلاّ أنه سيعمل عمله بالابتداء، ويقوم بتحديد المعمول الأوّل لفظاً ومعنى، ويكون سبباً في إعرابها (حركة ومحلاً) وإلى جانب ذلك فإنّه يعمل على تغيير المعنى،³¹⁹ وتظهر أهمية العامل في أن خلوّ الكلام منه تؤديّ إلى انعدام الفائدة، أمّا المعمولات والمخصّصات فهي الوحدات المجردة التي تبني عليها أبنية الكلام (التركيب)

³¹⁵ - عبد الرحمان حاج صالح، المرجع السالف. ج 2/ ص85. وللشرح المستفيض لهذا المنهج الذي يعرف بالنظرية الخليلية الحديثة يستحسن العودة مباشرة إلى مصادرها من خلال المقالات التي نشرها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أو من خلال الكتّيب الذي يحمل العنوان نفسه، وفي شرح هذا العنصر فإنني قد ذكرت أقوال عدة للحاج صالح ومن دأب دأبه من الخليليين وقد تعمّدت أحياناً عدم التهميش لأقواله وذلك نية من الباحث أنّ المطلّع على هذا البحث يكون متشبّعاً بتلك المفاهيم الخليلية. * وفيما يلي من هذا البحث سنفاضل بين مفهوم العمل عند الحاج صالح وعلماء العرب القدماء، ومفهوم الإسناد عند العرب المعاصرين واللسانيات التوليدية التحويلية، لنرى أيّهما أنسب لمنطق النظرية النحوية العربية، وأيّهما أكثر نجاعة وأقلّ تجاوزاً للعقبات المطروحة في اللسانيات العربية، لأنّ أغلب المشكلات المطروحة في تقويم النظرية النحوية العربية المعاصرة تقع في هذا الجانب الذي أشير إليه.

³¹⁶ - عبد الرحمان حاج صالح، المرجع السالف. ج2/ ص85.

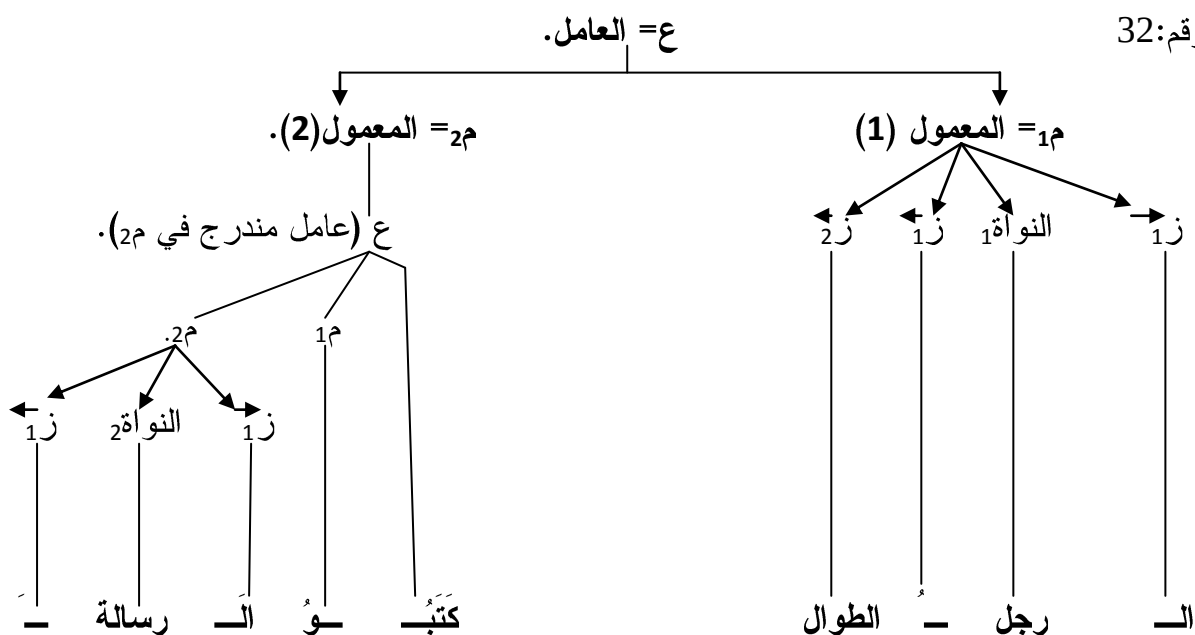
³¹⁷ - المرجع السالف. ص ن.

³¹⁸ - المرجع السالف. ص ن.

³¹⁹ - المرجع السالف. ص ن.

وليس لفظة وحدها أو تركيبها مع ألفاظ أخرى، فالعمل -مثلاً- هو كيان اعتباري،³²⁰ فهو موضوع داخل البنية (وهو غير الموقع في مدرج الكلام)،³²¹ والدليل على ما نذهب إليه أن محتواه يكون كلمة واحدة مثل: (إنّ، ومن بمنزلتها) وقد يكون لفظة (حسبتُ)، وقد يكون تركيباً بأكمله (أخبرتُ زيداً). والأهمّ من ذلك كلّ أنه يمكن أن يكون منعدياً (لا شيء) بالمعنى الرياضي أو الخلوّ مثلما عبّر عنه عبد الرحمان الحاج صالح، أمّا المخصّص: فهو الزيادة النووية عن العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثاني، وليس زيادة عن الأصل الذي هو [زيدٌ قائمٌ]³²² وعندما نجمع هذه التحليلات نصل إلى تمثيل تشجيري يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم: 32



ترسيمة تبين مفهوم العامل والزيادات التي تعترضه³²³

أما المخصّص فإنّه يشار إليه بالرمز (م ← م₂) وهو زوج مركّب يشير إلى أن م₁، لا يمكن أن يتقدّم -
أبداً- على ع.

استنتاج: فمن باب المقارنة العلمية نستنتج أن هذه المصادرة هي أكثر المصادرات السالفة منطقية ودقة من المصادرات الأولى، وخصوصا تركيزها على المواد العربية -مثلما أسلفنا- وأكثر مراعاة للمنطق التطويري الذي اعتمده علماء العرب القدامى، ويعتبر عدم إشارة الوعر لها نقصا إبستمولوجيا في تقديمه وتحديد

³²⁰ - المرجع السالف. ص ن.

³²¹- المرجع السالف. ص ن.

322- المرجع السالف. ص ن.

³²³ - صالح بلعيد، مقالات لغوية. الجزائر، دط: 2004م، دار هوم، ص40.

للإطار المنهجي الذي سينطلق منها مازن الوعر إلى أطروحته أخرى تتجاوز النقائص التي لاحظها في المصادرات السالفة.

المبحث الثاني؛ إمكانية صياغة نظرية لسانية عربية حديثة عند مازن الوعر: إنّ المقصود من إمكانية إيجاد أو صياغة نظرية لسانية عربية حديثة -في هذا البحث وعند مازن الوعر- هو: تأسيس نظرية علمية عربية حديثة؛ من حيث وسائلها، ومن حيث منهج دراسة المواد اللغوية العربية، خلافاً عن مجموعة النظريات اللغوية العلمية المطروحة في الفكر اللغوي العربي الحديث، التي تسعى إلى فهم وتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية الفصيحة، ويعتقد مازن الوعر أن البحث الدقيق والاستقصاء العميق لتراكيب العربية الأساسية في هذه اللغة -العربية الفصيحة- وتحولاتها يشكّل فراغاً يمكن أن يعوّض أو يوصف ويشرح من خلال نظرية لسانية عربية حديثة،³²⁴ ومن جهة أخرى- فإنّ عدم التطابق التام بين المقولات النحوية والدلالية للنظريات اللسانية الغربية التوليدية التحويلية والدلالية، مع مقولات النحو والدلالية والدراسات البلاغية في اللغة العربية تطرح ضرورة علمية قصوى إلى فتح مجال لأطروحة لسانية عربية حديثة تستطيع توحيد المقولات في إطار عمل مزدوج، ويكون ذلك: أولاً وقبل كلّ شيء، بتحديد مواطن عدم التطابق التام؛ وتكييف أو تعديل الضوابط اللغوية للنظرية اللسانية الغربية، حتى تستجيب -بشكل تام- للمقولات النحوية التي صاغها عباقره العرب من اللغويين والنحاة، أضف إلى ذلك: تحديد خصوصيات الضوابط والقواعد النحوية والدلالية النابعة عن اللغة العربية -نفسها- دون سائرهما من اللغات (الاشتقاقية وغير الاشتقاقية) وهذا يعني أنها ستختلف بشكل وضعيّ عن الضوابط التي صاغها علماء النحو العالمي والضوابط العالمية الموضوعية في اللسانيات العامة بشكل عام.

ثم إنّ النظرية النحوية العالمية لتشومسكي تستطيع أن تبحث في اللغة العربية بوسائله الكلية، وأن تصل بهذه الوسائل إلى منجزات ونتائج تكون عربية محضة دون أن تشارك في البعد الكلي للنظرية، ومثال ذلك: أنّنا إذا طبقنا بعض الفرضيات المتأخرة لتشومسكي؛ أيّ بعد المرحلة الثانية -خصوصاً- الفرضية المعجمية التي وضعها عام: (1970م) على المادة العربية «... فإنّنا سنتوصل إلى نتائج معجمية عربية لا يمكنها أن تخضع للفرضية المعجمية الغربية، وذلك لأسباب تتعلق بالطبيعة الاشتقاقية للغة العربية..»³²⁵ في حين أن العلاقات الشكلية للتراكيب العربية -من جهة أخرى- تخضع -تماماً- للنظرية اللسانية التشومسكية الغربية

³²⁴ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 68.

³²⁵ - المرجع السالف. ص 83.

ذلك: «..لأن النظرة الفلسفية البعيدة التي أرادها العرب القدامى من اللغة العربية تتشابه إلى حد ما مع النظرة الفلسفية المتوخاة، والتي يسعى الغرب إلى تحقيقها³²⁶..»، ومن هنا فإنّ اللسانيات كعلم غربي، هي: ممارسة غربية في هيكلها، أمّا انتماؤها ومنطلقها الفلسفي وهدفها النفعي البرغماتي لا ينتميان إلى الغرب، وإنّما هما ملك حضارة الإنسان المعاصر، وبالتالي: فإنّ هذه النظرية اللسانية العربية الحديثة التي يسعى الوعر إلى صياغتها ستحاول أن تقدّم حقائقاً مهمة جدّاً عن بنية اللغة العربية، وكيفية عملها من أجل خدمة المعيارين العلميين اللذين تستند إليهما اللسانيات الحديثة، وهما: معيار المنطلق الفلسفي ومعيار الهدف النفعي البرغماتي هذان المفهومان الأخيران اللذان يحدّدان المنهج الذي تعتمده أيّ دراسة في المجال البحث اللغوي.³²⁷

كما أن بعض التراكيب العربية، مثل: التركيب الاستفهامي، فإنّها تبين بعض الوجوه الدلالية والنحوية العربية الخالصة دون أيّ تعالق أو تشابه مع أطروحات المنهج التوليدي التحويلي للتركيب الاستفهامي الكلّي في حين بعضها -يعني بعض حالات التركيب الاستفهامي- يكون قابلاً لتحديدات النحو الكلّي، ومشاركاً مع اللغات الطبيعية الأخرى، وهذه الحقيقة تؤدّي بمازن الوعر إلى الاعتقاد بأنّ هذه المميّزات تُرشّح اللغة العربية لأن تدرس في إطار اللسانيات التوليدية التحويلية، وبالتحديد المنهج اللساني الذي طوّر في أمريكا في السنوات الأخير تحت إشراف تشومسكي، كما أن هذه الأسباب السالفة -الذكر- تؤدّي بنا -في الحقيقة- إلى تحديد مفهوم العلمية والشرعية العلمية عند مازن الوعر؛ هذا المفهوم الذي يجب أن تتبني عليه كلّ المقاربات العلمية دون استثناء، والمبنية أساساً على مجموعة من الشروط الإبيستيمولوجية، مثل: الملاحظة والضبط والدقّة ثمّ الملاحظة،³²⁸ وهذه القوانين يجب أن تتوفر وتطرّد في مقارنة معينة، وعليها أن تكون مستجيبةً لمواد لغوية مختلفة وعالمية، ويستوضح هذا المفهوم أكثر عندما يقول الوعر: «..تحتاج النظرية اللسانية لأن تكون مرنة في مبادئها النظرية والتطبيقية؛ أيّ أنها قادرة على الاستفادة من مختلفة المواد اللغوية المنتمية إلى اللغات البشرية العالمية³²⁹..»، ومن هنا فإنّ العلمية كمفهوم نظري إبيستيمولوجي تقيمي ينطلق عند الوعر من استفادة النظرية اللسانية الغربية من المواد اللغوية العربية التي ستقدّمها نظريته، ومن المفاهيم اللسانية التي وضعها علماء العرب القدامى، والعكس مطلوبٌ ؛ أيّ استفادة العرب واللغة العربية والدراسات اللغوية

³²⁶ - المرجع السالف. ص 84.

³²⁷ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 39.

³²⁸ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص 69، وللمؤلف نفسه، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 17-18، ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 5-114.

³²⁹ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 69.

العربية من التطورات التي سمّاها مازن الوعر (المدهشة والعملاقة) من تكنولوجيا اللسانيات الغربية لفتح آفاق جديدة أمام الدراسات اللغوية في اللغة العربية، وهذه جانب أصيل ومحاولة مبدعة يحاول -صاحبها- بعزيمة خلق جوّ فلسفي وحضاري لمستقبل الدراسات العربية، وتهيئة الشروط العلمية المثلى لهذا الالتقاء (فكر لغوي عربي وعربي) ولهذا الانفتاح الذي يطمح إليه الوعر، هذا الأخير الذي يرى في انكباب العقل العربي على منطق واحد في البحوث اللغوية يجعل كلاً من اللغة العربية والنظرية اللغوية العربية تعيشان في حالة غياب عن العالم، وفي زاوية شبه منسية في هامش الحضارة الإنسانية الزهرة في الوقت الحاضر، التي تتمتع بوسائل متقدمة وإمكانات هائلة تستطيع أن تغزو ميادين كثيرة كما سبقت وفعلت ذلك مع علم اللغة النفسي والاجتماعي، والسيميولوجي، وغيرها من فروع المعرفة البشرية التي تعتبر ميزة العصر.

(أ)- إرهابات ومبررات الأطروحة اللسانية العربية الحديثة عند مازن الوعر: لا يخلو أيّ بحث تنظيري أو نظرية علمية من جانب الفرض النظري الذي يبررها ويجعلها ممكنة ومعقولة الحدوث، منهجاً ومقدمات ونتائج، وإذا استقصينا أعمال مازن الوعر بحثاً عن الفرضيات المبدئية التي انطلق منها، فإننا نبحث - في الوقت نفسه- عن الإرهابات والآثار الأولى التي انتهجت سبيلاً علمياً أدّى بها إلى صياغة نظرية تجمع هذه الملاحظات المشتتة، وتثبت حقيقة التخمينات والانطباعات الأولية حول موضوع التراكيب في اللغة العربية، أو تفنيدها.

إنّ انطلاقة مازن الوعر كان من خلال البحث العميق في المناهج اللغوية العربية القديمة، واللسانية الحديثة من التوليدية إلى الدلالية، وكانت نتيجة هذا السبر، ملاحظة مجموعة من التشابهات والتمثّلات بينهما، وهذا التشابه أدّى -في الأخير- إلى قيام تصوّر عام حول المسألة اللغوية بين هذه المناهج، ومن -هنا- تنبع إمكانية تفسير منهج بمنهج آخر، مثلاً: تفسير منهج العرب القدامى بالمنهج التوليدي، كما أدّت إلى صياغة مجموعة من الفرضيات التي أخذت تتوجّه إلى صياغة أنموذج جديد في آلية التفكير في اللغة العربية، وإذا كان ذلك -كذلك- فإنّ الفرضيات التي يمكن تلخيصها في هذا المجال هي:

1- لقد أدرك مازن الوعر التشابه بين العلاقات التركيبية على مستوى التمثيل المقدّر (البنية العميقة) عند علماء العرب القدامى -وخصوصاً- في وضع علماء اللغة القدامى من: الخليل بن أحمد سيبويه وابن جني والأسترابادي، بشكل مشابه (والشبه غير التطابق) مع تلك الأوصاف التي قدّمها تشومسكي في اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية -وبشكل أعمق- في مرحلتها الثانية والثالثة التي جمعت بين النحوية والدلالية والمعجمية والصوتية.

ب- إنَّ الضوابط المفروضة على التراكيب العربية للحدِّ والتقليل من قوَّة القواعد النحوية (كالضوابط المفروضة على التراكيب الاستفهامية) تشبه الضوابط المفروضة على القواعد النحوية التوليدية التحويلية التي كان قد وضعها العالم اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي في الفترة الممتدَّة بين (1971-1973م).³³⁰

ج- إنَّ تحديد العرب القدامى للقواعد التوليدية والتحويلية للتراكيب العربية لا يختلف كثيرًا، بل يكاد يكون متشابهًا مع مفهوم القواعد التوليدية التحويلية في النظرية اللسانية التي وضعها تشومسكي، (وقد أشرنا إلى ذلك في بداية هذا البحث).

د- إنَّ مفهوم الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتراكيب العربية التي تهدف إلى العملية النحوية البلاغية لخاصية التقديم والتأخير في الجملة العربية وفق منطق النظرية النحوية العربية القديمة، يشبه هدف التقديم والتأخير في التراكيب الكلِّية³³¹ (العامة)، في النظرية اللسانية الغربية، يقول مازن الوعر: «..فالعالم اللساني -سيمون ديك- عام: (1978م) في نظريته المعروفة بـ[اللسانيات الوظيفية] ثمَّ العالم اللساني الأمريكي تشومسكي في نظريته المعروفة بـ[اللسانيات التوليدية التحويلية]، إنَّما يشبهان في مفهومهما للتقديم والتأخير العالم اللغوي العربي: عبد القاهر الجرجاني؛ ذلك لأنَّ أهمَّ عنصر يُعنى ويهتمُّ به هو العنصر المقدَّم على بقية العناصر الأخرى في التراكيب اللغوية..»³³².

هـ- إذا استطاعت اللغة العربية التجاوب للنظرية التوليدية التحويلية، فإنَّ أهمَّ فكرة يستطيع مازن الوعر البرهنة عليها هي: إنَّ المبادئ الخاصة للتراكيب في اللغة العربية والتي تقتصر -فقط- على هذه اللغة ستساهم في تطوير المبادئ العامة للنظرية اللسانية الغربية، وبالتالي: قدرة النظرية اللغوية العربية على إفادة اللسانيات والبحث اللساني العالمي والكلِّي، وإذا وُفِّقَ الوعر في البرهنة على هذه الفكرة، فإنَّه سيعيد الاعتبار لجهود علماء العرب الأفاضل، ويصبغها بصبغة عالمية تحظى برفد عال في اللسانيات المعاصرة، هذه الحقيقة التي أدركها العالم اللساني الأمريكي "مايكل بريم" وتشومسكي بعده، وقد كتب (بريم) تعليقًا علميًا ووظيفيًا يلخص كلَّ تلك البحوث التي أجراها على [الصوتيات العربية]، حيث قال: «أعتقد أنَّ النحو العربي قد وصل إلى أدنى انحطاطه على أيدي الباحثين الغربيين، فقد تجاهل الغرب المعاصر الفكر العربي الخارق الذي تمتع به النحاة العرب في تحليلاتهم لبنية اللغة العربية [...] وأحبُّ أن أقول: إنَّ عملي هذا (الصوتيات العربية)

³³⁰- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص67.

³³¹- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص44.

³³²- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص68.

إنّما استمدّ إلهامه من الروح العلمية لذلك الفكر العربي الخارق الذي أراد تحديد "الأصل" أو التمثيل العميق للغة العربية..³³³، وحقيقة هذا القول لا يبتعد عما قصده تشومسكي عندما قال: «..لقد كنت مهتمًا بالتراث العربي والعبري في فترة العصور الوسطى [..] ذلك لأنّ والدي كان مختصًا بالنحو العربي والعبري لتلك الفترة، وقد درستهما على يده، وهكذا فإنّ معظم تفكيري حول اللغة، إنّما قد تأثّر بهذا التراث، وقد كان بعض ما درسته عن النحو في القرون الوسطى قد قادني إلى بعض الأفكار والأنظمة القواعيدية التي دخلت فيما بعد في نظريتي الصوتية والنحوية التركيبية³³⁴»، كما أنّنا نلاحظ -أيضا- اعتراف تشومسكي بقيمة النظرية اللغوية العربية المعرفية في التعليق الذي سجّله على رسالة دكتوراه التي تقدّم بها مازن الوعر إلى جامعة جورج تاون -واشنطن- عام: (1983م) عندما قال تشومسكي: «لقد دهشت بشكل خاص بتلك التعليقات التي وردت في ثنايا هذه الدراسة، والتي قالها اللغويون العرب القدماء، إنّ هذا وحده يجعل هذه الدراسة إسهامًا قيمًا جدًّا لتطوير الدراسات اللسانية الغربية، وبغض النظر عن العمل اللساني الحديث والمطبّق على التراكيب العربية والذي يبدو مهمًّا جدًّا..³³⁵» وهذا يدلّ على الحاجة الملحة التي تطرح عند علماء اللسانيات الغربية إلى التعرّف على النظريات اللغوية العربية القديمة، وبالتالي؛ فإنّ العلاقة بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية هي علاقة تكاملية، تحتاج -فقط- إلى من يقدّمها تقديمًا علميًا مهذبًا.

فمن خلال هذه الفرضيات القاعدية: تتوضّح وتتجسّس رؤية مازن الوعر في بناء منهجه، وفي تحديده لحدود نظريته، وبناءً على هذا التحديد يكون تحليل هذه النظرية ومن هذا الجانب؛ أيّ من جانب إفادة اللسانيات بالدارسات العربية واستفادة الأخيرة من الأوّل، وكلّ هذا يكون تحت هدف عام، وهو معرفة المعرفة اللغوية، أو معرفة سرّ صناعة المعنى، كما عبّر عنه الوعر في أكثر من مناسبة.

المبحث الثالث: النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية

عند مازن الوعر، تنطلق نظرية مازن الوعر من مسلّمة وظيفية مفادها: إنّ التراكيب العربية مبنية أساسًا

³³³ - مايكل بريم، الصوتيات العربية. رسالة الدكتوراه، معهد ماسشوستش [M.I.T] للتكنولوجيا: 1970م، ص6، نقلًا عن مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص115. وقد كان عنوان رسالته في لغتها الأصلية على الصيغة التالية: «Arabic Phonology Implications for phonological theory and Historical Semantic” Unpublished Ph, D dissertation. M.I.T.

³³⁴ - Mazen Al-waer “ On Some Controversial Issues of Transformational Generative Grammar” Allsaniyyat, vol. 6 Algerian Institute, Algiers: 1982, p79-80

³³⁵ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 9.

على مفهوم الإسناد؛ هذا المفهوم الذي يعتبر حجر الزاوية في الكتابات النحوية العربية التراثية، وهو وسيلة من وسائل البحث اللغوي التي أصّلت لمنهجهم النحوي، ومعناه في أصل كلام العرب: (ضمّ شيء إلى شيء آخر)، أمّا عند النحاة، فهو ضمّ إحدى الكلمتين (كأدنى حدّ) إلى أخرى (اسم لاسم أو اسم وفعل) على وجه الإفادة التامة؛ (يحسن السكون عندها كما عبّر سيبويه)، أمّا كونه حجر زاوية في النظرية النحوية العربية - فذلك - لأنه لا تحصل الجملة إلّا به على معنى، ودونه لا يمكن للجملة الاكتمال أو أن تصير كلاماً، والمعروف عند أهل النحو أن الإسناد نوعان: أصليّ كإسناد الفعل للفاعل، أو الخبر للمبتدأ، وإسنادٌ تبعيٌّ؛ أيّ إسناد البدل والمعطوف بحرف بعكس التتابع -الأخرى- فإنّه لا إسناد فيها³³⁶، وهذا المفهوم يكون رأساً إلى جانب الأداة تحت مفهوم الكلام، على مقولتين أساسيتين، هما: المسند إليه (م إ) والمسند (م)، ومقولة فرعية أو ثانوية هي: الفضلة (ف)³³⁷ التي يحدّد الإسناد حاجته إليها من عدمها.

لنتذكّر -ثانية- أنّ المسند إليه والمسند من أقدم المصطلحات والمفاهيم النحوية التي بنت منهج النظريات النحوية العربية القديمة، وهي بدورها من المفاهيم المفاتيح في نظرية مازن الوعر،³³⁸ وإذا عدنا إلى النظرية النحوية الأصيلة فإننا سنستظهر أهمية المسند إليه والمسند عند صاحب الكتاب الذي أعمل فيه كتاباً كاملاً جاء بعد بابيّ [علم ما الكلم من العربية، ومجاري أواخر الكلم] تحت عنوان: [هذا باب المسند إليه والمسند]، إذ يقول: «..وهما (المسند إليه والمسند) ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً..»³³⁹، ومعنى ذلك أن تلحق كلمة بأخرى تشاركها في المعنى وتجعلها عاملة في المبنى، وننأمل ذلك في شرح السيرافي عند قوله: «أن يكون [المسند] معناه (الحديث، والخبر)، و[المسند إليه] (المتحدّث عنه)؛ وذلك على وجهين: فاعل وفعل، كقولك: [قام زيدٌ / وينطلق عمرو]، واسم وخبر، كقولك: [زيدٌ قائمٌ/ وإنّ عمراً منطلقاً]، فالفعل حديثٌ عن الفاعل والخبر حديثٌ عن الاسم، فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو خبر الاسم المخبر عنه..»³⁴⁰، وهذا الشرح يمكن أن يأخذ صيغة أخرى للمعنى -نفسه- إذا قلنا: إنّ المسند هو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، وبالتالي: فالمسند في الجملة الفعلية هو: الفعل، وهو الاسم في الجملة الاسمية؛ وقد يكون المسند فعلاً أو ما في منزلته (ما يعادله وظيفياً)، مثل: اسم الفاعل

³³⁶ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص107.

³³⁷ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص94.

³³⁸ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص116. -بتصرف-

³³⁹ - أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج 1/ ص32. ملاحظة: القوسان وما ذكر بينهما من زيادة الباحث قصد الشرح فقط- في حين أن القول ورد على الصيغة التالية: [وهما ما لا يغنى...].

³⁴⁰ - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه. ج 2/ ص59.

والمفعول، والمصدر والأوصاف المشبهة، واسم التفضيل وأسماء الأفعال، وما قام على استعارة أو تشبيه؛ «..ومثال هذين الأخيرين: أكرم رجلاً مسكاً خلقه، أو قابلت رجلاً أسداً والدّه³⁴¹..»، فكلمتا [مسكاً وأسداً] اشتبهتا الفعل في تحمليهما المرفوع لأنهما في قوّة الفعل "يشبه"، بينما التعادل الوظيفي الحاصل بين الأسماء والأفعال والفاعل والمفعول، وغيرهم ممّا ذكرناه -آنفاً- فلأنها تعمل عمل الفعل، ولما كان ذلك -كذلك- أخذت وظيفتها الشكلية ودلت على ما تدلّ أصولها، فأصبحت مسنداً. أمّا الركن الأساسي الثاني، فهو: الركن المحكوم عليه كـ[الفاعل] في الجملة الفعلية، و[المبتدأ] في الجملة الاسمية، وقد رأينا إضافة الفضلة إلى هذين الركنين الأساسيين، ومعناها: خلاف العمدة، كما رأينا براءة مازن الوعر في التعريف الذي قدّمه لها عندما قال: «..الفضلة؛ أي: كلّ الأركان اللغوية التي ليست مسنداً إليه (م إ)، ولا مسند (م)³⁴²..»، فهذا النوع من التعريف (التعريف بالتقابل) مكّن الوعر من تجاوز ما وقع فيه غيره من التناقض؛ إذ يقولون: الفضلة هي ما يستغنى عنها الكلام، ولا يؤثر فيه، أو كقولهم: الفضلة ما زادت عن الكلام، وجاءت لتتمّ المعنى، إنّ هذين التعريفين قد يصحّان إلى حدّ ما، ولكن هذه الصحة ليست مطلقة؛ ذلك لأن الفضلة -كما نفهمها ضمناً من قول الوعر- هي غير العمدة في الغالب، وهي ممّا يستغنى عنها في الكلام كأن تكون في معني ومبنى المفاعيل والتمييز والأحوال، ولكنها قد تصبح أساسية إذا جاءت [حالا] يسدّ مسدّ الخبر، مثل قول أحدهم: [ضربني العبدُ مسيئاً] أو لتوقّف المعنى عليها كقول الشاعر:

إنّما الميّت من يعيش كئيّباً كاسفاً باله قليل الرجاء³⁴³

والأهمّ من ذلك كلّ: أن تكون الفضلة في مرتبة العمدة أو الأساس في الجملة، وحينها تأبى أن تكون زائدة حيث عدم الاستغناء عنها يكون لما لها من تتمة للفعل، الذي يظلّ قاصراً دونها وفقيراً إليها، كأن تكون مفعولاً بها في جمل من جنس [رسم زيدٌ خطأ] فإذا غابت عن مثل هذه الجمل أخرجتها من دائرة الكلام وجعلته ممّا يهذي به غير العاقل. وتجدر الإشارة -ها هنا- الانتباه إلى مسألة يكثر فيها الغلط، وهي: مقابلة [المسند إليه والمسند] بـ[الموضوع والمحمول]، فالأوّل كما رأينا مصطلح عربي خالص، وأمّا الثاني فهو ترجمة للمصطلح اللساني الغربي: (Sujet- Prédicat) وهما لا يعنيان المعنى الدقيق -نفسه- وإنّ تقارباً ذلك لأن (الموضوع/ أو الفاعل) في النحو التقليدي الغربي هو العنصر الذي يقوم بالحدث أو يتعلّقه الحدث

³⁴¹ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص107.

³⁴² - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص94، وكذلك: للمؤلف نفسه، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص116.

³⁴³ - أثبتته محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص173. وهو بيتٌ مقطوعٌ لم يثبت قائله.

الذي يعبر عنه الفعل، أمّا في اللسانيات؛ فهي الوظيفة النحوية للمركب الاسمي في الجملة القاعدية³⁴⁴ المكوّنة من السلسلة: م س+ م ف، والتي لها الشكل التالي: ج= م +أ م ف. بينما يكون المحمول هو: وظيفة المركب الفعلي في الجمل الأصل، مثلاً: في الجملة [ضرب زيدٌ عمراً] سيكون الفعل (ضرب) هو المحمول وتسمى الصفات والمركبات الاسمية والمركبات الحرفية في الجمل الرباطية محمولات، نحو: [كان زيدٌ مريضاً] فالمحمول كما هو ظاهر في المثال هو: (مريضاً).³⁴⁵ والفرق الدقيق -هنا- يكمن في أن الموضوعات والمحمولات تستند إلى منطق فلسفي، بينما يستند المسند إليه والمسند إلى المنطق اللغوي المحض.

وإضافة إلى ما أوردناه، فإنّه يوجد عنصر آخر يدخل على المسند إليه والمسند ويكون لا مسنداً إليه ولا هو بمسند، ولا تحكمه قوانين الإسناد، وهذا العنصر هو ما يسمى "الأداة"³⁴⁶ هذه الأخيرة التي تكون « أشياء مختلفة، مثل: أداة الاستفهام، أو النفي أو الشرط...»³⁴⁷، وبالتالي: نخلص إلى معدلة تظهر طرفي الكلام على الشكل التالي: ك= أ+ د+ إس. ومن هنا نستنتج أن دخول الأداة على تركيب معين يحول التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق جديد، وبناءً على كل ما سبق نخلص إلى علاقة عامة تأخذ الوصف التالي: الكلام يحكم طرفين أساسيين هما: الأداة والإسناد، وهذا الأخير يحكم المسند إليه والمسند، وهذين الأخيرين يحكمان الفضلة، وعند

تقعيد هذه العلاقة فإنّها تأخذ الشكل الرياضي التالي: $ك = [أ \pm (إ \text{ س } م \pm م) \pm ف]$: إن الكلام

يتألف من: أداة وإسناد ويحكمهما، أو من أداة تساوى الصفر ($\emptyset$) -بالتعبير الرياضي- وإسناد، وهذا الأخير

ينبني على ضرورة وجود مسند إليه ومسند، ويحكمهما بعلاقة شكلية ومعنوية تسمى (العلاقة الإسنادية)

ويكون حكم الفضلة عند الإسناد؛ من حيث الحاجة إليها أو استغنائها عنها. هذه هي القاعدة التي ينطلق منها

مازن الوعر في وصف وشرح وتفسير التراكيب الأساسية في اللغة العربية، أضف إلى ذلك أنه سيحاول

وصف البنية العميقة (المقدّرة) والسطحية لها مستعملاً في ذلك -الأدوار الدلالية التي اقترحها عالم الدلائيات

الأمريكي [ولتر كوك] في منهجه الدلالي التصنيفي، الذي ينبني على هذه المقولات:

(أ) - فاعل = فا.	(ب) - مجرّب = مج	(ج) - مستفيد = مس.	(د) - مكان = مك.	(هـ) - موضوع = مو. ³⁴⁸
------------------	------------------	--------------------	------------------	-----------------------------------

³⁴⁴ - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص142.

³⁴⁵ - المرجع السالف. ص117.

³⁴⁶ - ينظر المخطّط رقم (27) في الصفحة (83) في الفصل الثاني من هذا البحث.

³⁴⁷ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص94.

³⁴⁸ - ينظر الفصل الثاني من هذا البحث.

كما أنه سيحاول تفسير البنية العميقة للتراكيب العربية مستخدماً مقولة الحركات الإعرابية الأصلية الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر.³⁴⁹

هذه المادة التي يحتاج إليها مازن الوعر، والذي يعتقد أنه بها سيتمكن من فهم البنية العميقة والسطحية لهذه التراكيب، وسنحاول استبانة ذلك من خلال تحليل مجموعة التفسيرات التي قدّمها على النحو التالي*:

وقبل الولوج إلى تحليل أمثلة مازن الوعر سنناقش مقولات الحركات الإعرابية التي يريد مازن الوعر أن يطبقها على التراكيب العربية، كما تجدر الإشارة -ههنا- أن ننبه إلى أن ظاهرة الإعراب وعلاماته الأصلية والفرعية في اللغة العربية التي هي عامل واحد من عدة عوامل دلالية³⁵⁰ يمكنها وصف التراكيب العربية وبيان الأدوار الدلالية، ولنوضح -ذلك- نأخذ المثال العربي الذي اشتهر عند جمهور النحاة لبيان اختلاف المعنى باختلاف الحركة الإعرابية، وهو: [ما أحسن زيداً]؛ فإذا جعلنا الفتح مخرج الركنين عند قولنا: [ما أحسن زيداً!] فإنّ المعنى الناتج عنه هو: (التعجب). بينما إذا جعلنا علامة الجزء الأول الرفع، والجزء الثاني الكسر نحو: [ما أحسن زيداً؟]؛ أخذت الجملة معنى (الاستفهام) عن مجهول، أمّا إذا قلنا: [ما أحسن زيداً] تحول التركيب النحوي إلى دلالة (النفى)، ولكن -أحياناً- لا تكون العلامات الإعرابية دليلاً على دور دلالي معيّن وذلك -خصوصاً- عندما يتعلّق الأمر بالمقصور (باعتبار ألفه المنقلبة عن واو)؛ مثل: عصا وهدى، أو (باعتبار ألفه الزائدة للتأنيث)، مثل: نجوى وجُهرى. وغيرهما، وإذا أخذنا مثال مازن الوعر الذي قدّمه للتحليل فإنّه -بدوره- يحتاج إلى تحليل نحويّ، وذلك عندما قال: [ضرب الموسيان العيسيين]، فإذا حولناها -الجملة- إلى أصلها (المفرد) وجردناها من علامات التنثية، نحو: [ضرب موسى عيسى] فإنّ المعنى قد يكون غامضاً عند السامع لعدم بيان وثبوت العلامة الإعرابية، فيمكن بهذا الطرح اعتبار (موسى) هو الفاعل والمفعول به هو (عيسى)، ويمكن أن يكون عكس ذلك، وهو الاحتمال الثاني الوارد في الجملة؛ أيّ أن يكون (موسى) مفعولاً به مقدّم، و(عيسى) فاعلاً متأخراً لأغراض بلاغية معينة، وهذا الأخير مقبول في العرف والنحو، ففي مثل هذه الجمل تعجز العلامة الإعرابية أن تفصل في الدلالة، وعلى أداء وظيفتها المعتادة، وفي مثل هذه الوضعيات نلجأ بالتالي: إلى قرائن أخرى، مثل: قرينة الرتبة والقراءة إلى الفعل فيكون الفاعل في

³⁴⁹ - لمزيد من التفصيل يرجى العودة إلى الفصل الثالث من هذا البحث.

* بالنسبة لتحليل هذه الآراء سنحاول قدر المستطاع الإبقاء على الأمثلة التي جاءت في كتب مازن الوعر، حتى نتجنّب الاضطراب الذي يمكن أن يقول الوعر ما لم يكن في قصده، وفي حالت تمثيل بغير ما ورد في تحليلاته ونقاشاته فإننا ملزمون في كلّ مرة الإشارة إلى ذلك.

³⁵⁰ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص54.

الجملة -السابقة- (موسى) لأنه الأقرب ولأنه يحتلّ الرتبة الأصلية له في الترتيب العربي و(عيسى) مفعولا به دون أدنى اعتراض، بينما تعود العلامة الإعرابية الفرعية إلى وظيفتها لتدلّ ما تدلّ عليه العلامات الإعرابية الأصلية في حالة المثنى والجمع، فعندما -قلنا- في المثنى: [ضرب الموسيان العيسيين] أو في الجمع: [ضرب الموسيون العيسيين]، فإننا نخلص إلى مجموعة من الملاحظات، تأخذ الترتيب التالي:

(أ-) بالنسبة للفعل: نلاحظ أن الفعل في الجمل الثلاث (حالة المفرد والمثنى والجمع) لم يدلّ عليه دليل يجيز حذفه، كما أنه قد أُسند إلى ظاهر (موسى/الموسيان/الموسيون)، لذلك وجب تجريده من علامة تدلّ على (المثنى والجمع)، فكان حاله كحال عندما أُسند إلى مفرد في الجملة المفردة، وبالتالي: فإنه لا يجوز بأيّ حال من الأحوال القول: [ضربا الموسيان/ أو ضربوا الموسيون]، ولم يُسمع عن أعرابي قطّ مثل هذا التركيب وفي ذلك حجة ابن مالك -في ألفيته- عندما قال:

وَجَرَدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ(فَازَ الشُّهَدَا).³⁵¹

(ب-) بالنسبة للفاعل: فالفاعل في الجملة الأولى: [ضرب موسى عيسى]؛ هو (موسى) باعتبار أصل رتبته وهو مرفوع على تقدير حركة الضمّ في الألف المقصورة، ومانع ظهورها هو التعذر، أمّا الجملة الثانية - حالة المثنى - ف(الموسيان) مرفوع بعلامة فرعية نابت عن الضمة لأنّه مثنى، والنون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد، وعندما صار حال الجملة إلى الجمع، فقد كان حاله الرفع بالواو نيابة عن الضمة، ومبرّر ذلك لانتهاؤه إلى جمع المذكر السالم.

(ج-) بالنسبة للمفعول به: فالمفعول به في الجملة المفرد هو: (عيسى) لتأخّره في التركيب وابتعاده عن الفعل بالرتبة، كما أنه منصوب (بعمل الفعل) وعلامة ما نصب به الفتحة المقدّرة في الحرف الأخير منعاً من ظهورها التعذر، أمّا في حالة التننية فقد نصب بالياء المكسورة ما قبلها، المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوضٌ عن التنوين في اسم المفرد.

وانطلاقاً من هذا التحليل النحوي للجملة التي افتتح بها الوعر تطبيقاته، يأتي دور التحليل اللساني الذي يأخذ النموذج التالي: [م + م + إ + ف]، نحو: # ضرب الموسيان العيسيين #، و[أد + (إس + م + إ) + ف]، نحو: # ضرب الموسيون العيسيين # لاحظ المخطط اللساني للجملتين*:

³⁵¹ - بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دط: 2005م، دار التراث. ج 1/ ص 61.

الشكل رقم: 34 (ب) ك	شكل رقم: 33 (ا) إس
الشكل رقم: 36 (د) ك	الشكل رقم: 35 (ج) ك

ولاحظ -أيضا- الشكل التالي:

* وردت هذه الخطاطات في كتاب مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة في تحليل التراكيب الأساسية. ص 95-96. وفي دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 117. ودراسات لسانية تطبيقية. ص 54-55. وقد وردت -أيضا- في عدة مقالات أخرى سنشير إليها في ما يلي من هذا البحث.



تعليق: من خلال هذه المشجرات والترسيمات -أعلاه- نلاحظ أن المسند في الشجرة (أ-ب) هو الفعل المتعدي [ضرب] الذي جعل لنفسه فاعلاً ورفعاً، ومفعولاً فنصبه، بينما كان "اسم الفاعل" [ضارب] هو المسند ومن هنا يرى مازن الوعر أنه رفع [الموسيان]، ونصب المفعول [العيسيين]، ويستنتج -الوعر- أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ويقوم بوظيفته النحوية والدلالية، وهذه الظاهرة ليست مقصورة على اسم الفاعل -فقط- وإنما في -الواقع- «..هناك ثلاث مقولات في اللغة العربية يمكنها أن تقوم مقام الفعل وتعمل عمله وهي: اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المفعول³⁵²..».

مناقشة: إن المعروف في الأدبيات النحوية العربية التقليدية أن المقولات النحوية التيأتي -الوعر- على ذكرها (اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل) هي مشتقات تحول التراكيب الأساسية إلى تراكيب مشتقة؛ فالمشتق الأول [اسم الفاعل] يحدث -عموماً- في التراكيب المبنية للمعلوم، ويحدث المشتق الثاني [اسم المفعول] في التراكيب المبنية للمجهول، في حين يختص المشتق الثالث [الصفة المشبهة باسم الفاعل] في موضع الصفة من أجل وصف الاسم الذي قبله.³⁵³

(أ- بين ما ذكره النحاة وتطبيقات مازن الوعر: يكون اسم الفاعل كما عرّفه النحاة -ابن مالك في تسهيله- بأنه «...الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق حركاته وسكناته على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي³⁵⁴..»، أو كما قال في ألفيته:

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِذَا كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرَلٍ.

وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ أَوْ نَفْيًا، أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَدَاً.

فمن خلال هذين القولين -لابن مالك- يمكن استخراج مجموعة من الشروط والقيود التي تحكم اسم الفاعل؛ فإذا كان هذا -الأخير- مجرداً أو معرّفاً بـ[ال] أو بالإضافة عمل عمل فعله -دون حرج نحوي- فيرفع

³⁵² -مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 117، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 96. -بتصرف-

³⁵³ -مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 97.

³⁵⁴ -محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل. ج 1/ ص 82، وبهامشه الأول.

الاسم الذي بعده ويؤثره حكم الفاعل، وينصب المفعول إذا كان متعدّيًا، نحو: [أزیدًا أنت ضاربُ/ أزیدًا أنت ضاربُ له]، ويؤخذ هذا «..كما كان ذلك في الفعل؛ لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلّها والنكرة، مقدّمًا أو مؤخرًا مظهرًا أو مضمّرًا..»³⁵⁵، ويعمل إذا كان مستقبلاً أو حالاً، نحو: [هذا ضاربُ زيدًا الآن، أو غدًا] فالمقصود بجملة "جريانه" أنه يكون موافقاً له في حركاته وسكناته لموافقة (ضاربُ) لـ (يُضربُ)، فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه مبنى ولفظاً،³⁵⁶ أمّا الحالات التي لا يجوز أن يكون فيها صيغة اسم الفاعل عاملةً لعمل فعلها، فهي: عند كونه بمعنى الماضي؛ لعدم جريانه مجرى الفعل الذي هو بمعناه، فيكون مشبهاً له معنى لا لفظاً، مثلما نجده في قول الله -تعالى- ﴿وَكَلْبَهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف، آية: 18] فكلمة (باسطُ) في هذه الآية -الكريمة- اسم فاعل يعمل عمل فعله في حالة حكاية المتكلم لحال ماضيه فقط، * كما أنه يتعلّل -أيضاً- إذا لم يعتمد على شيء قبله، مثل: (الاستفهام، والنداء، أو النفي، أو أن يقع نعتاً)، كأن يقول أحدهم: [مررتُ برجل ضاربُ زيدًا]، أو حالاً، نحو: [جاء زيدٌ راكبًا فرسًا]، ويشمل قوله "أو جاء صفة" وقوله "أو مسندًا" فمعناه أن يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يتعلّق بخبر المبتدأ³⁵⁷ نحو: [زيدٌ ضاربُ عمراً]، وخبر ناسخه أو ومفعول، نحو: [كان زيدٌ ضاربًا عمراً]، و[إنَّ زيدًا ضاربُ عمراً]، و[ظننتُ زيدًا ضاربًا عمراً]، و[أعلّمتُ زيدٌ عمراً ضاربًا بكرًا]، فهذه هي أحوال اسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله، والقيود التي تمنعه من ذلك.³⁵⁸

فمن هنا نستنتج في المثال الذي قدّمه مازن الوعر في الشجرة (ج-د) أن اسم الفاعل العمدة في تراكيبه قد استوفي كلّ الشروط النحوية السالفة، وقد كشفت التشجيرات التحليلية مساواته مع الفعل معنى ولفظاً، وقد بيّنت هذه النظرة اللسانية ما حدّدته النحوية العربية دون أدنى اختلاف، وحجّة هذا الزعم هي الأدوار الدلالية التي تمخّضت عن الحركات الإعرابية التي استندت إلى اسم الفاعل على أنه فعلٌ في البنية العميقة، ويظهر ذلك -خصوصاً- بعد دخول الاستفهام (أداة) التي سمحت لاسم الفاعل في بنيته السطحية أن يعمل عمل الفعل وتتبعي الإشارة في هذا الموضع أن نساهي بين اسم الفاعل والمقولات النحوية الأخرى من اسم للمفعول

³⁵⁵ - أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ ص108-109.

³⁵⁶ - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل. ج1/ ص82. -بتصرف-

* إلا أن الأمر خلافي بين العلماء، فأبو حمزة الكسائي يجيز إعمال اسم الفاعل في هذه الآية -الكريمة- وبالتالي: تكون كلمة [ذراعيه] منصوبةً بـ[باسط] وهو ماضٍ، وما أجازته النحويون غيره من أنه (حكاية حال ماضيه) فيتكلّم على ما يقتضيه.

ولمزيد من التوسّع يرجي العودة إلى: محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل. تعليق المؤلف: ج1/ ص83، هامش (3).

³⁵⁷ - أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ ص117.

³⁵⁸ - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل. ج1/ ص83. -بتصرف-

والصفة المشبهة، فالأمر بينهم سيان إلا أن الأمر تفصيلي وأحياناً خلافي -سيأتي تحليله في موضعه- ومن هنا نستطيع إعادة قراءة التشجيرات السالفة في المعادلات التالية: الشكل رقم (37).

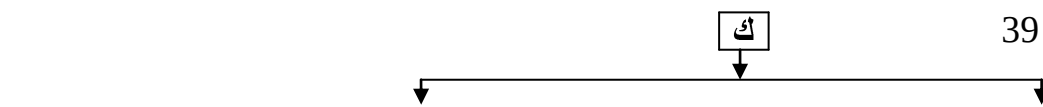
مثال (ا): ك ← إس [م + م + إ + ف]. مثال (ب): ك ← أَد (ع) + إس [م + م + إ + ف]. مثال (ج): ك ← أَد + إس [م + م + إ + ف] + (م + حركي) + (م + إ + مُسَبَّب + ف + مُوَصَّل). مثال (د): ك ← أَد + م + م + إ + ف + [أَد + ف + حركي + م].

ويرى مازن الوعر أننا إذا نظرنا إلى هذه المقولات من الناحية المعجمية، فإننا نجدها تحتوي على سمات الأسماء والأفعال، وهذا ما يمكن أن يطرح إشكالات عدة عند أي محاولة لتطبيق الفرضية المعجمية التي اقترحها تشومسكي في المرحلة الثالثة عام: (1970م)؛ هذه -الأخيرة- التي لو تطبق على اللغة العربية دون تعديلها سيحدث فجوة تحليلية لا يمكن تجاوزها، كما أنه يجب فهم الطبيعة الاشتقاكية لبنية اللغة العربية³⁵⁹ فهما دقيقاً، فإذا عدنا إلى مقال تشومسكي بعنوان "ملاحظات حول التأسيس" فإننا نجد -هذه الملاحظة الدقيقة التي ميّرت الوعر- عندما يفترض مجموعتين ثنائيتين للسمات اللغوية التي تحاول تحديد أكثر من مقولة نحوية في كلمة معجمية معينة، وتتلخص هذه السمات وتتوضح في المركب المعجمي عند ترجمتها إلى اللغة العربية على النحو التالي: اسم ← [+اسم/ -فعل]، فعل ← [+فعل/ -اسم]، صفة ← [+اسم/ -فعل]، الجار ← [-اسم/ -فعل]، وإذا أعدنا النظر في الأمثلة السالفة فإننا سنتحصل على التطبيق التالي³⁶⁰:

الشكل رقم: (38) اسم			
الجار	صفة	فعل	اسم
في	خائف ^{٣٨}	ضارب / ضرب ^{٣٨}	زيد ^{٣٨} / ضارب

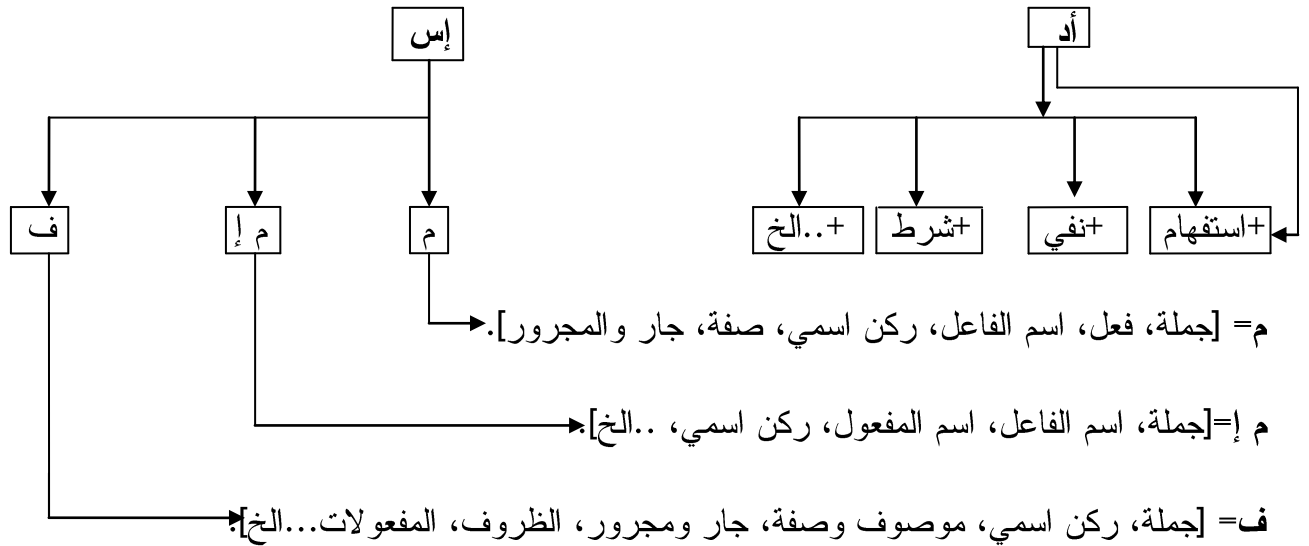
وبالتالي فإننا نتوصل إلى شجرة تجمع كلّ القواعد التوليدية في اللغة العربية التي تصاغ انطلاقاً من هذه المشتقات، وإذا كان ذلك كذلك فإنه على هذه القواعد أن تولّد التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

لاحظ الشكل رقم: 39



359- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 117. -بتصرف-

³⁶⁰- مازن الودع، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 97-98.



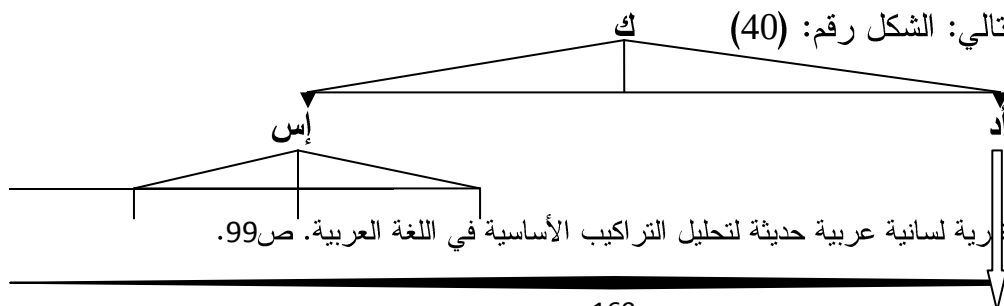
تعليق: نلاحظ في هذه الخطاطة أن الكلام يترتب في حكمه على مقولتين نحويتين هما: [الأداة (أد)، والإسناد (إس)]؛ ونلاحظ -أيضاً- أن الإسناد لا يضم إلى أركانه عنصر الأداة، وهذا يعني أنها خارجة عن حكمه ولا يستطيع أن يتحكم فيها، بينما يمكن للأداة أن تتحكم في الإسناد تعمل على تغيير معناه بشكل جذري وكلّي وقبل توضيح ذلك - سنحاول تبين عدم كفاءة الإسناد في تحكمه بالأداة على مستوى البنية المجردة، لاحظ المثال التالي³⁶¹: نأخذ الجملة: # هل يغادرُ زيدٌ غداً # في هذه الجملة يكون [زيدٌ] هو المسند إليه، ويكون المسند فعلاً [يغادرُ]، بينما تكون الفضلة هي الظرف [غداً]، وقد تصدر الجملة استفهام [هل]، فما نلاحظه عند حذف الاستفهام أن الجملة تامة ولا تنتقص إلى أي ركن وبالتالي: فإنها استوفت جميع الشروط ليحسن السكوت عليها، ولكن عندما دخل الاستفهام غير المعنى - المراد - فنقلت الجملة من طبيعتها الخبرية إلى استفهام، وهذا دون إحداث تغيير في الحركات الإعرابية، وتجدر الإشارة هنا أن عنصر الاستفهام يمكن أن يكون عنصراً خالياً -بالمعنى الرياضي- ولكنه يؤدي دوره مثل حضوره فإذا لنا: [يغادرُ زيدٌ غداً]، أو [يغادرُ زيدٌ غداً؟] فإنّ الجملتين مختلفتين تماماً - وفي مثل هذه الحالات يرفع الجانب الصوتي بخصائصه المختلفة كالنبر والتنغيم، وإذا عدنا إلى المثال السابق فإننا نلاحظ أن بؤرة الجملة هي (زيدٌ) ويتوضح ذلك من خلال الترسيمة التالية:

الترسيمة التالية:

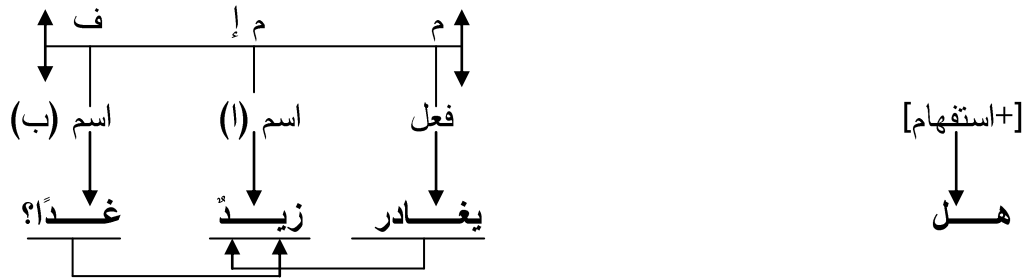
هل يغادر زيد غداً؟

ومن هنا فإنّ هذا التحليل يقبل مرةً أخرى أن يفسر من خلال الخطاطة الترسيمة التي تقوم بتحليله تحليلاً

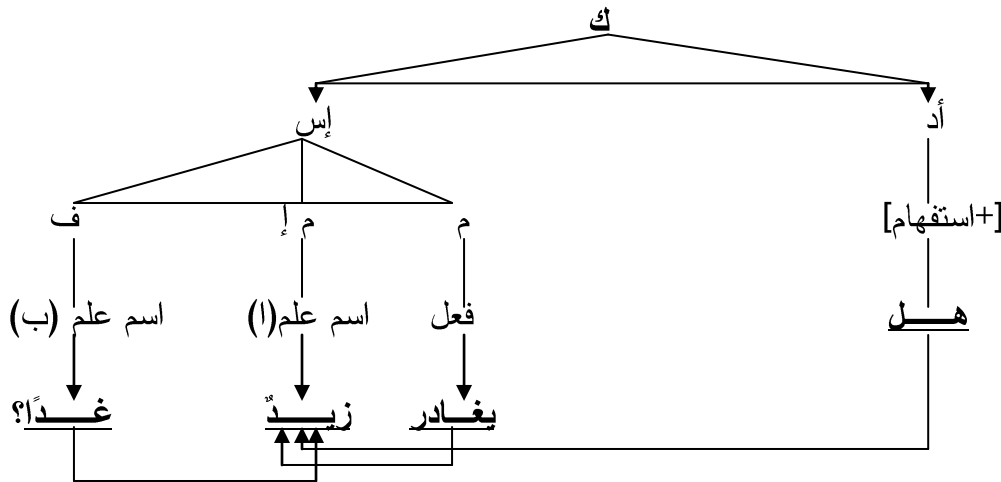
لسانياً ليأخذ التفريع التالي: الشكل رقم: (40)



³⁶¹ -مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص99.



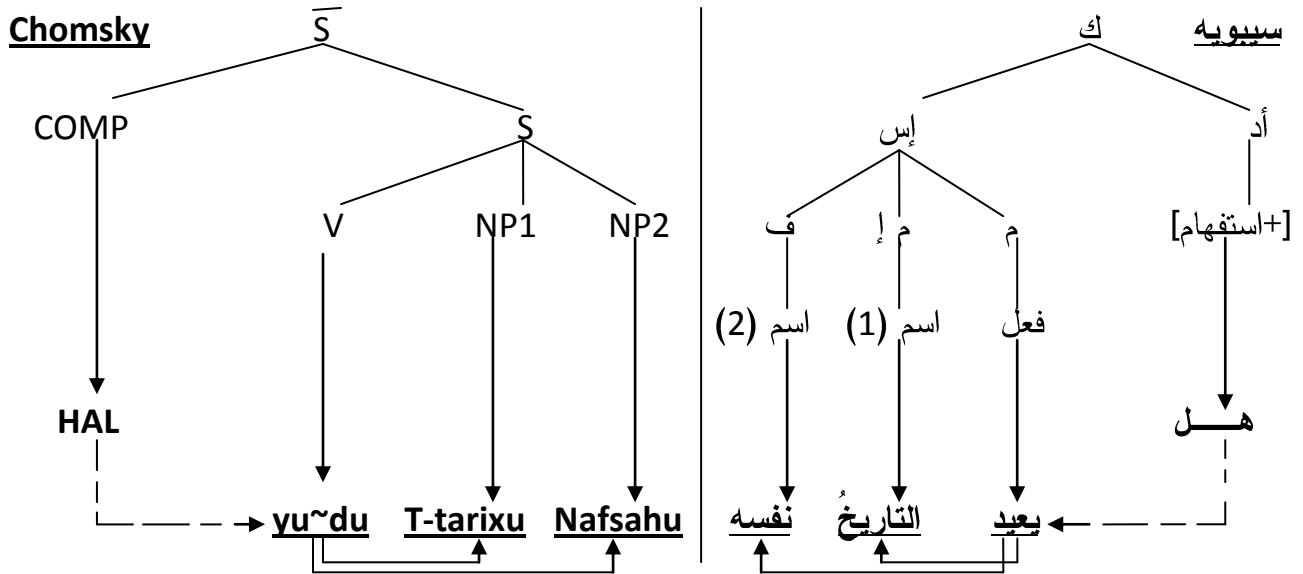
فإذا تأملنا هذه الجملة -مرّة أخرى- في هذا التفريع اللساني فإننا نلاحظ أن الإسناد لم يستطع أن يتحكّم في الأداة -مثلما ذكرناه سابقاً- وإنما كان محكوماً بها، فقد أخذت الأداة (+استفهام) موقع الابتداء، وارتبط الإسناد بـ(زيد) الذي هو بؤرة الجملة، ولاحظنا أن الحدث من يسار البؤرة ومن يمينه الطرف، فقد أخذ الفعل [يغادر] دور المسند إلى زيد، وأخذ الطرف [غداً] موقع الفضلة، وأصبح [زيد] مسنداً إليه، هذا ويمكن تركيب الشكّلين للحصول على البنية العميقة النهائية في العجزة³⁶² التالية: الشكل رقم (41)



ملاحظة: إنّ الأسهم التي تصل بين الكلمات المكوّنة للجملة من تحت العجزة تمثّل الطبيعة النحوية والدلالية في البنية المنطقية للجملة العربية في حين تمثّل التفريعات العليا المتدرّجة التحليل اللساني التوليدي التحويلي وانطلاقاً من هذا التمثيل النحوي الدلالي واللساني فإنّه يمكن إقامة مقارنة بين تشومسكي في طرحه عام: (1977م)، فيما سمّاه [الشكل والتأويل]، وما أطلق عليه نحاة العرب بـ[الأداة] فإنّهما متشابهان -تماماً- بل إلى حدّ التطابق؛ فإذا كان تشومسكي يسمي (الأداة) بمصطلح (COMP) فإنّه بدوره قد لاحظ أنّها من أركان الكلام، وخارجة عن حكومة الإسناد، والشيء نفسه عند علماء العرب، فقد جعلوا عجزة الأداة خارج عجزة الـ(إس)؛ أيّ إنّ هذا الأخير هو (م + م + ف) و فقط، بينما الكلام هو: (أد + إس)، «... وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على أن البنية المنطقية للجملة العربية تتشابه -إلى حدّ بعيد- مع البنية المنطقية للجملة التي اقترحها

³⁶² -مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص120.

تشومسكي³⁶³» ولإثبات صحة هذا القول نأخذ المثالين التاليين للكشف عن البنية المنطقية للجملة العربية والبنية المنطقية التي اقترحها تشومسكي عام: (1977م)، لاحظ الشكل التالي رقم (42-43):



إنّ التأمّل في العجرتين (التشجيرتين، الترسميتين) الأخيرتين يفصح عن ملاحظة تخص البنيتين المنطقتين للجملتين اللّتين تمّ تحليلهما -لسانياً- عند سيبويه وتشومسكي، فمن خلال هذه المقارنة يتّضح أنهما -البنيتين المنطقتين- متشابهتان إلى حدّ بعيد؛ إذ إنّها تقدّم بنية عميقة واحدة ومشتركة، ويرى مازن الوعر أنّ هذه البنية التجريدية للجملة العربية سبق وأن أكّدها جمهور النحاة العرب،³⁶⁴ وخصّ بالذكر "رضيّ الأستراباذي" (ت688هـ)* وابن هشام الأنصاري (ت751هـ)، ويمكن ضمّ ابن يعيش (ت643هـ)، أضف إلى ذلك أنّ الانطلاق من العجرات اللسانية السالفة، تؤدّي بنا -منطقياً- إلى استنتاج مجموعة من القواعد التوليدية التي

³⁶³ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص120.

³⁶⁴ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص120-121. بتصرّف

* للتوسّع: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية. تح: محمد نور الحسين، وآخرين. القاهرة، دط: دت، مطبعة حجازي.

بعضها يختصّ باللغة العربية [النحو الخاص]، وبعضها الآخر يتكرّر في كلّ التراكيب الأساسية الكلية، وليس فقط في اللغة العربية، وهذه القواعد تأخذ لنفسها التدرّج التالي: الشكل رقم (44).

- | | |
|---|---|
| (1) - (ك) ————— ← [أد] - [إفعلي / إاسمي]. | (4) - (أد) ————— ← [± استفهام]. |
| (2) - (إس فعلي) ————— ← [م، م إ، ف]. | (5) - (± استفهام) ————— ← [أ، هل، ماذا، كيف...الخ]. |
| (3) - (إس اسمي) ————— ← [م إ- إس]. | (6) - (- استفهام) ————— ← [إنّ، أن، كيّ، حتّى...الخ]. |
- (7) - (م) ————— ← [فعل- (ع إ)، (ع ص)، (ع جار ومجرور)، (ع ظ)، (إس)...الخ].
- (8) - (م إ) ————— ← [ع±(اسم فاعل)، (اسم مفعول)، (الصفة المشبّهة باسم الفاعل)..(إس فعلي)..الخ].
- (9) - (ف) ← [ع إ)، (إس)، (-ك)].

وتجدر الإشارة -هنا- إلى أن هذه المقولات قد تختلف من تركيب إلى آخر، والضابط يكون بحسب ما يقتضيه المعنى؛ أيّ الحاكم الصوري الذي يقرّر اختياري أركان الجملة، وأوّل اختلاف يظهر -على سبيل التمثيل لا الحصر- هو الاختلاف بحسب الأداة عند التركيب الاسمي أو الفعلي، ولتفسير هذه الظاهرة اللغوية نتأمّل هذه الأمثلة العربية: الشكل رقم (45)

- | | | |
|--|---|--|
| (1) - (أ) ————— ← [زيد أخوك؟] = أد + إس. | { | (2) - (أ) ————— ← [تغنى سعاد؟] = أد + إس. |
| (ب) ————— ← [زيد شاعراً.] = أد + إس. | | (ب) ————— ← [ما قال الشعر زيد؟] = أد + إس. |
| (ج) ————— ← [مسافران العيسيان؟] = أد + إس. | | (ج) ————— ← [هلاّ أنشدتني شعراً يا غلام.] = أد + إس. |

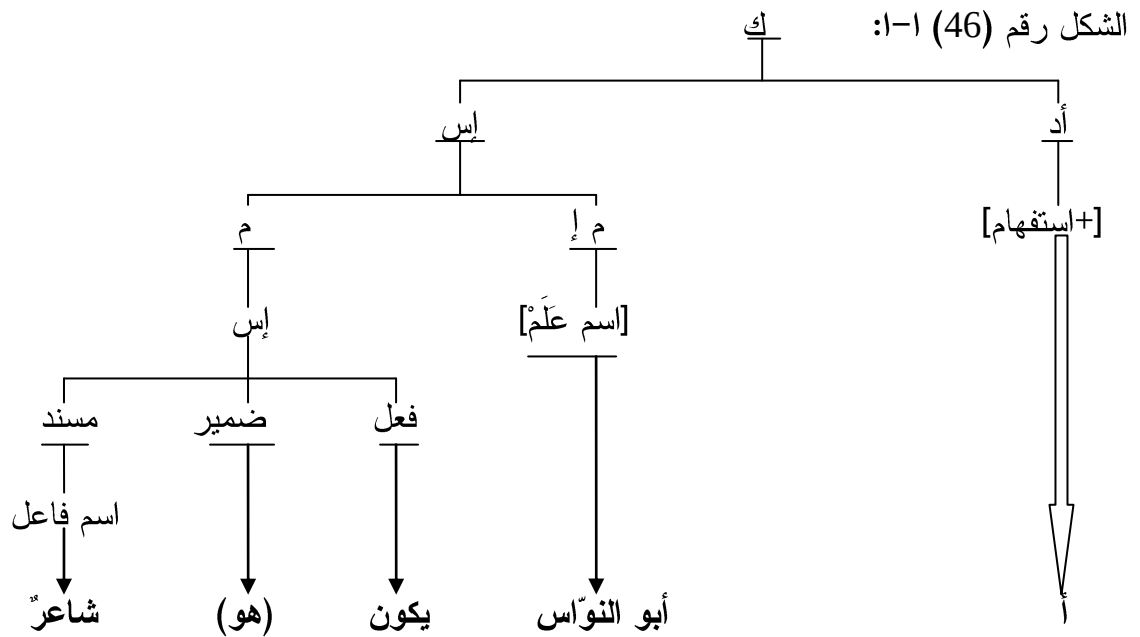
تحليل: إنّ التراكيب الاسمية في المجموعة (1)، والتراكيب الفعلية في المجموعة (2) تتألف من أدوات تعتبر من جنس الترسيمة اللسانية (إس) المتعلقة بها؛ بمعنى آخر أنها أختاً لها، أيّ (أد-إس)، فهي تبني علاقة معنوية مع الإسناد بشكل عام، ولا تتصل بأركان الإسناد بشكل جزئي، فلا تبني علاقة خاصة سواء أكانت نحوية أو دلالية مع المسند إليه، أو المسند والفضلة، وفي ذلك يقول مازن الوعر: «ولا تعتبر أختاً للعناصر

إنّ الترسيمة (أد) تعتبر مقولة نحوية خارجة عن ترسيمة الـ(إس)، وهكذا فإنّ ترسيميّتي الأداة (أد) والإسناد (إس) تسيطر عليهما ترسيمة أعلى تسمى ترسيمة الـ(ك).

اللغوية التي يسيطر عليها (إس)، الذي بدور يسيطر على (م، م إ، ف)..³⁶⁵»، وانطلاقاً من -هذا- القولنصل إلى تحي الفرضية اللسانية التي انطلقنا منها، والتي مفادها³⁶⁶:

ولتوضح هذه القاعدة نجد مازن الوعر يقارن بين جمل عربية كبناء، مع تحليلاتها اللسانية التفريعية كتحليل أو -بتعبير آخر- يقارن بين البنية السطحية والبنية العميقة في جملة واحدة، لتظهر البنية العميقة فيها علاقة الأداة بالإسناد، وهنا يمكن ملاحظة تكرار الإسناد وتعدده دون تكرار الأداة؛ لأنّ قيمة الأداة الدلالية هي تصنيف معاني الجمل ككلّ دون تخصيص درجات الإسناد أو تفضيل إسناد على آخر في جملة واحدة ولتفسير هذا الطرح يقدم مازن الوعر الأمثلة التالية: ³⁶⁷ ١- أبو النّوّاس شاعرٌ؟/ ب- أهرب المتنبي الشجاع؟ ج- الخنساء أخوها صخرٌ؟ ويكون تحليلها اللساني على الشكل التالي: ١- # أبو

النّوّاس شاعرٌ؟ #



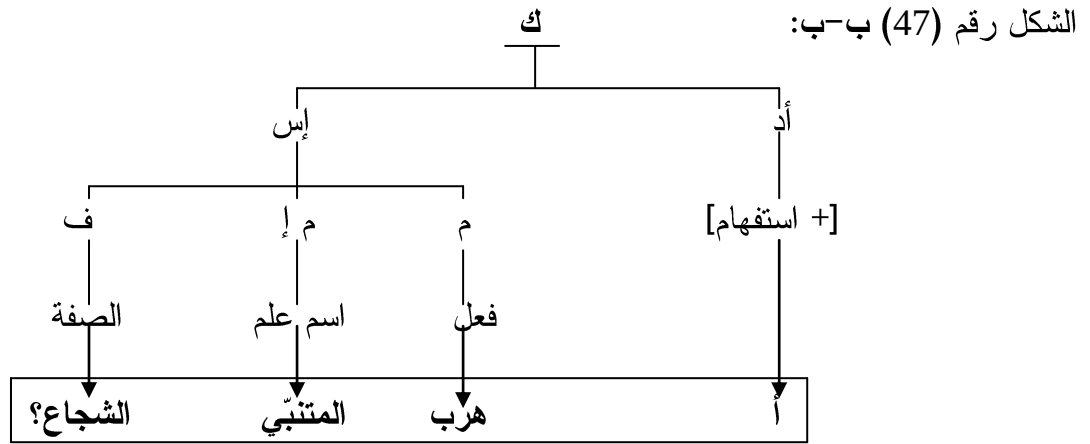
³⁶⁵ - المرجع السالف. ص121. -بتصرف-

³⁶⁶ - Mazen AL-Waer " the syntactic and semantic Analysis of the generation sentence" p: 33.

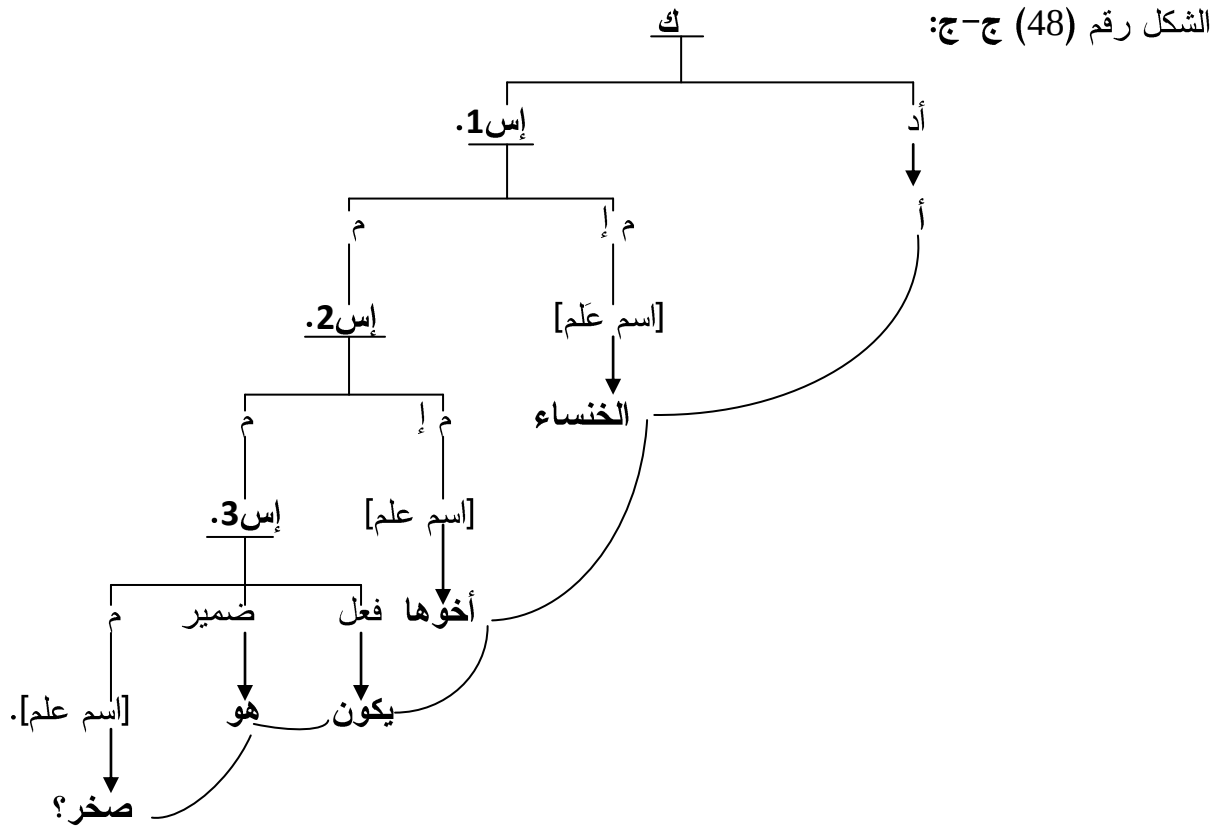
- مازن الوعر " ما جدوى المناهج الدلالية في التحليل اللساني" (مقال)، مجلة التواصل اللساني، المجلد الثاني، العدد: (2) جامعة -فاس- المغرب. 1995م، ص52-53، بتصرف. يفيد كريستال " علم التراكيب" تر: مازن الوعر. مجلة البحرين الثقافية، العدد: (10)، وزارة الإعلام، البحرين. ص87.

³⁶⁷ - Mazen AL-Waer " the syntactic and semantic Analysis of the generation of Arabic sentence" supra p: 34

ب: # أهرب المتنبي الشجاع؟ #



ج: #آلخنساء أخوها صخر؟#



تعليق: نلاحظ في الجملة (ا) أن البنية السطحية لم تظهر الفعل والضمير ولكنها في تحليلها اللساني المشجر أثبتته في التحليل (ا-ا)، وبالتالي: يكون معناها قد عمل وأجاز الحذف اللفظي وأبقى على معناه العام الذي أظهرته البنية العميقة، والمتمثل عن الكينونة الشعرية لأبي النّوّاس (في المثال)، فمزية البنية العميقة في التحليل اللساني أنها تظهر جميع عناصر الكلم، دون بول الحذف أو النقصان الذي يظهر -عموماً- في البنية السطحية المشتقة -التحويلية- وهذا ما نلاحظه -أيضاً- في الترسيمة (ب-ب) كتحليل لساني للجملة (ب) حيث إنّ تحليلها أثبت التوازي الركني بين البنية السطحية والعميقة؛ فهذه الجملة لم يكن فيها أيُّ زيادة أو نقصان، و-بمعنى آخر- إنّ البنية العميقة لم تضمّر أيّ عنصر أو معنى أحالت إليه البنية السطحية، وبالتالي: فهي جملة مشتقة بزيادة الاستفهام -فقط- دون التعرض إلى الإسناد في التركيب الأساسي، ولما كانت الأداة خارجة عن الإسناد فإنّ هذا الأخير قد بقي كما هو في البنية العميقة ليظهر بالأركان نفسها على مستوى البنية السطحية، وهذه هي غاية التحليل التشجري التي تحاول -عن كثب- الكشف وتفسير البنيتين -مثلاً- أشرنا إليه في بداية هذا الفصل- أمّا التحليل اللساني للعجرة (ج-ج) فقد بيّنت ظاهرة نحوية تتمثل في تعدّد الإسناد في جملة واحدة يكون رأسها مكوناً من [ك = أد + إس]، وإذا ترجمنا هذه العجرة إلى معادلة أفقية فإننا نتحصّل على: ك ———— (إس + م₁ + م₂ + م₃) (إس + فعل + ضمير + اسم علم)، ومن هذه المعادلة نلاحظ أن عنصر (أد) التي قامت بوظيفة (+ استفهام) قد دخلت على الجملة ككلّ، وكشفت عجرة الإسناد أنها تتكوّن من مسند غليه وهي: [الخنساء]، ومسند الذي هو جملة إسنادية يتكوّن بدوره من مسند إليه [أخوها] ومسند الذي هو جملة أخرى -في المستوى الثالث من التحليل التفريعي- قائمة على علاقة إسنادية داخلية يتكوّن من فعل [يكون] وهو محذوف في البنية السطحية، والضمير العائد على المسند إليه في العلاقة الإسنادية (إس₂)، ومسند إليه الذي يحمل سمة (+اسم)، وهو [صخر]، وهنا نلاحظ أن التحليل اللساني التفريعي ليس قادراً -فقط- على إظهار مكونات الكلام كلّها (المحذوفة والمثبتة) في البنية السطحية والعميقة معاً وإنما يستطيع إحصاء عدد العلاقات الإسنادية التي يمكن أن تبني جملة معيّنة.³⁶⁸

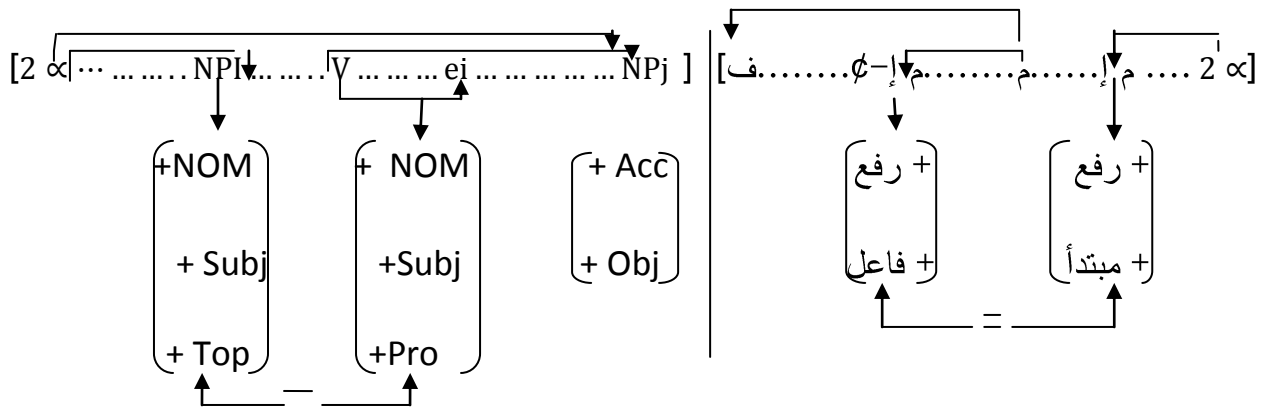
ومن زاوية أخرى؛ فإننا نلاحظ أن مازن الوعر لا يتوقّف عند -هذا الحدّ- بل يحاول استثمار مقولتين لسانيتين أخرتين لطرح تشومسكي عام: (1977م)، واللّتين اعتبرتهما اللسانيات التوليدية ضمن القواعد الكلّية التي يفترض على كلّ لغات العالم الاستجابة لها، وهذه القاعتين يصوغهما تشومسكي في العبارة العلمية

التالية: $1-S \longrightarrow \text{comp-} \{s / /s\}$

Mazen AL-Waer “ the syntactic and semantic Analysis of the generation of Arabic sentence” p: -³⁶⁸
-34-33.

2-5 → top-5¹

فمن الواضح أنه لو تطبق هاتين القاعدتين على التراكيب الإنجليزية -مثلاً- فإننا سنرى أن التقديم -هنا- يعمل في الـ (م-إ-مبتدأ)، وفي المفعول به (ف)، والأمر نفسه في التراكيب الفرنسية، وهذا ما يجعلهما (م-إ-مبتدأ)، و(ف-المفعول به) عنصران لغويان يتولّدان في المكوّن التركيبي، ومن خلال القواعد التوليدية -مثلاً- أشرنا إليه سالفاً- ولكن بالنسبة للغة العربية، فهو شيء آخر؛ إذ إنّ قاعدة المبتدأ في النحو العربي تستجي بلهذه المقولة، بينما المفعول به يأبى أن يكون كذلك، ويرى مازن الوعر أن قاعدة المبتدأ (م-إ-مبتدأ) في التراكيب العربية يؤيد -تماماً- ما ذهب إليه تشومسكي³⁶⁹ إليه؛ أيّ إنّ عنصر [م-إ-مبتدأ] في الجملة العربية السليمة نحوياً يتولّد في المكوّن التركيبي، ومن خلال القواعد التوليدية، ولتوضيح ذلك نقترح تحليل المثال الذي قدّمه مازن الوعر³⁷⁰ لسبر قاعدة المبتدأ في التركيب الاسمي التالي: # زيدٌ يقرأ الكتابَ # فإذا حاولنا تحليل هذه الجملة لسانياً للكشف عن العلاقة الإسنادية التي تحكم عناصرها محدّدين موقع المبتدأ كـ(م-إ) من خلال القاعدتين اللتين قدّمهما تشومسكي عام: (1977م)، فإننا نتحصّل على مايلي: الشكل رقم (49-50)



حيث إنّ العناصر اللغوية أخذت مواقعها الأصلية فكان رأس الجملة مبتدأ كـ(م-إ)، وهو [زيدٌ]، وخبره جملة فعلية من فعل [يقرأ=م]، والفاعل [ضمير يعود على زيد=م-إ-ϕ] والمكمّل [الكتاب=ف]، فالمبتدأ -كما هو واضح في التحليل- متولّد في المكوّن التركيبي-التوليدي، ومن خلال القواعد التوليدية المعروفة بـ [قواعد إعادة الكتابة، وقواعد التفريع، وقواعد الاستبدال³⁷¹]، بينما تبقى العناصر الأخرى [يقرأ+ الضمير المحذوف

³⁶⁹- Mazen AL-Waer “ the syntactic and semantic Analysis of the generation of Arabic sentence” p: 34.

³⁷⁰- Mazen AL-Waer. **Supra**: p35.

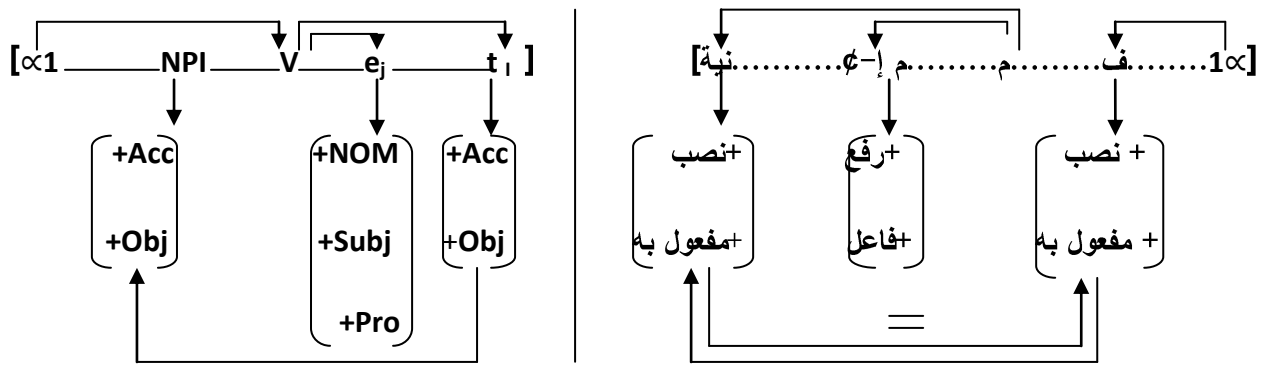
³⁷¹- ينظر المخطّط رقم: (9) في الفصل الأول من هذا البحث.

لفظاً+ الكتاب]؛ أيّ (م+ م-إ-ف) خبراً تسيطر عليه شجرة الـ(إس 2).³⁷² إلى حدّ -الآن- لا نجد أيّ اعتراض على قاعدتي تشومسكي السالفة، وقد أثبت مازن الوعر نجاعتها على مقولة المسند إليه (المبتدأ) في الجملة السالفة، ولكن هل تطرّد هذه النجاعة مع مقولة المفعول به من حيث إنه مكملّ (ف)؟

إذا افترضنا أن الجملة الأصولية، هي: [قرأ زيدٌ الكتاب]؛ بمعنى (ف+ فا+ مف)، أو (م+ م-إ-ف)، فهي جملة فعلية توليدية مقبولة نحواً ودلالةً، وقمنا بتطبيق القاعدة الثانية لمقترح تشومسكي، عام: (1977م)، التي تنصّ على أن: ج ← ف-إس، فإننا نتحصّل على تقديم المفعول به (ف) على باقي العناصر الأساسية في

الإسناد، وبالتالي فإنّ النتيجة تكون الجملة التحويلية التالية: [الكتابَ قرأ زيدٌ] وبناءً على ذلك فإنها تعطي

تحليلاً لسانيا من نوع: # الكتابَ يقرأ زيدٌ# وإتباعاً لمنهجية تحليل المبتدأ فإنه يعطي الخطاطة التالية:



يعتقد تشومسكي أن انتقال العنصر (ف) في هذه الجملة كان من خلال قاعدة البؤرة [Topicalization=

top]؛ أيّ تلك العملية التي يتمّ بموجبها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحروف و المفعولات..الخ

من مكان داخلي (داخل الجملة) إلى مكان خارجي (خارج الجملة)؛ أيّ مكان البؤرة المحدّد بقاعدة معيّنة

والمفروض أن هذه العملية التي تجمع بين مكان داخل الإسقاط الأقصى، هو: [ج]، ومكان خارج الإسقاط تتمّ

بواسطة تحويل نقل³⁷³ إلى أن مازن الوعر يلاحظ -ملاحظة- دقيقة وعميقة حين يقول: «نرى أن تقديم

الـ(ف-مفعول به) عند النحاة العرب لا يؤيّد ما ذهب إليه تشومسكي في قاعدة البؤرة؛ ذلك لأنّ هذا العنصر

اللغوي يتقدّم في المكوّن التحويلي من خلال القاعدة التحويلية [انقل-ألفا (Move-α)³⁷⁴]، فلماذا تُرفض

قاعدة البؤرة وتقبل قاعدة النقل؟ ترفض قاعدة البؤرة لأنّ -هذا الأخير- تذهب بالمحلّ إلى مسألة التعادل

³⁷² -مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 123. وللمؤلّف نفسه "التوليد الصوتي

والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية" مجلّة اللسان العربي، العدد (37)، مكتب تنسيق التعريب -الرباط-

المغرب. ص52. والمقال السالف (هامش 1)، ص35.

³⁷³ -للتوسع يرجي العودة إلى: جماعة من المؤلّفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص153.

³⁷⁴ -مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص123.

الوظيفي بين عناصر الجملة، فلو كانت حركة تقدم المفعول به في الجملة -السالفة- سلبية البؤرة لجعلت المفعول به [الكتاب] أختاً-متاخمة تابعة للفعل [يقرأ]، وهذه العلاقة ليس بمقدورها (ف) أن تنتقل إلى عجرة أعلى لتصبح أختاً تابعة للـ(إس) التي تتحكم بها عجرة أعلى، هي: الـ(ك)، ففضية التعادل الوظيفي تقضي أن أعلى مستويات التحليل اللساني يكون للـ(ك) الذي ليس قبله شيء، وبعده كل شيء، الذي يتحكم ترسيمة الإسناد (إس)، هذا الأخير بدوره يتحكم في المستوى الثالث على العناصر التي تبني العلاقة الإسنادية من (م+ م إ+ ف)، بينما تكون قاعدة (انقل-الفا)، هي القاعدة التي تسمح للـ(ف) أن يتحرك في الجملة ناقلاً معه كل خصائصه النحوية (+نصب)، والدالية (+موضوع)، وهي السمات التي ورثها عن الفعل (فعل-يقرأ)، وهذا إن كان يعني شيئاً فإنه يعني أن المفعول به يمكن أن ينتقل من مكان إلى آخر داخل الجملة بحرية مضبوطة والنقل بهذا المفهوم الذي عبّر عنه مازن الوعر -ضمنياً- يعني تلك التغيرات التي تحدث على مستوى شكل البنية الجمالية بسبب حركة العناصر فيها من موقع إلى آخر، ويشير -تشومسكي- إلى وجود ثلاثة أنواع لهذه الحركة، هي³⁷⁵: حركة الرأس المركب من موقعه الأصلي إلى موقع رأس مركب آخر، مثل: حركة الفعل الذي هو رأس المركب الفعلي من موقع الرأس إلى موقع رأس مركب الزمن، أو مركب التطابق والنوع الثاني: حركة الموضوع من موقع إلى آخر في البناء الجملي حتى يكون مناسباً للموضوع المنقول وتعدّ هذه الحركة -إسقاطاً أكبراً- وليس عنصراً من عناصر الإسقاط، والجدير بالذكر -هنا- أن الموضوع -كما سبق الإشارة إليه- هي الكيانات التي ترد مع المسند كالفاعل والمفعول به، أمّا النوع الثالث من الحركة فهي الروابط والمعاملات "العوامل" مثل حركة الاستفهام من موقعه الأصلي إلى صدر الجملة.*

المبحث الرابع؛ مفهوم البنية النحوية الداخلية للجملة الأساسية عند مازن الوعر: إنّ المقصود بالبنية النحوية الداخلية للجملة الأساسية هي الأوضاع الترتيبية التي تتموضع عليها العناصر اللغوية الأساسية في الجملة العربية المتولدة في المكوّن التركيبي، وسيحاول مازن الوعر أن يبيّن الوجوه التحويلية المشتقة «.. وكيفية انتقال عناصرها اللغوية من مكان إلى آخر بتطبيق القاعدة الكلية [انقل-ألفا]³⁷⁶»، هذه القاعدة التي أشرنا إليها -سالفاً- بشكل نظري، ولكن الوعر سيشرحها من خلال تطبيقها على التراكيب الأساسية

³⁷⁵ -للتوسّع ينظر: مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 124. ومرتضي جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. ص205، وما بعدها.

* وفي الواقع إنّ التغيرات التي تعترض البنية الجمالية جرّاء هذه الأنواع الثلاثة من الحركة، فهي: كثيرة جداً جداً ومسهبة ومعقدة وتحتاج إلى شروح وتفصيلات عديدة وكثيرة تتجاوز حدود وطاقة هذا البحث وتحتاج إلى دراسة مستقلة.

³⁷⁶ -مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص126.

(اسمية-وفعلية)، وبعد ذلك سنلاحظ أن المنظر -الوعر- سيحاول إظهار الوجوه البنوية والوظيفية للعناصر اللغوية المتنقلة ضمن التراكيب الإسنادية.³⁷⁷

ينطلق مازن الوعر من تصنيف جمهور النحاة العرب لقضية الرتبة الأساسية منطلقين من التصنيف الداخلي التي تتضمنها الجملة العربية؛ حيث إنّ -هذا الأخير- يجتمع في رتبتين أساسيتين يمكن فهمهما نظرياً من خلال التمثيل التالي: الشكل رقم (53)

١- [م.....م (.....ف].

ب- [م ! م.....م.....(م ا).....ف].

يمثل التراكيب (أ-ب) التراكيب العربية المشتقة تحويلياً، وهذه التراكيب (المشتقة) هي تراكيب تتشابه مع التراكيب الأساسية، ولا يختلف عنها إلا باعتبار الرتبة؛ التي تأخذها عناصرها في الجملة مفرزةً مجموعة من الوظائف النحوية والدلالية المختلفة بحسب تقديمها وتأخيرها، ³⁷⁸ يقول مازن الوعر: «...وهكذا فإنّ الرتبتين الأساسيتين للتراكيب الفعلية والاسمية تتولّد في المكون التركيبي، فالتركيب الاسمي المتولّد في هذا المكوّن يتألف من (م-مبتدأ)، و(م-الخبر)، [...] أمّا التركيب الفعلي المتولّد في المكوّن المركبي، فيبدأ بـ(م)، الذي يتبعه الـ(م إ) ... ³⁷⁹»، وهذا هو الإطار العام للتركيبيين الاسمي والفعلي، ولكن -في الواقع- يمكن لخبر التركيب الاسمي أن ينطوي تحت مجموعة من المقولات النحوية الأخرى، يرمز لها مازن الوعر بالرمز [X] والذي يأخذ الأشكال التالية: (ج) - X —————▶ (ع إ)، أو (ع ص)، أو (ع جرّ)، أو (ع ظ)؛[يعني أنه يمكن للخبر (X) أن يكون عبارةً اسميةً، أو عبارةً الصفة، أو عبارةً الجار والمجرور، أو عبارةً الظرف، وهذا التخطيط النظري يمكن أن تعاد صياغته بدمجه مع الشكل (أ-ب/أعلاه) ليأخذ الوجه التالي: الشكل رقم (54-55).

$$[\alpha \text{ } 2 \dots \text{NP}_i \dots (\text{V}) \dots \text{NP}_j \dots x^{||}] \quad [\text{ } _x \dots \text{ } _m \dots (\text{ } _m) \dots \text{ } _m \dots 2 \alpha] - (2)$$

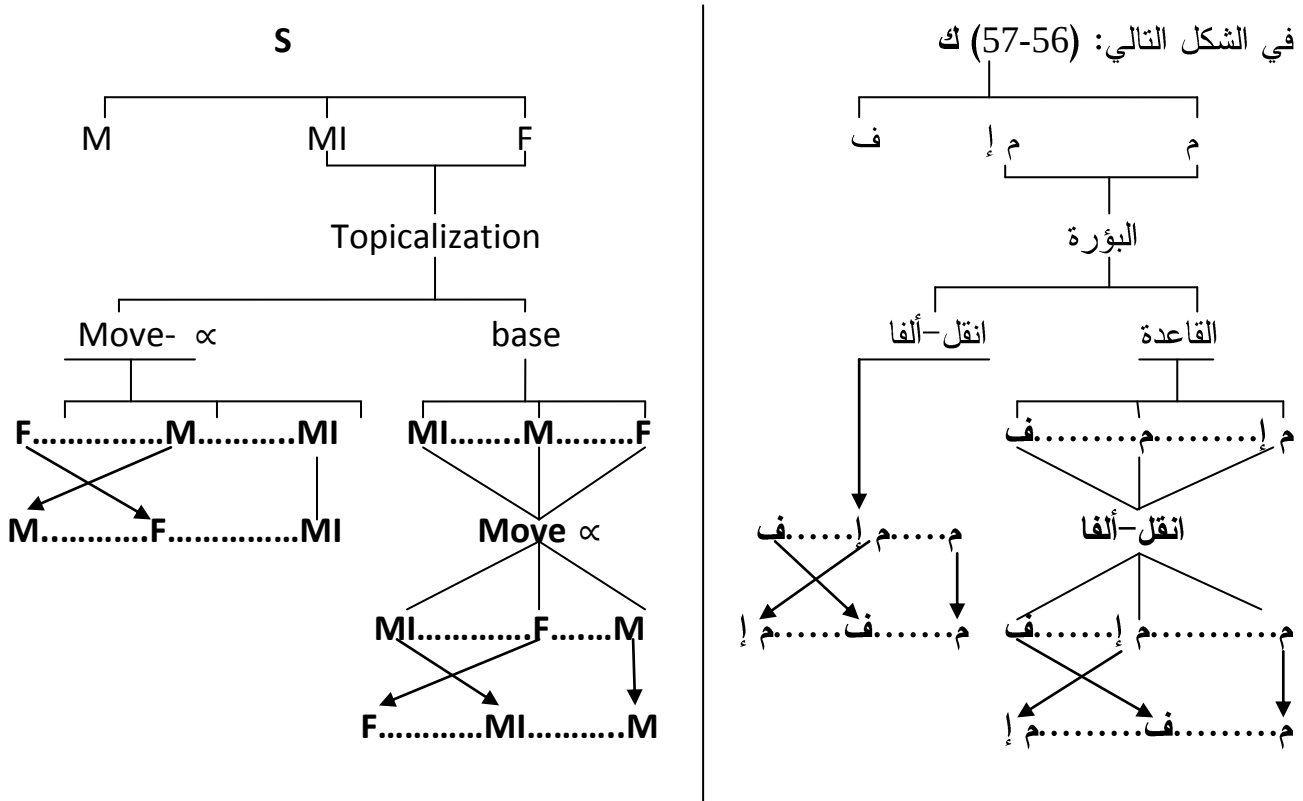
[α 2.....V.....NP_i(NP_j).....(x^{|||})] [^{|||}x].....(ف).....م.....م.....1 α] - (هـ)

³⁷⁷- المرجع السالف. ص 127. -بتصرف-

³⁷⁸- خليل أحمد عامر، في نحو اللغة وتر اكسها -منهج وتطبيق- ص 106. -تصرف-

³⁷⁹- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 127. -بتصرف-

وما يجعل المعادلتين متفقتين هما عنصرا (ف-x)، فهما مقولتان نحويتان جوازيتان؛ أيّ أنهما قابلتان للزيادة كما أنهما قابلتان للحذف.³⁸⁰ أمّا ما يتعلّق باستثمار مقولتي (البؤرة- وانقل ألفا)، فإنّه يمكن ترجمة تموقعاته



نلاحظ في هذه الخطاطة (عربية-إنجليزي) أن الرأس يأخذ مقولته العادية (ك-S)³⁸¹ وينقسم إلى ثلاثة أركانه الأساسية (م، م، إ، ف)، كما أنه واضح موقع [البؤرة]، و[انقل-ألفا]، وهما العنصران الجديان اللذان تكشف عنهما العجزة السالفة؛ فالبؤرة تأخذ مقولة القاعدة المتكوّنة من رتبة [م + م + ف] فتسمح لها أخذ رتبة جديدة لتصبح [م — ف — م — إ]. ومن هنا نستنتج مع مازن الوعر أن (م إ) يتولّد في المكوّن التركيبي التوليدي إمّا كـ (م-إ-كبتاً) في حالة التركيب الاسمي، أو كـ (م-إ-فاعل) في حالة التركيب الفعلي، وأمّا بنية العناصر اللغوية الأخرى فإنها تنتقل تحويلاً من خلال قاعدة انقل-الفا.

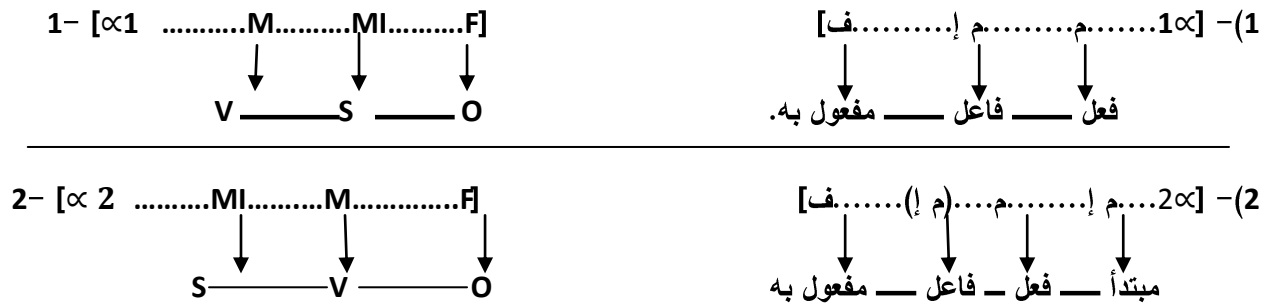
المبحث الخامس؛ مفهوم البنية الدلالية الداخلية للجملة الأساسية عند مازن الوعر: لقد لاحظنا

فيما سلف- أن عجرة الـ(ك) هي الرأس الذي يبدأ به التحليل النحوي واللساني معاً، وأثبتنا أن مقولة الـ(ك) تتحكّم في العلاقة الإسنادية التي تفرض سلطانه على الـ(م، م، إ، ف)، كما أنه تمّ التحقق من مقولة الـ(أد) التي تقع خارج الإسناد، وبعد ذلك تابعنا منطق مازن الوعر في تفسيره للبنية الداخلية للجملة العربية الأساسية (اسمية/ فعلية) وما يجعل الأمر مدهشاً- في كلّ هذا، هو: ذلك التوافق الكبير بين مقولات جمهور

³⁸⁰ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص127. -بتصرّف-

³⁸¹ p:-42 Mazen AL-Waer “ the syntactic and semantic Analysis of the generation of sentence”

النحاة العرب النحوية وتحليلات العالم اللغوي تشومسكي اللسانية، أما البنية الداخلية للجملة الأساسية فإنها لا تختلف كثيراً عن الضوابط التي فرضت على الجوانب النحوية، إلا أن مازن الوعر يقرّ بحقيقة مهمة - مفادها أن النحويين العرب لم يفصلوا بشكل واضح وصارم في قضية الدلالة، وإنما كان -هذا- عملاً يحدق فيه البلاغيون العرب الذي أظهروا الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب المشتقة والمتحوّلة³⁸² ويمكن بسهولة ملاحظة أن البنيتين الدلالتين الأساسيتين هما في -الواقع- نتاج البنيتين النحويتين السالفتين، والتي يمكن إدماجهما لتعطي الشكل التالي*: الشكل رقم (59-60 / 61-62).



فمن خلال هاتين التركيبتين نلاحظ أن التركيب الأول (1-1) يتضمّن -غالباً- معنى السؤال عن الحدث (م) الذي هو فاعل فعل الجملة، بينما يكون معنى الجملة الثانية (2-2) -من الزاوية الدلالية- يفيد معنى السؤال عن المنفّذ (م إ)؛ الذي هو في الجملة الكبرى "مبتدأ" والفاعل المستتير في الجملة الصغرى، والجدير بالملاحظة أن هاتين التركيبتين تكونان عرضة لمجموعة من التحويلات الاشتقاقية التركيبية المتنوّعة³⁸³ وذلك مثلما -يقول الوعر- من خلال عمل القواعد التحويلية في المكوّن التحويلي.

لقد بيّن مازن الوعر من خلال مقارناته بين الوجوه الدلالية للتراكيب العربية من خلال النظام الدقيق الذي صاغه العالم العربي: عبد القاهر الجرجاني، مع ذلك النظام الذي وضعه عالم اللسانيات الدلالية [س. ديك (S.Dik)] عام: (1979م)؛ ولدراسة أوجه الشبه بين الأطروحتين فإننا نعتمد -منهجياً- دراستها على جبهتين، أو محورين اثنين، هما:

³⁸² - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 128. وللمؤلف -نفسه- نحو نظرية عربية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 39.

* ملاحظة: إنّ المثال المدوّن باللغة الإنجليزية تعني ما تعنيه في ترجمتنا لها باللغة العربية؛ بمعنى: (MI) هو المسند إليه (م إ) والرمز (M) هو المسند (م)، و (F) بمعنى الفضلة، بينما المختصرات التي جاءت في أسفل هذه المقولات تعني ما تعنيه في الخطاطة المقابلة باللغة العربية، ويعود سبب ذكرنا لهذه التفاصيل لأننا نترجم عن الإنجليزية.

³⁸³ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص 128. والمقال السالف. ص 44.

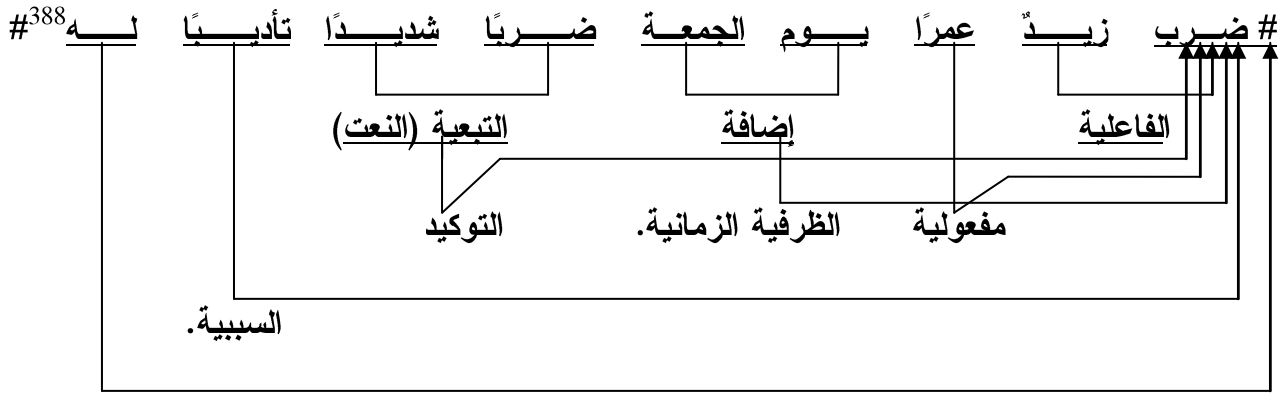
(أ- التقديم على نية التأخير: ينطلق مازن الوعر من الحقيقة العلمية التي تفيد بأن التقديم على نية التأخير ظاهرة نحوية ودلالية تقابل في المنهج التوليدي التحويلي ما عبّر عنه تشومسكي بالتقديم الذي يجري - يحدث- على مستوى المكوّن التحويلي باعتبار القواعد التحويلية، أمّا العبقرى العربي -الجرجاني- فإنه يتوسّع وبشكل لطيف (أصيل)- في تفصيل الحثيات المتعلقة بهذه المسألة منطلقاً من المفهوم الفلسفي العام للمعنى، يقول الجرجاني: «.. واعلم أن مثل واضع الكلام، مثل من يأخذ قطعة من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتّى يصير قطعة واحدة، وذلك أنّك إذا قلت: [ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له]؛ فإنّك تحصل من مجموع هذا الكلم على مفهوم هو معنى واحد لا عدّة معانٍ كما يتوهمه الناس..³⁸⁴؛ فإذا تحرّينا الدقة العلمية في شرح هذا القول فإنّه من الواجب ربطه بالمفهوم العام للمعنى عند الجرجاني، الذي يتمّ من خلال آلية النظم في الجملة، و«..معلومٌ أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض..³⁸⁵»، ويكون ضابط السببية بين أوضاع الكلم، وهو النحو الذي يحدّد العلاقات القائمة بين خطيّة بناء الكلام الموازي لترتّب المعنى الذي تريده النفس، وقد عبّر الجرجاني عن هذه العلاقات في أكثر من موضع، والمشهور عندما يقول: «..واعلم أن ليس النظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها..³⁸⁶»، أو «..إنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ [..]، وإنّ العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق..³⁸⁷»، فهذه هي ضوابط صياغة المعاني مع ضوابطها الشكلية التي تبيّن طبيعة العلاقات المختلفة في الجملة، وبعد أن فرغ الجرجاني من هذا، لاحظ ظاهرة لغوية مفادها أن بعض العناصر تقوم بتغيير مواقعها الخاصة في النطق مع بقاءها محتفظةً بمواقعها في النفس [المعنى] فأطلق على هذه الظاهرة مصطلح التقديم على نية التأخير ولتوضيح هذه المسألة نعود إلى المثال الذي قدّمه الجرجاني عند قوله: [ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له]، هذه الجملة التي يمكن إعادة ترتيبها مرّات عدّة دون تغيير في معناها العام، إلّا أنها ستأخذ -الجملة في توسيع العلاقات وتخصيص المعنى وتحديده. لنلاحظ التحليل النحوي لها: الشكل رقم (63).

³⁸⁴ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص386.

³⁸⁵ - المرجع السالف. ص44.

³⁸⁶ - المرجع السالف. ص118.

³⁸⁷ - المرجع السالف. ص93.



التخصيص.

تحليل ومناقشة: نلاحظ في هذا التحليل أنه استطاع وصف جميع العلاقات التي تحكم البنية الشكلية في الجملة قياساً على المعنى الذي يفهم منها، فـ(زيد) يتعالق مع الحدث من خلال علاقة لزومية، هي: [الفاعلية] ويتعالق مع (عمرًا) في الـ[مفعولية]، وهذه العلاقتين هما علاقات عمدة في التراكيب الأساسية التي تحدث بين عناصر الجملة في مستواها الأول؛ حيث إن جملة [ضرب زيد عمرًا] قد احتوت على المعنى العام والتام يُحسن السكوت عنده، وبالتالي: فهي كلام تام، بينما تأتي باقي العلاقات لتقوم بربط العناصر الأخرى بشكل ثانوي ومكمل؛ فتربط بين الوحدتين (اليوم+الجمعة) لتتعلق فيما بينها -بشكل خاص- لتنتج علاقة [إضافة] إلى التركيب الأساس الذي يحتوي جوهر -نواة- المعنى لتمنحها معنى [الظرفية الزمانية] كما أن التركيب (ضربًا شديدًا) فهو تركيب تابع يصف الحدث ليتعالق معه في مفهوم [التوكيد] وتكون وحدة (تأديبًا) سببًا ومبررًا لقيام ضرب زيد على عمر، بينما يكون تركيب الجار والمجرور (له) تخصيصاً للمفعول به.

كما نلاحظ -أيضا- أن كلّ الوحدات اللغوية موصولة بالحدث (ضرب)؛ ذلك لأنّ الفعل هو مركز الجملة ويصطلح عليه -أيضا- بـ[البؤرة*]، فالفعل (ضرب) هو بؤرة الجملة التوليدية أو الجملة الفعلية التحويلية -عكس ما يراه بعضهم- الذين يجعلون من الفاعل [المسند إليه] هو البؤرة؛ لأنّ هذا الأخير تربطه علاقة خاصة -جداً- بالفعل (م) هي علاقة تلازم، ويرتبط به الفعل فيصبح جزءاً منه، وبالتالي فإنّه ينظر إليهما على أنّهما كلمة واحدة³⁸⁹ لا يتمّ المعنى العربي بحذف أحدهما في البنيتين السطحية والعميقة، فكلّما وُجد

³⁸⁸ - وفي كتب البلاغة والنحو أمثلة كثيرة جداً تمّ تحليلها بهذه الطريقة، إلّا أنّنا نخصّص كتاب: خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتراكيبها. ص99. لأنّه في صميم بحثنا هذا.

* تجدر الإشارة -هنا- إلى أن مصطلح [البؤرة] لا نقصد به ما كنّا قد أشرنا إليه في مواضع عدّة من هذا البحث عند الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، وإنّما نقصد به ما يقابل المركز الذي يقوم نحويّاً بالتأثير على الجملة [العامل والمعمول] ودلالياً بربط المعنى إليه، وقد قمنا بربطها مع الفعل لا مع الفاعل لسبب سيذكر في التحليل اللاحق.

³⁸⁹ - خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتراكيبها. ص97-98. بتصرّف

الفعل وُجد معه الفاعل سواء أكان ظاهراً أو مستتيراً (جوازاً أم وجوباً) متصلاً أم منفصلاً، وكلّما وُجد الفاعل كان معه الفعل محقق أو محذوف لفظاً باقٍ دلالةً.

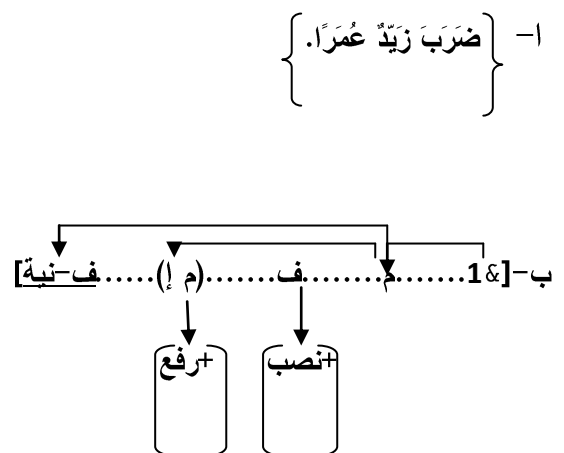
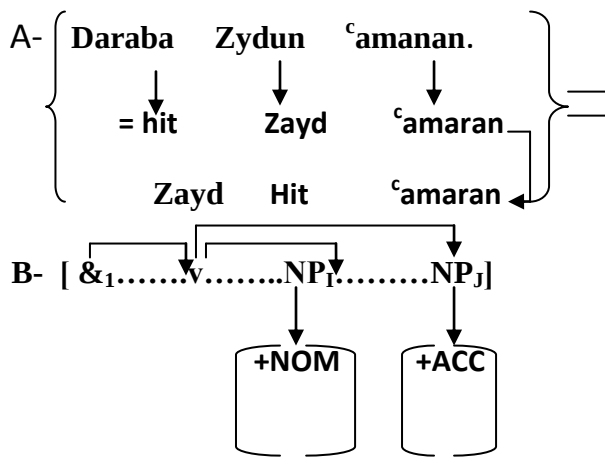
إذا -هذه- هي العلاقات التي تربط عناصر هذه الجملة، ولكنها تكون عرضة لتغيرات وتحولات عدّة ومتعدّدة منها ما يتعلّق بتغيّر الرتبة، من الوحدات التي ترشّح للتقدّم أو التأخير، لنتنتج علاقات أخرى يجمعها عبد القاهر الجرجاني -مثلاً رأينا- في الصنفين السالفين، يقول مازن الوعر: «...ويعني الجرجاني بهذا التقديم أن العنصر اللغوي المتقدّم يحمل معه كلّ السمات النحوية والدلالية التي ورثها عن العامل الذي كان يعمل فيه، ثمّ ينتقل بها على مكان آخر على الرغم من أنّه لن يفقد مكانه الأول، ذلك لأنه سيكون مرتبطاً ومعلّقاً به من خلال نظرية العامل والمعمول التي اقترحها الجرجاني، والتي تشبه إلى حدّ ما نظرية الأثر اللغوي عند تشومسكي..³⁹⁰»، ويمكن فهم هذا القول من خلال التأكيد على تقدّم عنصرٍ لغوي لفظاً، إلّا أنّه يبقى على رتبته الأصلي في المعنى، ولتوضيح هذه المسألة نحلّل الخطاطات التي أوردها مازن الوعر على الشكل التالي:³⁹¹ الشكل رقم (64)

Taqdim 'ala niyyati t-ta'xir:-

التقديم على نية التأخير:

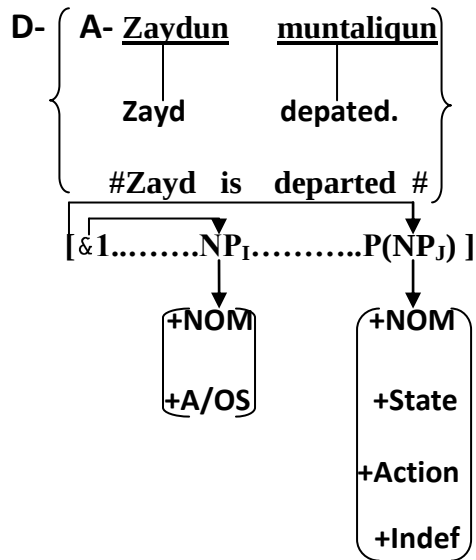
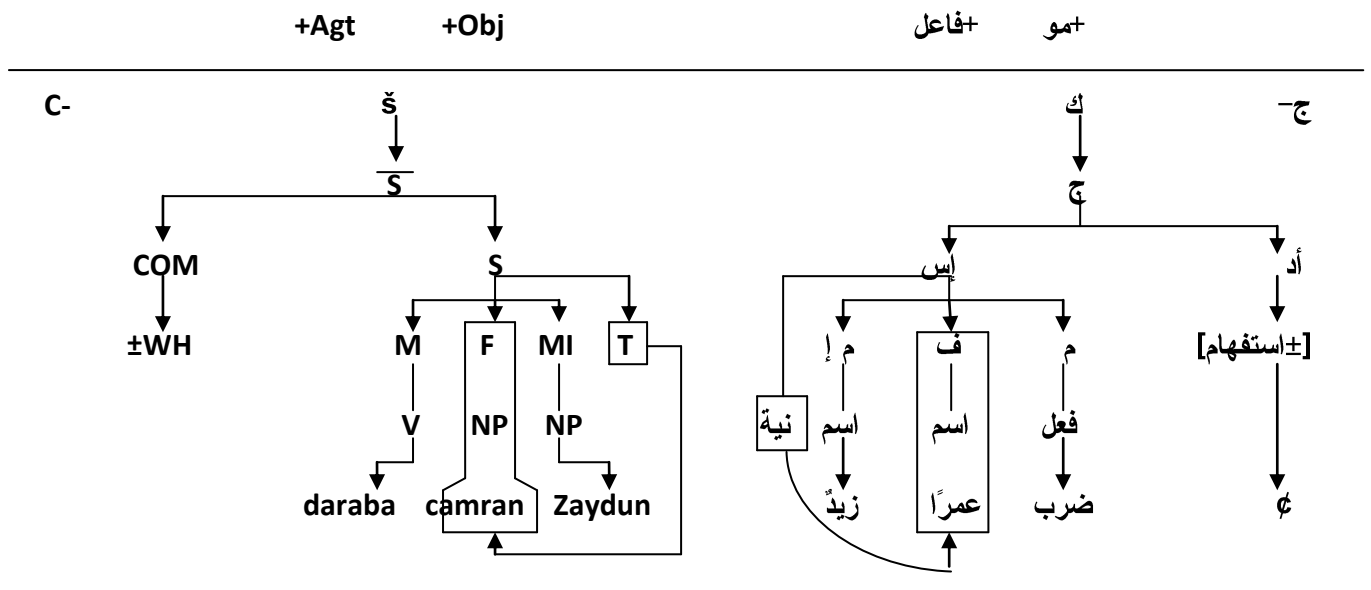
Daraba Zydun 'amanan

ضرب زيدٌ عمراً.

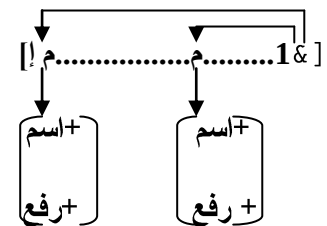


³⁹⁰ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 129.

³⁹¹ p-46. Mazen AL-Waer " the syntactic and semantic Analysis of the generation of sentence"



د- { أ- # زيد منطلق # (تركيب كوني).
ب- منطلق زيد. }



E- { #Muntaliqun Zaudun# <u>I</u> } Departed Zayd # the departee is Zayd #	هـ- { #مُنْطَلِقُ زَيْدٍ # نية }
[& 2.....P(NP_J).....NP_I.....TJ]	[& 2.....(م-خبر).....م.....إ.....م-نية] +رفع +مبتدأ +رفع +كوني



تحليل ومناقشة: لقد انتقلنا في تحليل هذه الأمثلة من خلال الشرح المستفيض والموسّع للوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية، ومنه رأينا أن "عبد القاهر الجرجاني" قد فسّر مع أشياء كثيرة أخرى المرونة التركيبية للغة العربية، «..والتي هي نتيجة لترتيبات منظّمة مختلفة للتراكيب العربية؛ فقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية سواء أكان -ذلك- على يمين الفعل أم على يساره..³⁹²»، فمن خلال هذا القول ومن خلال المجموعات الخطاطية السالفة نسجّل جملة من الملاحظات نسردها على النحو التالي:

المجموعة (1): إنّ المثال (ا) باللغتين -العربية والانجليزية- [ضرب زيدٌ عمرًا] هي جملة توليدية تكوّنت من عنصرين أساسيين، هما: المسند (ضرب)، والمسند إليه (زيدٌ) مضاف إليهما عنصراً فرعياً هي الفصلة (عمرًا) التي احتاجت إليها طبيعة الفعل، وقد أخذت هذه العناصر رتبته التي تفرضها البنية المنطقية للغة العربية، مثلما تأخّر المسند [Hit] عن المسند إليه [Zayd] في الجملة -الإنجليزية- مستجيبة للبنية المنطقية للغة الانجليزية، في حين أن الفصلة في الجملة (ب) تتقدّم عن المسند إليه لتصبح رتبة الجملة [م + ف + م إ] ونلاحظ في طبيعة هذا التقدّم في الرسم النظري (ج)؛ حيث إنّ [1* &] كعامل على الابتداء يشير بالسهم إلى المسند [ضرب] في حين أن -هذا الأخير- يشير بالدرجة الأولى إلى (م إ)، ثمّ إنّ (ف) وقد جاءت معها كلمة (نية) مباشرة بعد الفصلة للإشارة إلى موضعها الأصلي في البنية المجرّدة -العميقة- لأنّ الفصلة قد انتقلت بكامل سماتها [+نصب/+مو]، مخلفة وراءها بؤرة تحيل عليها، وعلى هذا فهي لم تغيّر المعنى، وإنّما غيّرت العبارة النحوية الواصفة للجملة من: جملة توليدية إلى جملة تحويلية -مشتقة- وهذا ما تعبّر عنه العجزة التفريعية التي بيّنت مفهوم التقديم على نية التأخير في هذه المجموعة.

³⁹² -مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص43.

* يجب التذكير أن [&-ألفا] رمز رياضي مجهول يمثّل (س) في الرياضيات ليدل على عناصر لغوية كثيرة، أمّا [1* &] فهو رمز رياضي- يدلّ على عامل الابتداء، بينما [2* &] فهو بدوره رمز -رياضي- يدلّ على عامل الفاعلية، هذا وقد استعملنا رمز [x] ليدلّ على مقولات نحوية عديدة. بمزيد من التوسع يُنظر فهرس الرموز والمختصرات.

المجموعة (2): نلاحظ في هذه المجموعة* أن المسند (م) يتعرض إلى عدة تغيرات - وهذا - هو معنى السهم المنطلق من الوجهة [1&]، وهو أصل رفع المسند إليه (زيد)، في التركيب الكوني (ا)، ومنطلق في الجملة (ب)؛ وبالتالي: وسمه الرفع وإلى - جانب هذا - فقد ورثه بمجموعة من السمات الدلالية الخاصة في البنية التوليدية (ا)، بينما الجملة التحويلية (ب) نلاحظ فيها تقدّم (منطلق) على (زيد) على نية التأخير، ومنه فإنّه يتقدّم (م-خبر) على المسند إليه (مبتدأ)، وهذا ما يشير إليه السهم المنطلق من عامل الفاعلية إلى المسند إليه (زيد)، ثمّ إلى المسند (منطلق) بعد المسند إليه، ثمّ يعود من بؤرة المسند إلى ما قبل المسند إليه لانتقال الخبر إلى ما قبل المبتدأ، فيلحق به مجموعة من الخصائص التي انتقلت مع الوحدة اللغوية (منطلق) من الرفع والكونية والنكرة [-معرفة] وهذه الخاصية النحوية والدلالية -الأخيرة- من أهمّ الخصائص التي يستطيع بها الخبر أن يتقدّم على نية التأخير، وهذا هو الشرط الذي يقدّمه "عبد القاهر الجرجاني" من جهة، وهي الحجة التي استدلّ بها مازن الوعر -من جهة أخرى- والتي نلتمسها في قوله: «..إنّ الضابط النحوي الوحيد المطبق [على التركيب الكوني المتمثّل في المجموعة السالفة] هو أن الخبر (م) يجب إلّا يكون معرّفًا كما نصّ الجرجاني..³⁹³»، لأنّ التعريف والتكثير هما المقولة النحوية التي تفرّق بين التقديم على نية التأخير، والتقديم لا على نية التأخير كما سنراه -فيما بعد- ثمّ إنّ الملاحظة الأخيرة المسجّلة في الخطاطة -بالإنجليزية- أنها تطرّد مع القوانين والضوابط التي تعمل في التراكيب العربية، وهذا إنّ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أن الانطلاقة التي بدأنا بها -تقارب مقولة التقديم والتأخير بين الجرجاني وتشومسكي- صحيحة تمامًا ممّا يرشحها إلى أن ينظر إليها من خلال إطار النحو الكلّي. ومن خلال كلّ -هذا- نصل إلى نتيجة مفادها: أن التقديم يعمل في التركيب الفعلي، وفي التركيب الكوني من أجل فرز دلالات مختلفة ومتعدّدة تكون وظيفتها [القصد، والعناية، والاهتمام] على حدّ تعبير علماء العرب القدماء، أو البؤرة [Topicalization] على حدّ تعبير تشومسكي.³⁹⁴

* **ملاحظة:** تجدر الإشارة إلى أن هذه الأمثلة وأخرى مأخوذة عن [عبد القاهر الجرجاني] وقد مثّل بها مازن الوعر في أكثر من موضع من أعماله التي تهمّنا في هذا البحث، فلذلك سنحتفظ بها للتركيز على الأوجه الدلالية والبلاغية، دون التعرّض إلى النكت النحوية التي يمكن أن تتمخّص عنها التمثيل بجمال أخرى، مثل التي وردت في كتاب "سبويه" أو "ابن جني" وغيرهما.

³⁹³ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 44. والجملة بين المعقوفين من زيادة الباحث لأنها تصبّ في هذا الصّدّد الدقيق.

³⁹⁴ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 62. وللمؤلّف نفسه: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصر. ص 130. وكلّ ذلك -بتصرّف-

ب- التقديم لا على نية التأخير: لقد كان هذا العنصر -البلاغي- المفهوم الثاني الذي ناقشه كلٌّ من " عبد القاهر الجرجاني" و"مازن الوعر" وهو يعكس الافتراضات -السالفة- بشروط مختلفة تعتمد أساساً على ربط المعرفة اللغوية عند المتكلم بالمعرفة اللغوية عند المستمع، ويعتبر أنها معرفة لغوية واحدة تعمل وفق أسس وقواعد معيّنة، وللتفصيل في هذه المسألة نأخذ بالأمثلة التي ثبتت عن الجرجاني³⁹⁵: الشكل رقم (65).

المجموعة (1):

أ- عمرو ضرب (هو-ϕ) زيداً؟
ب- عمرو ضرب (هو-ϕ) زيداً.

أ- عمرو ضرب زيد؟
ب- نعم عمرو ضرب زيد.
A- Is it who hit Zayd ?
B- yes, it is Zayd that can hit.
← تقديم المكوّن التوليدي لا على نية التأخير؟

المجموعة (2):

أ- أزيداً ضرب عمرو؟
ب- زيداً ضرب عمرو.

أ- أزيداً ضرب عمرو؟
ب- نعم زيداً ضرب عمرو.
A- Is it Zayd that 'amrun can hit ?
B- yes, it is Zayd that can hit.
تقديم في المكوّن التحويلي على نية التأخير.

المجموعة (3):

أ- أزيداً ضرب عمرو؟
ب- راكباً جاء زيد.

³⁹⁵ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 45.

- { أ- أراكبًا جاء زيد؟
A- Is it bay riding, that Zayd came ?
ب- نعم راكبًا جاء زيد.
B- yes, it is bay riding that Zayd came.
← تقديم في المكوّن التحويلي على نية التأخير.

المجموعة (4):
{ أ- أ. جاء راكبًا زيد؟
ب- جاء راكبًا زيد.

- { أ- أ. جاء راكبًا زيد؟
A- Is it bay riding, that Zayd came?
ب- نعم، جاء راكبًا زيد.
B- Yes, it is bay riding that Zayd cam.
← تقديم في المكوّن التحويلي على نية التأخير.

تحليل: نلاحظ في هذه الأمثلة الواردة في المجموعة (1) التي حاول أن يربط بها " عبد القاهر الجرجاني" بين المعرفة اللغوية للمتكلم والسامع معًا، ويبدو جليًا في المثال (ا)؛ حيث إنه تمّ تعاد قوَي بين المتكلم الذي حاول نقل معلومات دلالية دقيقة ومركزة ومهمّة -جداً- للعملية الاتصالية إلى السامع،³⁹⁶ وما يبيّن -هذا- الدمج بين المعرفتين، هي: إضافة ركن الأداة التي جعلت البنية (أ) بنية تركيبية استفهامية لغوية تحويلية، والجملة (ب) جوابًا يخبر بها المسؤول دون استخدام حروف الجواب المعتادة، على عكس الحاضنة الثانية التي أظهرت كلّ عناصرها التوليدية في البنية العميقة (المعنى)، وقد سبقت الإشارة أمام كلّ جملة بسهم يربطها بوضعيتها الدلالية، مثل الجملة (ب) في الحاضنة الثانية من المجموعة (1) التي تقدّم فيها [عمرو] في المكوّن التوليدي على نية التأخير؛ لأن الأصل هو أن السائل في الجملة (ا) يهتمّ بالمسند إليه دون باقي الأركان، وسبب احتفاظ المسند إليه (عمرو) برتبته في التركيب التوليدي السالف، هو العناية والاهتمام مثلما عبّر عنه -الجرجاني³⁹⁷- ونلاحظ أن المسند إليه (Zayd) في الحاضنة (3)، كان للأسباب نفسها التي أثّرت على الجمل (ا-ب) في الحاضنة (1-2)، ولا تختلف عن المجموعة (2-3-4) عن المجموعة (1)، إلّا أن الجملة (ب) في كلّ المجموعات السالفة تشير إلى تقديم في المكوّن التحويلي على نية التأخير، ومن هنا يمكن تقديم شرح تحليلي في العبارة التالية: إنّ الأركان اللغوية التي تقدّمت إمّا (توليدياً-على نية التأخير) من خلال

³⁹⁶ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص45.

³⁹⁷ - المرجع السالف. ص46.

الضوابط المركبية التي يفرضها المكوّن التوليدي، وإمّا (تحويلياً- على نية التأخير) من خلال الضوابط التحويلية، وهذا يؤدي -بالضرورة- إلى إدراك أن الوظيفية التي تقوم بها الأركان المتقدّمة في كلتا الحالتين أو العماليتين هي نقل معلومات «..دلالية مركزة تكون شفيرة لغوية مشتركة بين المتكلّم والسامع..»³⁹⁸.

لقد استطاع مازن الوعر من خلال تفسيره لهذه الأمثلة -وأخرى- مدى تقارب الأطروحة الدلالية لـ"عبد القاهر الجرجاني" والأطروحة اللسانية للعالم الأمريكي "نعوم تشومسكي" بينما تبقى المعرفة الدقيقة والتفسير العميق لبنية التراكيب العربية معرفةً تطرح ضرورة الاستعانة بالنظرية اللغوية العربية القديمة، وبالنظريات اللسانية الغربية الحديثة، إضافةً إلى المناهج العلمية التي أثبتت نجاعتها في تحليل تراكيب لغوية كَلّية، وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر: «..إنّ صياغة منهج متماسك من خلال هاتين النظريتين [نظرية عبد القاهر الجرجاني البلاغية، ونظرية تشومسكي اللسانية]، تجعلنا نكتشف السمات التركيبية والدلالية للتراكيب العربية بأنواعها المختلفة، وذلك من أجل بناء صيغة نحوية حسابية تجريدية تمثّل جميع هذه التراكيب العربية بسماتها التركيبية والدلالية الدقيقة والشاملة من أجل برمجتها برمجة تقنية في الحاسوب الإلكتروني..»³⁹⁹، وهذه هي الجوانب الأصيلة في نظرية مازن الوعر التي نأخذ باكتشافها وصياغتها في التحليل العلمي اللازم، وسنلاحظ في التحليلات اللاحقة أن الجاني التقني هو أهمّ ما يميّز نظرية مازن الوعر، وعلى ذلك فإننا سنبتدئ بتفسير التوليد النحوي والدلالي والصوتي لصيغ المبنى للمجهول في اللغة العربية على النحو التالي:

المبحث السادس؛ نظرية مازن الوعر للتراكيب، ومفهوم التوليد النحوي والدلالي والصوتي

لصيغ المبنى للمجهول في اللغة العربية؛ "معالجة لسانية-حاسوبية": يعتبر التركيب المبنى للمجهول من أهمّ المفاهيم التي دُرست في النحو العربي باستفاضة تماثل -تماماً- الأهميّة التي دُرست بها في النحو العالمي لـ"تشومسكي"؛ لذا نجد مازن الوعر مهتمّاً بهذا المجال -بشكل استثنائي- في نظريته، وقد حاول تفسيره من ثلاثة أبعاد [التوليدي النحوي، الدلالي، الصوتي] مستخدماً -هذه المرّة- لأربعة مناهج استجابت بصفة شرطية للمادة المدروسة في -حدّ ذاتها- والتي تأخذ الترتيب -حسب استقراء نظرية مازن الوعر- التالي:

³⁹⁸ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 131-132. -بتصرّف-

³⁹⁹ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 132.

- أ- النظرية النحوية (الجملية) العربية التي وضعها العرب القدامى في القرن الثامن الميلادي.⁴⁰⁰
- ب- النظرية التوليدية التحويلية التي وضعها العالم الأمريكي: نعوم تشومسكي، عام: (1981م).⁴⁰¹
- ج- النظرية الدلالية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي "ولتر كوك" عام: (1979م).⁴⁰²
- د- النظرية [الصوتية الآلية] التي وضعها موريس هالي عام: (1979م)، وطورها مكارثي عام: (1979م).⁴⁰³

من خلال هذه المنطلقات العلمية -الابستمولوجية- التي حاول بها مازن الوعر احتواء الموضوع، فإنّ الهدف الذي يكمن وراء هذه الدراسة هي السعي لإظهار قاعدة علمية مفادها أن الجملة العربية المبنية للمجهول لا تتضمن الإجراءات المعجمية والنحوية -التي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل- فحسب، وإنما ستحاول الكشف عن الإجراءات والضوابط الموضوعية للجوانب الصوتية [الفونولوجية]،⁴⁰⁴ والصرفية "المورفولوجية" أيضاً، يضاف إلى ذلك- أسباباً أخرى يلخصها مازن الوعر -ضمنياً- في قوله التالي: «.. إنّ البحث "في المبني للمجهول" سيبين إلى أيّ مدى يمكن لنظرية النحو العالمي لتشومسكي أن تكون كلفةً وكافيةً لمعالجة التراكيب المبنية للمجهول على نحو عام، والتراكيب المبنية للمجهول في اللغة العربية على نحو خاص..⁴⁰⁴»، وقبل الولوج إلى تحليل هذه المفاهيم، علينا أن نتذكّر مجموعة من المفاهيم المفاتيح لهذا التحليل، وهي: تتألف الجملة العربية من مسند ومسند إليه وفضلة، وتدعي العلاقة بين هذه المكونات البنائية بـ"الإسناد" الذي يحكم بضابط أعلى منه وهو الكلام؛ أيّ الجملة التامة والمفيدة، كما أن التحليل اللساني للجملة العربية يطرح ضرورة الاستعانة بالحركات الإعرابية الأصول [الرفع (-)، والنصب (-)، والجزم (-)] لوصف وتفسير البنية العميقة (المجردة-المعنى) وللأدوار الدلالية للوحدات اللغوية في النحو العربي، أضف إلى ذلك: أن الأدوار الدلالية الخمسة التي حدّدها ولتر كوك في طرحه لعام: (1979م)⁴⁰⁵ على النحو التالي:

⁴⁰⁰- للتفصيل يُنظر: الفصل الثالث من هذا البحث.

⁴⁰¹- يُنظر الفصل الأول من هذا البحث، -خصوصاً- المرحلة الثالثة.

⁴⁰²- يُنظر للتفصيل: الفصل الثاني من هذا البحث، وخصوصاً النظرية الدلالية التي وضعها ولتر كوك عام: (1979م)، المطوّرة عن اللسانيات الدلالية الوظيفية.

⁴⁰³- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص134.

⁴⁰⁴- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 134. وما بين الشولتين من زيادة الباحث قصد ضبط الموضوع.

⁴⁰⁵- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص83-84. بتصرف

[الفاعل (+فا)، المجرّب (+مج)، المستفيد (+مس)، والمكان (+مك)، والموضوع (+مو)]، دون تأجيل "النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه" الذي ابتكره "تشف" عام: (1970م)، والذي طوّره ولتركوك (1979م)، فهذا النظام يتألف من أربع وحدات دلالية اشتقاقية (ش)، وهي: [الحصولية (+ح)، والارجاعية (+ر)، والسببية (+س) الالغائية (+غ)]، وبعد هذا سنلاحظ دمج منهج الصوتيات الآلية المقطع، يقول مازن الوعر: «..وهذا يعني أن الجذر العربي سيخضع لمجموعة معقدة من التغيرات الصوتية الصرفية، التي ستولد بدورها صيغاً مختلفة للمبني للمجهول عندما نطبّق عليه عدداً من القواعد الصوتية..»⁴⁰⁶؛ أيّ إنّ التغيرات التي تنتج وتولد الصيغ المختلفة للمبني للمجهول، هي: تغيرات صوتية وصرفية بالدرجة الأولى.

إنّ المقصود بالمبني للمجهول في الكتابة النحوية العربية، هو: الصفة التي تلح الفاعل في حالة حذفه من الجملة، وأقيم مقامه المفعول به، وفي -الحقيقة- إنّ مقولة قيام (المفعول به مقام الفاعل المحذوف في التركيب على مستوى البنية السطحية) هي: الحالة المشهورة عند جمهور النحاة العرب، ولكنها ليست المقولة الوحيدة لوجود مقولات أخرى تنوب عن الفاعل المحذوف؛ ومثل ذلك الظرف والمصدر أو الجار والمجرور وكلّ هذه المقولات تقوم بإحداث تغيرات في شكل الفعل الذي يأخذ مقولة الفعل المبني للمجهول أو «..فعل مبنيّ لما لم يُسم فاعله»⁴⁰⁷، بينما المفعول الذي يأخذ مقام الفاعل يسمى: [نائب الفاعل] هذا الأخير الذي يظهر في ألفاظ عدّة ومختلفة في الكتابة النحوية العربية مثل: «يسميه سيبويه [المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل الفاعل]، والفراء يسميه: [ما لم يسم فاعله]، وابن النحاس يسميه: [المفعول الذي لم يسم فاعله]، والزبيدي يقول: [مفعولٌ لم يُسم فاعله فأقمتُه مقام الفاعل]..»⁴⁰⁸، أمّا التغيرات التي تصاحب الفعل في حالة بناءه للمجهول، فإنّه يمكن استنتاجها من خلال ما قاله ابن مالك:⁴⁰⁹

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ، كَـ "نَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اُضْمُنْ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوْصِلْ.

⁴⁰⁶ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 136.

⁴⁰⁷ - محمد سمير نجيب البلدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 57.

⁴⁰⁸ - عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي؛ نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث هجري. ص 143-144 - بتصرف - ويمكن من باب التأصيل العلمي أن نقول - من باب الترجيح - إنّ مصطلح "نائب الفاعل" ظهر في زمن الفراء؛ لأنه قبل الفراء لم نجد أيّ نحويّ يستعمله بلفظه.

⁴⁰⁹ - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ج 1/ص 86، وما بعدها.

وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَنَحِيَ الْمَقُولَ فِيهِ: يُنْتَحَى.

وَإِكْسِرَ أَوْ أَشْمِمَ فَا ثَلَاثِي أَعِلَّ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كـ"بُوع" فَاحْتَمَلَ.

الشرح: ينصّ البيت (الأوّل) على جواز قيام المفعول به مقام الفاعل الذي يرث عنه الرفع، ويوجب تأخره عن رافعه، دون جواز حذفه، فلو تقدّم -مثلاً- في الجملة (مثال ابن مالك في البيت الأوّل) لأخذ مقولة [المبتدأ] كأن تقول: [خيرٌ نائلٌ نيلٌ] قصد تقديم المفعول به، وهو غير ذلك لأنّ (خيرٌ) مسندٌ إليه [مبتدأ] والجملة بعده مسند [خبرها]، والمفعول الذي أخذ مقام الفاعل؛ ضمير مستنير تقديره [نيل-هو]. أمّا أحكام الفعل فيمكن تلخيصها في الجدول التالي: الشكل رقم (66)

الترتيب	أنواع الفعل	حكمه	المثال
أ-	الفعل الماضي الصحيح.	يضمّ أوّله ويكسر ما بل آخره.	أَكَلَ — أَكِلَ.
ب-	الفعل الماضي إذا كان معتلّ الآخر.	يضمّ أوّله، ويكسر ما قبل آخره.	دَعَا، رَمَى — دُعِيَ، رُمِيَ.
ج-	الفعل الماضي الأجوف.	يكسر أوّله أو يشمّ بحركة بين الضم والكسر.	
د-	الفعل الرباعي إذا كان ثانيه ألفاً.	ضمّ أوّله وقلبت الألف واوًا وكسر ما قبل الآخر.	
هـ-	الفعل المبدوء بتاء مطاوعة، أو ما يشبهها من كلّ تاء مزيدة.	يضمّ أوّله ويتبع ثانيه لأوّله بالضمّ ويكسر ما قبل آخره.	تُدْرَج — تُدْرَجُ. تُغَوَّل — تُغَوَّلُ.
و-	الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل	يضمّ أوّله ويتبع ثالثه لأوّله بالضمّ ويكسر ما قبل الآخر. ⁴¹⁰	أُسْتُخْرِجَ — أُسْتُخْرِجُ.

أمّا الفعل المضارع فيُضمّ أوّله ويفتح ما قبل آخره، سواء أكان مضارعاً لماضٍ ثلثي أم رباعي أم خماسي أم سداسي فيقال: [يُضْرَبُ-يُضْرَبُ]، [يُفْتَحُ-يُفْتَحُ]، [يُسْتَغْفَرُ-يُسْتَغْفَرُ].

أمّا مازن الوعر فإنّه يرى أن العماليات الأساسية التي تحوّل التراكيب العربية المبنية للمعلوم إلى تراكيب مبنية للمجهول فإنّها تتضمّن الإجراءات التالية:⁴¹¹

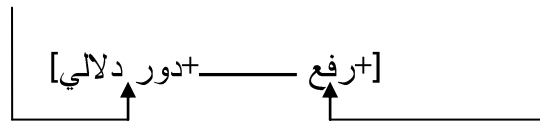
⁴¹⁰- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص57.

⁴¹¹- ننقل هذه المعلومات عن: مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص136-137.

أ- يُشترط في الجملة المبنية للمجهول أن يحذف الـ "م" إ [الفاعل النحوي] حذفاً تاماً، دون ترك أي أثر له خلفه، وهذا ما يجعلها تأخذ الوصف الرياضي التالي: [م إ (فاعل نحوي) ← ∅].

ب- إنَّ الفصلة التي تأخذ مقولة (مفعول به) النحوية يجب ألا تحتفظ بموقعها، وإنما عليها أن تنتقل إلى موقع الـ (م إ) المفرَّع من أجل القيام بوظيفة [الفاعل] من الوجهة النحوية تاركاً أثراً خلفه (trace)؛ بمعنى: [م إ (مفعول به) ف (أثر)].

ج- يُرشَّح المعمول [م إ-المفعول به] إلى اكتساب علامة الرفع من خلال العامل الذي أحدث هذا التغيير وهو الفعل المجهول؛ أي: [م (فعل) م إ (مفعول به) ف (أثر)].



د- الـ "م" إ [المفعول به] سيحمل معه الدور الدلالي الذي ورثه من التركيب المعلوم.

هـ- صيغة الفعل المعلوم "م" (فعل معلوم) يجب أن يتغيَّر صوتياً إلى صيغة الفعل المجهول "م" (فعل مجهول)، التغيَّر الصوتي يعتمد -هنا- على نوع الفعل فيما إذا كان ماضياً أو مضارعاً أو اسم فاعل. ويمكن ترجمة ذلك إلى المعادلة الرياضية التالية:

$$[م (فعل) \dots \dots \dots \text{بتطبيق القاعدة الصوتية:} \leftarrow م (فعل)]$$

$$\uparrow$$

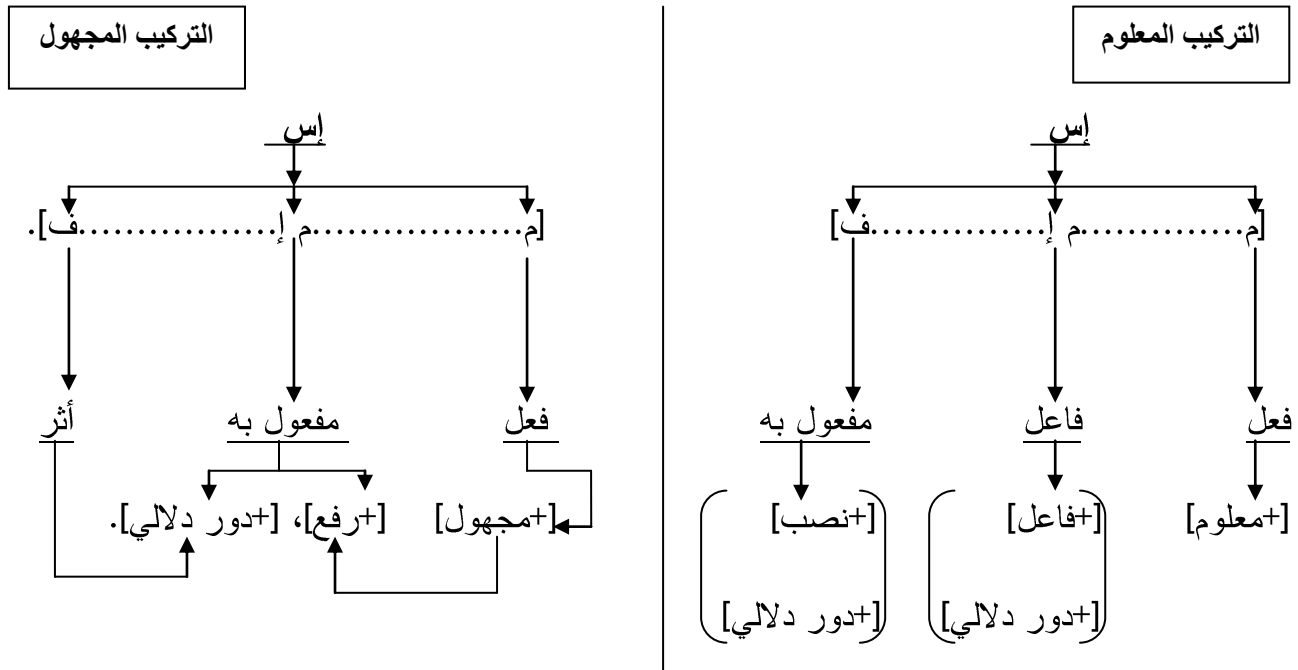
$$[م (فعل) \dots \dots \dots \text{بتطبيق القاعدة الصوتية:} \leftarrow م (فعل)]$$

ومن هنا يرى "مازن الوعر" أن أصل التسمية التي أطلقها ابن يعيش النحوي في كتابه "شرح المفصل" عندما يسمِّي الـ "م" إ (مفعول به) في التركيب المجهول بقوله: «المفعول الذي لم يسمَّ فاعله»⁴¹²؛ وهذا يعود -حسب هذا الطرح- أن المبدأ العاملي في التركيب المبني للمجهول، يجب أن يمنح معموله الـ "م" إ (مفعول به) حالة الرفع، ويجب أن يعمل فيه عملاً مناسباً، ذلك لأنَّ الـ "م" [المجهول] لن يمنح الـ (م إ) دوراً دلاليّاً؛ ذلك لأنَّ -هذا الأخير- سيرث هذا الدور الدلالي من التركيب المعلوم ويحمله معه إلى التركيب للمجهول.

وإذا أردنا أن ندقّق في المقارنة بين التركيب للمعلوم والمجهول لجملة واحدة فإنَّ العملية التحويلية (من-

إلى) التركيبين السالفين، سيكون كالتالي: الشكل رقم (67)

⁴¹² - ابن يعيش (ت-643هـ) شرح المفصل، المجلد الثاني -الجزء السابع- (ص69). بيروت 1970م، نقلاً عن: مازن الوعر المرجع السالف. ص137.



تحليل ومناقشة : إنّ المقارنة الموضوعية بين الخطاطين التشجيرتين -كتحليل لساني نظري- تبين

الخصائص النظامية التي تفرّق وتصوغ الحدود الإجرائية الفاصلة بين التركيبية المبنية للمعلوم، والتركيبية المبنية للمجهول، ويمكن اعتبار التركيبية -الأخيرة- فرعاً، في حين تكون الجملة المعلومّة هي الأصل؛ ذلك لأنّ التركيبيتين تختلفان -فقط- على مستوى البنية السطحية (المحقّقة)، بينما البنية المجرّدة (العميقة) هي نفسها لذلك نلاحظ في الترسّمة (المبني للمعلوم) أن الأركان المؤسّسة للإسناد قد اتّسمت بمجموعة من الخصائص المميّزة، فالفعل الـ"م" في البنية المعلومّة تكون له -دوماً- اسمه الدلاليه [+معلوم]، وبذلك فإنّ الفاعل الـ"م" إ" سيحتفظ بسماته النحوية الأصول [+رفع] سواء أكان بعلامة الرفع الأصلية [-] أو الفرعية مع سماته الدلالية [+دور دلالي]؛ أيّ الوظيفة المعنوية التي يقوم بها في الجملة الأصولية (السليمة نحواً ودلالةً)، أمّا المفعول به كفاضلة -مصطلح السيوطي ت-911هـ- فإنّه يُنصب نحوياً للدلالة على وقوع فعل الفاعل عليه، وهذا التركيب النظري -لافتراضي- للتركيب المبني للمعلوم التوليدي يُرشّح إلى قبُول التحويل نحو بنية للمجهول، ويتمّ ذلك إذا وفقط إذا كان إسقاط مجموعة من القواعد التحويلية الجوازية في القواعد التحويلية العامة⁴¹³ إسقاطاً جائزاً على البنية المعلومّة، فنتنّج لنا جملةً مشتقّة (تحويلية) جديدة على مستوى

⁴¹³ -للتوسّع في مفهوم القواعد التحويلية الوجوبية والجوازية، والقواعد التحويلية العامة، والخاصة يرجى العودة إلى: مازن الوعر "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليديّة؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" مقال، مجلّة اللسانيات، العدد (6)، الجزائر: 1982م، ص45-46، للتوسّع.

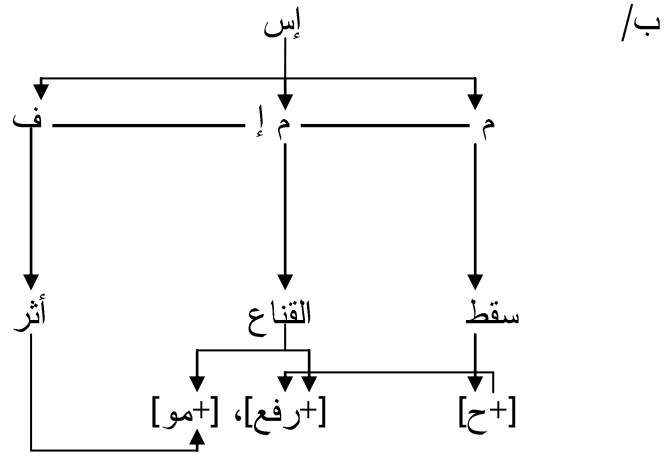
البنية السطحية، فيوسم الفعل بسمة دلالية [+مجهول]، ويقوم المنطق اللغوي بحذف الفاعل ~~تأماً~~ تماماً (نحواً ودلالةً) وفي المستويين (السطحية والعميقة) على وجه الإلزام، وتحسباً لوجود أيّ ثغرة دلالية تحولّ الجملة من الجمل الأصولية إلى غير الأصولية يقوم المفعول به بوظيفة الفاعل المحذوف فتسقط عنه علامة النصب (+ نصب) ويكتسب علامة الرفع لزماً عن الفعل وورثاً عن الفاعل المحذوف للاحتفاظ بسلامة العلاقة الإسنادية ونلاحظ أن السهم ينطلق من السمة الدلالية [+مجهول] ليبرّر ويشير إلى سببية رفع المفعول به، كما أنه يحمل معه الدور الدلالي الذي كان له في رتبته الأصلية، مع تخفيف أثر له في مكانه ليدلّ على الانتقال، فهذه العملية تجعل المفعول به في الجملة المبنية للمجهول لا فاعلاً -تأماً- فيسند إليه، ولا مفعولاً فينصب، وإنّما سيأخذ مقولة نحوية جديدة تدعى في عرف النحاة العرب "تائب الفاعل"، وإذا عدنا إلى تحليل مازن الوعر، فإننا سنتوقّف على قاعدة الموافقة؛⁴¹⁴ هذه الأخيرة التي تحكم العلاقتين النحوية والدلالية بين الفعل والفاعل، من حيث: التذكير والتأنيث، والجنس والنوع والعدد... الخ، وبالتالي: فإنّ النتيجة المرتقبة عند تطبيق هذا الإجراء "الموافقة/Agreement" هي المسألة التالية: إنّ كلّ تركيب صحيح يمكن أن ينبني للمجهول. هذا وقد حاول مازن الوعر فهم هذه الظاهرة من الداخل بحصر تحولاتها وقواعدها الدلالية والنحوية من خلال ما ذهب إليه سدنة العرب القدامى -خصوصاً- ابن يعيش؛ حيث إنّهُ يذكر بلطافة -أصالة- أن الـ "م" (فعل) في حالة بناءه للمعلوم يمكن أن يتحوّل إلى المجهول من خلال مجموعة عديدة من القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية سواء أكان بالطريقة المعروفة، مثل: (ضَرَبَ زَيْدٌ عُمَرَاً ضُرِبَ عُمَرَاً). أمّا الطريقة غير المعروفة، فهي: ما يشبه في اللغة العربية [الفعل المطاوع]، أو ما يعرف في اللسانيات بالتركيب الحصولي المجهول [Inchoative passive]⁴¹⁵ نحو قول أحدهم: [كسر زيدٌ الكأسَ انكسر الكأسُ]. وانطلاقاً من هذا التحديد يمكن رصد مقارنة طفيفة بين "ابن يعيش" النحوي العربي، و"ولتر كوك" الدلالي التوليدي الأمريكي لقراءة تحليلهما لمفهوم المبني لمجهول، حيث قال مازن الوعر: «..فإذا وضعنا ما قاله ابن يعيش في إطار النظرية الدلالية لكوك، فإننا نرى أن الـ "م" في التركيب الحصولي ليس هو الفاعل الدلالي المنفَّذ الذي قام بالفعل بل إنّهُ الموضوع (Object)، الذي أُقيم عليه الفعل من خلال فاعل دلالي

⁴¹⁴ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 138.

⁴¹⁵ - عبد القادر الفاسي الفهري، البناء لغير الفاعل؛ تحليل معجمي. ص 102، نقلاً عن: مازن الوعر، المرجع السالف. ص 138. -بتصرف-

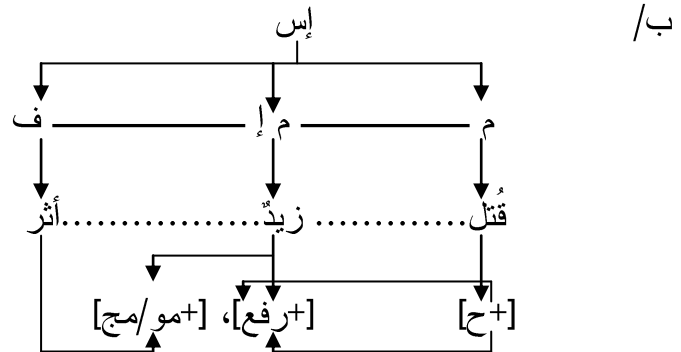
محذوف (Agent) فمنذ أن حُذِفَ الفاعل الدلالي فإنَّ الموضوع سيحلُّ مكانه ويعمل عمله النحوي..⁴¹⁶»،
وسنأخذ التحليل التالي للتفصيل في شرح القول السالف: الشكل رقم (68-69).

أ- / # سقط القناع #



ج/ سبب (x، نحو الحصول (كن [س، ق، ط] (قناع)) ((نحو الحصول (كن [س، ق، ط] (قناع)) ((.

2- / # قُتِلَ زيدٌ #



ج/ سبب (x، نحو الحصول (كن [ق، ت، ل] (زيدٌ)) ((نحو الحصول (كن [ق، ت، ل] (زيدٌ)) ((.

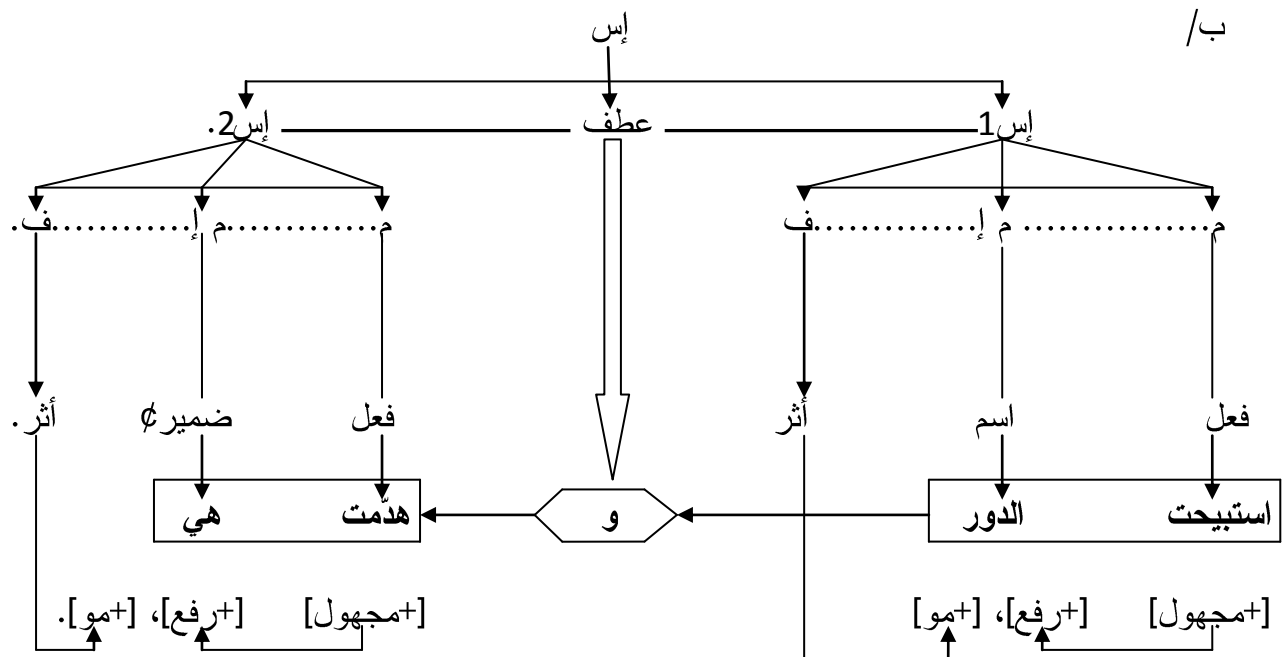
إنَّ الجوهر الأساس في هذه الأمثلة وتحليلاته اللسانية كما نلاحظها مع مازن الوعر، هو: أن الـ "م إ" (مو) يتشابه في التركيب الحصولي أو متطابق مع الـ "م إ" (مو) في التركيب النظامي المجهول، وهذا يعني طبعاً- أن العنصرين اللغويين ليسا الفاعل الدلالي أو الحقيقي للفعل، بل يمكن عكس المسألة باعتبارهما (موضوعاً)، أو الموضوع الذي قام عليه الفاعل عمله، وإذا كان ذلك كذلك -وهو كذلك تماماً- فإنَّه منذ أن

⁴¹⁶ - المرجع السالف. ص139.

كان «..على الموضوعين الدلالين أن ينتقلا إلى موقع "م" وإ" وعندها أن يخضعا إلى عجرة العامل "م" (الفعل) ويحكموا بعمله من أجل أن يمنحهما حالة إعرابية جديدة [+رفع]، ويتطابق معهما في التذكير والتأنيث وكذلك قاعدة الموافقة..⁴¹⁷»، وعلى ضوء هذا القول والتحليل -الذي قبله- يمكن التأسيس لاستنتاج قاعدة مهمة تتمثل في انتقال الفضلة (المفعول به) إلى موقعها الأصلي -بغض النظر عن دوره الدلالي طبعاً- في التركيب المبني للمعلوم، إلى موقع الفاعل في التركيب المبني للمجهول، والتركيب الحصولي حاملاً معه دوره الدلالي من جهة- ومستقبلاً لحالة إعرابية جديدة من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة -هنا- إلى أن مازن الوعر يرى أن اللغة العربية تظهر الفعل في التركيب النظامي من المبني للمجهول على أنه يمكن أن تعمل في ضمير مستتير يعود على عنصر لغوي يسبقه في الرتبة، ولتفسير هذه الوضعية النحوية والدلالية نلاحظ المثال التالي: الشكل رقم (70).

1- أ/ # استُبيحتِ الدُورُ وهدمتْ#



تحليل: نلاحظ في هذا التحليل اللساني أن الكلام ينبنى على علاقيتين إسناديتين (أس 1، إس 2)، اللتين تتصلان بحرف عطف (و)، وطبيعة هذه العلاقة متكافئة ومتوافقة، رغم أن العناصر المكوّنة للعلاقة الإسنادية (إس 1) هي عناصر ظاهرة ومعروفة نظرياً في العلاقتين معاً، من [م+ م+ ف] إلا أننا نلاحظ تغيير مهم في المقولات التي تترجم العناصر النظرية في العلاقتين، وهي: ليست بين المسند والفضلة وإنما في المسند إليه؛

⁴¹⁷ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص 138.

حيث إنه في العلاقة (إس1): أخذ (الاسم) دور "المسند إليه" الظاهر المتحوّل عن المفعول به إلى نائب الفاعل بينما في العلاقة (إس2) تحمل الضمير مقولة "المسند إليه" وهو محذوف في البنية السطحية وقدرة في البنية العميقة، وقام بالدور النحوي والدلالي المماثل للاسم في حالة (م إ) عند بناءه للمجهول، كما أنه يتحرّك من موقعه (ف) مثل انتقال الاسم -تماماً- مخلفاً وراءه أثراً يدلّ على موقعه الأصلي في البناء النظامي للمعلوم وانطلاقاً من هذا التحليل يمكن القول: إنّ الضمير المحذوف يعادل وظيفياً مقولة الاسم إذا كان مسنداً إليه في التركيب المجهول، أمّا العامل المعنوي الذي أثبت التطابق بين العلاقتين هو العطف الذي ساوى بينهما، ومن جهة أخرى يمكن تبرير هذا التطابق التام بمفهوم الاختزال الرياضي انطلاقاً من المعطيات التالية: [م ، في (إس1) = م ، في (إس2) - [م إ، في (إس1) = م (ϕ)، في (إس2) - [ف، في (إس1) = ف، في (إس2)]
= 0. أي: إس1 على إس2 = 1، وهذا يعني تطابقاً تاماً، ومنه فإنّ: اسم (ϕ) ضمير (ϕ) في التركيب المبني للمجهول، فإذا كان ذلك كذلك فهو كذلك المطلوب.

ب- ظاهرة التعديّ واللزوم في التراكيب العربية من منظور أطروحة مازن الوعر: بعد مناقشتنا للوضعية الموضوعية التي يكون عليها الـ "م" والـ "ف" [الفعل/ المفعول به]، في التركيب المبني للمعلوم، المتحوّل إلى المبني للمجهول، يأتي هذا العنصر للكشف عن خاصية من خصائص الفعل وعلاقاته بالمفعول به، وهي: ظاهرة التعديّ واللزوم -هذا الأخير- الذي يعتبر من الثنائيات النحوية العمدة في اللغة العربية، التي تتقاطع مع قواعد النحو الكلّي لأغلب لغات العالم المدروسة حتى الآن، فالتعديّة: «...خاصية الفعل المتعديّ، وهي في أصل اللغة التجاوز، والمتعديّ من الأفعال عند النحاة ما حاز فعله أو ما ينزل منزلته إلى غيره من المعمولات أو المقولات...»⁴¹⁸، أمّا مقولة "اللزوم" فهي -كذلك- صفة للأفعال غير القادرة على التعديّ، أو لا يتجاوزها فاعلها إلى المفعول به؛ حيث يتمّ معناها دون الحاجة إليه، «...وسمّيت⁴¹⁹ بذلك لأنها تلزم فاعلها ولا تتعدّاه، وتسمّى كذلك أفعالاً قاصرة لقصورها عن المفعول به، أو لاقتصارها على الفاعل، وتسمّى -أيضاً- أفعالاً غير واقعة وغير مجاوزة...»، وبالتالي: فإنّ الأفعال إمّا أن تكون لازمة أو متعديّة، ولكن النظرية التفسيرية للتركيب عند مازن الوعر تنظر في هذا التقسيم منتقداً إياها بإضافة قسم ثالث يكون لازماً ومتعدياً

* تعني علامة (-) [ناقص] بالمفهوم الرياضي المعروف، والنتيجة المتحصّل عليها من خلال هذه العملية الرياضية تكون نفسها المتحصّل عليها باستبدال الوحدات اللغوية النحوية بالأعداد الحسابية.

⁴¹⁸ - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية. ص155.

⁴¹⁹ - للتفصيل: محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ج 1/ص112، وما بعدها. ومحمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص102، 103.

في آن واحد، وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر: «..سوف أفترض -ههنا- أن الأفعال العربية تصنف إلى ثلاثة أصناف: الأفعال المتعدية، الأفعال اللازمة، الأفعال اللازمة والمتعدية في الوقت نفسه..»⁴²⁰؛ وهذا التعديل الذي قام به مازن الوعر -والذي سنفصل فيه فيما بعد- جعل مفهوم التعدّي واللزوم في اللغة العربية يستجيب لأطروحة "ولتركوك" لعام: (1980م)؛ من خلال التحديدات والعلاقات التالية:

أ- العلاقات القائمة بين الأدوار الدلالية للأسماء والمميّزات الدلالية للأفعال.

ب- والعلاقات القائمة في النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه.⁴²¹

ج- ثمّ العلاقات التوليدية.

إنّ هذه العلاقات قائمة أساساً على نية تصنيف الفعل الذي يعتبر العمدة في التركيب، وسنلاحظ أنه ينبغي على أربعة تصنيفات تترتب على التسلسل التالي:⁴²²

أ- [م.....م]، وهو: فعل يعمل في عنصر لغوي واحد.

ب- [م.....م إ.....ف]، وهو: فعل يعمل في عنصرين لغويين.

ج- [م.....م إ.....ف.....1.....ف.....2]، وهو: فعل يعمل في ثلاثة عناصر لغوية.

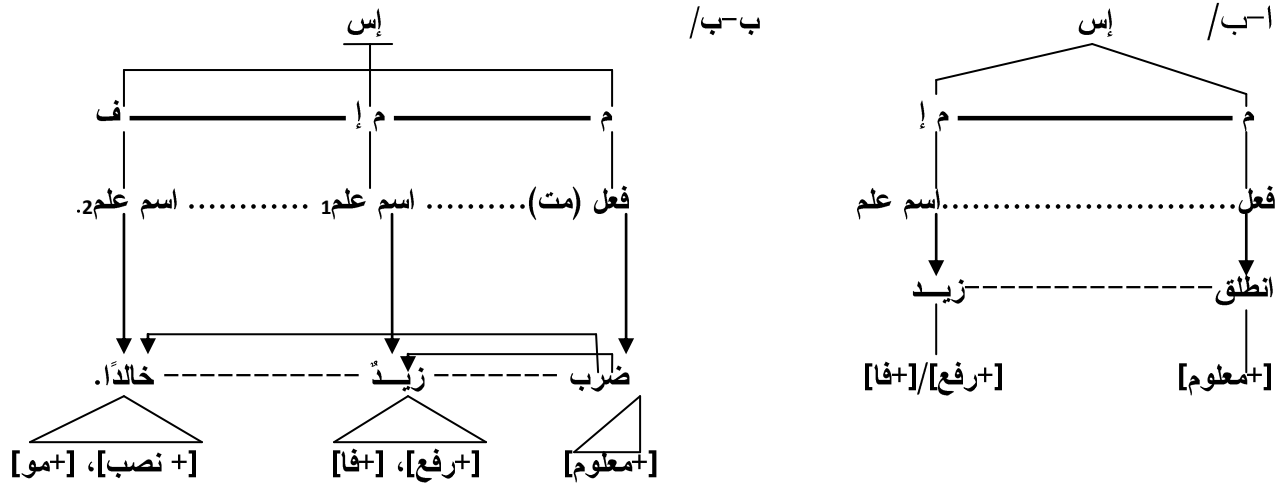
د- [م.....م إ.....ف.....1.....ف.....2.....ف.....3]، وهو: فعل يفعل في أربعة عناصر لغوية.

أمّا تطبيقاً فإنّ التصنيف [أ، ب، ج، د] سيترجم إلى تراكيب من جنسها اللغوي، ولنأخذ الأمثلة التالية:

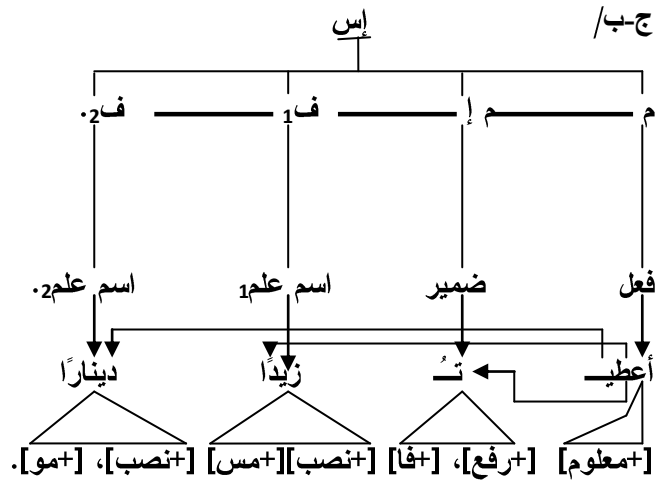
أ- [م.....م]، وهو: فعل يعمل في عنصر لغوي واحد.	ب- [م.....م]، وهو: فعل يعمل في عنصرين لغويين.
ج- [م.....م إ.....ف.....1.....ف.....2]، وهو: فعل يعمل في ثلاثة عناصر لغوية.	د- [م.....م إ.....ف.....1.....ف.....2.....ف.....3]، وهو: فعل يفعل في أربعة عناصر لغوية.

وهذه التحديدات النظرية والتطبيقية تمنح لنا التحليل اللساني المشجّر للجمل [أ، ب، ج، د] على النحو التالي:

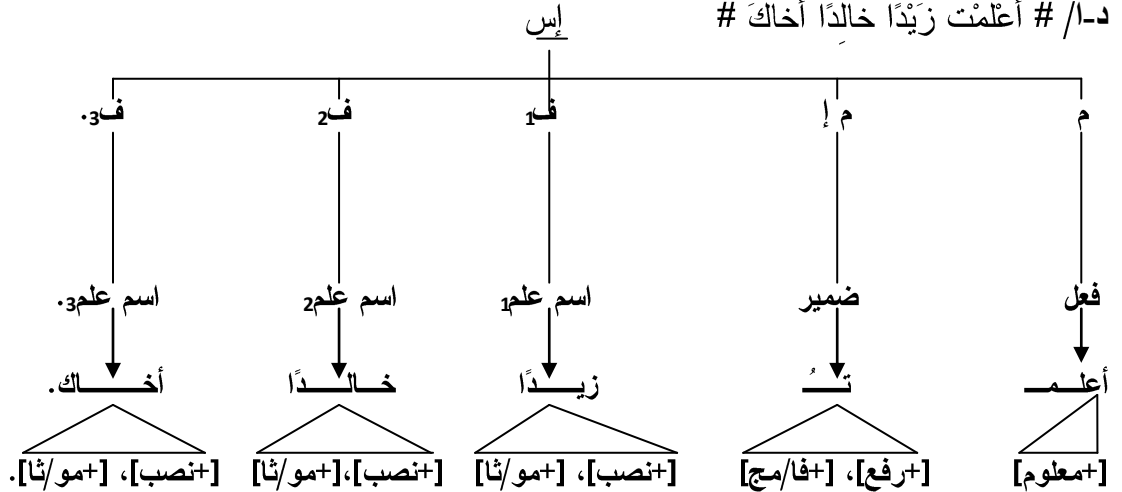
أ- [م.....م]، وهو: فعل يعمل في عنصر لغوي واحد.	ب- [م.....م]، وهو: فعل يعمل في عنصرين لغويين.
420- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص142. 421- للتوسيع قصد ربط المعارف، ينظر: الفصل الثاني من هذا البحث. 422- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص142. -بتصرف-	
200	



ج-ا / # أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِينَارًا #



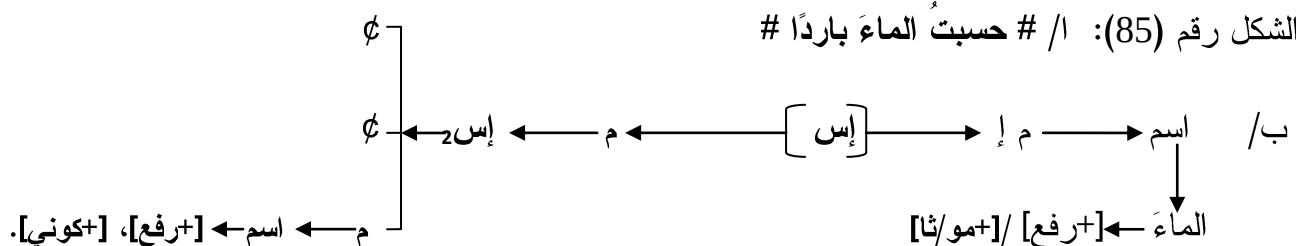
د-ا / # أَعْلَمْتُ زَيْدًا خَالِدًا أَخَاكَ #



تحليل: من خلال هذه الأمثلة نلاحظ أن الخطأ [أ-ب] لا تحتاج إلى الـ "ف" المفعول به، ذلك لأن خاصية المسند لازم، وهي غير الخطأ [ب-ب] التي تحتاج إلى مكمل لفظي ومعنوي واحد، وإلا لكان

المعنى ناقصاً؛ حيث إننا إذا قلنا [ضرب زيداً]، فإنّ المعنى يتوقف على المفعول به [خالدًا]، أمّا التحليل [ج]-
[ب] فإنّ طبيعة الفعل الـ "م" (أعطى) يتطلّب مفعولين -على أقلّ تقدير- متعاقبين ولا يكتفي بواحد، مثل
الجملة [ب]، بينما الجملة [د-ا] فإنّها تحتاج إلى أكثر من مفعولين وتتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، كما هي واضحة
في التحليل [ف₁ (زيد)، ف₂ (خالدًا)، ف₃ (أخاك)..فن(س)]، واللافت للانتباه أن الطبيعة الدلالية (المعنى)
للجملة [د-ا] من خلال التحليل [د-ب] تجعلنا نعتقد أنّا قادرون على صياغة تراكيباً كونيةً جديدةً انطلاقاً من
الطبيعة النحوية والدلالية لهذه المفاعيل، وبالتالي فإنّنا نتفق مع مازن الوعر -تماماً- عندما يقول: «..وهذا ما
التفت إليه النحاة العرب الذين قسّموا هذه المفاعيل إلى قسمين اثنين: مفاعيل يمكنها أن تصوغ تركيباً كونياً
بنفسها ومفاعيل لا يمكنها أن تصوغ تركيباً كونياً لا بنفسها ولا بغيرها..»⁴²³، فمن هذا التوجّه يمكن لنا
تفريع المقولتين بالشكل التالي:

ب-١/ المفاعيل التي تصوغ تركيباً كونياً بنفسها *: إنَّ هذا الصنف من المفاعيل عليه أن يَحْتَكِمَ إلى ضوابط توجب إسقاط العلامة الإعرابية الخاصة بالفضليات [+نصب]، وأن ترث عن الفعل حركة إعرابية جديدة الدالة في البنية المنطقية للجملة العربية على الموضوعات لا المحمولات، وهي: [+رفع]، وقد تبحث في الجملة عن مبررّ وعامل الرفع، فنجده عاملاً تجريدياً -ويمكن هنا استعمال تركيب: العامل الفلسفي العربي- وهذا العامل المجردّ يعرف عند سدنة النحاة العرب بعامل " الابتداء " (ع إ)، وفي الواقع إنَّ هذه القضية النحوية الأصولية في اللغة العربية لا ينظر إليها من هذه الزاوية -فقط- بل ومن الناحية الدلالية -أيضاً- التي توجب الاحتفاظ بالأدوار الدلالية التي كانت له من خلال ما منحه الفعل لها في التركيب المتعدّي. لاحظ الشكل رقم (85): ١/ # حسبُ الماءَ بارداً # ٢/

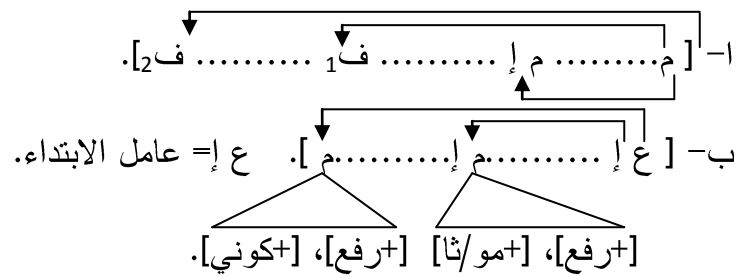


423- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص144، وقد جاء مثل هذا التنظير النحوي في كتاب سيبويه تحت باب " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"، ينظر: أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ ص39.

* تنبيه: في هذه القضايا النحوية العربية قد لا نتوسع فيها كثيراً، ذلك لأننا نقرأها ونفسرها من خلال نظرية مازن الوعر، لا من حيث تفرعاتها في النحو العربي التقليدي.

فالمعنى الذي تحتويه هذه الجملة كما هو ظاهر في التحليل اللساني يبين أن المفعولين [الماء، بارد]، ويمكن أن يصاغ منها تركيب كوني جديد، ⁴²⁴ وفي هذه المسألة يقول مازن الوعر: «..وفي هذه الحالة لا يجوز الاختصار على أحد المفعولين دون الآخر..» ⁴²⁵، ومعنى ذلك أنه إذا وردنا -في مثل هذه الجمل- مفعولا به واحداً فإنّ المعنى يبقى ناقصاً، ولن يصبح كلاماً إلاّ بعد تدعيمه بمفعول ثانٍ، كما أن ما يذهب إليه مازن الوعر في هذا الصدد لا يبتعد كثيراً، بل يكاد يتطابق مع ما ذهب إليه سيبويه عندما يقول: «..وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين -ههنا- دون الآخر، أنّك إنّما أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك..» ⁴²⁶؛ وبالتالي: فإنّ المسند يتوجّه مباشرة إلى المسند إليه، ثمّ إلى الفضلة (ف 1)، بخصائصها المختلفة [+نصب] و[+مو/ثا]، فالفضلة (ف2) -كذلك- بخصائصها [+نصب]، و[+كوني]. وبهذا المفهوم يأخذ هذا العنصر التمثيل الخطاطي

المشجر التالي: الشكل رقم (87)



ب-ب/ المفاعيل التي تصوغ تركيباً كونياً جديداً: رأينا في بداية -هذا الفصل- أن تشومسكي قد استعمل مفهوم الـ "قواعد الدلالية المختارة" التي تعني مجموعة من القواعد التي تفرض قيوداً دلالية على المتواليات قبل النهائية، مثل الفعل [فَكَرَ]، لا يتطلب الاسم [كرسي] كفاعل يرافقه في الجملة ⁴²⁷ ويبين مازن الوعر هذا المفهوم بصيغة مغايرة -وهذه المرّة- ليس بين الاسم والفعل، وإنّما بين الأسماء المفعولات من الجوانب الدلالية والمنطقية لا من الجانب النحوي البنائي -فقط- كما هو الحال في المثالين الآتيين:

أ/ أعطيتُ هندا جائزةً.

⁴²⁴ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 145. -بتصرف- وللمؤلّف نفسه دراسات لسانية تطبيقية. ص 66. -بتصرف- وللمؤلّف نفسه، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 119.

⁴²⁵ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 145.

⁴²⁶ - المرجع السالف. الصفحة نفسها، الهامش (8).

⁴²⁷ - جماعة من المؤلّفين، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية. ص 133. -بتصرف-

ب/ هند جائزة.

فيرى -الوعر- أن المفعول به الأول والثاني [هندًا/ جائزة]، في التركيب (أ) لا تستطيعان أن تصوغا بالمرّة- تركيبًا كونيًا نحويًا؛ ذلك لأنّه ليس هناك ولو علاقة واحدة تبرّره دلاليًا أو منطقيًا بين هذه الفضليات. إذن فإنّ هذه المفاعيل التي لا تصوغ تركيبًا كونيًا، هي التي لا تتوفّر على علاقة منطقية ودلالية بين الفضليات التي تكون مفعولات بها.

إنّ أهم قضية يراها -الوعر- في مسألة "التعدّي واللزوم" هو الشقّ الثالث؛ أيّ الأفعال التي تكون لازمة ومتعدّية في آن، هذا -الأخير- الذي ينتج عن استعمال الشكل الدلالي الثاني للفعل؛ فكلّ فعل له بنيتان منطقيتان تعملان في مجالين دلاليين⁴²⁸ اثنين، ولتفسير -هذا- التوجّه نأخذ الأمثلة التالية:

أ- فَتَحَ زَيْدٌ الْبَابَ. ب- فُتِحَ الْبَابُ. ج- إِنْفَتَحَ الْبَابُ. فكلّ من (فتح، فُتِحَ، انفتح) هي كلمات أخذت عن الجذر العربي [فتح-فتح]، ف، ت، ح، يقول مازن الوعر: «.. ويكون -هذا- غالباً في "أفعال المطاوعة" وما شابهها[..]. فعلم أن النحاة العرب صنّفوا الأفعال اللازمة والمتعدّية على حسب ما تتطلبه من مفاعيل، إلّا أن هذا التصنيف يبقى غامضاً في بعض الأحيان⁴²⁹..»، والغموض الذي نفهمه -ضمنياً- من قول مازن الوعر، هو: عدم التفاتهم للنوع الثالث من الأفعال التي يحتاج إليها من الوجهة الدلالية وقد يتمّ تجاوزها من الجانب النحوي البنائي، ولكي يكشف المنظر عن التوليد النحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول، يفترض مازن الوعر أن التركيب (ب) في المثال التالي:

أ- فتح زيد الباب.

ب- انفتح الباب.

هي تركيبية مبنية للمجهول، ويطلق -الوعر- على هذا النوع من التراكيب مصطلح (Inchoactive passive) أو (المجهول الحصولي)، ففي الأمثلة -السالفة- يعتبر هذا النوع من المبني للمجهول قائماً على عمليتين اثنتين (الدلالي والنحوي)، ويبرّر مازن الوعر ذلك بقوله: «..إنّ الحجة على هذا الافتراض، هي أن مثل هذه التراكيب تعبّر عن غياب الفاعل الحقيقي على حدّ تعبير سيبويه، أو الفاعل الدلالي المنطقي على حدّ

⁴²⁸ -المرجع السالف. ص 147. -بتصرف-

⁴²⁹ -المرجع السالف. الصفحة نفسها.

تعبير ولتركوك..⁴³⁰»، ويشرح الوعر -نفسه- هذا القول بالتلميح إلى أن الفاعل النحوي (م-إنفتح) في المثال (ب) لا يعبر عن الفاعل الدلالي؛ ذلك لأنه لم يُمنح دوراً دلاليّاً [+فا]، وإنما مُنح الدور الدلالي [+مو] عندما كان في التركيب المعلوم (ا) كونه فاعلاً نحويّاً يعمل فيه الفعل: (انفتح).

يبدو أن هذا الاقتراح مقنعٌ -إلى حدٍّ ما- لكن أول مشكلة تطرح نفسها في هذا النظام، هو: أننا لا نستطيع سدّ الفجوة الدلالية الناتجة عن بعض الأفعال في اللغة العربية، شأنها شأن اللغات الطبيعية الأخرى، وإذا كان ذلك كذلك -وهو كذلك- فإنه لابدّ ويجب استعمال أشكال معجمية أخرى خاصة وخارجة عن هذه العملية الاشتقاقية، وإذا درسنا هذه الظاهرة من خلال نظرية مازن الوعر، فإننا نجده محاولاً تبين عدم وجود أشكال معجمية تستطيع ملئ هذه الفجوات الدلالية الكلية والخاصة باللغة العربية، من خلال تقديمه للجدول التالي⁴³¹:

كن-كوني(صفة- { اسم فاعل اسم مفعول }	نحو الحصول -إجرائي (لازم)	سبب -حركي (متعدّ)
عربية----- (1)-----انجليزية	عربية----- (2)-----انجليزية	عربي----- (3)-----انجليزية
(1): مفتوح Open _____	انفتح Open _____	فتح Open _____
(2): مكسور broken _____	انكسر beak _____	كسر break _____
(3): متحرك _____	تحرك move _____	حرك move _____
(4): أصم deaf _____	_____	أصم deafend _____
(5): ميت dead _____	مات die _____	أماث kill _____
(6): معافي healthy _____	تعافى _____	عافى _____
(7): مغسول washed _____	اغتسل wash _____	غسل wash _____
(8): متدحرج rolled _____	تدحرج roll _____	دحرج roll _____
(9): منصفق _____	انصفق slam _____	صفق slam _____
(10): مندلع protruded _____	دلح protrude _____	دلح protrude _____
(11): مضاء ignited _____	أضاء ignited _____	أضاء ignited _____
(12): هابط lowered _____	هبط _____	أهبط lowered _____
(13): كاسفة eclipsed _____	كسفت (الشمس والقمر) eclipsed _____	كسف (الله الشمس والقمر) eclipsed _____
(14): نحيف thin _____	نحف (الرجل) thin _____	أنحف (المرض الرجل) thin _____
(15): منسرحة led _____	انسرحت _____	سرح (الصبيان والدواب) led _____
(16): مزدحم crowded _____	ازدحم crowd _____	زحم crowd _____
(17): عاطس _____	عطس (خالد) sneeze _____	عطس (زيد خالد) _____

⁴³⁰ -المرجع السالف. ص148.

⁴³¹ -المرجع السالف. ص153-154. -نقلاً كاملاً-

read _____ قرأ	read _____ φ	read _____ (18): مقروء
blue _____ (19): أزرق (زرقاء)	blue _____ (ازرقت) φ	blue _____ (زرقت) φ
white _____ (20): أبيض	white _____ (احمر) φ	white _____ (red) φ
black _____ (21): أبيض	black _____ (أبيض) φ	black _____ (whiten) φ
black _____ (22): أسود	black _____ (أسود) φ	black _____ (black) φ
green _____ (23): أخضر	green _____ (أخضر) φ	green _____ (green) φ
yellow _____ (24): أصفر	yellow _____ (أصفر) φ	yellow _____ (yellow) φ
brown _____ (25): بني	brown _____ (φ)	brown _____ (brown) φ
gray _____ (26): رمادي (رمداء)	gray _____ (ارمد) φ	gray _____ (gray) φ
raise _____ (27): مرتفع	raise _____ (ارتفع) φ	raise _____ (raise) φ
frightened _____ (28): خائف	frightened _____ (خاف) φ	frightened _____ (afraid) φ
happy _____ (29): فرح	happy _____ (فرح) φ	happy _____ (happy) φ
sat _____ (30): جالس (متجالس)	sat _____ (جلس) φ	sat _____ (sat) φ
brought _____ (31): حاضر	brought _____ (حضر) φ	brought _____ (bring) φ

تحليل: يأتي هذا الجدول مفصلاً ومبيناً للفجوات الدلالية والمعجمية التي أظهرها النظام الاشتقاقي ثنائي

الاتجاه، الذي تمكن من ترصدها -الفجوات- في اللغات الطبيعية، وقد كان نموذجاً للغة العربية والانجليزية دليلاً على هذا الطرح؛ فنلاحظ أن المنظر -الوعر- يجرب -ذهاباً وإياباً- بعض الأفعال العربية والانجليزية من ثلاثة جهات؛ من حيث إنها أفعال كونية يمكن أن تكون صفةً من اسم الفاعل أو المفعول، ومن حيث هي نحوية حصولية-إجرائية، وهو المفهوم اللساني الذي يكشف عن المقولة النحوية (العربية والكلية) فيما نسميه "الأفعال اللازمة" -وأخيراً- من حيث هي: سببية-حركية؛ أيّ المقولة التي تتضمن الأفعال المتعدية، كما يُظهر هذا الجدول -أيضاً- أن اللغات تتعرض إلى بعض الفجوات المعجمية بما في ذلك اللغتين [العربية والانجليزية]؛ أيّ غياب كلمة معجمية تقابل معانٍ معينة، مثلما هو الأمر في الكلمات الانجليزية الغائبة والتي لا تملك المقابلات العربية التالية: (متحرك، عافى، منصفق، هبط، انسحرت، عاطس، وعطس، ازرقّت، زرقت، ارتفع، فرح، حضر، فرح، أجلس)، فكلّ هذه الكلمات الدالة عن معانٍ مختلفة في اللغة العربية، تعبّر عن فجوات معجمية ودلالية في اللغة الانجليزية، والعكس صحيح؛ أيّ إنّ الأمر نفسه في الاتجاه الثاني المعاكس: فاللغة الانجليزية كشفت من خلال هذه العيّنة عن فجوات دلالية ومعجمية في اللغة العربية، مثلما هو الحال في الكلمات التالية: (gray, brown, yellow, green, blacken, whiten, redder, brown, read)، فكلّ هذه الوحدات المعجمية الدالة في لغتها الأصلية وأخرى لا تتوفر في اللغة العربية على مقابلات لها، وهذا هو معنى الرمز (φ)، وإن كان ممكناً صياغة معانيها إمّا بالقرابة أو بتركيبات تفسيرية، ونلاحظ -

أيضاً- في هذا الجدول أن كلتا اللغتين تشتركان في ظاهرة الفجوات الدلالية المتبادلة، كما هو واضح في صياغة اللازم؛ التي تتضمنها مقولة (نحو الحصول-إجرائي) للصفة [أصم] فهذه الوحدة لا يمكن صياغة معناها لا في الانجليزية ولا في نظيرتها العربية، ولكن قد يمكن العثور على وحدات معجمية تأخذ بمعناها في اللغات الطبيعية الأخرى، أمّا سبب هذه الفجوات فإنه قد يكون -من باب الترجيح- من خلال فقدان الصيغة الصرفية التي تضبط هذه المعاني في اللغتين.

يأتي هذا الجدول -مرة أخرى- ليبين الأهمية الوظيفية للمقولة اللسانية التي اقترحها عالم الدلائل الأمريكي "ولتر كوك" الذي دعاه -كما أسلفنا- بالـ "اشتقاق ثنائي الاتجاه" ووجه الأهمية فيه أنه استطاع إظهار وقائعاً دلالية عميقة تمثل بنيات منطقية مختلفة ومتعددة، ومن زاوية أخرى يترجم مازن الوعر هذا الطرح بإسقاطه على -هذا الجدول- مقولتي "التعدي وال لزوم" بقوله: «..وهكذا فإنّ الأفعال اللازمة والمتعدية يمكن أن تفهم على أنها أفعال كونية وإجرائية وحركية ضمن مجال واحد، وإنّ الوحدات الدلالية الأربعة، وهي: الحصولية والارجاعية، والسببية والالغائية، هي التي تستطيع أن تصف هذا الارتباط العلائقي بين هذه الأفعال..⁴³²»، فانطلاقاً من هذا القول يمكن عكس المسألة؛ أيّ إنّ الأفعال اللازمة والمتعدية متعلقة دلاليًا من خلال نظرية العلاقة المنطقية بين الكونية والإجرائية والحركية، بينما النوعان الآخران يحتفظان بالعلاقة اللغوية المتعلقة بمنطق اللغة العربية. هذه الأخيرة التي تظهر أن التراكيب المتعدية تتطلب مفعولاً به واحداً على أقلّ تقدير أو أكثر، بينما التراكيب اللازمة هي التراكيب المستغنية بشكل كلي عن الفصلة، فمن خلال تحليل هذا الجدول: نفهم -ضمنياً- أن مازن الوعر حاول فهم التركيبين [المعلوم/المجهول]، من خلال مجموعة متعددة ومتنوعة من الافتراضات العلمية التي ولدت وجوهاً دلالية ونحوية لهما؛ أيّ من الجاني الدلالي والنحوي على مستوى البنية العميقة (المعنى)، والجانب النحوي البنائي على مستوى البنية السطحية (الفعل الكلامي المنجز) دون التعرّض للوجوه الصوتية التي أجّلها -الوعر- إلى وقت لاحق، وفي حقيقة الأمر: إنّ إتباع مازن الوعر لهذه المنهجية هي استجابة ابيستيمولوجية مباشرة لما سمّاه تشومسكي "القواعد" -هذا الأخير- الذي يعتبر في النموذج التوليدي التحويلي تحصيل حاصل، أو كلاً مركباً من ثلاثة عناصر كبرى، وهي: النحو والدلالية والصوتية⁴³³ ومن هذا التوجّه نستطيع تلخيص مجموعة من النتائج المتعلقة بهذا التحليل، على النحو التالي:

⁴³² - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 155.

⁴³³ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 253. -بتصرف-

أ- النتائج المتعلقة بالمبني للمجهول في التراكيب المتعدية:

1- إنَّ التتوُّع الذي يشهده المبني للمجهول في التراكيب المتعدية يكون بناءً على تتوُّع الأفعال؛ بمعنى: إذا كان الفعل متعدِّاً إلى مفعول واحدٍ في التراكيب المبنية للمعلوم، فإنَّ هذه الخاصية الدلالية والنحوية تنتقل معه إلى التركيب المبنية للمجهول بواسطة قاعدة النقل (ألفا-انقل) التي مرَّ خبرها عند تشومسكي، أو عن طريق مفهوم (التقديم على نية التأخير) مثلما أظهرناه عند عبد القاهر الجرجاني.

2- في حالة تعدِّي الفعل إلى مفعول به في التركيب المعلوم، فإنَّ الفعل يتغيَّر في مبناه الصرفي عندما يتحوَّل إلى المجهول، ويحذف الفاعل النحوي ليأخذ المفعول به حركة الفاعل ناقلاً معه دوره الدلالي، وهذه الحركة الجديدة على المفعول به تضاف إلى الدور الدلالي القديم له؛ أيَّ [+مو] فينتج عن هذه العملية مقولة نحوية لا هي بـ"فاعل" ولا هي بـ"مفعول به" وإنما ينتج ما قد دعاه علماءنا القدامى بـ"نائب الفاعل".

3- في حالة تعدِّي الفعل إلى مفعولين أو أكثر في التراكيب المبنية للمعلوم، وقد سبقت الإشارة -قبل هذا- إلى أن المفعولين غير قادرين على صياغة تراكيب كونية قائمة بنفسها، فإنَّنا نلاحظ في تحولها إلى التراكيب المبنية للمجهول أن التغيُّرات تحدث على مستوى المفعول الأوَّل -فقط- لأنه الأقرب، من حيث الرتبة مع تخليف أثرٍ يدلُّ عليه، بينما يبقى المفعول الثاني -طليقاً- ومحتفظاً بدوره الدلالي والنحوي على مستوى البنيتين [السطحية والعميقة]، أيَّ [+نصب/ +مو]، مثل الجملة التالية:

أ- مَنَحَ زَيْدٌ هِنْدًا وَرَدَةً ← [فعل + فاعل + (مفعول به أوَّل + مفعول به ثانٍ)].

ب- مُنَحَتْ هِنْدٌ وَرَدَةً ← [فعل + نائب فاعل + (مفعول به)].

فلاحظ أن الجملة (ب) قدَّ تمكن فيها المفعول به الثاني من الاحتفاظ بموقعه وبكلِّ خصائصه النحوية والدلالية المميزة، التي كانت له في الجملة التوليدية (أ)، وهنا يمكن ضبط الأصناف التي يمكن أن تكون مفعولاً به ثانٍ وهي: إمَّا أن تكون ظروف الزمكان، أو الجار والمجرور، أو تركيباً كونيةً أو فعليةً أو اسم فاعلٍ، وانطلاقاً من هذا التحديد فإنَّ العبارة العلمية النظرية التي نستخلصها من تطبيقات مازن الوعر تنتج قاعدة عامة تضبط مقولة التعدِّي، وهي³⁴ $x \text{ [إس] (فعل) م (—) [Z....Y.....] x$ ؛ حيث إنَّ (Y) = اسم علم و (Z) = اسم، الجار والمجرور، ظروف، تركيب كوني، تركيب فعلي. وتجدر الإشارة -هنا- إلى أن هذه

³⁴ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص161. -بتصرف-

القاعدة النظرية قابلة للاستجابة إلى التراكيب المتعدّية المتضمّنة ثلاثة مفعولات أو أكثر، وفق شروط خاصة على وجه الخصوص، وإذا كان ذلك كذلك -وهو كذلك- فإنّ الشرط الأساس هو: أن تكون هذه الفضليات (مف¹، مف²، مف³... مف^ن) غير قادرة على صياغة تراكيب كونية؛ لأنه في حالة قدرتها على صياغتها لتراكيب كونية سليمة نحويًا ودلاليًا، فإنّ كلّ واحد من هذه المفعولات لا تستطيع أن تنتقل على موقع الفاعل النحوي،⁴³⁵ ومثل ذلك ما نلاحظه في الجمل التالية:

أ- أَخْبَرْتُ عَمْرُو زَيْدًا مَيِّتًا.

ب- أَخْبَرَ عَمْرُو زَيْدًا مَيِّتًا.

فكل من التركيبتين [زَيْدًا مَيِّتًا] في الجملتين (أ-ب)، هي تراكيب كونية متداخلة مع ما سبقها في الجملة الكبرى، وإذا تمّ نقل أيّ واحد من هذه المفعولات أو تقدّمها -والأصل في ذلك هو المنع- فإنّ ذلك يصنّف ضمن التداخلات التركيبية التي يسمّيها مازن الوعر "Embedding"؛ أيّ التداخلات التركيبية، وفي هذا الصدد يقول: «..تقول الفرضية -هنا- إنّ التركيب المتداخل مع تركيب آخر، يمكن أن يصوغ تركيبًا نحويًا ودلاليًا داخليًا، فإذا كان ذلك كذلك فإنّ أيّ حركة لأحد عناصر هذا التركيب سيخرق الوحدة الدلالية للتداخل التركيبي»⁴³⁶، وهذا يعني أنه إذا قمنا ببعض التغيّرات في الرتبة بالنسبة للمجهول الذي فعله متعدّد إلى أكثر من مفعولين، والذي يصحّ أن يكون تركيبًا كونيًا، فهو تركيب مضاف إلى تركيب آخر، وإذا حاولنا جعل أحد هذه الفضليات نائبًا للفاعل النحوي المحذوف، فإنّنا نكون قد قدّمنا هذا العنصر اللغوي ضمن مجال تركيب داخلي واحد، وتكون هذه العملية قد تمّت في ضوء محافظ للسلامة النحوية والدلالية للجملة ليس إلّا، أو أنه لا يعتبر وجها دلاليًا أو نحويًا لصيغة المبني للمجهول.

ب- النتائج المتعلّقة بالمبني للمجهول في التراكيب اللازمة: إنّ القواعد التي تتحكّم في هذه العملية هي قواعد مسهبة ومعقّدة، ولكن القاعدة العامة في المبني للمجهول، هي: أن التراكيب اللازمة لا يمكن أن تُبنى للمجهول، إلّا أننا من خلال التحليلات التي تبيناها سالفًا مكّنت لبعض التركيب اللازمة من توليد بناء للمجهول، وذلك بشروط وضوابط دقيقة، تتمثّل صفحا في القواعد التي حدّدها علماء العربية القدامى، التي

⁴³⁵ - المرجع السالف. ص 161 -بتصرّف-

⁴³⁶ - المرجع السالف. ص 162. -بتصرّف-

حاول بها الوعر بدوره استغلالها كمنافذ لصياغة المجهول من التراكيب اللازمة في أصلها التوليدي، وهذه الشروط التي نأخذ بها في مثل هذه الأطروحات هي التي تأخذ الترتيب التالي:

1- إنَّ البنيات النحوية التي تحلَّ محلَّ المسند إليه (م إ)، يجب أن تكون مركَّبةً لا كوحدة لغوية خاصة، وهذا التركيب يجب ألاَّ يتجاوز المقولات التالية: (مركب الجار والمجرور، الظرف، المصدر)، وفي هذا يقول مازن الوعر مبرِّراً: «...إنَّ أوَّل هذه الضوابط -كما يذكر ابن عقيل- أن مركب الظرف يجب أن يكون معرَّباً (متصرفاً)؛ أيَّ أن تظهر عليه العلامة الإعرابية على السطح، دون أيِّ نوع من التقدير، وإلاَّ فإنَّ التركيب للمجهول سيكون غير صحيح..⁴³⁷»، فابن عقيل يشترط -في شرحه- أن يكون الظرف ظاهر العلامة الإعرابية دون تقديرها أو تأويلها، ويكون الضابط الثاني الخاص بهذا التركيب (المجهول)، ما هذا خبره:⁴³⁸

يجب على الاسم المجرور أن يكون اسماً معرَّباً [+تع].

يجب على حروف الجرِّ أن تكون عاملةً في كلِّ التراكيب النحوية دون أن تختصَّ بتركيب نحوي دون غيره.

يجب على حروف الجرِّ ألاَّ تحمل معنى السببية أو الغائية (لغايات معيَّنة).⁴³⁹

أمَّا المصدر فإنَّ الشرط الوحيد الذي أشار إليه العلماء وتبنَّاه مازن الوعر في تطبيقاته هو أن يكون متصرفاً؛ أيَّ مشتقاً من أشكال لغوية أخرى، أمَّا التطبيقات التي حلَّلناها -سالفاً- فإنَّ الإجراءات التوليدية والتحويلية التي كشفها الوعر وخصَّصها -عملاً- في التراكيب اللازمة للمجهولة، هي:

أ- إنَّ الفاعل النحوي (وهو غير الدلالي) يجب أن يُحذف من التركيب على مستوى البنية ليصبح مكانه (Ø).

ب- إنَّ المسند إليه "م إ" اللازم في التركيب المبني للمعلوم يتحوَّل إلى مسند "م" لازم في التركيب المبني للمجهول بتطبيق بعض القوانين الصوتية.

ج- إنَّ التركيبات -السالف- الجار والمجرور، والظرف، والمصدر، يجوز لها الانتقال بشروط من مواقعها الأصلية في الجملة التوليدية المعلوم إلى مكان آخر في الجملة المشتقة (التحويلية) في التركيب المبني

⁴³⁷ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 163 -بتصرف- نقلاً عن ابن عقيل

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المجلد الثاني، مصر: 1967م. ص 119.

⁴³⁸ - المرجع السالف. ص 162.

⁴³⁹ - ينظر للتفصيل: الفصل الثالث من هذا البحث، باب معاني حروف الجرِّ.

للمجهول مع نقلها للدور الدلالي الذي ورثها عن التراكيب الأصول، وأخذها لعلامة إعرابية جديدة من الفعل المبني للمجهول.

(2)- **الوجوه الصوتية المقطعية لصيغ المبني للمجهول** : إنّ هذا العنصر واحدٌ من عناصر عديدة في نظرية مازن الوعر للتراكيب التي حاول بها الكشف عن بعض الوجوه الصوتية التي تتضمنها التغيرات الصوتية-الصرفية لبعض التراكيب في اللغة العربية، ومنها التركيب المبني للمجهول؛ فهذه الأطروحة تفترض أن اشتقاق التركيب المبني للمجهول من التركيب المبني للمعلوم يتمّ عبر تغيّرات صوتية وصرفية معيّنة للفعل المبني للمجهول، واللافت للانتباه أن مازن الوعر -هذه المرّة- لن يكتفي بالنظر إلى هذه العملية من خلال وجهة نظر توليدية تحويلية فقط، وإنّما سلاحظ أنه يطرح نظرية علمية (لسانية حديثة) -أخرى- في علم الأصوات الوظيفية (الفنولوجية)، والتي دعاها بـ "الصوتية الآلية المقطعية" أو: "Autosegmental phonology"، التي أسّسها في البداية عالم الصوتيات الأمريكي "مايكل بريم" عام: (1970م)، وطوّرها كلّ من "موريس هالي" عام: (1973م)، و"جان مكارثي" بدوره عام: (1979م).

وفي الواقع: إذا تأملنا التراث اللغوي العربي-الضخم- فإننا نظفر بدراسات صوتية واضحة المعالم وهائلة التناول، ويمكن وصفها ضمن أدقّ الدراسات اللغوية وأكثرها علمية منذ عهد الهنود إلى يوم الناس هذا فالصوتيات العربية التي تتفرّع بدورها إلى "الصوتيات الفيزيولوجية النطقية" و "الصوتيات الفيزيائية" و "الصوتيات السمعية الدماغية" لمعت بأسماء كثيرة -جداً جداً- وهذا مقتضب عنها:

• الصوتية الفيزيولوجية أو النطقية: (النحاة والأطباء العرب أمثال: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي البشر عمرو بن قنبر سيبويه، أبي الفتح عثمان بن جني، والطبيب "ابن سينا" من خلال كتابه: أسباب حدوث الحرف...).

• الصوتية الفيزيائية: (علماء الرياضيات العرب والجبر والهندسة أمثال: الحسن بن الهيثم، والخوارزمي).

• الصوتية السمعية الدماغية: (علماء التجويد، أمثال: الإمام عبد الغني الشاطبي، والمكيّ بن أبي طالب

القيسي، وعلماء الموسيقى أمثال: زرياب الموصلي)،⁴⁴⁰ إلّا أن هذه الدراسات تختلف من حيث المنهج

والعبارة العلمية الواصفة للأحداث الصوتية التي تعرفها المدارس الفنولوجية والصوتية اليوم، يقول مازن الوعر: «..فقد درس العرب والمسلمون الظاهرة الصوتية دراسة نطقية فيزيولوجية، ودراسة فيزيائية، ثمّ

⁴⁴⁰ - مازن الوعر "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلّة التراث العربي -مجلة فصلية تصدر عن اتحاد كتاب العرب- دمشق، العدد: (48) السنة (12) "يوليو" 1992م، بتصرّف-

دراسة سمعية ودماغية، ولكن معلوماتهم حول هذه الظاهرة جاءت مبعثرة لا يجمعها منهج ونموذج واحد متماسك..⁴⁴¹»، ورغم ذلك إلا أن الجهود الصوتية العربية القديمة تعتبر ضمن التراث اللغوي العالمي الذي أصبح يفيد اللغات الأخرى تحليلاً ومناهجاً وحتى وسائلًا.

وحتى نربط هذه التعليقات والتحديدات نقول: إن علماء الغرب -بريم نموذجًا- قد نظروا إلى الفعل المبني للمجهول من خلال الإجراءات والتغيرات الصوتية، وفي هذا الصدد يعلق الوعر قائلاً: «...إنّ الإجراء الصوتي للفعل العربي المبني للمجهول حسب فرضية "بريم" تتضمن تحولات في السمات المميّزة للصوائت الداخلية..⁴⁴²»، وبالتالي فإنّ العبارة العلمية الواصفة لهذه التغيرات الصوتية بين فعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول سيكون بالطريقة التالية: [تحول صيغة* الفعل الثلاثي الماضي [ف - ع - ل]، إلى [ف - ع - ل]]، ليتخذ التخطيط التالي: [(ض) - (ر) - (ب)] ← [(ض) - (ر) - (ب)]

← مبني للمعلوم ————— مبني للمجهول →

[d] (-) + [r] (<) + [b] (<) ↔ [d] (-) + [r] (-) + [b] (-) ↔

← المبني للمجهول ————— المبني للمعلوم →

بمعنى يتحول (الصائت = نث) في قعر الفعل (ض) في البني للمعلوم إلى توجيه * (ض) وكسر (عين) الفعل (ضرب) في المبني للمجهول، ولنتوضّح هذه المسألة نأخذ بالتحليل التالي: يشتقّ الفعل الثلاثي (ضرب) المبني للمجهول من الفعل المبني للمعلوم من خلال المعادلة التالية **: مع [ض] [Σ] نطعي، مفخم مغلق + (φ) قصير، مجهور، وسطي، غير ممدود + [ر] [Σ] نطعي، مجهور، مكرّر + (φ) قصير مجهور وسطي، غير ممدود + [ب] [Σ] شفوي، مجهور، مغلق + (φ) قصير مجهور وسطي، غير ممدود، يتحول

⁴⁴¹ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 28.

⁴⁴² - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 171.

* **الصيغة:** في النحو العربي [الشكل والبناء]، وغالباً ما تستعمل في مجال المقيسات من الأحكام، فيقال في (فعل، وفعليل وفعيل): **صيغ** التصغير وفي (فعل من فعل) **صيغة** المبني للمجهول، ويقال في (فاعل من فعل) **صيغة** اسم الفاعل... الخ. للتفصيل ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 128.

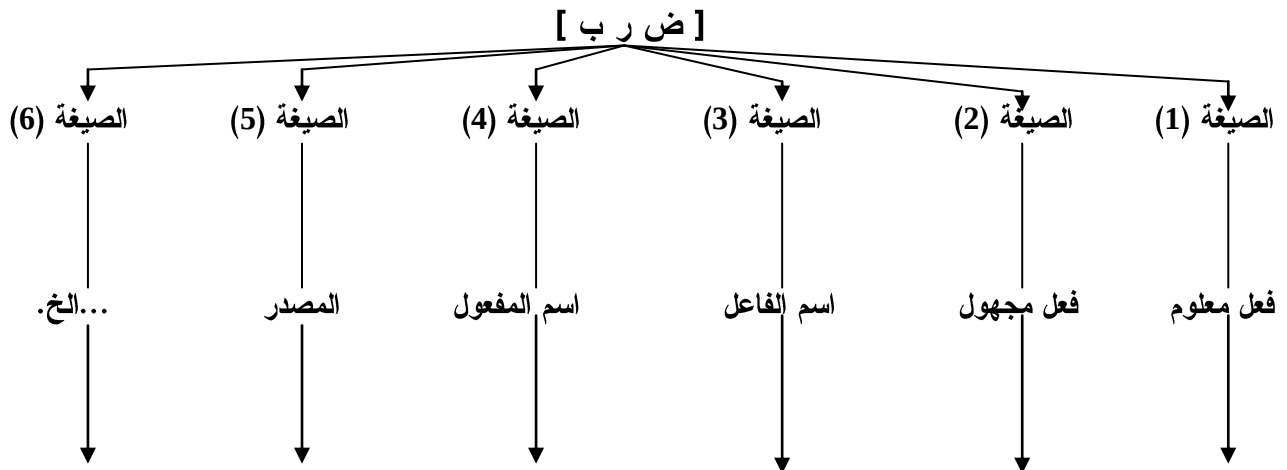
* وقد تناولنا في الفصل الثالث من هذا البحث معاني هذه المصطلحات عند الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال كتاب سيبويه "الكتاب" أمّا ما يتعلّق بالرموز الغربية التي تمّت بها صياغة المعادلة في هذه الصفحة فهي الكتابة الصوتية العالمية لعام: (1975م) ينظر الملحق الأول في هذا البحث. أو يمكن العودة إلى: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 19-20.

** ملاحظة: هذه الرموز اعتباطية إلا أنها تعني في هذا البحث المعاني التالية: [Σ] = صوت صامت (مت)، [φ] = صوت صائت (نث)، والمعقوفان للصوائت، والقوسان للصوائت، (مع) = معلوم، (مج) = مجهول.

إلى المجهول ليأخذ الوصف الصوتي⁴⁴³ [la transcription] التالي: **مج** [[ض] [Σ] نطعي، مفخم مغلق + (φ) قصير، مجهور، مرتفع، خلفي، مدور + [ر] [Σ] نطعي، مجهور، مكرّر + (φ) طويل مجهور مرتفع، غير مدور + [ب] [Σ] شفوي، مجهور، مغلق + (φ) قصير مجهور وسطي، غير ممدود]، ومن هذه التغيّرات الملاحظة في هذا التحليل (التغيّرات سطر عليها) نستنتج أن كلّ فعل كانت صيغته [فعل]، فإنّها تتضمن العلامة [+مع/ -مج]، وكلّ فعل أخذ الصيغة [فعل]، فإنه بدوره يتضمن العلامة [+مج/ -مع] يقول مازن الوعر: «...وطبقاً لهذه الفرضية فإنّ كلّ المورفيمات الصامتة والصائتة تحكم من خلال عجرة (ص) -التي تمثل الصوامت والصوائت- والتي تألف طبقاتٍ مقطعيةً وقوالب عروضية، فالفعل العربي يتألف من الصوامت التي تشكّل الجذر (ض.ر.ب)، ومن الصوائت النغمية التي تشكّل الحركات (ـ، ـ، ـ) (ـ).⁴⁴⁴ ومن هنا نستنتج أن صيغة الفعل، هي: [ض ـ ر ـ ب]، وصيغة اسم الفاعل [ض ـ ـ ـ ر ـ ب] واسم المفعول، هي: [ـ × + ض ر ـ ـ ب]؛ حيث إنّ (ـ ×) = السابقة [مـ] من مفعول. وفي الحقيقة إنّ المقولة الصوتية هي أكثر الأنظمة قدرةً على الاشتقاق الصرفي في اللغة العربية، حتى من نظام القواعد التوليدية التحويلية، وذلك لأنها قادرة على تجاوز كلّ القواعد النحوية والدلالية الهائلة إلى قاعدة صوتية واحدة

فقط وهي: **← ب/ج؛ حيث إنّ (ا) و(ب)، و(ج) هي سلسلة من العناصر الصوتية.**

بمعنى إذا حللنا الفعل الثلاثي (ضرب) من خلال النظرية الصوتية التي عرضها الوعر لمكارثي وهالي ونظام الاشتقاقات لابن جني العربي، فإنه يعطي الخطاطة التالية: الشكل رقم (93).



⁴⁴³ - للتوسّع ينظر النظام الفنولوجي للغة العربية (بثلاثة أبعاد). عبد الرحمان حاج صالح "مدخل إلى علم اللسان الحديث؛

الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة" مجلة اللسانيات، العدد (7)، ص32.

⁴⁴⁴ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص172.

الصيغة	المعلوم	مجهول
1	ثلاثية	مت نُت مت نُت مت [] ← []
2	رباعية	مت نُت مت نُت مت []
3	خماسية	مت نُت مت نُت مت نُت مت []

X...

[] []
 +مجهول
 +ماضي
 +صحيح
 +ثلاثي

 بتغيّرات يتحوّل إلى

[]
 +معلوم
 +ماض
 +صحيح
 +ثلاثي

 ..X

445- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص175.

446- المرجع السالف. ص175.

+ رباعي

+ رباعي

+ خماسي

+ خماسي

فمن خلال كل هذا نصل في الأخير إلى الاستنتاج التالي: إنّ النظام الصوتي الآلي المقطع قادر على توليد كلّ الأشكال الصرفية المناسبة في اللغة العربية، فمن خلال العلاقة المتشابكة بين الصوامت والصوائت ضمن صيغة لغوية معيّنة يستطيع النظام الصوتي الآلي أن يولّد كلّ المورفيمات المطلوبة لصيغ المعلوم والمجهول.

خلاصة عامة: من خلال تتبّعنا مع مازن الوعر للمقولات اللغوية والنحوية التي تتحكّم في التركيب المبني للمجهول لاحظنا عملياً أنه يمكن أن تصنّف إلى أربعة أبعاد كبرى، هي: البعد الفلسفي، والبعد الدلالي، والبعد النحوي، وأخيراً البعد الصوتي، وهذه الأبعاد سبق ونظر إليها من زاويتين، وهما: الدراسات النحوية العربية الأصيلة، والدراسات اللسانية الحديثة، دونما تناقض أو تعاكس، بل أكثر من ذلك كشفت تطبيقات مازن الوعر عن مواطن التداخل بين المنهجين بإجراء عملية (الاستفادة والافادة) بينهما، فمن الأوجه النحوية والدلالية والصوتية للمبني للمجهول، فإنّه قد مواطننا جديدة في اللغة العربية بكيفية أقلّ تشعباً وإسهاباً وتطبيقاً، وفي الوقت نفسه أثار دروباً ذي شعب في النحو الكلّي من خلال المقولات النحوية العربية، أمّا أصالة مازن الوعر في كلّ -هذا- ليس في تطبيقاته، وإنما هي نتائج هذه التطبيقات التي حاول أن يصوغها في شكل معادلات رياضية -كما مرّ بنا- تكون قابلة لأنّ تتبيّن العمليات الحاسوبية المعلوماتية الداخلية الجارية ضمن هذه التراكيب، وبالتالي كيفية تشكّلها في السطح والأعماق، وقد لاحظنا في أكثر من موطن واحد عند اسقراء الجهود العلمية واللغوية لمازن الوعر أنه كان يهدف بشكل استثنائي إلى جعل اللغة العربية لغة علمية تستجيب للقوانين والقواعد اللسانية الرياضية قصد المعالجة الآلية وإدخالها في نظام الحوسبة العلمية للغات.

المبحث السابع؛ نظرية مازن الوعر اللغوية والتحليل المباشر للتراكيب: لقد نظر المؤلف بأهمية

استثنائية إلى هذا الجانب (التحليل المباشر للتراكيب)، الذي مهّد له من أولى أعماله، والتي استطاعت بيان بعض المقولات النحوية وخصائصه فطبيعتها التوليدية والتحويلية، كما أنه نظر في العلاقات التي تتحكّم فيها كالاسم والفعل والأداة، من خلال حكومة الكلام على الجملة، وحكومة -هذه الأخيرة- على الإسناد المتفرّع - بدوره- إلى الـ(مسند والمسند إليه والفضلة)، بغض النظر عن طبيعتها في التركيب الاسمي والفعلية

فالكوني، وبعد دراسة مستفيضة لأنماط هذه المقولات النحوية، وسبرها من خلال مكوناتها القاعدية، والمقولات اللغوية الخاصة واللسانية الكلية التي تتحكم في أوضاعها ووضعيات صياغتها، يأتي هذا التحليل ليتعمق مع مازن الوعر للنظر في نوعين آخرين من التراكيب، وهما: التركيب الاستفهامي والتركيب الشرطي.

وفي حقيقة الأمر؛ إنّ اهتمام مازن الوعر بالتركيب الاستفهامي كان سليل تشابهه مع بنية التراكيب الأساسية الأصول (التركيب الاسمي والفعلية)، إلا أن الفرق الجوهرى يكمن في زيادة الأداة، ولكن مثلما تمّ تحليله في العناصر السالفة، رأينا أن مقولة الأداة تقع خارج عجرة الإسناد، ومهمتها هي تحويل التركيب الأساسي إلى تركيب مشتقّ المتضمن في إحدى أنماطه [التركيب الاستفهامي ⁴⁴⁷]. أمّا التركيب الشرطي فلا بدّ من توضيح مسألة مهمة تتمثل في الطرح التالي: إنّ الجملة الشرطية هي موطن خلاف بين علماء النحو؛ فمنهم من زادها، وهو جار الله الزمخشري (تـ538هـ) ⁴⁴⁸ واعتبرها تركيباً قائماً بذاتها لها خصائصها النحوية التي تميّزها عن باقي التراكيب، في حين يرفضها جمال الدين بن هشام الأنصاري (تـ761هـ) واعتبرها جملة فعلية، وفي ذلك يقول: «..وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنّها من قبيل الفعلية لما سيأتي..» ⁴⁴⁹ ورغم هذا الوضوح في لفظ ابن هشام إلا أن مازن الوعر يجعلها تركيباً مستقلاً دون أن ينتبه إلى شرط الإفادة.*

وأيّ كان الأمر؛ فإنّ مازن الوعر يحاول الكشف عن هذه المقولات النحوية العربية بالوسائل والمناهج الحديثة والمتمثلة في اللسانيات، وعلى ذلك فإنّه يكون من الواجب النظر في هذا الجزء من منظار المنظر، لأنّ الأهمية القصوى في ذلك، هي: تتبّع منط التطبيق عنده، ولما كان ذلك كذلك، فإننا نقترح التدرّج التالي:

⁴⁴⁷ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص160.

⁴⁴⁸ - محمد سمير نجيب البدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص53.

⁴⁴⁹ - جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن المبارك، ومحمد على حمد الله. ص492.

* والأمر الغريب الآخر في ذلك أن مازن الوعر يأخذ أغلب وجلّ أحكامه النحوية عن ابن هشام الأنصاري، وابن يعيش والرضي الأستراباذي، وقلّ ما يذهب مذهب الزمخشري الذي جعله رأساً في تقسيمه للجملة، ورغم أنه أمرٌ تفصيلي وخلافي بين علماء العربية، إلا أنه يتجاوز عن ابن هشام الذي اطرّد في أغلب هوامشه، ومن باب الترجيح نعتقد أنه سار على نظام أنماط التراكيب الغربية مثل الانجليزية والفرنسية، هذه الأنحاء التي ترى أن التركيب الشرطي تركيب بجنسه. ينظر بخصوص هذا التقسيم: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص59.

١- التركيب الاستفهامي: لقد استخلصنا من تحليل العناصر السالفة أن القواعد التوليدية المشتقة من الإطار العام الذي اقترحه مازن الوعر لنظريته، وهو: ك ——— إذا فقط إذا كانت (ج) [± (م + إ) ± ف] ويمكن للمقولة (ك) أن تحلّل إلى [ك] — (أد + إس)، أد — (± استفهام)، والأداة هنا مثبتة؛ [± إست] هل، أ.. الخ} أمّا الإسناد (إس) = (م + م + إ + ف / م + م + إ + ف). أمّا الفرضية الأولى التي انطلق منها مازن الوعر، فهي نابعة من هذا التحليل؛ حيث إنّ التركيب الاستفهامي يشبه في قواعده التوليدية القاعدة العامة للتراكيب، فقاعدة الاستفهام، هي: ج ——— [± أد (م + م + إ) ± ف]، وبالتالي فإنّ مقولة (+أد)، هي التي تقوم بتحويل التركيب من بنية توليدية أساسية إلى بنية تحويلية مشتقة، وبناءً على هذا الطرح يمكن تحليل التركيب الاستفهامي انطلاقاً من جملة العناصر التالية:

١-١/ الإطار المنهجي والنظري والنحوي لصيغة الاستفهام: يرى مازن الوعر أن الإطار النظري العام الذي يتحكم في صيغة الاستفهام لا يختلف عن الإطار النظري العام للتراكيب إلّا في الفروقات التالية:

1-1/ لصيغة الاستفهام التصديقي: وهو واحد من نوعي الاستفهام؛ ذلك أن التركيب الأساسي أو الجملة التوليدية لا تستطيع أن تتحوّل إلى جملة تحويلية يتولّد فيها تركيب الاستفهام إلّا بعد تحصيل مجموعة من القواعد التحويلية المؤلفة من نوعين اثنين، هما:

أ- قواعد تحويلية لصيغتي [نعم/ لا] عند الاستفهام، وهو ما يقابل عند نحاة العرب مفهوم (التصديق).

ب- قواعد تحويلية لصيغ الاستفهام الإخباري، وهو المفهوم الذي يقابل (التصوّر) عند نحاة العرب.⁴⁵⁰

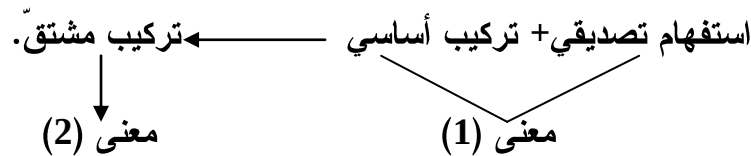
1-1-1- المعادلة الرياضية لصيغة الاستفهام التصديقي*: يمكن قراءة صيغة الاستفهام التصديقي من خلال التمثيل الرياضي التالي: س + م + إ + ع ——— [هل] × (إ + م + أ + ع). بمعنى أن (س) يكون رمزاً رياضياً دالاً على مجهول، فيمكن أن يكون اسماً كما يمكن أن يكون فعلاً، يضاف إليه عبارة يمكن أن تكون اسمية كما يمكن أن تكون فعلية، هذه الجملة التوليدية التي تتحوّل إلى جملة تحويلية (مشتقة)، بإضافة أداة الاستفهام

⁴⁵⁰ - ما س + م + أ + ع ——— [هل] × (إ + م + أ + ع) = [نعم/ لا] والتوليدية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" ص 54-55. بنصرف.

* لم يقل مازن الوعر القواعد التحويلية لصيغتي (بلى/ لا)؛ ذلك لأنّ الجواب بـ[بلى] يدخل في الجملة المنفية، فإذا كان السؤال موجباً كان الجواب (نعم)، كذلك [أخرج زيد؟]، فنقول "نعم" ولا يجوز أن نقول (بلى)؛ لأنه موجب، قال تعالى: ﴿هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً، قالوا: نعم﴾، [الأعراف: 7]، وإذا كان السؤال غير كان الجواب بـ"بلى" كقولك: [ألم يخرج زيد؟]، فيكون الجواب: [بلى]، قال تعالى: ﴿ألمست بربكم، قالوا: بلى﴾، [الأعراف: آية 7].

قبل الجملة، والنتيجة التي تؤدي إليها في الأخير هي الجواب بـ[نعم/ لا]، ونترجم هذا التحليل إلى المخطط التالي:

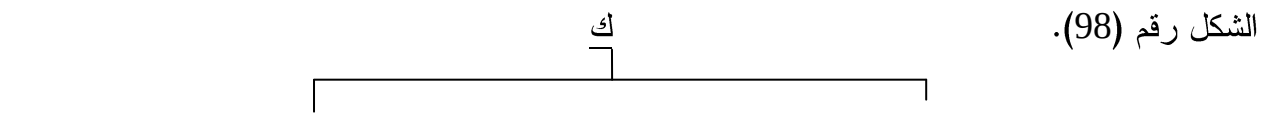
1-1-2- المعادلة الرياضية لصيغة الاستفهام الإخباري *: بالطريقة نفسها يمكن استخراج تمثيل رياضي لهذا النوع من الاستفهام بالشكل التالي: أد (است) + (س + م + أ + ع) — [است. إخ]، ويشرح مازن الوعر هذا المخطط بقوله: «.. فإذا طبقنا قاعدة الاستفهام الإخباري على السلسلة اللغوية، فإنّ الفعل (في الجملة الفعلية) أو ما قبل الفاعل، وتنحصر وظيفة قاعدة الاستفهام الإخباري في تحريك العنصر (م أ)، إلى ما قبل الجملة وتحويله إلى أداة استفهام مناسبة⁴⁵¹»، ومن هذا القول يمكن أن نطوّر من مفهوم الاستفهام الإخباري ليشمل كلاً من استنباط القواعد التحويلية للاستفهام الفاعل، والمفعول به، وعناصر أخرى، وما دامت هذه المفاهيم مبنية أساساً على التفريق الصارم بين المركب الفعلي والاسمي، فإنّه ممكن تطوير مفهوم الاستفهام التصديقي بناءً على وجهة نظر تشومسكي (1957م) الذي يطرح العلاقة الرياضية التالية:



ويأتي تحليله بالشكل التالي:

١- التركيب الفعلي: لقد سبق الإشارة إلى أن المقصود بالتركيب الفعلي هو الجملة التي يتصدّرها الفعل وطبيعة هذه الوظيفة ليست بنائية -فقط- وإنما لها وظيفة أخرى متعلّقة بالجانب الدلالي، وهو تحديد المعنى وهذا الدور -الأخير- هو الأصل في إعمال الفعل وتصدّره، وهذا ما سنلاحظه في الجملة التوليدية: يأكل زيد تفاحة، [أد] = الجملة التحويلية التالية: # هل يأكل زيد تفاحة؟# ويأتي تحليلها اللساني بالشكل التالي:

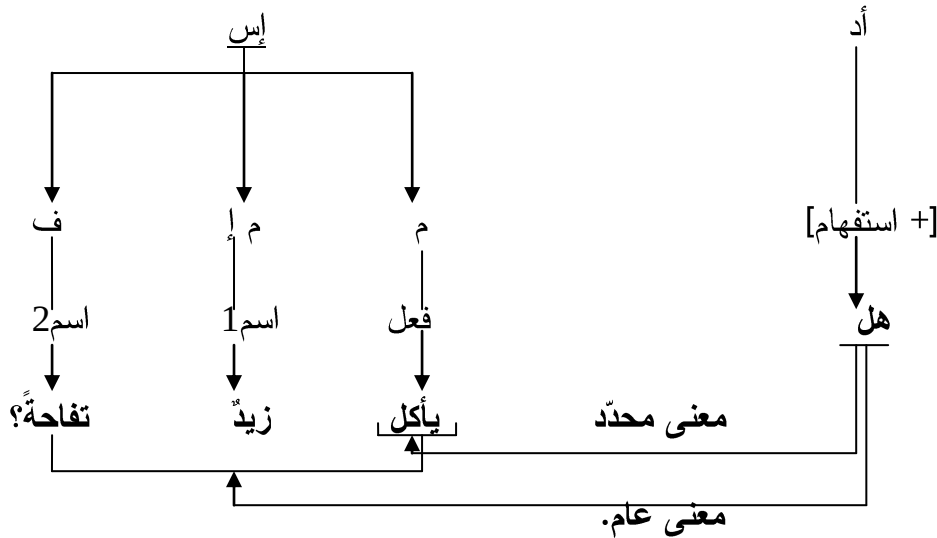
[أد (است = هل)] + [(م = يأكل) + (م = زيد) + (ف = تفاحة)]، وهذه المعادلة تبني المشجّر اللساني التالي:



الشكل رقم (98).

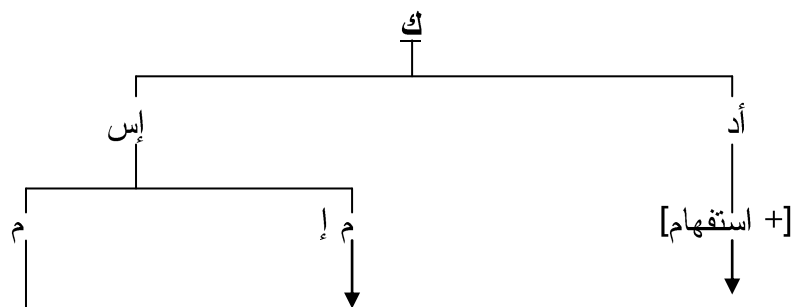
* تتشابه هذه القاعدة التحويلية مع ضوابطها قاعدة النفي وضوابطها -أيضاً-؛ فإذا عرفنا أنه بهذه القاعدة يمكن لنا إضافة أدوات الاستفهام [هل/ أ] قبل العنصر المجهول (س)، فإنه بالطريقة نفسها يضاف أدوات النفي، مثل المثال الذي قدّمه مازن الوعر، عند قوله: [هل افنتح الرئيس المؤتمر اللساني؟] ⇔ [لا يفتتح الرئيس المؤتمر اللساني]، للتوسّع: مازن الوعر، المرجع السالف. ص54.

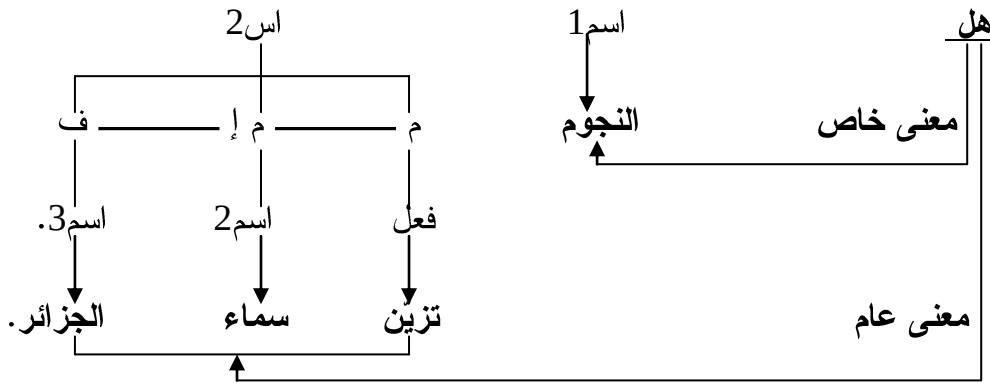
⁴⁵¹ - المرجع السالف. ص55.



فالجملّة التوليدية (أكل زيد تفاحة)، هي جملة إخبارية عبّرت عن العلاقة البنائية الأفقية بين الفعل (حدث+ زمن)، [ح+ز]، والفاعل (زيد) كفاعل نحوي ودلالي للحدث مضاف إليه الدور الدلالي [+مس]، والمفعول به كفضلة حكم على ضرورة وجودها الفعل [+متعدّي]، ولكن بعد دخول الأداة [+است] قلبت الجملة من الطبيعة الإخبارية إلى الاستفهام، ثم أخذت الأداة في بناء نوعين من المعنى، أولهما: المعنى المحدّد الخاص المتعلّق بجزء من أجزاء الجملة وهو: الفعل؛ بمعنى طلب معرفة فعل (زيد)، إذا كان يأكل أو يفعل شيئاً آخر أمّا المعنى الثاني، فهو: المعنى العام (المستغرق للجملة ككل)؛ بمعنى أن السائل يريد أن يعرف ماذا أكل زيد، فقد جمع بين المعاني المحدّدة لكلّ من الفعل [أكل]، وتخصيص [زيد] من آخرين، وماذا يأكل [تفاحة] من سواها ممّا يؤكل، وهنا استطاعت هذه الأداة أن تقوم بأكثر من وظيفة واحدة على مستوى البنية العميقة وانطلاقاً من هذا التحليل يمكن إشراك التركيب الاسمي بالطرح التالي:

ب- التركيب الاسمي: وهو عكس ما تعاملنا معه في التركيب الفعلي؛ حيث إنّ المقصود بالتركيب الاسمي هو: تصدر الاسم الجملة، كأن نقول: [النجوم تزيّن سماء الجزائر]، فهذه الجملة -كما هي ظاهرة- جملة توليدية تتحوّل إلى جملة تحويلية بإضافة [أد] من يمين الاسم (النجوم) لنتحصّل على الجملة الاستفهامية التي تأخذ البناء التالي: # هل النجوم تزيّن سماء الجزائر؟# وتحليلها اللساني يكون: الشكل رقم (96).





وتحليلها يكون مثل التحليل السالف في الجملة الفعلية، وما قد تحدّثنا عن الوظائف النحوية والدلالية التي تقوم بها الأداة، فما هي الوجوه النحوية والدلالية لصيغ الاستفهام التصديقي؟

2- الوجوه النحوية والدلالية لصيغ الاستفهام التصديقي: يتفق جمهور النحاة على فكرة مهمّة تختصّ

عنصرنا -هذا- وهي: إنّ الأدوات التي تقصد الكلام بالاستفهام التصديقي هما أداتان؛ إحداهما (هل)، التي يقول عنها ابن هشام الأنصاري: «هل: حرفٌ موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصديق السلبي فيمتنع، نحو: هل زيداً ضربت؟ لأنّ تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة..»⁴⁵²، ومثلما أشرنا إليه -سلفاً- فإنّ التصديق الإيجابي هو الاستفهام التصديقي الذي يكون جوابه بـ [نعم/ لا]، وقوله (دون التصوّر) هو ما نتعامل معه على أنه إخباري، أمّا التصديق السلبي فهو الذي يحتمل الإجابة بـ (بلى) إثباتاً والملاحظ -أيضاً- أن هذه الأداة تدخل على الجملة لتحلّ مقام الصدارة، دون أن تمتنع عناصر الجملة الأساسية من بعض التغيّرات المعتادة، مثل: تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، وقدرته على الاحتفاظ بعلامته الإعرابية وترك أثر في مكانه الأصلي، في الجملة على مستوى البنية العميقة (المعنى)، والأمر نفسه لتقدّم الفاعل على الفعل. أمّا الأداة الثانية، فهي: [أ-الهمزة] والتي تكون بدورها للاستفهام، «..وحقيقته ا طلب الفهم، نحو: أزيد قائم؟»⁴⁵³، وقد ذكر ابن هشام وآخرون أن (الهمزة) أصل الاستفهام؛ وهي تخالف (هل) في أنها ترد لطلب الإخبار، مثلما نقول: (أزيد قام أم عمرو؟)، وطلب التصديق، نحو: (أزيد قائم؟)، في حين أن [هل] تختلف عن [أ] في عشر معانٍ ذكرها ابن هشام في مغنيّه مهذّبة ومقتضب.

وبعد هذه الإشارات -السريعة- على الأداتين نتفق -تماماً- مع مازن الوعر عندما يقول: «..تتشترك هاتان الأداتان في صفات نحوية عامة، وتختلفان في بعض الصفات الأخرى»⁴⁵⁴، ولكن المهمّ في نظرية أداة

⁴⁵² - جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن المبارك. ص456-457.

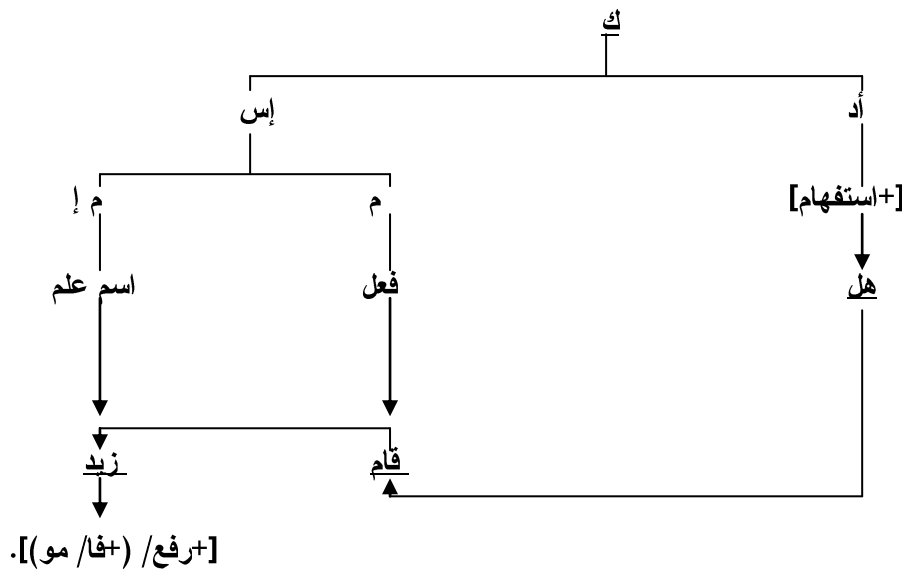
⁴⁵³ - المرجع السالف. ص17.

⁴⁵⁴ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص165.

الاستفهام عند مناقشة قضايا النحو العربي، وهي الصفة النحوية الأكثر بروزاً، والتي تجعلنا نتبنى الطرح التالي: على الرغم من اختلاف [هل] عن [أ] في بعض الخصائص النحوية -مثلما سلف في قول الوعر- إلاّ أنهما تتفقان في نظرية الحدوث والعمل؛ وإذا كان ذلك كذلك -وهو كذلك- فإنهما تحدثان في ثلاثة أنواع من التراكيب، وهي: التركيب الفعلي، والتركيب الاسمي، وأخيراً التركيب الكوني، ولتدعيم هذه النظرية -الضمنية في طرح الوعر- نقتراح التدرّج التالي:

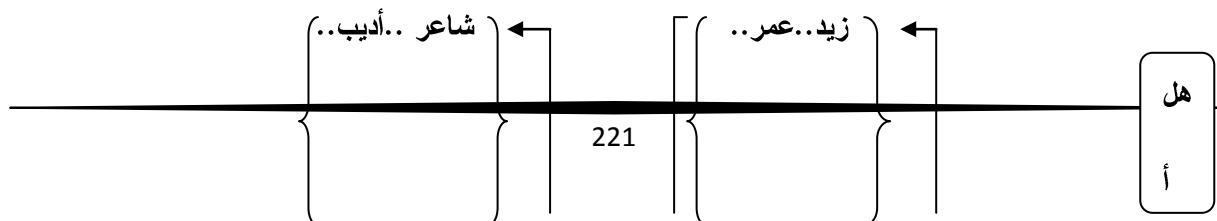
أ - التركيب الاستفهامي الفعلي: نأخذ هذه الأمثلة؛ [هل / أ] قام زيد؟ ← [هل قام زيد؟] ⇔ [أقام زيد؟]. الشكل رقم: (99).

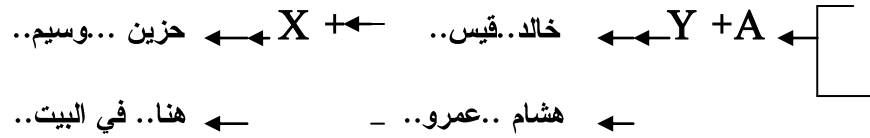
ب -



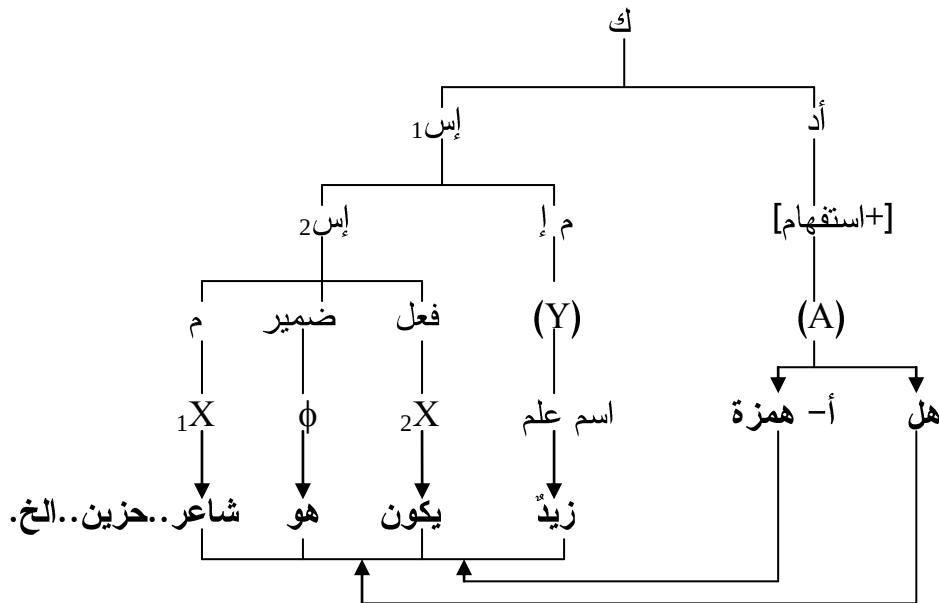
فلاحظ أن الأداة دخلت على جملة يتصدرها فعل، وهذا يعني أنها تركيبة فعلية قائمة على معنى مركب اللفظ يحسن السكوت عنده، بينما كانت أجزاؤها البنائية قابلة للمقولتين الاستفهاميتين على حدّ سواء؛ بمعنى سواء أكانت [هل] أم [أ]، فإنه لا تعارض في المعنى ولا في المقبولية النحوية، وهذا التكافؤ المعنوي، هو الذي عبّر عنه بالرمز [⇔] في بداية التحليل.

ب- التركيب الاستفهامي الكوني: لنأخذ المعطيات التالية: [هل / أ] = A، [الاسم] = Y، [الفضلة] = X، ويكون [التركيب الاستفهامي الكوني] = Y؛ لنقول إنّ [Y] = (X+Y+A)، فإذا حللنا هذه العلاقة الرياضية فإننا نتحصّل على: الشكل رقم (100).



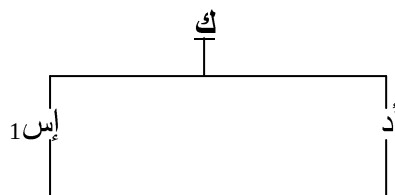


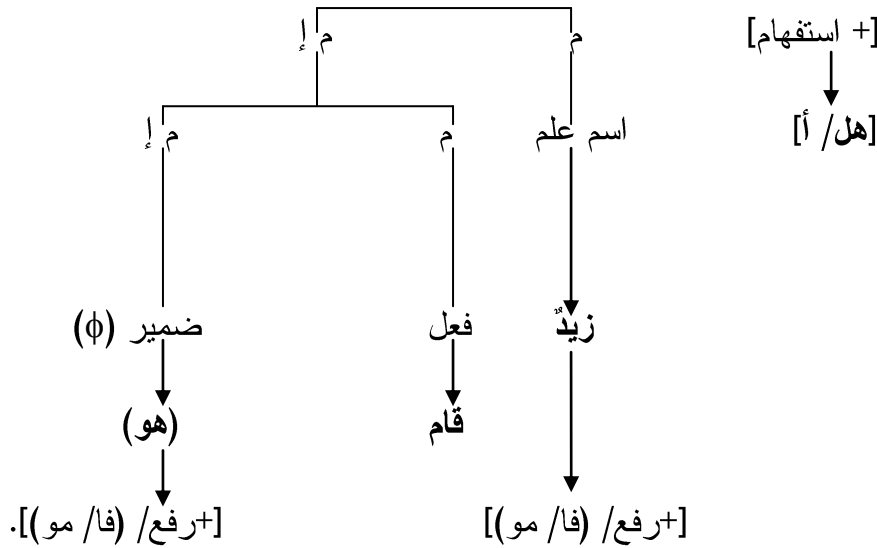
فلاحظ أن المقولة النحوية (A) يمكن أن تتولد بالهمزة [أ]، كما يمكن أن تتولد بـ [هل]، وكلتاها صحيحة نحوًا ودلالةً، ثم تضاف إلى المقولة (Y) التي تقبل التعدد إلى ما لا نهاية له من الأسماء، واتحاد (Y ⊃ A) المقولتين يستلزم (←) العنصر (X)، هذا الأخير الذي يمكن أن يكون صفة، أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً.. الخ، فإذا قلنا مثلاً: [هل زيدٌ شاعرٌ؟] فإنّ التحليل اللساني لها يأخذ الشكل التالي: الشكل (101).



1X نحوياً: الاسم، الصفة، الظرف... الخ. 2X دلالياً: [+كوني]، أو [+مكاني].

ج- التركيب الاسمي الاستفهامي : وهو قسيم التركيب الفعلي الاستفهامي، إلا أن الفرق بينهما، هو الفرق الدقيق الذي ورثاه عن أصلهما في التركيب الأساسي؛ حيث إنّ التركيب الاسمي الاستفهامي، هو التركيب التحويلي الاسمي الذي يتصدره الاسم بعد الأداة على الشكل: [+أد (م + م) ± ف]، نحو: [هل/ أزيدٌ قام؟] ويكون تحليلها كما يلي: الشكل رقم (102).





وبالتالي؛ فإنّها لا تختلف عن التركيب الفعلي إلّا في رتبة المقولة النحوية (م إ) في عجرة (إس 1)، ولو قمنا بنقل (م إ) في (إس 1) إلى مكان (م) في (إس 2)، في حين يتقدّم الـ (م) في (إس 1) ستكون الجملة المتحصّل عليها جرّاء هذه العملية [أقام زيد؟] وتحلّل على أنّها تركيب فعلي استفهامي.

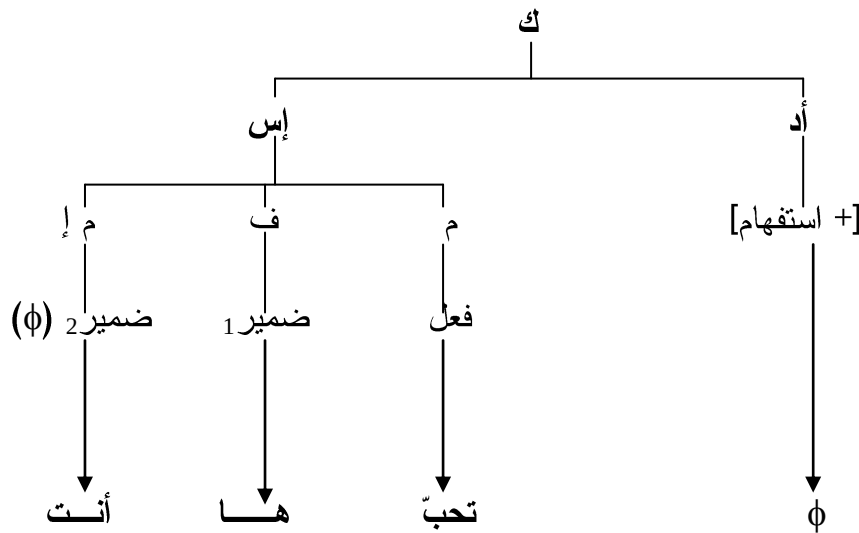
خلاصة: تعمل الأداتان الاستفهاميتان [هل / أ] على مستوى الجملة التوليدية لتحوّلها إلى جملة تحويلية (مشتقة) على ثلاثة أنماط، وهي: نمط الجملة الفعلية، نمط الجملة الاسمية، ونمط الجملة الكونية، ذلك كلّه سيتمّ على المستوى النحوي البنائي. أمّا على المستوى الدلالي (المعنوي)، فإنّها تفرز نوعين من المعنى، وهما: المعنى المحدّد (الخاص)، والمعنى العام (الشمولي)، وإلى حدّ -الآن- كان تحليل الاستفهام مستغرقاً كلاً من البنية السطحية والعميقة على حدّ سواء، ولكن ماذا لو كانت مقولة الأداة [+استفهام] غائبة على مستوى البنية السطحية، فهل القدرة التفسيرية للتحليل اللساني سيكشف عنها؟ وهل يمكن لها الاحتفاظ بوجودها الافتراضي في البنية العميقة، أم أن مسار التحويل سيتعذّر؟ وبالتالي: تعود الجملة إلى طبيعتها التوليدية رافضة كلّ وجهة تحويلية ممكنة.

في حقيقة الأمر؛ لقد نصّ ابن هشام وأتباعه على إمكانية حذف الأداة وتضمينها محتجّين بما سُمع عن العرب القحاح، وهذا عمرو بن أبي ربيعة، يقول:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ.

قال ابن هشام: «ف قيل: أُتَحِبُّهَا؟ وقيل إنه خبر؛ أي أنت تحبُّها، ومعنى (قلت بهراً) قلت أحبُّها حباً بهرني بهراً»⁴⁵⁵، ومعنى ذلك أن البيت -السالف- يصبح معناه بعد تعويض الحذف: [أأنت تحبُّها؟ قلت: نعم، أحبُّها حباً بهرني بهراً]، وبالتالي تصبح هذه الجملة مكافئة ومساوية لقوله: [تحبُّها]، وهذا دليل جواز حذف الأداة التي تفيد الاستفهام، وليس هذا -فقط- وإنما يمكن حذف حتي حرف الجواب [نعم/ لا] في جملة الجواب ويعلّق مازن الوعر على هذه الظاهرة النحوية، بقوله: «فالتركيب الحقيقي ينبغي أن يكون [أُتَحِبُّهَا]»⁴⁵⁶، وسبب هذا الوجوب -في قول الوعر- يرجّح أنه يمكن فهم تركيب الاستفهامي منقوص الأداة من خلال النبرة الصوتية الواقعة على الفعل [تحبُّها] ولا سبيل إلى فهم هذه الظاهرة، دون تعيين النبرة الصوتية إلاّ بحملها على معناها المقدّر، كما سنفهمه -هنا- من خلال البنية العميقة للتحليل اللساني التالي: الشكل رقم (103).

نَمْ قَالُوا: # تَحِبُّهَا؟ # قُلْتُ: بِهِراً



وهنا نلاحظ غياب الأداة [+است]، والضمير (أنت)، على مستوى البنية السطحية ولكنها ظهرت بجلاء في تقدير المعنى على مستوى البنية العميقة، ولو حاولنا تعويض القيم المحذوفة في البنية السطحية لتحصلنا على الجملة السالفة [تحبُّها؟= أأنت تحبُّها؟]، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن صياغة قاعدة نصها: يحذف عنصر من عناصر الجملة لفظاً ولكنه يبقى محتفظاً بدوره الدلالي والمعنوي تقديراً على مستوى البنية العميقة، وإلاّ أصبحت هذه العناصر تشكّل جملاً لا كلاماً.

⁴⁵⁵ - جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تج: مازن المبارك. ص20.

⁴⁵⁶ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص165.

وإذا عدنا إلى مسألة التعادل الوظيفي بين أدوات الاستفهام، فلنحو العربي ملاحظات جانبية تنصّ على مواطن الجواز والوجوب، والقبول من عدمه، وهذا يعني أنه لا يمكن استعمال [هل] مكان [الهمزة]، أو [الهمزة] مكان [هل] بشكل مطّرد، وإنما هي الأخرى تخضع لضوابط تفرضها بعض الاستعمالات، كما أنها تقترن ببعض العناصر البنوية التي تشكّل المستوى النحوي والدلالي للجملة، وقد تفتّن مازن الوعر إلى هذه المسألة حين قارن بين الجملتين التاليتين: ١- [هل / أ] زيدٌ شاعرٌ أم كاتبٌ؟. ب- [أقام زيدٌ (هل / أ) قعد (ضمير-φ)؟]؛ يرى مازن الوعر أن الجملة (أ) لا يمكن أن نستعمل فيها إلّا (الهمزة) على نقيض الجملة (ب)، وتبريره -في ذلك- أن هذه التركيبية مؤلفة من « قيمتين حقيقتين مرتبطتين بما هو معروف في المنطق بعامل الربط (أم)⁴⁵⁷»، وفي حقيقة الأمر؛ إنّ هذا التبرير فيه نظر، ذلك لأن مفهوم القيمة الحقيقية وارتباطها بمنطق العامل (أم) يطرح إشكالات عدّة، ولتجاوزها علينا استخدام مفهوم "التساوي" * أيّ كان على مازن الوعر أن ينفي إمكانية استعمال (هل) في هذه الجملة ومثيلاتها لأن كلمة (شاعر) مساوية لكلمة (كاتب) وما دلّنا على هذه المساواة الوظيفية إلّا القرينة العاملية (أم)، التي لا تكون إلّا بين كلمتين أو جملتين متساويتين، أمّا الجملة (ب)؛ [أقام زيدٌ أم (هل / أ) قعد (ضمير=φ)؟]، فإنّها تجعلنا نفهم شيئين هما:

١- إمكانية تكرار الأداة في جملة واحدة، لتصبح الجملة: أقام زيد أم هل قعد؟

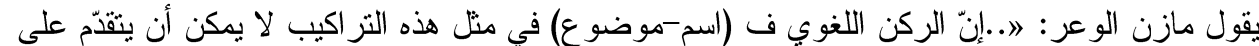
ب- لا يمكن بأيّ وجه نحوي تكرار الأداة المخصوصة (أ)، بعد قرينة المساواة الدالة على التسوية بعد همزة الاستفهام، فنقول: [أقام زيدٌ أم أقعد؟]، فهذه الجملة لا يمكن أن تصبح كلاماً إلّا بإجراء عملية تأويلية معدّة مبنية أساساً على نية تصحيح اللحن، لأن المرجّح أن مثل هذه التركيبية لم تسمع عن العرب إطلاقاً.

وفي الجانب الآخر من هذه المسألة يمنع استعمال بعض الأدوات مكان بعض، كاستعمال الأداة [هل] في الجملة التحويلية التي تقدّمت فيها الفضلة (المفعول ومن كان بمنزلته)، على باقي العناصر الأساسية، فإذا تأملنا المثال الذي قدّمه مازن الوعر والذي نصّه: [هل زيداً ضرب عمرو؟] فإنّنا نلاحظ أن الفضلى (زيداً) تقدّم بقاعدة [انقل-ألفا] مع تخليف أثر دال عليها في رتبته المعتادة نحويّاً، والإشكال -هنا- ليس في تقدّمه وإنما في الأداة التي تصدرت الجملة [هل] وهذا ما سيظهره التحليل اللساني التالي: الشكل رقم (104).



⁴⁵⁷ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 169.

* وهنا تظهر سمرّة - أخرى قيمة معاني الحروف التي أشرنا إليها في الفصل الثالث من هذا البحث.



[أ]..⁴⁵⁸ «إِنْ فَالْأَدَاةُ (هَلْ) لَا يُمْكِنُ لَهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ تَقَدَّمُ فِيهَا الْفَضْلَةُ، وَهَذَا مَا يَفْسِّرُهُ السَّهْمُ الْمُنْطَلَقُ

التي تركت أثرًا معنويًا في موضعها الأصلي، ولم يكن من المقدور أن ينطلق السهم من الأداة مباشرة إلى

استفهام] فنقول: [أزيدًا ضرب عمرو؟]، فتكون الجملة سليمةً نحوًا ودلالةً، وقد سمع هذا التركيب عن العرب

[الصافات: 86]، لكن لماذا يُقبل بالأداة [أ] وترفض الأداة [هل] وكلتاهما للاستفهام؟ إنَّ الجواب عن هذا

وظيفة دلالية ونحوية، فكلّ من الأدوات تؤديان معنى الاستفهام، لكن تختلف الهمزة عن قسيميّتها في أدائها

الإقرار والاعتراف بأمر استقرّ عند ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرر به⁴⁵⁹»، ومعنى ذلك

ضربت زيدًا؟، وبالمفعول: أزيدًا ضربت؟⁴⁶⁰»، وفي الواقع؛ هناك مواطن أخرى يحسم فيها الاستفهام بالأد

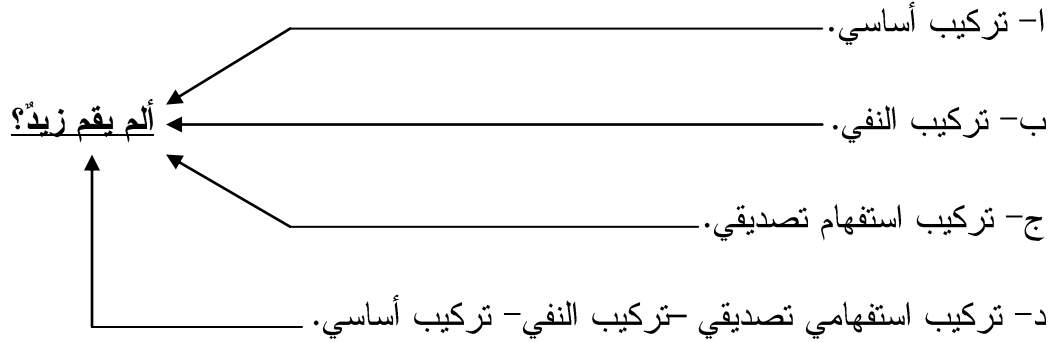
الأساسي كل من الاستفهام والنفي، مثلما جاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، [الإنشراح: 1]

⁴⁵⁸- مازن الودع، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسي في اللغة العربية. ص180 -بتصرف-

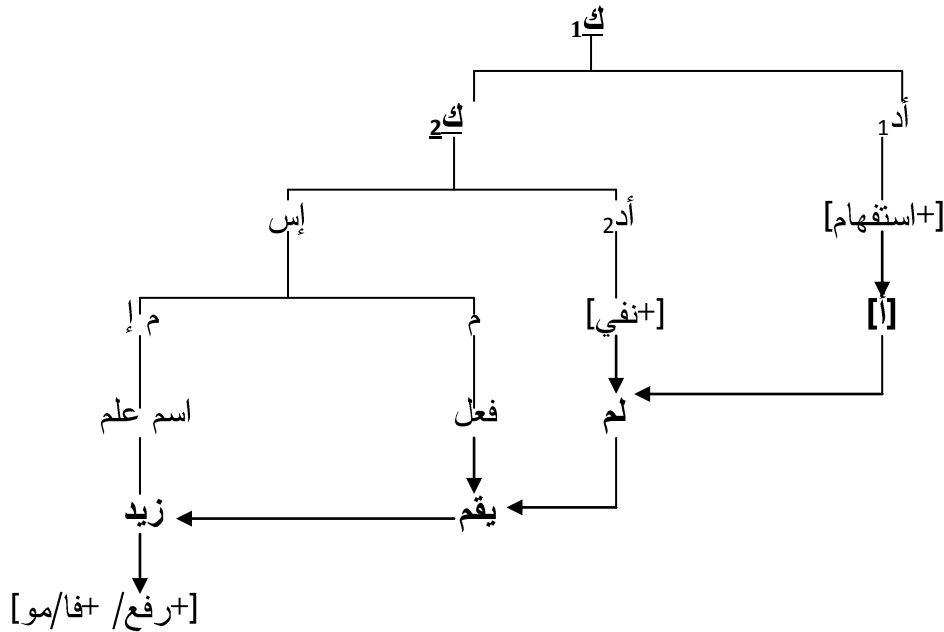
⁴⁵⁹- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن المبارك. ص26.

⁴⁶⁰ - المرجع السالف. الصفحة نفسها.

تقبله العرب في استعمالاتها: [ألم يقم زيد؟]، هذه الجملة التي تتشكل من مجموعة خطوات يمكن إظهارها على الوجه التالي: الشكل رقم (105).



ويرى مازن الوعر أن البنية العميقة لهذه العمليات الأربع المتمثلة في [أ، ب، ج، د] تتضح أكثر من خلال التحليل اللساني المشجر التالي: الشكل رقم (106).



وهكذا نلاحظ أن استعمال أكثر من أداة في المقولة (ك) النحوية والدلالية مستحيلة، وإنما على الكلام أن يتعدّد بتعدّد الأدوات، حتى وإن كانت في تركيب واحد - هذا الأخير - الذي ينبغي أن يتولد أولاً في التركيب التحويلي الأول ثم في التركيب التحويلي المعقّد الثاني، وبعدها فإن التركيب الأساسي والتركيب المعقّد سيتحولان إلى تركيب استفهامي تصديقي، ويرى مازن الوعر أن الضابط المفروض في مثل هذه التراكيب هو أن الأداة الاستفهامية التحويلية الوحيدة التي يمكن استعمالها، هي: [أ]، وإذا كان منطق اللغة العربية



[+نصب/ +مو] [+رفع/ +فا] [+نصب/ +مو]

[+رفع/ +فا]

فلاحظ أن (ك₁) = [أد+إس₁]؛ حيث إنَّ الـ(أد₁) = [+استفهام]، و(إس₁) الذي يبني الجملة التحويلية (زيدٌ إنَّ تضربه يضربك)، هذه الجملة التي تتكوّن من [م+إ+م]؛ حيث إنَّ الـ[م] هو اسم علم (زيد)، والـ(م) الذي ينبني على مقولة (ك₂)، هذه الأخيرة التي تشكّل التركيبة الجمليّة (إنَّ تضربه يضربك)، المتقرّعة بدورها إلى [أد+إس₁+إس₂]، فمقولة الأداة (إنَّ) هذه المرّة جاءت للشرط والجزاء؛ أيّ [+شرط]، أمّا المقولة (إس₁) فإنّها تضمّنت [م+ف+م+إ]، ونلاحظ هنا تقدّم الفضلة (ف) على عنصر أساسي وهو الـ(م+إ)، من خلال قاعدة النقل الوجوبيّة، فأصبح التركيب [تضربه] على تقدير المسند إليه الذي كشف عنه التحليل في البنية العميقة، وهنا نلاحظ أن الضمير المتّصل [الهاء] قد أبرزت خصائصها الدلالية في البنية العميقة التي احتوت على [+نصب/ +مو]، كما أن القدرة التفسيرية لهذا التحليل اللساني قد أظهر جميع العناصر المحذوفة في البنية السطحية وهي كلّ من الضمير المقدّر على المعنى [أنت] في العجزة اللسانية (إس₁)، وضمير الغائب [هو] في العجزة (إس₂)، مبيّنة أدوارها الدلالية [+رفع/ +فا]، وبالتالي؛ فإنّنا نلاحظ أن هذا المشجّر قد أظهر أربع عوامل كلّية تحكمت في التركيب الأساسي، وهي: / تركيب أساسي + (ب) - تركيب معقّد [استفهام + شرط] + تركيب استفهامي تصديقي + تركيب استفهامي تصديقي - تركيب معقّد - تركيب أساسي. وهو المطلوب.

ب- التركيب الشرطي*: لقد أصبح من المعتاد تعريف الشرط على أنه تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأوّل وجد الثاني،⁴⁶¹ وهو أسلوب لغوي له مكوّناته وأركانه الخاصة، وهي: الأداة وعلان؛ الثاني منهما يترتّب حصوله على حصول الأوّل أو جواب وجزاء له، وكان اهتمام مازن الوعر بهذا النمط الجملي تكملة للتراكيب التي حاول جمعها في نظريته اللسانية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ولما لها من تعالق الكلام بعضه على بعض، الناتجة عن إعمال بعض الأدوات العربية، ومن جهة أخرى للاستجابة الاستثنائية التي سلاحظها عند تحليل تطبيقات الوعر لنظرية النحو العالمي، فبعد الاستفهام والنفي يأتي دور

* هذا من أهمّ العناصر التي نستقرؤها في أعمال مازن الوعر، فقد خصّص له كتاباً كاملاً جاء عنوانه: جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ومثلما يظهر -من خلال هذا العنوان- فإنّ المؤلف قد بحث في مفهوم الجملة عند النحاة العرب أمثال: الخليل بن أحمد الفراهيدي ومريده سيبويه، والأصوليين، مثل: ابن قيم الجوزي وقد أرفهه ببحث مطوّل عند المحدثين العرب مثل: عبد السلام المسدي والطرابلسي، وأخيراً أطروحة النحو العالمي لتشومسكي هذه الأخيرة -أطروحة تشومسكي- التي حاول تطبيقها على ما قال به الخليل وسيبويه في منهج لساني حديث.

⁴⁶¹ -القاضي الجرجاني، التعريفات. نقلا عن: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص114.

تحليل نموذج الشرط، فما هو الإطار النظري الذي انطلق منه مازن الوعر لفهم البنية الداخلية (النحوية والدلالية) لتركيب الشرط والجزاء؟

أ- **الإطار النظري لبنية جملة الشرط** : هذه المرة يقسم مازن الوعر الإطار النظري إلى مجموعة من العناصر المتفرعة عن بحث عنوانه: الربط والتعليق في الجملة الشرطية⁴⁶² بهدف وضع التركيب الشرطي على -اختلافاته- في إطار النحو العالمي الذي اقترحه اللساني الأمريكي "نعوم تشومسكي" وذلك «...وفق أسس منهجية الجمل التوليدية وبنيتها العميقة والجمل التحويلية وبنيتها السطحية»⁴⁶³، فقد نظر الوعر إلى هذه التراكيب من ثلاث زوايا متعاضدة، وفقا لمنهج سيبويه، الرابط بينهما ربطاً دلاليًا دقيقاً، وهذه الأبواب، هي:

(أ) - الربط بأدوات الجزاء، ويمثل كل من سيبويه ومازن الوعر بجملة: [إن تصنع أصنع].

(ب) - الربط بالصلة، نحو: [أصنع ما تصنع].

(ج) - الربط بالأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو التعجب، أو التمني، أو العرض... الخ، نحو: (انتهي آتاك) [الأمر]. (لا تفعل هذا تتدم)، [النهي]. (أين تذهب أذهب)، [استفهام]. (ليت زيداً حاضرٌ يحدثنا)، [تمنٍ]، (ألا تنزل تُصب خيراً)، [عرض].

أمّا نظرة الوعر إلى الربط والتعليق في الجملة الشرطية، فإنّها تأخذ التدرّج التالي:

أ- **البنية السطحية**: تأخذ الجملة الشرطية -عموماً- بنية السطحية تكون من جنس الجمل (أب)، كالتالي:

أ- كَيْفَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ب- كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ب- **القواعد التفريعية**: ومثلما أشرنا في بداية هذا البحث، فإنّ المقصود بالقواعد التفريعية، هي: القواعد التي تسمح بالانتقال من المستويات العليا إلى مستويات دنيا، على شكل: الشكل رقم (108).

1- ك ← أد — إس₁ — إس₂. | 2- أد ← [شرط] — φ

⁴⁶² - مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب ونظرية النحو العالمي. ص45.

⁴⁶³ - خلود صالح الصالح " جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب ونظرية النحو العالمي؛ قراءة في كتاب مازن الوعر" مقال: اللسان العربي، العدد 58 ديسمبر 2004م، 227.

3- إس — م — إ — ف.

4- م — فعل.

5- م إ — ضمير

6- ف — حال.

ج- القواعد المعجمية: التي تمنح الكلمات المفردة معاني معجمية، تكون كالشكل التالي:

7- فعل — تصنع، أصنع/ تأكل، آكل/ تلبس، ألبس/ تخرج، أخرج/ ...الخ.

8- ضمير — أنت، أنا، أنت، أنتم...الخ.

9- حال — كيفما، كيف...الخ.

د- القواعد التحويلية: التي تسمح بتحويل التراكيب الأساسية إلى تركيب شرطي معقد (مشتق):

10- قاعدة تحويلية للشرط: مثال [تصنع أنت كيفما أصنع أنا]

تَصْنَعُ	أَنْتِ	كَيْفَمَا	أَصْنَعُ	أَنَا
1	2	3	4	5
3	1	2	4	5

11- قاعدة تحويلية للحذف: المثال السالف [تصنع أنت كيفما أصنع أنا]

تَصْنَعُ	أَنْتِ	كَيْفَمَا	أَصْنَعُ	أَنَا
1	2	3	4	5
1	2	φ	4	φ

هـ- القواعد الصوتية والصرفية: والتي بدورها- تمنح الكلمات الصيغ والحركات المناسبة.⁴⁶⁴

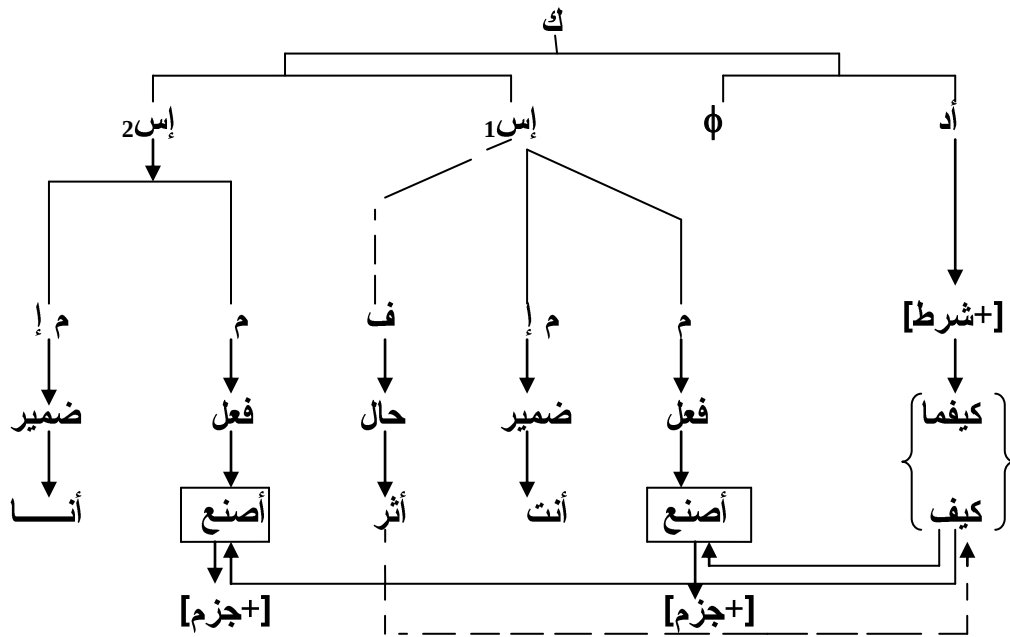
12- تصنع — تصنع.

13- أصنع — أصنع.

و- البنية العميقة (الأصل): وهي الخطوة الأخيرة في تحديد مازن الوعر للإطار النظري لتركيبية الشرط ويسمىها -الوعر- اقتداءً بشيوخ العربية: (الخليل بن أحمد وسيبويه) الحمل على الأصل أو الرد إلى الأصل

⁴⁶⁴ - ننقل هذه المعلومات التمهيدية عن مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص 45-46. بتصرف.

وهذا الإجراء النظري مكن من جمع كل المقولات النحوية والدلالية ووضعياتها اللازمة (الرتبة والمكان) المنطوية تحت مقولات التركيب الشرطي في الرسم التشجري التالي⁴⁶⁵: الشكل رقم (112).



تحليل: يرى مازن الوعر أنه من المستطاع (والمقبول نحوًا ودلالةً) نقل الفضلة [كيفما] في التركيب الشرطي من العجرة (إس₁) إلى عجرة الأداة من خلال المحدّدات التحويلية القواعيديّ التي أثبتتها تشومسكي في نموذجه الأوّل والثاني (1957-1965م)، أو من خلال تعلّقها بالفعل [أصنع] طبقًا لأطروحة سيبويه ولكن الأهمّ -في ذلك كلّ- أنه لولا هذا التعالق لأصبح التركيب الشرطي جملتان يمكن الفصل بينهما، ومن جهة أخرى، هو: الاتفاق الحاصل بين الأطروحتين فيما يتعلّق بالـ (ف)؛ ففي كليتهما توجب تركها لأثر في مكانها الأصليّ ليدلّ على تحرّكها، وهذا ما أوضحه السهم (المقطّع) الذي انطلق من فضلة العجرة (إس₁) إلى عجرة الأداة، وبالتالي فإنّه يمكن تلخيص -هذا- المخطّط في معادلة رياضية مفادها: ك = [±أد (إس₁+إس₂)؛ حيث إنّ الـ [م] في (إس₁) يتطابق لفظًا ودلالةً مع الـ [م] في عجرة (إس₂).

وإذا حاولنا تفسير مفهومي [التطابق/التعالق] كمقولتين إحداها منطقية (التطابق بالمفهوم الرياضي المحض)، والأخرى نحوية دلالية (التعالق مفهوم نحوي عربي أصيل)، فإنّها ستكون أوضح عند الخليل وسيبويه قبل أن تتحوّل إلى باب نحويّ قائم بذاته عند نحاة العرب المتأخّرين؛ فالأداة (كيفما/كيف)، تقتضي فعلين متّفقي اللفظ والمعنى، وغير مجزومين، وهذا ابن هشام لا يجوز إعمال الشرط في جمل من جنس

⁴⁶⁵ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص 47.

(كيف تجلس أذهب)⁴⁶⁶ لما فيها من إفساد دلالي يمنع تعالق الفعل [أذهب] كجواب لفعل الشرط [تجلس]، أمّا المثال الذي قدّمه الوعر في التحليل اللساني -السالف- [كيفما تصنعُ أصنعُ]، فإنه حقّق الشرط بما فيه من تعالق وتطابق بين فعل الشرط وفعل الجواب، كما أن الأداة قد أخذت إلى جانب الدور النحوي البنائي دوراً دلاليّاً يتمثّل في [+ نصب]، من خلال عمل الفعل عليها فمُنحت بذلك مقولة الحال، ويمكن في -هذا الصدد- النظر إلى الأداة من خلال ثنائية (الموضع/ التقدير)؛ فالموضع هو مجمع الأحكام النحوية، وهو عند سيبويه «أن موضعها النصب دائماً»⁴⁶⁷، وتقديرها؛ أيّ تمثّلها في البنية العميقة (المعنى)، «..أن تقديرها عند سيبويه: في أيّ حال، أو على أيّ حال، وعند السيرافي والأخفش تقديرها، في نحو: (كيف زيد؟ أصحيح زيد؟) ونحوه، وفي نحو: (كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء زيد؟)، ونحوه..»⁴⁶⁸، أو مثلاً قال مازن الوعر: «لذلك فإنّ موقع (كيفما) الإعرابي -حسب رأيّ سيبويه- هو أنها اسم شرط جازم في محلّ نصب حال..»⁴⁶⁹، وهكذا نجد الجملة الشرطية وتركيباتها تنبني أساساً على نظرية التعليق بين مقولتي (الجزاء) وجوابها، وبناءً على -هذا- التمهيد النظري يمكن تصعيد الطرح ليجعل التعليق (الربط العلائقي أو الربط العاملي) رأساً في تركيبة الشرط، ويأخذ التحليل التدرّج التالي:

1- مفهوم التعالق في تطبيقات مازن الوعر بين سيبويه وتشومسكي: يأخذ مفهوم التعليق -كمفهوم- تأسيساً في تركيبة الشرط عدّة وضعيات وأنواع تجمعها النظرية النحوية العربية القديمة في أبواب مختلفة -وأحياناً- متداخلة، ولكن قياساً على تطبيقات مازن الوعر فإننا نجعلها -هنا- على ضربين مختلفين من الأصناف؛ صنف على الأصول، وصنف العدول -الخروج- عن الأصول:

1-1- القياس على الأصل الشائع: نقصد بهذا العنصر ما إطرّد واستمرّ في كلامهم واستعمالاتهم لأنماط الشرط، وهنا تأخذ مقولة الرابطة حيّزاً واسعاً من الدراسة والتعبير بين جملة الشرط (الجزاء) وجوابها -هذا الأخير- الذي يكتسي أهميّة خطيرة -بالغة- في جعل هذا النمط من الشرط أصلاً يبنى عليه باقي الأنماط القابلة للاطرّاد قياساً؛ فإذا حلّلنا جملة الشرط فإنّها تنتهي إلى جملة مستمرّتين (متواليّتين خطيّاً) فالجملة الأولى (الجزاء) تتركّب من أداة [أد] شرط، وميزتها أنها تكون عاملةً كما يمكن أن تكون معمولةً، وفي هذا الازدواج والتعدّد الوظيفي خاصيّة نحوية توضّح حركية العمل المتداخل للأداة، يقول مازن الوعر: «..وهذا

⁴⁶⁶ -جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن المبارك. ص271.

⁴⁶⁷ -المرجع السالف. ص282.

⁴⁶⁸ -المرجع السالف. الصفحة نفسها. بتصرّف

⁴⁶⁹ -مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة العرب والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص48.

دليل قوي على علائقية العناصر اللغوية وتداخلها في الفرضية الجزائية العربية..⁴⁷⁰»، وبعد الأداة يأتي فعل الشرط (في جملة الجزاء) الذي لا تقبل أداة الشرط غيره بعدها إلا بشروط، وهو بدوره يقرّ بمجموعة من الشروط المختصة بنظرية الزمن، كما أنه ينبغي أن يكون معمولاً بها جزماً عكس الأسماء والمصادر التي لا تقبل الجزم، وفي الطرف المقابل لجملة الجزاء في تركيبية الشرط تكون جملة جواب الشرط مبنية أساساً على جزم فعلها المتصدر لها، فيصبحُ فعلاً ثانياً منجزاً بالأداة في تركيبية الشرط العامة؛ والموافق للفظ ومعنى فعل جملة الجزاء، وتأتي الرابطة لتعالق الجملتين بشكل لا يُغني ذكر جملة الجزاء دون تعالقها بجملة الشرط وهنا سنلاحظ أن مازن الوعر في تطبيقاته -التالية- سيناقد مقولة الرابطة أكثر من مناقشته للأداة التي تعتبر محور الكلام الشرطي، التي تحول الجملة من مركبات أساسية إلى تراكيب تحويلية مشتقة، كما أنه سيظهر أنماط هذه الروابط بالدقة التي حللنا بها تشجيرات اللسانية، ولا نكون قد استبقنا بعض الأمور إذا بيّنا منذ -الآن- أن إظهار أنماط هذه الروابط كان بالاعتماد على تفسير تركيبية الشرط من خلال بنيتها العميقة وليس من حيث البنية السطحية -فحسب- ولما كان ذلك كذلك؛ فإنه يجب النظر إلى كل نمط على حدة بتحصيل الاعتبار التالية:

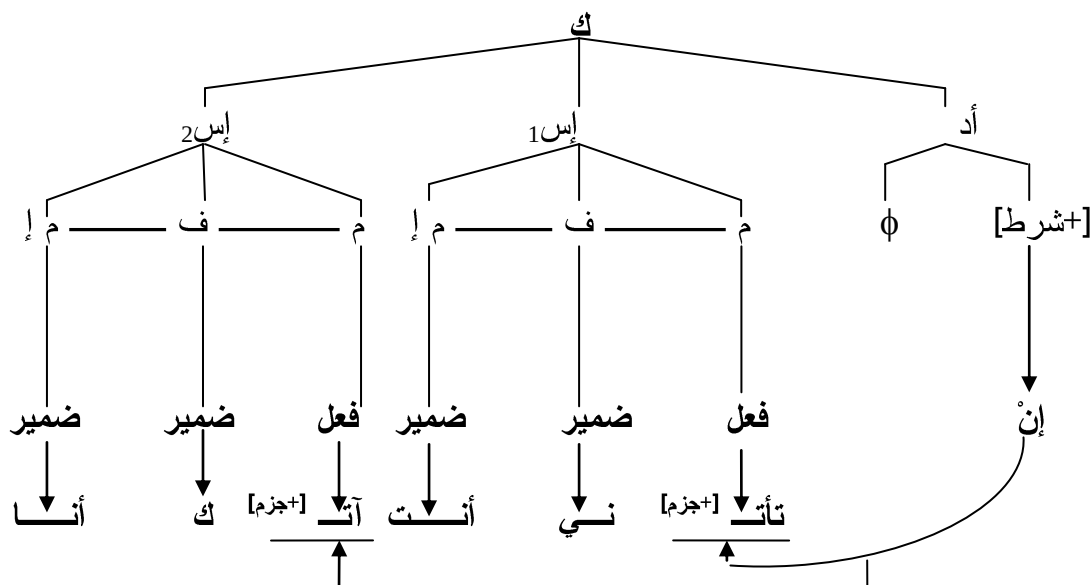
1-1-1- باعتبار علاقة الأداة وفعل الجزاء كرابط معاً: وهذا الاعتبار -في الحقيقة- تأصيل لأطروحة الخليل بن أحمد عند تحليله لجملة (إن تَأْتِيْ أَتَكَ)؛ فقد اعتبر الخليل من خلال ما رواه -سيبويه ومازن الوعر- عنه الأداة قاصرة لوحدها وعاجزة عن ربط طرفي التركيبية الشرطية؛ أي جملة الجزاء [إن تَأْتِيْ] بجملة جوابها [أَتَكَ]، وبالتالي: فإنّ الأداة والفعل يقومان بدورين مختلفين، أمّا الأداة فإنّها تقوم بجزم الفعل وتعمل فيه ليكون (الجزم) قرينة على دلالتها النحوية والدلالية (الشرط)، كما أنّها تقوم باتحادها مع معمولها [فعل الجزاء] بربط الجزاء مع الجواب، فهذا الدور المزدوج يقوم به الفعل -أيضاً- حيث إنه يكون معمولاً بأداة الشرط [إن] ويكون عاملاً علائقياً، وهو الدور الثاني الذي يقوم به باتحاده مع الأداة فيربطان الجزاء بالجواب، وإذا ترجمنا هذه الظاهرة اللغوية بمصطلحات لسانية تولية وتحويلية؛ فإنّ الدور الأول الذي يقوم به كلّ من الأداة والفعل هو دورٌ نحويّ بنائيّ يظهر أكثر ما يظهر على مستوى البنية السطحية، أمّا الدور الثاني فهو دور تجريدي معنويّ دلاليّ يظهر على مستوى البنية العميقة عند التحليل اللساني أو النحوي، وهنا سننبّه إلى ملاحظة ستغيّر تعريفنا للدلالة عندما نتعامل مع مفهوم المعنى عند الخليل وسيبويه؛ فمن خلال التحليلات -التالية- سنلاحظ أن أهم فكرة في أروحة سيبويه اعتباره المعنى مكوناً واحداً من مكونات العملية النحوية،

⁴⁷⁰ -مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص48.

وهذا ما التمسناه في مقارنة بين آراء سيبويه النحوية وتطبيقات مازن الوعر المعتمدة أساساً على مهندس النظرية النحوية العربية الأصيلة سيبويه، ولإثبات -هذا- الزعم علينا تمعّن النظر في المحدّدات النحوية التي ترجمها مازن الوعر في التحليلات اللسانية، من بينها التالي⁴⁷¹: الشكل رقم (114).

١/ إِنْ تَأْتِيَنِ آتِكَ: (بنية سطحية).

ب/ إِنْ تَأْتِيْ أَنْتَ آلِكَ أَنَا: (بنية عميقة).



فلاحظ أن التحليل قد أظهر جميع العناصر الثابتة والمقدّرة كما هو الحال في الجملة (ب)، وأظهر إلى جانب ذلك- ربط جملة الجزاء مع جملة الجواب بسهمين؛ أحدهما منطلق من أداة الشرط (إن) إلى الفعل المنجزم في جملة الجواب التي وقعت في عجرة (إس 1)، والآخر: هو السهم المنطلق من جمع الأداة مع فعلها نحو الفعل المنجزم بالأداة (إن) في جملة الجواب التي وقع تحليلها في عجرة (إس 2)، وفي الحقيقة هناك أداتان تقومان بهذا الدور، وهما: [إن وإذما]. أمّا (إن) في مثل الجملة (أ)، أو مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾

⁴⁷¹ - المرجع السالف. ص 48.

[الأنفال، آية:19]، وإذما نحو قولهم: (إِذَا تَقَمَّ أَقَمَّ)، وهما كما صرّح ابن هشام الأنصاري هو: «..ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط..»⁴⁷²؛ أي ربط جملة الجزاء بجوابها، ومن هذه الخطأية يمكن التفريق بين نوعين اثنين من الجوازم؛ يكون أساس هذا التفريق نابعا عن نظرية العامل التي أراها الخليل وسيبويه في تحليل الجزاء وجوابه، وهما: ما يتعلّق بالأداة التي تجزم الجواب جزماً معمولاً، أو ما يطلق عليه تشومسكي بمصطلح [governed] في نظريته التي أشنا إليها سالفاً [نظرية العمل/government theory]، وما يتعلّق بجملة الجزاء [إنْ تأتي]؛ حيث إنّها تجزم الجواب جزماً معلّقاً أو [bound] في اصطلاح التوليديين والتحويليين لأطروحة تشومسكي [نظرية الربط/binding theory]، وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر: «.. هذا الربط العاملي-العلائقي يدعو الخليل وسيبويه "التعليق" ذلك المفهوم الذي استخدمه تشومسكي في نظريته المسمّات العمل والربط الإحالي..»⁴⁷³.

1-1-2- باعتبار "الفاء" كربط في تركيبه الشرط: في الواقع تأتي "الفاء" المفردة في الكتابات النحوية العربية في معانٍ عدّة واستعمالات مختلفة، أمّا كونها رابطةً للجواب بالجزاء فقد حصرها النحاة -ابن هشام نموذجاً- في ستّة استعمالات، وهذا تلخيصها:

أ- أن يكون الجواب جملة اسمية؛⁴⁷⁴ أي أن تدخل على جملة جواب الشرط ملتصقةً بمتصدّرها (الاسم) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، [المائدة: 118]، وفي هذه الآية -الكريمة- نلاحظ أن "الفاء" دخلت على جملة اسمية منسوخة لا محلّ لها من الأعراب لأنها جملة جواب الشرط فربطها ربطاً علائقياً بجملة الجزاء التي لا يجوز بأيّ وجه نحويّ كان أن تتقدّم عن جملة الشرط.⁴⁷⁵

ب- أن يكون الجواب جملة فعلية؛ وقد اشترط النحويون في إعمالها تسويقاً على الجملة الاسمية أن يكون الفعل الذي تدخل عليه جامداً دون سواء من الأفعال، كما جاء في الذكر الحكيم: ﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً

⁴⁷² - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص 349.

⁴⁷³ - مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص 49 بتصرف.

⁴⁷⁴ - جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن المبارك. ص 217.

⁴⁷⁵ - قال به أبو الفتح عثمان بن جني، ووافقه جمهور العلماء، وأجاز أبو زيد التّقدم، ينظر للتفصيل: أبو الفتح عثمان بن جني الخصائص. تح: عبد الحميد هندواوي. مج 3/ص 78.

وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِنِي ﴿﴾، [الكهف، آية: 40]، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنَعْمًا هِيَ﴾ [البقرة، الآية: 271].

ج- أن يكون فعلها إنشائيًا،⁴⁷⁶ نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾، [آل عمران، الآية: 31].

د- أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى؛ ونجد هذا العنصر ينقسم على نفسه إلى قسمين: أحدهما حقيقي مثلما هو الأمر في الآية التالية: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ مِنْ قَبْلِهِ﴾، [يوسف، الآية: 88]، أو مجازي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيْنَةِ فَكَيْبَتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾، [النمل، الآية: 40]، فنفهم في هذه الآية أن الفعل (كَبَّ) نزل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع.

هـ- أن تكون مقترنة بحرف الاستقبال⁴⁷⁷ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾، [آل عمران: الآية 115].

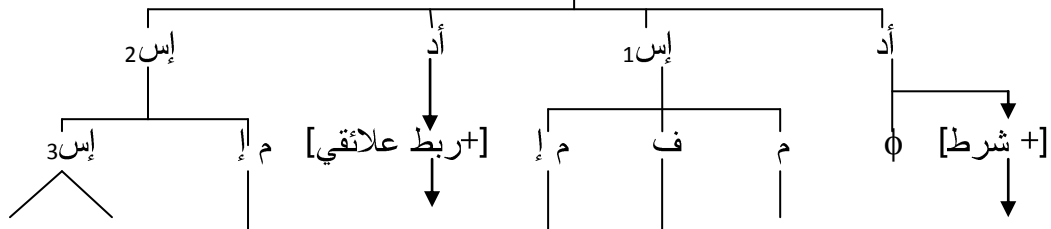
ز- أن تكون مقترنة بحرف له الصدارة، كما هو الحال في قول الشاعر:

فَإِنْ أَهْلَكَ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهَبُ الْتِهَابًا.⁴⁷⁸

ومن بين هذه الاستعمالات والسياقات التي ترد فيها "الفاء" يرى مازن الوعر أنها لا تقوم بدور التعليق و تربط جواب الشرط بجملة الشرط إلا عندما يكون الجواب جملة اسمية، كما هو الحال في تحليل الجملة التالي:

الشكل رقم (115).

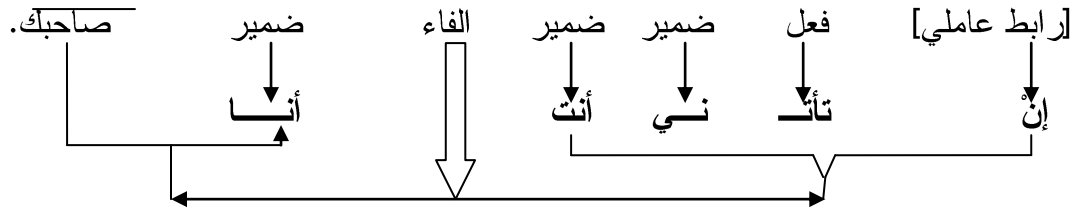
أ- إن تأتني فإننا صاحبك / (بنية سطحية). ب- إن تأتني أنت فإننا صاحبك / (بنية عميقة).



⁴⁷⁶ جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ص 217.

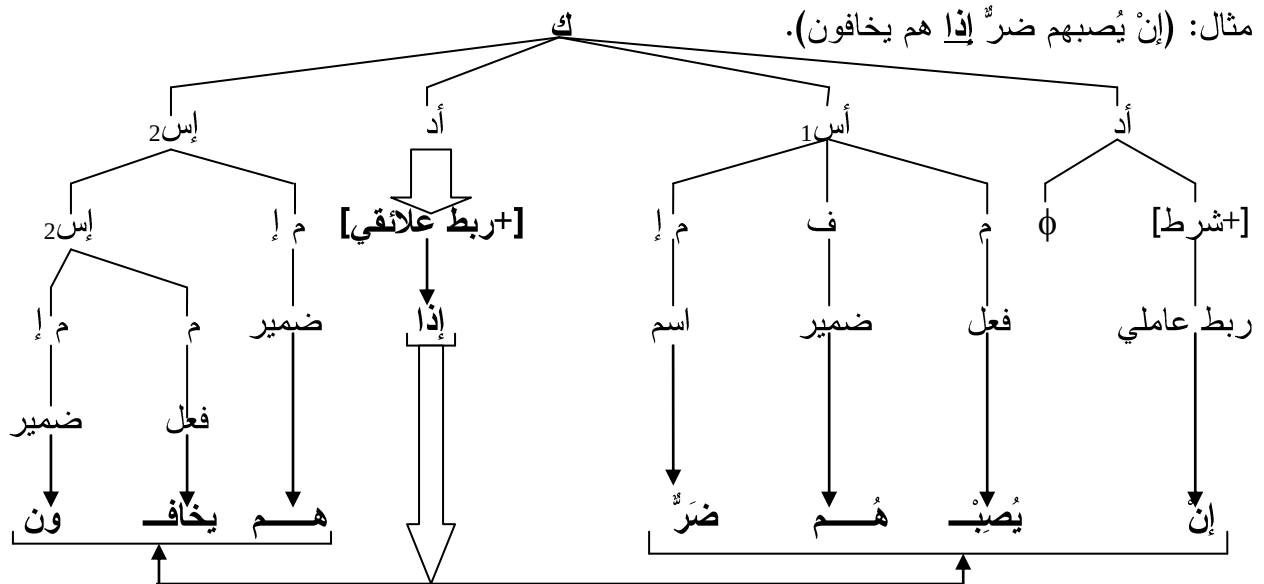
⁴⁷⁷ المرجع السالف، الصفحة نفسها.

⁴⁷⁸ أثبتته جمال الدين بن هشام الأنصاري في مغنيته (218) والبيت لربيعة بن مكرم، ومعناه: إن أمت فكم من رجل ذي حنق سيبقى مضطرم العداوة لما لقيه مني.



فهذه الخطاطة التحليلية أظهرت الدور الذي قامت به الأداة لترابط بين علاقيتين مختلفتين؛ أولهما: كانت في جملة الجزاء في عجرتي [أد+ إس₁]، بين الأداة (إن) والضمير المحذوف وجوباً (أنت)، والعلاقة الثانية في (إس₂) بين الضمير (أنا) وجملة الجواب (صاحبك)، ففي الحقيقة لا تربط "الفاء" بين وحدتين وإنما بين علاقيتين مختلفتين داخليتين، وهذا يعني أن "الفاء" حسب مذهب مازن الوعر يكون وجودها دليل على أن الجواب (أنا صاحبك)، هو جواب الجزاء خلافاً لما اعتقده سيبويه،⁴⁷⁹ وهذا الأخير الذي زعم -حسب الوعر- أنها مبنية على الابتداء.

1-1-3- باعتبار تعليق الجواب بـ(إذا): وهنا يحاول مازن الوعر تفسير الخصائص النحوية والدلالية للرابطة (إذا) التي تجمع هي الأخرى بين جملة الجزاء والجواب، فالرابطة: [إذا] عند تطبيق نظام التحليل التشجري تفصح عن رتبته النحوية واستعمالاتها الدلالية بالشكل التالي: الشكل رقم (116).



فكما هو ظاهر في هذا التحليل فإنّ الرابطة (إذا) أخذت الوظيفة النحوية والدلالية للربط السالف "الفاء" وهي قسيمتها وشريكها في القيام بالربط، وأصلها -هنا- أنها فجائية، مثلما هو الأمر في المثل الأعلى: ﴿إِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَنُونَ﴾، [الروم، الآية: 36]؛ فوقع (إذا) في هذه الرتبة تجعلنا

⁴⁷⁹ - مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي عند تشومسكي. ص50.

نسجل مجموعة من الملاحظات المتمخضة عن هذا التحليل، وهي: دخولها على الجملة (هم يخافون)، وفي قوله تعالى: ﴿هُم يَقْتَنُونَ﴾، وكلاهما جملة اسمية، فهي لا تختصّ بغيرها -بغير الجملة الاسمية- كما أنها تتوسط الكلام [جملة الجزاء، ثم (إذا) الرابطة، ثم جملة الجواب]، فهي لا تقع في صدارة الكلام (الابتداء) فلا يستقيم الكلام لا من حيث الباب النحوي أو الوجهة الدلالية إذا قلنا: (إذا إن يُصِيبهم ضرٌّ هم يخافون) والملاحظة -الأخيرة- التي يمكن إثباتها عند -هذا- التحليل، هي أن معناها هو الحال؛ أي (إنّ حالهم عندما أصابهم ضرٌّ هم يخافون)، كما أنها قد تخرج هذه الرابطة إلى معانٍ أخرى لا تعيننا في هذا التحليل.*

وما يهتّمنا في هذا الصدد أن "الفاء" لا يجوز أن تقترن بـ(إذا)، وهذا ما نفهمه من قول ابن هشام التالي: «..وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد الأمرين: إمّا بالفاء أو إذا الفجائية..»⁴⁸⁰، فقله (إمّا أو إذا) يعني أنهما لا تجتمعان لربط جواب الشرط الاسمي بالجزاء، وهذا يوافق مذهب مازن الوعر وتبرير - هذا الأخير- في ذلك، قوله: «..ومن -هنا- لا يجوز أن ندخل (الفاء) هذه على (إذا)، ونقول (فإذا هم يخافون) خشية أن يصبح عندنا رابطان للجزاء وجوابه، وبذلك سيكون الكلام قبيحاً نحوياً»⁴⁸¹، وهذا هو معيار نحوية وعدم نحوية الجملة عند كلّ من سيبويه ومازن الوعر، وهذا يعني أن الشرط عليه أن يتكوّن من [ربط عاملي وجملة الجزاء، ويربط علائقي واحد وجملة الجواب]، فقط، وبالتالي: يصبح معيار فساد نحوية الجملة إذا قلنا فيما كان تحليله؛ [ربط عاملي وجملة الجزاء وربط علائقي وربط علائقي ثانٍ وجملة الجواب].

1-1-4- باعتبار تعليق الجواب بالصلة: نلاحظ إلى حدّ -الآن- أن هذه الروابط تقوم بعمل مزدوج فأحياناً تأخذ دور الرابط العاملي، وأحياناً -أخرى- دور الرابط العلائقي؛ على -هذا النحو- فإنّ الصلة (مَنْ) تأخذ دور الرابط العاملي عند تصدرها للكلام، كأن نقول: (مَنْ يَكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ)، فقد جزمت فعلين ثانيهما غير مقترن بفاء الجواب، وتأخذ دور الرابط العلائقي عند قولنا: (آتٍ مَنْ يَأْتِينِي) هذه الجملة التي تجعل بنيتهما العميقة (مَنْ) تربط بين جملة الجزاء (آتٍ أنا) بجملة الجواب (يأتي هو)، ولكن ما يجدر التنبيه إليه أن الرابطة -هنا- يجب أن يتعلّق بالعجزة (إس₁)، ليس مثلما هو الحال في الاعتبار السابقة التي كانت فيها الرابطة مستقلة عن العجرات الإسنادية لتتوسّط بين الجزاء والجواب في تركيبية الشرط، ولتوضيح هذه المسألة نتأمّل التحليل التالي، على أمثلة مازن الوعر:

* للتوسّع في هذه المعاني يرجى العودة إلى: جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن

المبارك. ص160، ومحمد محي الدين عبد الحميد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص356.

⁴⁸⁰ -محمد محي الدين عبد الحميد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص356.

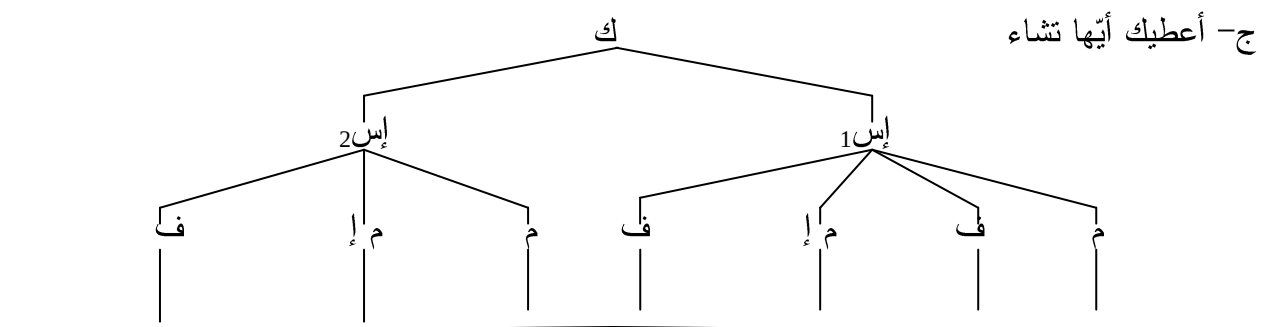
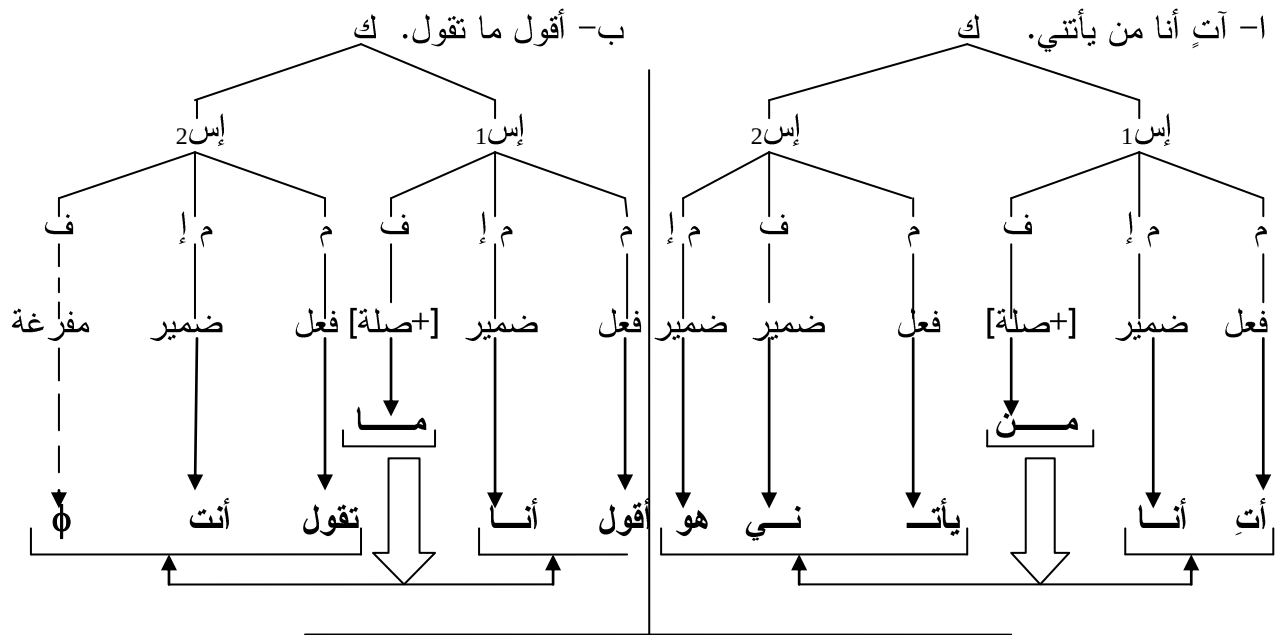
⁴⁸¹ -مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص50

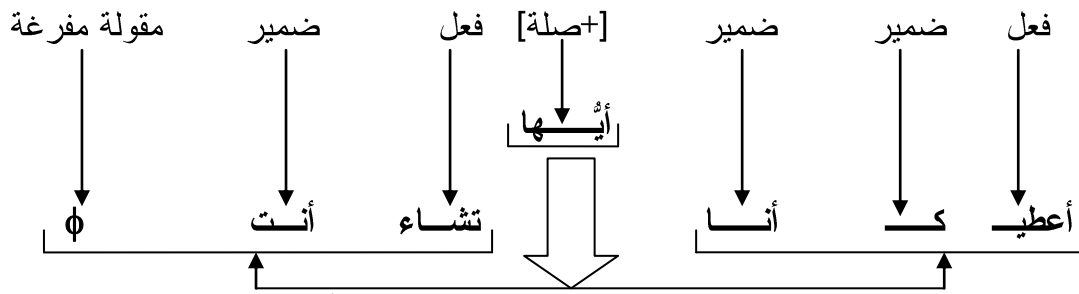
(أ) - آتٍ مِنْ يَأْتِي [بنيتها العميقة] : أُنِي أَنَا مِنْ يَأْتِي هُوَ .

(ب) - أَقُولُ مَا نَقُولُ [بنيتها العميقة] : أَقُولُ أَنَا مَا نَقُولُهُ أَنْتَ .

(ج) - أَعْطِيكَ أَيُّهَا تَشَاءُ [بنيتها العميقة] : أَعْطِيكَ أَنَا أَيُّهَا تَشَاءُ أَنْتَ .

التحليل: الشكل رقم: (117-118-119)

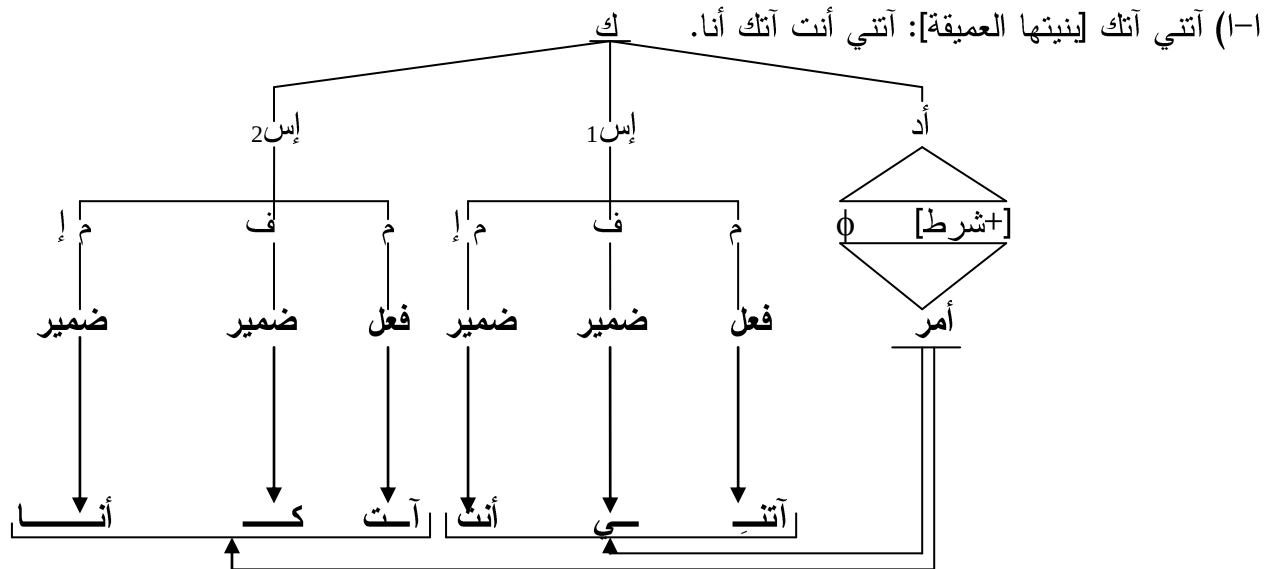




هكذا فإننا نلاحظ أن الرابط العلائقي في الخطاطات الثلاث (ا، ب، ج) إنما كانت أسماء موصولة بدءاً بالخطاطة الأولى (ا) التي كانت فيها الرابطة، هي: (مَنْ) التي أضحت رابطة بين جملة الجزاء [آت] والجواب [يأتي]، بينما جاءت الفصلة (ما) لتربط بدورها بين جملة الجزاء (أقول)، وجوابها (نقول)، وفي الخطاطة الثالثة (ج) كانت فيها الرابطة العلائقية (أي)؛ والتي علّقت جملة الجواب بجملة الجزاء، وهنا نلاحظ أنه يمكن تعليق بعض الكلام الشرطي ببعض بوساطة من أدوات الصلة، بعضها -مثلما مرّ- هي: (من، ما، أي)، وفي حقيقة الأمر؛ هناك أسماء أخرى تأتي بمنزلة هذه الصلات، كما هو الحال مع (مهما) التي أصلها (ما ما)، و(حيثما، أين، متى، أنى)، إلا أنها تختلف عن الصلات الأصول كونها أن الفعل الذي تدخل عليه لا يكون صلة لها مثلما توضّحه الخطاطات السابقة؛ ففي الخطاطة (ا) جاء الفعل [يأتي] صلة للموصول (من)، وفي الخطاطة (ب) جاء الفعل [تقول] صلة للموصول (ما)، وأخيراً في الخطاطة (ج) كان الفعل [تشاء] صلة بـ(أي)، ومن هنا نستنتج أن: كل هذه الأسماء (من، ما، أي) متعادلة وظيفياً يمكن أن تتناوب في الاستعمال بغرض تعليق الكلام بالشكل التالي: تأتي الصلة (من، ما، أي) في عجرة (إس 1) لتأخذ مقولة الفصلة في جملة الجزاء، فتأخذ بالعمل في الفعل الذي يليها، هذا الأخير الذي يأخذ مقولة الـ(م) في عجرة (إس 2)، ويصل اسم الموصول (ما) في العجرة (إس 1)، فنلاحظ -هنا- أن الفعل قام بدورين مختلفين: أمّا الدور الأول فكان فعلاً لجملة جواب الشرط، والدور الثاني كان معمولاً؛ حيث إنه فعلٌ وصل نفسه باعتماد الصلة مع جملة الجزاء، هذا الدور -الأخير- سمح بتعليق جملة الجواب بجزائها، وهو شرط كافٍ لنحوية تركيبية الشرط في الخطاطات السالفة، كما تجدر الإشارة -هاهنا- إلى ملاحظة فرعية وضّحها التحليل اللساني -السالف- ونطرحها بالشكل التالي: نلاحظ في الجمل السابقة غياب أداة الشرط، وهذا يعني استقامة تركيبية الشرط دون عاملها، كما يعني -بالضرورة- إمكانية حذفها، ولكن المشهور عند جمهور العلماء أن ما حذف لفظاً قد لا يحذف دلاليّاً، ويمكن أن يكون -هذا- مسوّغاً لكل من سيبويه وتشومسكي في عدم اعتراضهما على حذف الأداة وعلى استقامة المعنى، فإذا علمنا أن سيبويه يجعل المعنى عاملاً نحويّاً فهذا يمكن أن يبرّر حذف الأداة، وتشومسكي الشيء نفسه؛ فقد اعتبر بدوره المعنى مكوناً من مكونات النحو مثلما أسلفنا إليه، وسنتوسّع في هذا الشأن فيما يلي من هذا البحث.

1-1-5- باعتبار عدم استغناء بعض الكلام على بعض: من خصائص اللغة العربية أن يتم ربط الكلام ببعضه ببعض دون افتقاره إلى الأدوات التي تقوم بهذا الدور بنية ووظيفةً، وهذا الحال يستغرق في بعض جوانبه تركيبية الشرط؛ حيث ترتبط جملة الجواب بجزائها دون أي وسيط علائقي، وفي هذا يقول مازن الوعر: «.. هناك نوع آخر من الروابط التي تربط الجواب بالجزاء، ذلك لأنّ الجواب -هنا- معلق بالأول غير مستغنٍ عنه، كما أن الأول معلق بالثاني؛ لأنه لا يستطيع أن يستغني عنه بنيةً ووظيفةً..⁴⁸²»، وهذا يعني أن العلاقة بين الجملتين (الجزاء والجواب) علاقة تجريدية (غير لفظية)؛ كلّ منها بحاجة إلى الأخرى ليكون الكلام مقبولاّ نحواً ودلالةً، وفي الواقع توفر الأساليب الخبرية والإنشائية في اللغة العربية عدّة أنماط للتعلق منها: الاستفهام والأمر، ومنها: النهي والعرض.. وغيرها، وقد كان منطلق مازن الوعر في الإحاطة -بذلك- تطبيقاً، هي مسلمة سيبويه التالية: «.. وهذا بابٌ ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهى أو استفهام أن تمنّ أو عرض..⁴⁸³»، وبالتالي يمكن للرباط المعنوي أن يحلّ محلّ الرباط اللفظي، فيكون ذلك بالأمر أو النهي أو التمني أو العرض -مثلاً أسلفنا- وعلى ذلك فإننا نعمد إلى تحليل كلّ غرض من هذه الأغراض على حدة ليأخذ التخصيص التالي: الشكل رقم (120).

1- التعليق بالأمر: يكون التعليق بالأمر في جمل شرطية من نمط الجملة السالفة: (آتي آتاك)، وهذا تحليلها:



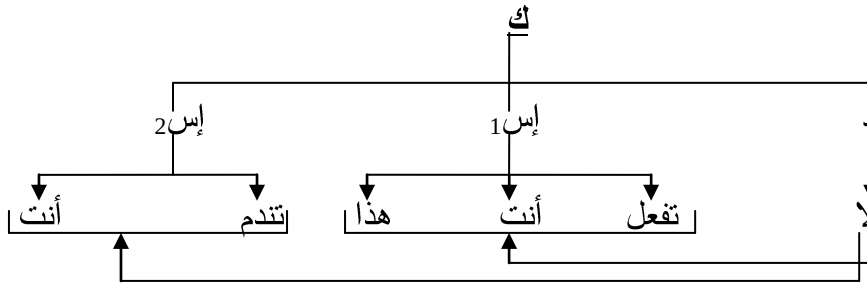
إنّ هذه الخطاظة قد كشفت عن غياب الأداة والرابطة اللفظية (المعجمية)، فعوّضت برابطة معنوية (تجريدية) وفّرتها قرينة جزم الأمر للفعل (آتي)، وبالتالي ربطتها بعجزة (إس 2)؛ أيّ جملة (آتاك)، فجزم

⁴⁸² - مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص 57.

⁴⁸³ - أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. مج 1/ص 93-94، نقلاً عن: مازن الوعر، المرجع السالف. ص 57.

الفعلين (فعل الجزاء)، و(فعل الجواب) بعامل معنويٍّ وقرّها أسلوب الخبر الذي جعلهما متعلقان فاستغرق هذا التعلق الجملتين معاً، يقول مازن الوعر: «.. والتعليق -هنا- ليس عن طريق الربط المعجمي (اللفظي) فحسب، وإنما عن طريق الربط التجريدي -أيضاً- والذي يقع تحت عجرة الـ(أد) ..»⁴⁸⁴، فالمقصود بالتعليق التجريدي هو الربط بالأمر على مستوى البنية العميقة، وهذا التحليل لا يختلف عن تحليل العامل (لا) في النهي، كما يلي: الشكل رقم (120).

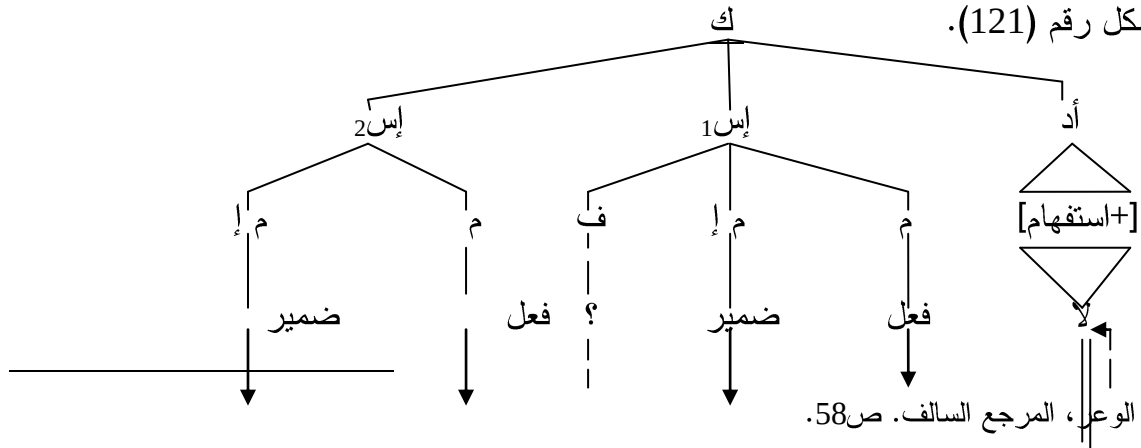
ت -التعليق بالنهي: لنحلّ المثال التالي: # لا تفعلْ هذا تتدمْ# [بنيتها العميقة] لا تفعلْ أنت هذا تتدمْ أنت.



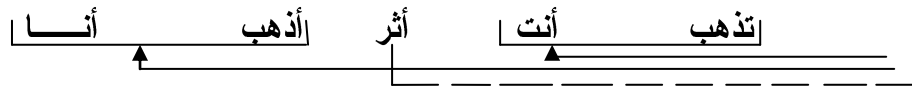
فلاحظ أن الأمر دخل على فعلين مضارعين، فجزمهما واستقبلهما، فالزمت بذلك النهي عن فعل في جملة جواب الشرط (تفعل هذا) مخافة وقوع الندم في جملة الجواب (تتدم)، فهذا الربط بين فعل الجزاء وجوابه علّق الجملتين بعضهما ببعض، وخلافاً للأمر فإنّ الرابط العملي -هنا- لفظي معجمي يتملّ في الأداة (لا) الناهية، لا برابط تجريدي كما مرّ.

ج- التعليق بالاستفهام: يفترض في هذا العنصر أن تكون أداة الاستفهام هي الرابطة بين الجزاء وجوابه مثلاً: # أين تذهب أذهب؟# [بنيتها العميقة] (أين تذهب أنت أذهب أنا)، وبالتالي يكون تحليلها على الشكل

التالي: الشكل رقم (121).



⁴⁸⁴ -مازن الوعر، المرجع السالف. ص58.



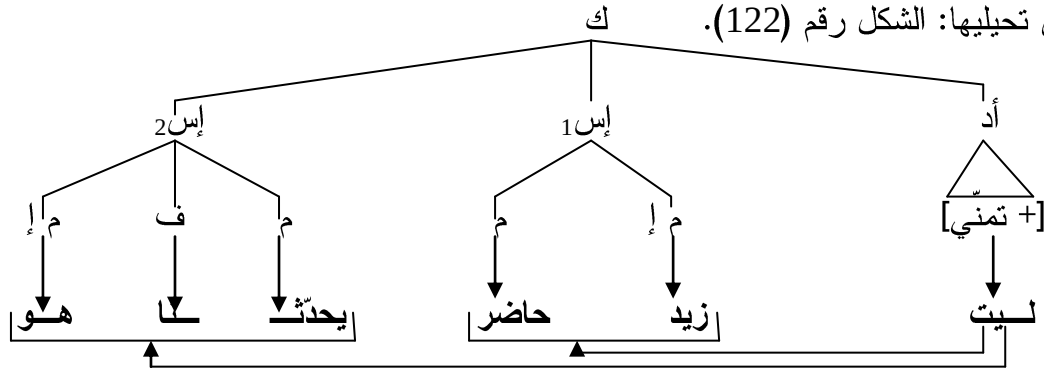
إنّ عامل الاستفهام -هنا- له عدّة وظائف نحوية ودلالية، وهذا موجز عنها:

أولاً: يعمل في جواب الشرط، فيمنحه صفة الجزم.

ثانياً: يُعلّق جملة جواب الشرط بجملة الجزاء تعليقاً معجمياً؛ أيّ بحضور أداة الاستفهام (أين).

ثالثاً: (أين) هي اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفية المكانية، عكس (متى) التي هي للظرفية الزمانية، وهي متعلّقة بفعل الجزاء؛ بمعنى إنّ صفة النصب التي عمل فيها الفعل (تذهب) كفضلة في عجرة (إس₁)، ولكن الملاحظ -هنا- هو انتقال الفضلة من عجرة (إس₁)، إلى عجرة (أد) حاملة معها هذه الصفة النحوية (+نصب)، وكلّ هذا تمّ بواسطة قاعدة النقل التحويلية (انقل -ألفا)، لنشومسكي.

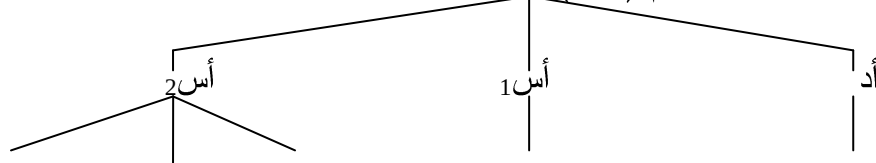
د- التعليق بالتمني: كأن نقول: # ليت زيداً حاضرٌ يحدثنا# [ينيتها العميقة] (ليت زيداً حاضر هو فيحدثنا نحن)، ويكون تحليلها: الشكل رقم (122).



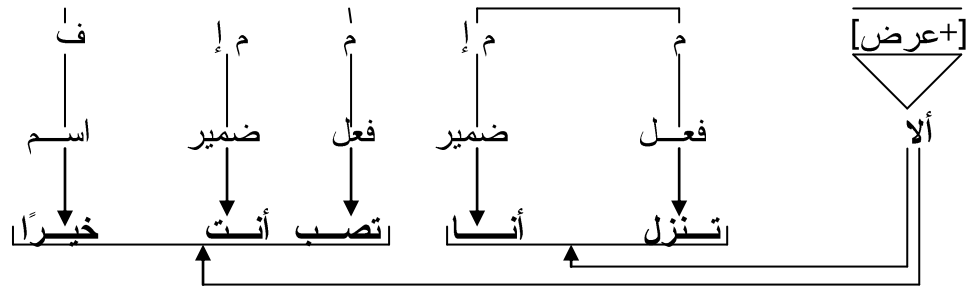
فلاحظ -هنا- أن عامل التمني سدّ مسدّ الرابط العلائقي بعمله في اسم العلم (زيداً)، في عجرة (إس₁) فمنحه صفة النصب كونه من الحروف المشبهة بالفعل، كما أنه يعمل في جملة (حاضر) فيجعلها خبراً له بمنحه صفة الرفع، ويعمل كذلك في جواب الجزاء (يحدثنا) في عجرة (إس₂)، فيجزمه أو يمنحه صفة الجزم لأنه فعل، وأخيراً يعمل في الجزاء وجوابه ليربطهما من ناحية المعنى أو الدلالة.⁴⁸⁵

هـ- التعليق بالعرض: كأن نقول: # ألا تنزل تصبّ خيراً# [ينيتها العميقة]، (ألا تنزل أنت فتصب أنت

خيراً)، فيكون تحليلها: الشكل رقم (123).



⁴⁸⁵ -مازن الوعر، المرجع السالف. ص60.



نلاحظ -هنا- أن الرابط العلائقي يعمل في جملة الشرط بمنحه العلامة النحوية (+ جزم)، ويعمل كذلك في جملة الشرط، فيعلّقها ويربطها دلاليًا كما هو موضّح في السهمين المنطلقين من مقولة العرض (ألا) نحو جملة الشرط (الجزاء) [تنزل] وجملة الجواب [تصب خيرًا]، وفي الواقع إنّ هذه الأداة تؤدّي دورين مختلفين، فهي: تؤدّي دور العرض؛ أيّ طلب الشيء برفق ولين، وتؤدّي معنى التحضيض لما في الكلام من شدة في الطلب، وقد اتّفق جمهور العلماء على أن هذه الأداة لا تدخل إلّا على الأفعال، وإنّ دخلت عن الأسماء، فإمّا أن يكون شاذًا، أو على تقدير حذف الفعل.⁴⁸⁶ وهي كما نلاحظ في المثال: (ألا تنزل تصب خيرًا) قد دخلت على فعل فعلت فيه، ويعلّق مازن الوعر على هذا النوع من الجزاء في نظرية سيبويه قائلاً: «..والواقع إنّ سيبويه يعلّل جزم فعل الجزاء وجوابه في هذه الأساليب العربية بأنّها تتضمّن معنى الشرط وبهذا فإنّه يقيس ما دلالي على ما هو نحوي، ولكن ضمن قيود وروابط معيّنة..»⁴⁸⁷، وهنا يلمّح مازن الوعر -ضمنيًا- إلى موقف سيبويه من الدلالة، فالإلى حدّ الآن -رأينا- تحليل تطبيقات مازن الوعر وأصالة إثبات القواعد النحوية والدلالية العربية بمنهج تشومسكي التوليدي التحويلي، المتعلّق بتحليل تركيبية الشرط من خلال القياس على الأصول، بينما يبقى الضرب الثاني -مثلما أشرنا إليه- وهو العدول عن هذه الأصول.

1-2- العدول عن الأصول: فالمقصود بالعدول -الخروج- هو الاستغناء الكلّي أو الجزئي عن الرابطة، وفي ذلك تغييرات نوعية على مستوى البنية السطحية والعميقة معًا، وقد انتبه مازن الوعر إلى -ذلك- حين افترض بنص عدم تعليق الجواب بالجزاء بواسطة الرابط، يقول الوعر: «..لنفترض أن جملة الجزاء وجوابه ليس فيها رابط معلق فإنّ التحويل سيّخذ مسارًا آخر..»⁴⁸⁸، وفي ذلك جمل كثيرة من نمط: أنا كريم إنّ تأتني.

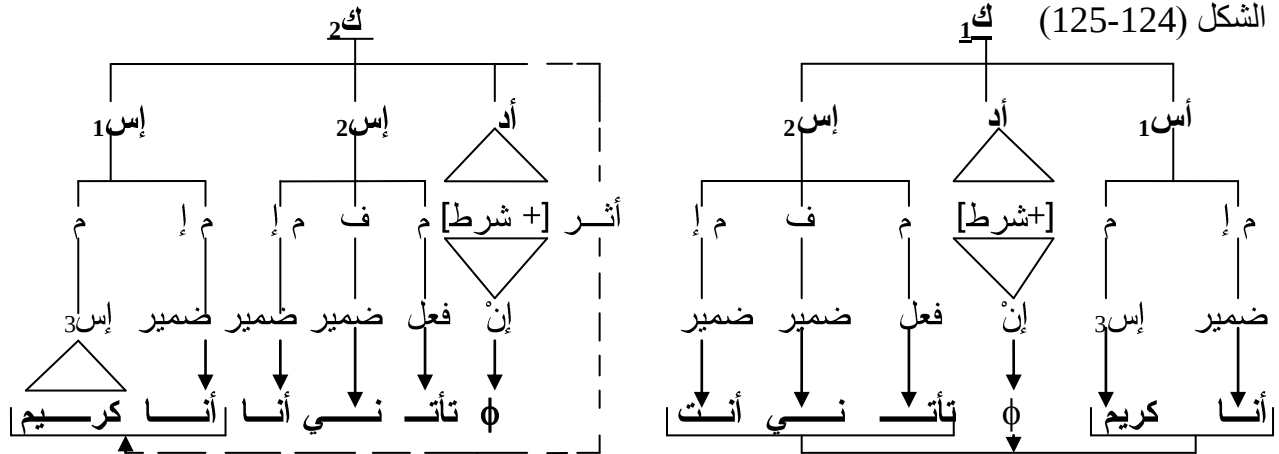
مثال: # أنا كريم إنّ تأتني # أصلها قياسًا عن القاعدة: # إنّ تأتني أنا كريم # تابع التحليل المقارن، التالي:

⁴⁸⁶ - جمال الدين بن هشام الانصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. ص96.

⁴⁸⁷ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص61.

⁴⁸⁸ - مازن الوعر، المرجع السالف. ص53.

الشكل (124-125)



ففي كلتا الخطاطتين نلاحظ غياب الرابط الشرطي بين جملة الجزاء وجوابها، ذلك لأنّ الجملة التحويلية (إنّ تأتي أنا كريم) جاءت نتيجة « لضرورة شعرية »⁴⁸⁹، فإذا كان ذلك كذلك -وهو كذلك- فإنّ الرابط الذي ينبغي أن يوجد قد حُذِف وحُمِل أو بُنِيَة على الابتداء، في حين أعيد إلى أصله في الجملة (أنا كريم إنّ تأتي)، وعلى ذلك يمكن تلخيص هذه الفرضية وجوازها في ثلاثة حالات -فقط- وهي:

أ- حالة الابتداء.

ب- حالة أعلى مستويات التوكيد (السم واليمين).

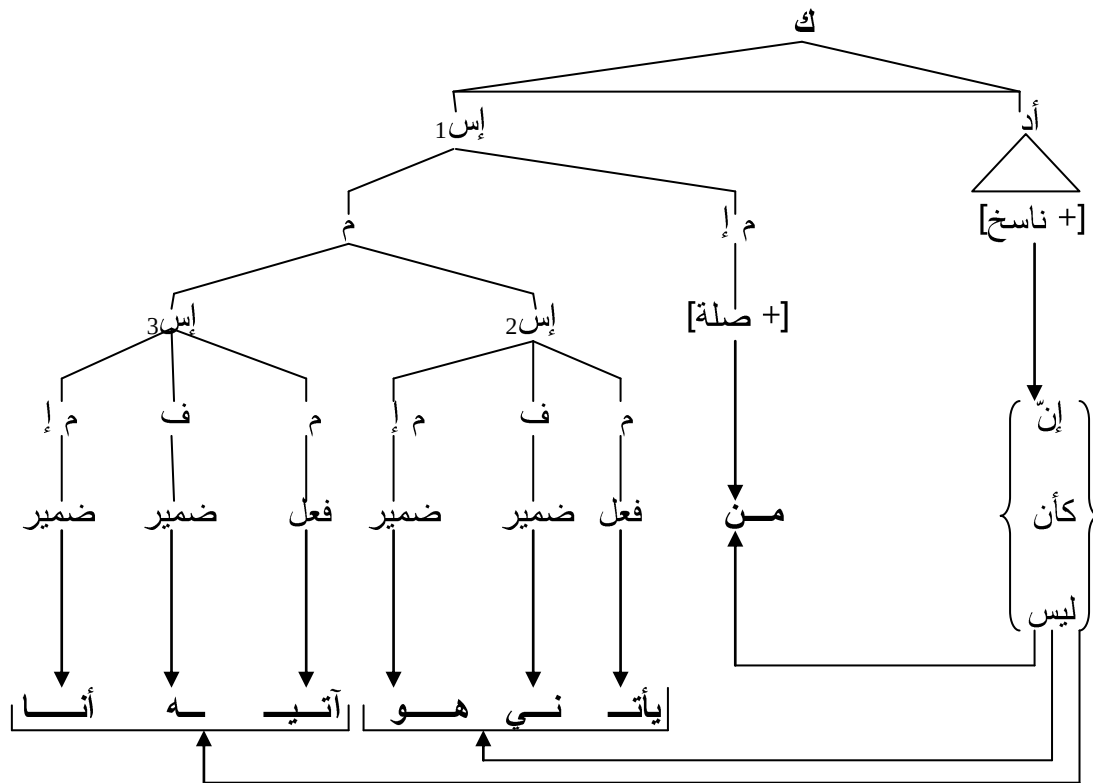
ج- حالة القياس على المعايير الدلالية مثلما -رأينا- في جمل من نوع (كيفما تصنعُ أصنعُ= أي حالة تكنُ أكنُ)، كما أن العدول عن الأصل يظهر -أيضاً- تقدم الاسم على فعل الشرط فتجمع الأداة مع الاسم، هذا الأمر الذي لم يُجَوِّزْه سيبويه وجماعة من النحويين، ويرى مازن الوعر أنه من غير المقبول في جلّ الأحوال ما عدا وروده في الشعر، حتى هذا -الأخير- فإنّ حدث فيه أعتبر من ضرائره، أمّا في الكلام العادي فإنّه لا يحدث إلّا باعتبار الحذف أو باعتبار الإضافة، وفي كلتا الحالتين فإنّه يقدر في المعنى الذي يعتبر معياراً من معايير النحو كما أشرنا إليه عند سيبويه.

2- **مبطلات الجزاء لكفّ الرابط عن التعليق** : لقد رأينا -فيما سلف- أن بعض الأسماء تأتي بمنزلة أداة الشرط (إنّ) فترثها نحواً ودلالةً، أمّا نحواً فإنّها تجزم ما تجزمه (إنّ)، أمّا دلاليّاً فذلك لأنها تقوم بتعليق جملة الجزاء بالجواب، ومن بين هذه الأسماء: أسماء الصلة الأصول (من، ما، أيّ) والفروع (حيثما، متى، أين ..الخ)، لكن أحياناً تأتي أسماء الصلة -خصوصاً الأصول- عاجزةً عن القيام بهذا الدور، فلا تستطيع أن

⁴⁸⁹ -المرجع السالف. ص52.

تنزل منزلة (إن) وبالتالي فإنها غير قادرة -تماماً- على جزم أفعال التركيبية الشرطية، وذلك كله سيؤدي في الأخير إلى بطلانها عن العمل وربط الجزاء بجوابه، وكلّ هذا التحوّل سيؤدي إلى احتفاظها بدورها الأصل وهو الصلة -فقط- فلو دققنا مرّة أخرى في التحليلات -السالفة- لوجدنا أن هذه الأدوات جاءت كلّها في العجرات الإسنادية، ولم تستطع أن تأتي في عجرة الأداة (أد)، ممّا أسبها دوراً مؤقتاً يفقد كلّ وظائفه بحضور أداة أخرى -خصوصاً- إذا كانت هذه الأداة ذات طبيعة مستقرّة، مثلما هو الحال في النواسخ عندما تنصدر تركيبية الشرط، وقد لاحظ مازن الوعر هذه الظاهرة في التحليل الذي قدّمه على جملة (إنّ من يأتي آتة)، في الشكل التالي:

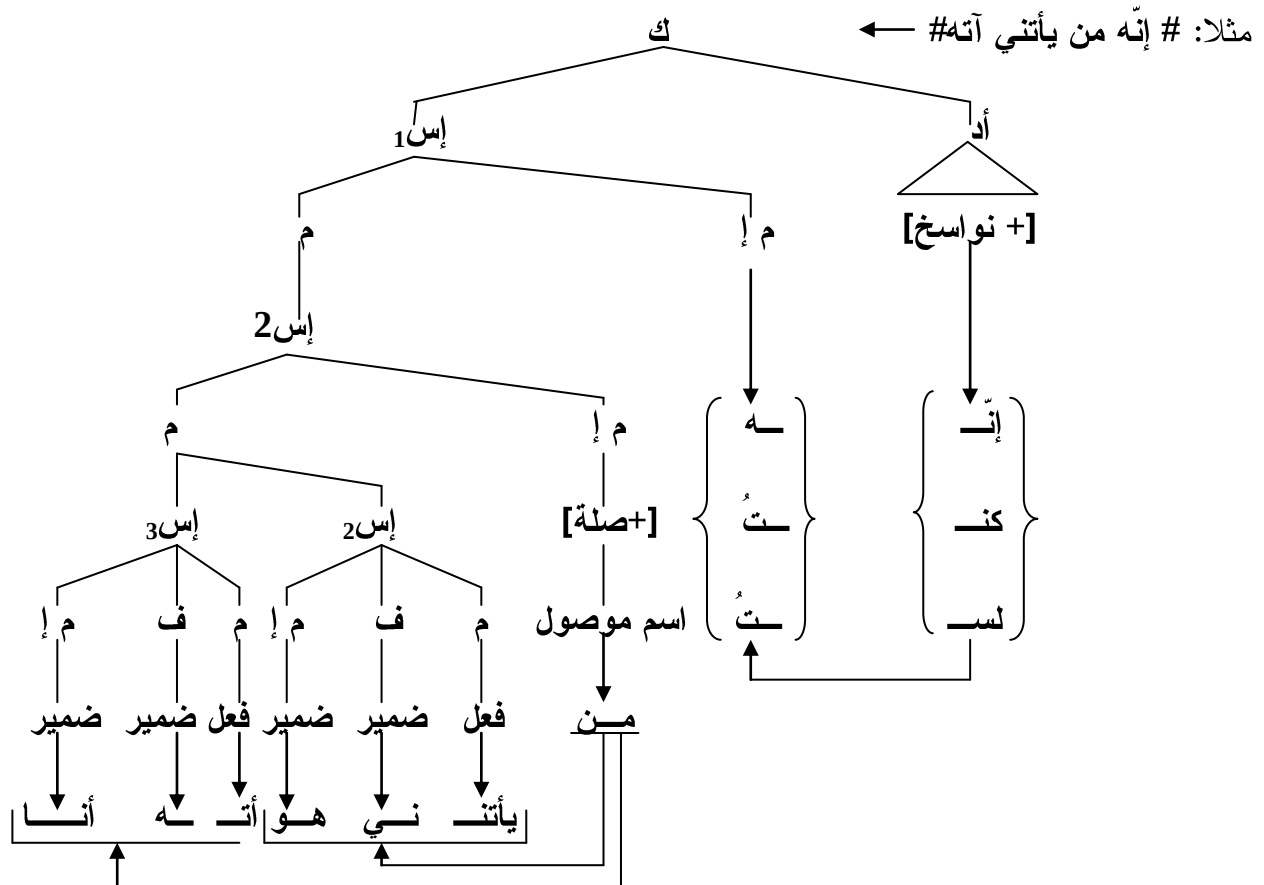
الشكل رقم (126).



فلاحظ أن الصلة -هنا- أصبحت معمولة، والعامل فيها هي -هذه- النواسخ التي تصدّرت الجملة وأصبحت هي من يقوم بدور الرابطة بين الجملة [يأتي] والجملة [آتة]، وهما -في المعنى- طرفا التركيبية الشرطية وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر: «إنّ الصلة (من) غير جازمة لما بعدها لأنّ العوامل التي سبقتها،

وهي: (إنّ، كأنّ، ليس) أبطلت عملها وحولته إلى اسم موصول فقط...⁴⁹⁰»، ومن هنا نستنتج أن العوامل هي الأخرى مستندة إلى مقولة (القوة والرتبة)، فلمّا كانت النواسخ أقوى من الصلات وأسبقها رتبةً أبطلتها وعملت في الجملة عملها بشروطها النحوية والدلالية، ولكن هذا الإبطال مقترن بشرط آخر، وهو الدخول المباشر على الصلة، فبمجرد إضافة الضمير أو الاسم إلى هذه الجملة فتصبح مثلاً: [إنّ هـ من يأتي آته] أو [كأنّ من يأتي آته]، أو [ليس من يأتي آته]، فإنّ هذه الضمائر ستعيد هذه الصلات إلى عملها كرابطه علائقية بين جملة الجزاء وجوابها، من دون إبطال عمل النواسخ، وهذا التغيّر الوظيفي هو ما نلتمسه في التحليل التالي:

الشكل رقم (127).



⁴⁹⁰ - المرجع السالف. ص 63.

فلاحظ أن الصلة (من) عادت إلى جزم فعل الشرط وجوابه لتربط بين طرفي التركيبية الشرطية، وما سمح لها بهذا الدور في حضور النواسخ إلاّ الضمير المتصل (الهاء، التاء) اللتان أخذتا مقولة الـ(م إ) في العجرة الإسنادية (إس¹)، وهنا نستنتج أن ضابط البطلان هو دخول النواسخ مباشرة على الصلات دون وساطة بينهما، وفي الواقع هناك عدّة ضوابط أخرى تأتي مضافة إلى ما سلف تحليله، ويمكن تلخيصها بالشكل التالي:

- إذا جاء الجزاء مبتدأً بطل عمله، هذا الأخير الذي يأتي من عامل الابتداء لا من عامل الجزاء، ولكن يمكن أن تعود الصلة إلى دورها إذا دخل عليه حرف الجرّ مثلما نقول: على أيّ فرس تركب أركب.

خلاصة: من خلال التحليلات السالفة لمفهوم التعالق نستخلص أن هذا المفهوم هو محور التركيبية الشرطية فلا يكفي فيه توفر طرفي الجزاء والجواب بقدر ما تتحدّد مولتها بالبناء على مفهوم الرابطة، هذه الأخيرة التي تأخذ لنفسها أنواعاً متعدّدة منها ما يشغل على مستوى البنية السطحية من (إن، الفاء، إذا...) ومن كانت بمنزلتها، فتقوم بدورها على المستوى النحوي البنائي، ومنها ما يختصّ بالظهور على مستوى البنية العميقة فيحوّلها المعنى إلى رابطة علائقية تجمع بين الجزاء وجوابه، كما مرّ مع الصلة والاستفهام، ويبقى النوع الأخير وهو الذي يغيب لفظاً ومعنىً ليؤدّي معنى الرابطة من خلال المعنى الكلّي للجملة كما هو الحال في أسلوب الأمر، ثمّ إنّ هذه الرابطة وجدناها بحسب عملها تنقسم إلى قسمين؛ منها ما يكون رابطاً عاملياً، ومنها ما يكون رابطاً علائقيّاً، وقد حاولنا تحديد أهمّ الشروط التي تفرّق بينهما، ومن جهة أخرى - رأينا- أن هذه الروابط تفقد القدرة على العمل المنوط بها في هذا السياق من خلال إعمالها من قبل النواسخ (ليس، إن، ليت) وكشف أنه بمجرد توسّط ضمير من الضمائر بين هذه النواسخ والصلات فإنّها تعود إلى وظيفتها الدلالية للتعليق، كما أنه يمكن تلخيص خلاصات ونتائج أخرى على شكل نقاط تأتي كالتالي:

- لقد استطاع مازن الوعر أن يعالج تركيبية الشرط معالجةً لسانيةً رياضيةً، فقد تمكّن بخطاطاته وترسيماته البرهنة على صدق ودقّة النظرية الجزائية العربية، فلم نلتصم أيّ تعارض بين أطروحات الخليل وسيبويه وعلماء العرب، والقواعد التي نصّت عليها النظرية النحوية العالمية لتشومسكي وأتباعه.

- إنّ التحليلات التي قدّمناها على تشجيرات مازن الوعر نبّهتنا إلى التقاء واسع بين المنهجين؛ أيّ بين منهج النحو العربي بريادة سيبويه، والمنهج التوليدي التحويلي بزعامة تشومسكي، وأهمّ نقطة التقاء - في نظرنا- هو انطلاق سيبويه من منهج العمل والتعليق - كما رأينا- وهذا يكاد يتطابق مع المنهج الذي انطلق منه تشومسكي فيما سمّاه "منهج العمل والربط الإحالي" يقول ما زن الوعر: «...والواقع

لقد بنى سيبويه كتابه كله على هذا المنهج، الأمر الذي جعل الكتاب ينحو منحىً علمياً ولسانياً قائماً على أسلوب الوصف والتعليل الذي أخذ به بلومفيلد وتشومسكي والمعبّر عنه Inductive deductive method⁴⁹¹ .»

– القرابة المذهلة بين الخليل وسيبويه وتشومسكي في صياغة ضوابط العدول عن القاعدة (الأصل)، ونسجل هنا قولاً لمازن الوعر دلّ على أنه أحاط بالنحو العربي واللسانيات إحاطة السوار بالعقد عندما قال: «..ومن هنا إذا وضعنا تصوّر الخليل وسيبويه في إطار اللسانيات الحديثة، فيمكننا أن نقول: إنّ الرجلين كانا يطبّقان قواعد الأصول المحدّدة على كلام العرب، فإذا خرجت القواعد أو شذّت عن هذا الكلام، كانا يقيّدانها بضوابط وقيود معيّنة؛ أيّ يخرجانها طبقاً لمستويات نحوية ودلالية معيّنة... وقد عدّ تشومسكي قواعد الخروج هذه، أو حسب عبارته الاصطلاحية ظاهرة عالمية [Universal] لا يقتصر دورها على لغة بعينها، وإنّما تشمل اللغات البشرية كافة..»⁴⁹².

وهناك نتائج أخرى أكثر عمومية يمكن إدراجها ضمن النتائج العامة المتوصّل إليها من خلال البحث.

⁴⁹¹ – المرجع السالف. ص74.

⁴⁹² – المرجع السالف. ص80.



خاتمة



بعد هذه الرحلة العلمية الممتعة التي رافقنا فيها مازن الوعر مع أساطين اللسانيات التوليدية التحويلية وعلى رأسهم تشومسكي، وعلماء الدلالة الحديثة مع ولتر كوك وجاكندوف، والأهم من ذلك علماء النحو العربي من الخليل بن أحمد وسيبويه وابن هشام وغيرهم من العمالقة الذين لهم الأهمية البالغة في جمع هذا الموضوع وعلى ذلك فإننا نوجز أهمّ النتائج التي توصلنا إليها مثلما سبق.

وأول هذه النتائج تتعلق ببعض الإشكالات التي استوقفتنا في تناولنا لأهمّ مباحث هذا الموضوع، وهي:

1- لقد استطاع تشومسكي تجاوز المناهج العلمية التي أثبتت ضعفها وعجزها على تمثّل كلّ الإشكالات التي يطرحها موضوع اللغة وعلم اللسان، وبالتالي فإنّ أول ما حاول تشومسكي تغييره هو منهج الدراسة ومفهوم النظرية اللغوية، ذلك للاعتقاد الراسخ عنده -فيما يختصّ بأوضاع اللغوية- أن المثالية العلمية تتطلب منهجاً عقلياً مبنياً -أساساً- على مقولات العلوم الدقيقة من الرياضيات والفيزياء والبيولوجية، فهذا هو التصوّر المستقبلي لتشومسكي عند محاولته لتغيير توجّه اللسانيات.

2- لقد اعتبر تشومسكي اهتمام اللسانيات باللغة إجمالاً نقصاً منهجياً في أطروحات مدّعياها، نظراً للتّسع الإشكالات التي تطرحها، فمقارنة الطاقات البحثية العظيمة التي استنزفت من أجل تحليلها بالنتائج النظرية والتطبيقية القليلة التي توصلت إليها تجعل عدم نجاح هذا التوجّه ظاهراً وجليّاً.

3- لقد حاول تشومسكي إقناع المشتغلين باللسانيات أن الجانب الأكثر أهميةً في دراسة اللغة، هو الجانب النحوي الخلاق، من حيث هو جهازٌ مفاهيميٌّ صوريٌّ وتجريديٌّ، يملك قدرةً فريدةً على توليد ما طائل إلى حصره من المتواليات اللغوية، المبنية على عدد قليل جداً من القواعد.

4- لقد حاول تشومسكي توسيع آفاق اللسانيات النحوية من خلال دعوته إلى الكشف عن التقاطعات النحوية في كلّ اللغات البشرية، وبالتالي فإنّ المطلوب هو بناء نظرية تصلح لجميع الأنحاء، ومن هنا فإنّ الحكم العلمي الابينستيمولوجي سينظر إلى النظريات اللغوية من خلال مشروعيتها العلمية وقياس مدى استجابة اللغات لأطروحاتها.

5- لقد اعتبر تشومسكي اختلاف اللسانيات التوليدية التحويلية عن باقي البرامج اللسانية السابقة والموازية ناتجاً عن اختلاف وجهات النظر إلى طبيعة اللغة؛ فهي عنده وسيلة اتّصال وهذه الخاصية خاصة قاعدية وأداة إبداع بشرية محضة، وبالتالي: فإنّ اللسانيات بهذا المنظور فرع من علم واسع وهو علم النفس.

- 6- لقد اهتم تشومسكي -أيما اهتمام- بضبط الخصائص الصورية المجردة في بناء نموذج اللساني؛ ذلك لأن عمل اللساني لم يعد في هذا الطرح حصر أكبر عدد ممكن من الملاحظات الخاصة بموضوع اللغة وتحديدتها في شكل قواعد مطردة، وإنما العمل اللساني أصبح يتوجّه إلى فهم العلاقات المتشابكة والمعقدة بين العناصر اللغوية ومفاهيمها الدنيا والكبرى، بحملها على نظيراتها من اللغات وفق منطق الخصائص اللغوية العالمية.
- 7- لقد اعتبر تشومسكي التعبير عن الخصائص اللغوية باللغة عودة وفيّة إلى الغموض الذي سمت به اللسانيات العامة وبالأخص ما دعا إليه بلومفيلد، والبديل الذي يبدو أن تشومسكي قد تشدّد في التمسك به هو تغيير العبارة العلمية الواصفة للأوضاع اللغوية، والمفاهيم النظرية في اللسانيات التي تقابل المفاهيم الفعلية في اللغة، لذلك فإنّ وصف اللغة باللغة عبقة ابستمولوجية ستؤدّي حتماً محتماً إلى الغموض، فلذلك ولأوّل مرّة في تاريخ علم اللغة واللسانيات تستعمل الرموز الرياضية والتقنية الدقيقة وهذا في نظرنا أكبر انتصار تحقّقه اللسانيات التوليدية التحويلية، ناهيك عن منطق مقابلة هذه الرموز بمدلولاتها.
- 8- لقد استطاع تشومسكي إضفاء الصبغة التجريبية التي تطبّق إجراء إسقاط الفرض النظري على الموضوع الذي يروم دراسته، من خلال مبادئ العلم (الملاحظة، التجريب، الشمولية، الاستقرار الناقص، الانسجام الموضوعية، الاقتصاد...)، واستثمار مقولة إجراء المقدمات، فهو جمعٌ أصيل وسابقة بين: اللسانيات والفلسفة والابستمولوجية في قالب واحد وهو: البرنامج التوليدي التحويلي الحديث.
- 9- لقد ربط تشومسكي اللسانيات بالممارسات الاستدلالية ارتباطاً عضوياً وتقنياً، لذلك فإنّ فلسفة نقد العلوم والمناهج والنظريات ضرورة منهجية لا كعلم مستقلّ وإنما في داخل النظرية التي نحاول بها فحص موضوعات الدراسة.
- 10- لقد قام تشومسكي ولأوّل مرّة في تاريخ الدراسات اللغوية واللسانية بربط دراسة اللغة بمستويات نظرية خارجة عن إطار اللغة، وهما: المستوى النقدي والمستوى المنهجي، وفي رأي تشومسكي فإنّ نقد أيّ نظرية يجب أن تكون من خلال هذين المستويين، وهي لا تحتاج إلى ناقد خارجي لأنّ الوضعية الدقيقة لهذين المستويين في مقولات النظرية تجعلها تبني نقدًا استبطانياً؛ أيّ نقد ينبجس من داخل النظرية.
- 11- لقد اقتنع مازن الوعر بأكثر أعمال تشومسكي -خصوصاً- تلك التي طرحها في نموذج الأول لعام (1957م)، فقد استطاع تحليل الجملة إلى كلّ مكوناتها دونما اعتراض، كما أن هذا التحليل لما يبدو عليه من منطقية ودقّة قد خدم المقولات النحوية العربية في تحليل اللغة العربية.

12- لقد بيّن مازن الوعر في أكثر من مناسبة فهمه العميق والدقيق للنظرية التوليدية التحويلية، ولذلك فإنّه حاول القيام بدور مزدوج؛ أحدهما: إثبات عالمية الطرح التوليدي بتطبيقه على اللغة العربية وثانيهما: إثبات الآراء والملاحظات والنظريات الدقيقة لعلماء العرب، ومن هنا فإنّ مازن الوعر يطمح إلى تدعيم اللسانيات التوليدية التحويلية بالنتائج العلمية التي توصّل إليها عباقرة اللسانيات العربية وتدعيم هذه الأخيرة للأولى، فقد نجح في إثبات القالب التوليدي التحويلي على العربية، وذلك أدّى إلى بناء حكم علمي مفاده: مشروعية وعلمية وعالمية اللسانيات التوليدية التحويلية، وفي نجاحه في إثبات النظريات النحوية في اللسانيات العربية فإنّ ذلك يعني: الصلاحية العلمية والمنهجية للنظرية النحوية العربية التقليدية، وحاجة اللسانيات الحديثة لها بتخصيص موقع علمي لها ضمن أطروحاتها ونظرياتها.

13- لقد انتقد مازن الوعر تشومسكي في طرحه الأوّل من خلال تأجيله لمستوى المعنى، وبذلك فإنّه لا يختلف عن أستاذه بلومفيلد الذي رأى أن المعنى مفهوم ضبابي وغامض، واللسانيات لن تستطيع بوسائلها الحالية احتواء المعنى ودراسته.

14- لقد تمكّن مازن الوعر -مرّة أخرى- من نقد نظرية تشومسكي في مرحلتها الثانية؛ أيّ بعد تعديله على النموذج الأوّل ليشمل الدلالة، ولكن رغم محاولته لتعميق مستوى الدلالة في البرنامج التوليدي التحويلي إلّا أنّه لم يتمكّن من خلال النظرية المعيارية الموسّعة من شرح التراكيب الدلالة داخل الجملة، كما أنها لم تتمكّن من شرح التراكيب العميقة والتراكيب المنبثقة عنها.

15- لقد أثبت مازن الوعر أن الأفعال المساعدة في اللغة الإنجليزية يجب أن تفسّره دلاليًا البنية السطحية وليست البنية الدلالية، كما هو في طرح تشومسكي الموسوم "النظرية الموسّعة" وعلى ذلك فعلى تشومسكي استدراك هذا التناقض الصارخ بين الإدّعاء النظري والحكم التجريبي المتمخض عنه.

16- لقد التمس مازن الوعر من توالي المراحل وتكرار النظريات النية الفعلية والعبقرية الفريدة التي امتاز بها تشومسكي من خلال التطرّق إلى قضايا جديدة في اللغة، والتي لم تكون مطروقة من ذي قبل.

17- لقد توضّح النقص المنهجي والنظري في المنهج التوليدي التحويلي الذي كشف عنه تشومسكي لأوّل مرّة في طرحه لعام: (1957م)؛ الذي أهمل تمامًا المعنى وأجلّ ضرورة التعامل معه، ورأينا بذلك الضرر الفعلي الذي ألحقه هذا الزعم بالنظرية اللغوية عمومًا والبرنامج التوليدي التحويلي بشكل خاص.

- 18- لقد استطاع في البداية كاتز وفودور عام (1963م)، وكاتز وبوسطال عام (1964م) من نقد النظرية التوليدية التحويلية المقترحة في برنامج تشومسكي لعام (1957م)، هذا الأخير الذي توجه كلياً نحو الجانب البنائي التركيبي؛ أيّ الجاني النحوي الظاهر والملموس زاعماً أن النظرية اللغوية عليها أن تترصد هذا الجانب فقط؛ لأنّ هذا الأخير هو الكفيل بالكشف عن الخصائص اللغوية التي تمتاز بها اللغات الطبيعية.
- 19- لقد استطاع كاتز وفودور طرح مشكلة الدلالة وحاجة النظرية اللسانية العامة والكلية إلى تحليل المعنى ضمن مقولاتها الأخرى؛ لأنّ أيّ تحليل موضوعي يقوم على إقصاء المعنى هو تحليل لا يمس المشكلات والقضايا التي تطرحها اللغة.
- 20- لقد حاول هؤلاء العلماء (كاتز، فودور، بوسطال) تقديم بديل دلالي تأويلي يسدّ فجوة النظرية التوليدية التحويلية الأولى، من خلال اقتراحهم بتزويد القواعد التركيبية بالقواعد المعجمية التي تستطيع تقديم معاني الوحدات اللغوية العامة حتى يتسنى قيام مقايضة تأويلية للجمل، وبالتالي فهي عملية حصر الوظائف الدلالية في التراكيب.
- 21- لقد استطاع هؤلاء العلماء من تجاوز ما وقع فيه تشومسكي من غموض في الطرح؛ فهؤلاء العلماء ومن خلال ما أطلقنا عليه مصطلح "القيود التنبؤية" من منع توليد جمل مبهمّة وغامضة ومنحرفة المعنى ولكنها كلّها سليمة المبنى (النحو).
- 22- لقد اتّضح فيما بعد أن هذا الطرح يعانى من مجموعة النقائص التي حلّت به، فتعرّض بذلك إلى مجموعة من الانتقادات؛ من بينها تجاهله التّام للجانب التداولي أيّ الشروط الموضوعية والذاتية التي تلزم متكلّم اللغة من تفضيل استعمال على آخر، فالجانب الإستعمالي في اللغة لا يقلّ أهميّة عن الجانب الوضعي فيها، كما أهمل هذا الطرح -أيضاً- عامل السياق والحال والمقام وكلّها عوامل لم تهتمّ بها الدلالة التأويلية بالرغم من أهميتها الجليّة في بناء نظرية علمية تهتمّ بالمعنى.
- 23- لقد استطاع التأويليون إقناع تشومسكي بأهميّة المعنى في التحليل اللساني، وقد استجابة لهذه الدعوة إيجاباً فأصبح تشومسكي ينظر إلى الدلالة على أنها مستوى من مستويات اللغة، وهي مكوّن من مكوّنات النظرية اللغوية، وهذا ما سيبرّر ميلاد نظرية تشومسكي وكاتز لعام (1965م)، ورغم أن موضوع المعنى من أقدم ما درسه البشر إلّا أن هذه المحاولة من تشومسكي وزملائه تعتبر النظرية العلمية الثانية بعد النظرية

الدلالية والبلاغية الدقيقة التي صاغها العبقري العربي "عبد القاهر الجرجاني" في محاولة منهما إلى احتواء المعنى في قالب نظري علمي دقيق للدلالة.

24- لقد ظهر منطق إقحام الدلالة في النظرية اللغوية عند تشومسكي من خلال تعديله لبرنامج (1957م)

الذي أفصح عن محاولة نحوية لفهم الدلالة؛ بمعنى أن تشومسكي حاول تكييف الدلالة مع النحو وجعلها متماسكان من خلال توافقهما، ولكن البحث عن الأولوية في أطروحات تشومسكي تجعلنا نكتشف أنه جعلها للنحو لا للدلالة، وهذا الاكتشاف في الحقيقة نتج عن اكتشاف آخر مفاده: إن تشومسكي اعتبر الدلالة مكوناً من مكونات النحو لا مستوى قائماً بذاته غير منفصل بنفسه عن المستويات الأخرى التي تمتاز بها اللغات الطبيعية، ومن هنا فصاعداً سأعتبر هذه النتيجة من أهم النتائج المحورية المتوصل إليها في هذا البحث.

25- لقد حدّد تشومسكي قانون السلامة النحوية في مراجعة القواعد النحوية للجملة؛ وبالتالي فإنه وبالرغم من اقتناعه بحاجة نظريته إلى تحليل دلالي إلا أنه مازال متمسكاً وبالصرامة المعهودة في أعماله بالتبريرات النحوية البنائية.

26- لقد حاول تشومسكي أن يجعل مشكل الدلالة مشكلاً يقوم المعجم بحله ورغم تقديمه لبعض الافتراضات المعجمية إلا أنه قبل (1970م) كان بحاجة إلى تعميق دور المكون المعجمي في توسيع القدرة التفسيرية للتراكيب اللغوية.

27- لقد حاول ولتركوك من خلال دلالاته التصنيفية إلى تقديم وترتيب جملة المعايير والمقاييس الدلالية التي تهدف إلى وصف المضمون الدلالي الذي يجعل الفعل محرراً دلالياً ونحوياً في آن واحد.

28- لقد استطاع مازن الوعر أن يعرف بالنظريات الدلالية التأويلية والتوليدية من خلال عرضها وفرزها وإظهار الجوانب الإيجابية والسلبية فيها نظرياً، أمّا في الجانب التطبيقي فقد اختار النظريات المناسبة للغة العربية وحاول اختبارها على المحاور الدلالية التي تمتاز بها اللغة العربية، وقدمها باللغة العربية للقارئ العربي المختصّ والعام.

29- لقد حاول مازن الوعر تجاوز بعض الأطروحات التي برهنت عن عدم صمودها أمام المشكلات الفعلية التي تطرحها اللغات البشرية وخصوصاً النظريات الدلالية التأويلية التي لا تستجيب بشكل مطّرد مع اللغة

العربية، والتي تصطدم مع بعض الخصائص النحوية والدلالية للغة العربية؛ وهي بذلك غير قابلة لأن تستثمر في محاولة مازن الوعر إلى بناء نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

30- لقد استحسن مازن الوعر أطروحة ولتركوك الدلالية وأطروحة تشومسكي المعجمية والتفسيرية وذلك لعدة مبررات موضوعية مجملها أنها: بالنسبة لنظرية ولتركوك تخدم اللغة العربية من خلال إحصاء الأدوار الدلالية والوظيفية التي حددها ولتركوك وهي لم تتعارض مطلقاً مع مقولات اللغة العربية الدلالية، أما بالنسبة للفرضية المعجمية التشومسكية فإنها أفادت في تحديد إحداثية معاني الكلمات في الجمل والتراكيب، فهي بذلك مساهمة فعلية في تعميق فهمنا للجملة العربية.

31- لقد استطاع مازن الوعر أن يعالج التراكيب العربية معالجة لسانية رياضية؛ فقد تمكن بخطاطاته اللسانية وترسيماته الرياضية البرهنة على صدق ودقة النظريات التراكيبية العربية، فلم نلتمس أيّ تعارض بين أطروحات الخليل وسيبويه وعلماء العرب والقواعد التي نصّت عليها النظرية النحوية العالمية لتشومسكي واتباعه.

32- لقد استطعنا بهذه التحليلات التي قدّمناها على تشجيرات مازن الوعر أن ننتبّه إلى الالتقاء الواسع بين المنهجين؛ أي بين منهج النحو العربي بريادة سيبويه والمنهج التوليدي التحويلي بزعامة تشومسكي وأهمّ التقاء في نظرنا هو انطلاق سيبويه من مبدأ العمل والتعليق، وهذا يكاد يتطابق مع المنهج الذي انطلق منه تشومسكي فيما سمّاه منهج العمل والربط الإحالي.

33- لقد أذهلنا بشكل فعلي القرابة الفكرية بين الخليل وسيبويه والجرجاني وتشومسكي خصوصاً في صياغة ضوابط وقواعد العدول عن الأصل.

هذه أهمّ النتائج التي توصلنا إليها، وإنّا على يقين بأن هذا الموضوع المتشعب لم يستنفذ البحث فيه؛ إذ يمكن توسيع مدونة البحث لتشمل كلّ جهود مازن الوعر، ويمكن كذلك أن ندرس هذه الأصول عند عامة علماء العرب ومن خلال المنهج التفسيري الواسع، وهذا لإيجاد التفسير الدقيق والمقنع من دمج اللسانيات التوليدية التحويلية وما يتبعها من النظريات الدلالية بالنظريات النحوية العربية القديمة ويمكن كذلك أن تدرس هذه النظريات من خلال توظيفها واللسانيات الحاسوبية والبرمجة اللغوية التي تطمح اللغة العربية إلى خوض غمارها شأنها شأن اللغات الأخرى التي حققت هذا الطموح.

وأهمّ التوصيات التي أقترحها بعد الرحلة الطويلة من هذا البحث، مايلي:

1- النظر إلى المستوى النحوي في اللغة العربية من خلال ما شاع مفهومه عند نحاة العرب القدامى؛ أي: استعمال المقولات النحوية بالتحديد الذي وردت به في الكتب النحوية الأصول بحسب ما ثبت عندهم بالدليل القاطع عند العرب الفحاح القرآن الكريم، كما أن العودة إلى التراث وخصوصاً المصادر تتطلب الحذر في فهم معانيها وفي كيفية تمثّل هذه الفهوم الدقيقة عند تطبيق النظريات المعاصرة.

2- إنّ أعظم التناقضات والأخطاء التي وقعت فيها بعض الأعمال كان ناتجاً عن ازدراء واحتقار الأعمال العلمية التي وصلت إلينا من علمائنا القدامى؛ فإنّه لا يمكن بأيّ موقف علميّ ممكن أن نتوصّل إلى إدراك دقيق لما قال به علمائنا وفي عيوننا نظرات ازدراء أعمالهم لمجرّد أنها أعمال قديمة من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن لباحث لغوي أن يتوصّل إلى فكّ شفرات المقولات التراثية إلّا إذا تسلّح بالمنهج التي تقترحها اللسانيات الحديثة لا محاولة توظيف مقولاتها النظرية التي تُبَنّر من نظرية معيّنة دون مراعاة جانب التماسك فيها.

3- لقد اكتشفت من خلال هذه التجربة البسيطة في تحليل فكر مازن الوعر إلى حقيقة مهمّة وخطيرة في آن واحد، والتي مفادها: إنّ الفكر اللغوي العربي الحديث والمعاصر بدأ يعرف نوعاً من النهوض والعقلانية في الطرح إلّا أنه مازال يطلب أكثر فأكثر تعميق فهمنا للتراث العربي واللسانيات الحديثة ولا نعتقد أن التمسك بالتراث لوحده يمكن من إعلان الثورة اللغوية العربية المنتظرة، ولا نعتقد أن اللسانيات المتدفقة من الغرب بالشكل الذي يخيل إلينا أحياناً أنه يجري ولا يجري معه، لوحدها يمكن من إقامة عقل لغوي عربي أصيل فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكراً عربياً معاصراً؛ لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصر «المعاصرة»، وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر «العربي»، والمطلوب هو أن نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا الزمان لننشر عن العرب الأقدمين أو عبرنا المكان لننقل عن الغرب.

تمّ بحمد الله وعونه



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع التي استثمرها البحث:

القرآن الكريم (رواية حفص عن عاصم).

أ- المعاجم العربية:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، حَقَّقَه وَعَلَّقَ عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.
 - 2- أبو القاسم جار الله الزمخشري، أساس البلاغة. تح: عبد الرحيم محمد. دط، بيروت: دار المعرفة. دت.
 - 3- جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات . ط2، الدار البيضاء: مطبعة النجاح 2002م.
 - 4- موسى بن محمد بن الملياني الأحمد، معجم الأفعال المتعدية بحرف . ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 2003م.
 - 5- محمد بن اسحاق النديم، الفهرست. تح: مصطفى الشويمي. ط1، تونس: الدار التونسية للنشر 1985م.
 - 6- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. دط، بيروت: مؤسسة الرسالة. دت.
- ### ب- المصادر العربية:
- 1- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م.
 - 2- أبو زيد عبد الرحمن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في معرفة أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون، ط5. بيروت: دار الرائد العربي، 1982م.
 - 3- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: دار النفائس، 1979م.

4- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه. تح: رمضان عبد التواب، دط. مصر: مركز تحقيق التراث، 1976م.

5- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص. تح: محمد علي النجار، دط، مصر: المكتبة العلمية. دت.

6- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: حنا الفاخوري، ط 2. بيروت: دار الجيل، 1997م.

7- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب وبهامشه حاشية الدسوقي. ط 2. مصر: دار السلام، 2005م.

8- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تح: محمد محي الدين عبد الحميد دط. بيروت: المكتبة العصرية، 1998م.

9- حسن بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني. تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ط 1 بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.

10- رضي الدين الأسترابادي، شرح الكافية. تح: محمد نور الحسين، وآخرين. القاهرة، دط: مطبعة حجازي، دت.

11- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني. علق عليه: محمد رشيد رضا. دط. مصر: المكتبة التوفيقية، دط.

12- كمال الدين أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: فخر صالح قرارة، ط 1. بيروت: دار الجيل، 1995م.

- أسرار العربية، تح: فخر صالح قرارة، ط 1. بيروت: دار الجيل، 1995م.

ج- المراجع باللغة العربية:

1- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط 1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1996م.

2- أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ط 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

- 3- أحمد خليل عمايرة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر؛ في نحو اللغة وتراكيبها ، ط1 المملكة العربية السعودية: عالم المعرفة، 1984م.
- 4- تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ط3، القاهرة: عالم الكتب، 1988م.
- الأصول الابستمولوجية؛ فقه اللغة والنحو والبلاغة، ط1، القاهرة: عالم الكتب 2000م.
- 5- تواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث؛ مناهجها في البحث ، ط1، الجزائر: دار الوعي، 2008م.
- 6- جاسم السعدي، الدراسات النحوية واللغوية، ط1، بغداد: وزارة التربية الوطنية، 1973م.
- 7- جواد مرتضى باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع 2002م.
- 8- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط2، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1990م.
- 9- خولة الطالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات العامة، ط1، الجزائر: دار هومه، 2000م.
- 10- سالم ياقوت، حفريات المعرفة العربية الإسلامية (التحليل الفقهي) ، ط1، بيروت: دار الطليعة 1990م.
- 11- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دط، بيروت: دار الفكر، دت.
- 12- صالح بلعيد، مقالات لغوية، دط، الجزائر: دار هومه، 2004م.
- 13- صدر الدين الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، تع: محمد بيطار، دط، العراق: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، دت.
- 14- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط، الجزائر: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007م.
- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، دط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007م.

- 15- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمة والتوسيط، دط، الدار البيضاء: دار توبقال، 1998م.
- 16- عبد الفتاح الدجني، النزعة المنطقية في النحو العربي ، ط1، الكويت: وكالة المطبوعات الجامعية 1982م.
- 17- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ط2، بيروت: دار النهضة، 1988م.
- 18- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، ط1، المغرب: دار توبقال: 2000م.
- 19- عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993م.
- 20- فؤاد حنا الترزي، في أصول اللغة والفقه، دط، بيروت: مطبعة دار الكتب، دت.
- 21- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ، ط1، سوريا: دار المتنبى، 2001م.
- دراسات لسانية تطبيقية، ط1، دمشق: دار طلاس، 1989م.
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية . دط دمشق: دار طلاس للنشر، 1986م.
- 22- جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي ، ط1، مصر: لونجمان للنشر، 1999م.
- 23- محمد الرحالي، تراكيب اللغة العربية، ط1، المغرب: دار توبقال للنشر، 2003م.
- 24- محمد الشكري، دروس في التراكيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو الوظيفي المعجمي ط1، المغرب: مطبعة الكرامة، 2005م.
- 25- محمد علي الخولي، قواعد تحويلية في اللغة العربية، ط1، عمان: دار الفلاح، 1999م.
- 26- محمد سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة، 2002م.
- 27- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ط1، بيروت: دار الشرق، 2000م.

- 28- ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ط1، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1992م.
- الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات 1985م.
- 29- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ط1، المغرب: جامعة الحسن الثاني، 1986م.
- 30- نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، ط2، بيروت: المركز الثقافي العربي 1982م.
- د- المراجع المترجمة إلى اللغة العربية:
- 1- جون ديبور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، تر: أبو زيد عبد الهادي، ط5، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، 1988م.
- 2- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، ط1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1993م.
- 3- جفري سامبسون، المدارس اللسانية؛ التسابق والتطور، تر: محمد زياد كيه، ط1، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك آل سعود، 1417هـ.
- 4- روبن هنري روبز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، تر: أحمد عوض، ط1، الكويت: عالم المعرفة، 1978م.
- 5- ناعوم تشومسكي، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، ط1، المغرب: منشورات العيون، 1987م.
- 7- المعرفة اللغوية، تر: محمد فتوح، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993م.
- 8- اللغة والعقل، تر: بيداء العلكاوي، ط1، بغداد: دار الشؤون العامة، 1996م.
- 9- اللغة البشرية وأنظمة سيميولوجية أخرى، تر: كاطع نعمه الحلفي، ط2، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 1987م.
- 10- نيل سميث، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن لتشومسكي، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005م.
- 10- غراتشيا غابوتشان، أدوات التعريف والتنكير وقضايا اللغة العربية، تر: جعفر دك الباب، ط1، سوريا: مؤسسة الوحدة للصحافة، 1980م.

هـ- الأقراص المضغوطة المساعدة:

1- قرص " مكتبة الطالب الكبرى"، شركة العرين للكمبيوتر.

2- قرص "مكتبة المعاجم واللغة العربية" شركة العرين للكمبيوتر.

3- قرص " المكتبة الشاملة" شركة العرين للكمبيوتر.

4- Encyclopédie universelle la rousse 2008.

و- المراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

¹ - Fehri fassi, Abdelkader **“Complémentation et Anaphore en Arabe Moderne : Une Approche lexicale fonctionnelle”** Thèse Doctorat d'état université de Paris 3. 1981.

2- L. Bloomfield, **language**. New-York, 1933. P19

³ - Mazen AL-waer **“The Syntactic and Semantic Analysis of Generation of the Sentence”** A paper presented at the second conference on Arabic computational linguistics held at Kuwait Institute, for Scientific Research. November: 26-29. 1989.
And **“Madjallat Allisan Al araby”** vol 22. 1990

- **“ On Some Controversial Issues of Transformational Generative Grammar”** Allsaniyyat, vol. -
.6 Algerian Institute, Algiers: 1982

5- N. Chomsky, **Aspect to the theory of syntax**. U.S.A: MIT; 1965.

⁶ - Naom Chomsky, Mouris Halle, **Principes de phonologie générative**. Edition du seuil, Paris

- **Condition on transformation**. New York, 1973.

- N. Chomsky, **structures syntaxique**. Trad : Michel Braudeau, édition du Seuil, ⁸ 1969.

- Noam Chomsky, **Studies on semantic in generative grammar**. The Hogue 9 Mouton. 1972.

- René Descartes, **Discoures de la méthode**. Imprime en union Européenne, 101996.

ز- المقالات باللغة العربية:

- 1- وليد أحمد العناتي "كفايات الطالب الجامعي" مجلة اللسانيات، الجزائر: المجمع الجزائري للغة العربية العددان (12-13)، 2007م.
- 2- مسعود بودوخة "قرائن المعنى عند النحاة" مجلة أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، 2007م.
- 3- مازن الوعر، التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية "مجلة اللسان العربي، العدد (37)، مكتب تنسيق التعريب - الرباط - المغرب.
- "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلة التراث العربي - مجلة فصلية تصدر عن اتحاد كتاب العرب - دمشق، العدد 48، السنة (12)، تموز "يوليو" 1992م.
- "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" مقال، مجلة اللسانيات، العدد (6)، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية الجزائر: 1982م.
- "حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية" مجلة اللسانيات، العدد (6)، الجزائر 1982م.
- 4- عبد القادر الفاسي الفهري "التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتساق؛ تحليل وظيفي" مجلة اللسانيات، العدد (7)، الجزائر: مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، 1997م.
- 5- عبد الرحمان الحاج صالح "مدخل إلى علم اللسان الحديث" مجلة اللسانيات، الجزائر: معهد العلوم اللسانية والصوتية، 1972م.
- "مدخل إلى علم اللسان الحديث؛ الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة" مجلة اللسانيات، العدد (7)، 1982م.
- ي- المواقع الإلكترونية المساعدة:
 - 1- مكتبة المشكاة الإسلامية.
 - 2- مكتبة التراث العربي.
 - 3- موسوعة اللغة العربية وآدابها.
 - 4- www.lexilogos.com
 - 5- Sg.hcla@gmail.com



فهرس المحتويات



الأصول العلمية لآراء مازن الوعر اللغوية وأصالة تطبيقها على التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

المقدمة: 01

المدخل: 07

أ- الفصل الأول: النظرية التوليدية التحويلية في فكر مازن الوعر..... 18

أ-أ) النظرية التوليدية التحويلية؛ نظرة في المنهج: 19

أ-ب) مبررات التنظير والنقد في النحو التوليدي التحويلي: 21

أ-ج) الحدود وفصول البحث اللساني في النموذج التوليدي التحويلي: 23

أ-د) ابيستمولوجية النظرية التوليدية التحويلية: 30

أ-هـ) الأطوار المنهجية والعلمية للنظرية التوليدية التحويلية: 33

أ-و) أهداف النظرية اللغوية: 37

أ-ز) بنية العبارة: 39

أ-ح) النظرية النموذجية الموسعة: 47

أ-ط) المرحلة الثالثة: 49

أ-ك) نقد مازن الوعر وعلماء الغرب للبرنامج التوليدي التحويلي: 51

أ-ل) نتائج الفصل: 56

ب- الفصل الثاني: النظريات الدلالية في فكر مازن الوعر..... 59

ب-أ) الدلالة التأويلية: 60

ب-أ) النموذج الأول؛ كاتز وفودور (1963م)، وكاتز وبوسطال (1964م): 61

ب-أ-ب) النموذج الثاني؛ تشومسكي وكاتز (1964-1965م): 72

- ب-أ-ج) النموذج الثالث؛ الفرضية المعجمية لتشومسكي (1970-1971م): 79
- ب-ب) الدلالة التوليدية: 84
- ب-ب-أ) الدلالة التصنيفية لولتر كوك: 85
- ب-ب-ب) الدلالة التوليدية: 88
- ب-ب-ج) نتائج الفصل: 92
- ج- الفصل الثالث: النظرية النحوية العربية التراثية في فكر مازن الوعر: 95
- ج-أ) البداية: 96
- ج-ب) أصالة التفكير النحوي العربي التقليدي: 98
- ج-ج) النظرية اللغوية العربية القديمة: 102
- ج-د) المحاور الكبرى للنظرية اللغوية العربية التقليدية: 103
- ج-د-أ) الحركات الإعرابية: 104
- ج-د-ب) أقسام الكلم: 111
- ج-د-ج) أقسام الكلم في النظرية اللغوية العربية: 112
- ج-د-ج-أ) الاسم: 112
- ج-د-ج-ب) تنوعات الاسم عند الخليل وسيبويه: 115
- ج-د-ج-ج) الفعل: 116
- ج-د-د) المقولات النحوية العربية للاسم والفعل والنظرية اللغوية للتراكيب عند الوعر: 118
- ج-د-ج-د) الحرف: 119
- ج-د-ج) الجملة؛ نظرة أصولية: 123

- ج-د-ج-أ) أقسام الجملة وأنواعها: 125.
- ج-د-ج-أ) الجملة الاسمية: 125.
- ج-د-ج-أ-ب) الجملة الفعلية: 127.
- ج-د-ج-أ-ج) الجملة الظرفية: 127.
- ج-د-ج-أ-د) الجملة الشرطية: 127.
- ج-د-ج-ب) تقسيم الجملة باعتبار خبر الجملة الاسمية: 128.
- ج-د-ج-د) أقسام الجملة باعتبار المحل الإعرابي: 129.
- د) الفصل الرابع: أصالة تطبيقات مازن الوعر على التراكيب الأساسية في اللغة العربية..... 132.
- أ) الإطار النظري الذي حدّده مازن الوعر للتراكيب الأساسية: 133.
- أ-أ) قواعد التركيب الوظيفي: 138.
- ب-إمكانية صياغة نظرية لسانية عربية حديثة عند مازن الوعر: 146.
- ب-أ) إرهابات ومبررات النظرية عند مازن الوعر: 148.
- ج- النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند مازن الوعر..... 150.
- د- مفهوم البنية النحوية الداخلية للجملة الأساسية عند مازن الوعر: 169.
- هـ- مفهوم البنية الدلالية الداخلية للجملة الأساسية عند مازن الوعر: 171.
- هـ-أ) التقديم على نية التأخير: 172.
- هـ-ب) التقديم لا على نية التأخير: 177.
- و- نظرية مازن الوعر للتراكيب ومفهوم التوليد النحوي والدلالي والصوتي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية؛ معالجة لسانية حاسوبية: 180.

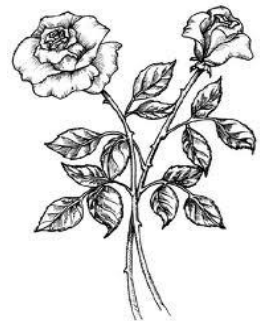
188.....	ز)- ظاهرة التعدي والازوم في التراكيب العربية من منظور نظرية مازن الوعر:
191.....	ز-أ)- المفاعيل التي تصوغ تركيباً كونياً بنفسها:
192.....	ز-ب)- المفاعيل التي تصوغ تركيباً كونياً جديداً:
196.....	ز-ج)- النتائج المتعلقة بالمبني للمجهول في التراكيب المتعدية:
198.....	ز-د)- النتائج المتعلقة بالمبني للمجهول في التراكيب اللازمة:
199	ز-و)- الوجوه الصوتية المقطعية لصيغ المبني للمجهول:
204.....	ح)- نظرية مازن الوعر والتحليل المباشر للتراكيب:
205.....	ح-أ)- التركيب الاستفهامي:
207	ح-ب)- التركيب الفعلي:
208.....	ح-ج)- التركيب الاسمي:
217.....	ح-د)- التركيب الشرطي:
236.....	نتائج الفصل:
238.....	خاتمة:
246.....	قائمة المصادر والمراجع:
253.....	فهرس المحتويات:
2.....	وصف المدونة:
24.....	معجم المصطلحات:

تيزي وزو: 15 مارس 2010

تم بحمد الله



الملاحق



ويتضمّن العناصر التالية:

تحديد موضوعاتي للمدونة

مرفوق

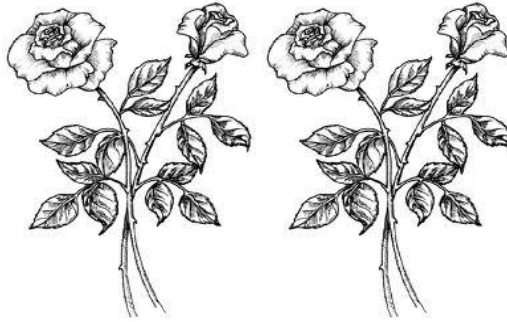
بتقديم محتواتي لجهود مازن الوعر

يكشف عن

مقدمات ابستمولوجية كبرى لنظريته

اللسانية العربية

الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.



توطئة: لقد أَلَفَ الوعر مجموعةً من الكتب، ونشر عددًا من المقالات العلمية التي تلخص فكره وتفسّر منهجه كاشفاً من خلالها عن الإشكالات التي تطرحها اللغة العربية في الراهن، وقارئاً للآلئ العصور الذهبية للغة العربية، كما أنها -كانت جميعاً- محاولة جادة للتخلص من مشكلات غياب الحلّ، وإعداد الفكر العربي لتقبّل البديل وتعبيّره على سبيل الإدماج، وعلى ذلك سنحدّد أهم المحاور الرئيسة محددين نقاط وإحداثيات التقاطع بين الكتب والمقالات المنشورة، وفقاً للسلم الزمني والتسلسل التاريخي.

(أ- الكتاب الأوّل : وعنوانه « نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة

العربية»⁴⁹³ وهو: أوّل وأهمّ الكتب التي بنت فكره، نشره عام: (1986م). الصادر عن دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، في طبعته الأولى، يحتوي على (294ص)، مقاس (25سم)، باللغة العربية. أمّا بالإنجليزية؛ فإنّه يحتوي على (203ص) نشرته دار النشر ذاتها عام: (1987م).

يعتبر هذا الكتاب من أهمّ الكتب التي أَلَفها الوعر -مثلاً سبقنا إليه- وذلك لكونه قد بحث فيه التراكيب الأساسية في اللغة العربية الفصيحة، وكان ذلك من زاوية لسانية حديثة؛ فالمقصود بالتراكيب الأساسية هو ما ينطوي تحت: (أ- التراكيب الفعلية: [ت ف. ب]- التراكيب الاسمية: [ت إ. ج]- التراكيب الاستفهامية: [ت إس.]) وقد حاول الوعر -في هذا الجانب- استقصاء هذه التراكيب بتطبيق النظريات اللسانية التالية:

(أ- نظرية القواعد التوليدية التحويلية للعالم اللساني الأمريكي: نعوم تشومسكي.

(ب- النظرية الدلالية التصنيفية التي وضعها عالم الدلالات الأمريكي: ولتر كوك نموذج: (1979م).

(ج- نظرية النحو العربي التي وضعها العرب القدامى في القرن الثامن للهجري، وعلى رأسهم ابن هشام.

وقد ركّز الوعر في ذلك على وصف التراكيب العربية الأساسية وشرحها من خلال هذه النظريات الثلاث وبناءً على ذلك نجد كتابه ينقسم على نفسه إلى خمسة فصول: يأتي الفصل الأوّل فيضاً غزيراً من شرح النظرية النحوية التي وضعها علماء العرب القدامى؛ وهذا الشرح يتضمّن ناحيتين هما:

⁴⁹³ - هذا الكتاب في أصله رسالة باللغة الإنجليزية، نال بها المؤلف درجة الدكتوراه من جامعة جورج تاون، تحت إشراف البروفيسور [والتر كوك] قسم اللسانيات بالو.م.أ، صيف: (1983م)، وقد أدخل الوعر بعض التعديلات على الرسالة لإخراجها على هذا الشكل. واللافت للانتباه هو تعليق تشومسكي الذي تصدر الكتاب بقوله: «من الواضح أن هذا البحث هو دراسة جدية ورائعة ومهمّة، فقد غطّت منطقة واسعة من البحث اللساني، وشملت أفكاراً هامة -جداً- لقد دهشت بشكل خاص بتلك التعليقات اللغوية التي وردت في ثنايا هذه الدراسة والتي قال بها اللغويون العرب القداماء » ينظر ص9.

الأولى: تتعلق بدراسة التراكيب العربية وأركانها.

الثانية: تتعلق بالوجوه الدلالية والنحوية لهذه التراكيب.⁴⁹⁴

أمّا الفصل الثاني فقد بيّن فيه التعديلات والتطوّرات الدلالية التي كانت قد طرأت على نظرية القواعد التوليدية والتحويلية وتطوّراتها، أمّا هذه التعديلات فإنها ستتّضح -مثلما يراه الوعر- بالعودة إلى التطوّرات التي قام بها تشومسكي من عام: (1965م إلى 1986م) بما في ذلك العلاقات الدلالية التي طوّرها عالما اللسانيات الأمريكيان [غروبر] عام: (1965م)، و[جاكندوف] عام: (1972 إلى 1976م). وقد بيّنت هذه الدراسة -بشكل مستقلّ- التطوّر الدلالي التصنيفي الذي وضعه عالم اللسانيات الأمريكي: [ولتر كوك] عام: (1979م)، يليه الفصل الثالث ليضع فيه -الوعر- إطاراً لسانيا حديثاً -دقيقاً ومضبوطاً- معتمداً على نظرية النحو التوليدي التحويلي، وعلى النظرية الدلالية ثمّ نظرية النحو العربي، من أجل وصف التراكيب العربية نحوياً ودلالياً، وهذه التراكيب التي درسها المؤلف في هذا الفصل فهمًا: التراكيب الفعلية، والتراكيب الاسمية. بالإضافة -إلى ذلك- فإنّ دراسته استقصت القواعد التوليدية المركبية، والقواعد التحويلية التي تعمل على هذه التراكيب؛ فإذا حقّقت هذه الدراسة هذا الهدف، فإنّها ستكون قادرةً على ضبط الحركة المطلقة والمقيّدة والتي هي نتاج هذه القواعد التوليدية والتحويلية، وكنيجة لذلك: فإنّ هذه الدراسة ستصوغ بعض الضوابط النحوية والدلالية لهذه القواعد التوليدية والتحويلية، وذلك من أجل أن تصف وتشرح التراكيب الأساسية في اللغة العربية بدقّة متناهية، في حين كان الفصل الرابع لشرح التراكيب الاستفهامية التي هي على نوعين: (أ) -الاستفهام التصديقي [نعم، أجل، لا . ب) - الاستفهام التصويري: [متى، أين، كيف، ماذا...].

إنّ هذين الجنسين من الاستفهام؛ [التصديقي، والتصويري] سيعملان على التراكيب الفعلية والاسمية، وبيّن الكتاب المميّزات النحوية والدلالية لكلا التركيبين الاستفهاميين، وسوف نجد -أيضاً- الاستفهام المصوغ في مستوى المكوّن التوليدي المركبي، وفي مستوى المكوّن التحويلي -كذلك- كما يقترح هذا الكتاب بعض الضوابط النحوية والدلالية القادرة على تقييد حركة الاستفهام، بغية توليد تراكيب استفهامية صحيحة. أمّا

⁴⁹⁴- في هذا السياق نسجل تقاطع الناحية (أ) مع مقالة "علم التراكيب" لديفيد كريستال. مجلة البحرين (1996م) ع(10). بينما تتقاطع الناحية (ب) مع مقالة عنوانها "التوليد النحوي والدلالي للجملة العربية" (بالإنجليزية) مجلة اللسان العربي: (1991م) ع (34)، كما تتقاطع مع مقالة "النظرية الجمالية العربية" (بالإنجليزية) المجلة العربية للدراسات اللغوية: (1986م)، مج: (4) ع(2)، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، وكذلك: "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية محاولة لسبرها وتطبيقها على الجملة العربية". مجلة اللسانيات: (1984م)، ع (6)، جامعة الجزائر العاصمة.

الفصل الأخير من هذا الكتاب؛ فإنه خاص لبعض المضامين اللسانية المفيدة للنظرية اللغوية بشكل عام، ثم اللغة العربية بشكل خاص، كما نجد -بالإضافة إلى ذلك- أن التراكيب العربية يمكن أن تتدرج ضمن فرضية النحو العالمي -شريطة- مراعاة الباحث للصفات والمميزات التي تسم اللغة العربية لوحدها دون سواها من اللغات، وقد اختتم الكاتب بمعجم قصير يحتوى على مجموعة من المصطلحات اللسانية في اللغة الإنجليزية ومقابلاتها باللغة العربية الذي بلغ (426 مصطلح).

(ب)- الكتاب الثاني، وعنوانه: «قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث»؛ وهو الكتاب الثاني في رصيد مازن الوعر، الذي يعتبر -الكتاب الضخم- استناداً علمياً للكتاب الأول وشرحاً مفصلاً له، نشره عام: (1988م)، عن دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر -سورية- وعدد صفحاته: (678ص)، مقاس (25سم) وباللغة العربية. أما محتوياته فإن أغلبها تمّ التعرض إليها في الكتاب الأول.

(ج)- الكتاب الثالث، وعنوانه: «دراسات لسانية تطبيقية»؛ إنه من أضخم الكتب -أيضاً- في حوزة الوعر نشره عام: (1989م)، ويضم (429ص)، من حجم (25سم)، وفيه يتناول المؤلف بعض القضايا اللسانية الجوهرية والمهمّة -في آن- كما يطول فيه الحديث عن اللسانيات والمنهجية الجديدة [البديلة] للغة العربية ومنه وردّ لفهم صلة التراث اللغوي العربي بلامح حضارة الإنسان المعاصر⁴⁹⁵ وبالولوج -في تحديده الدقيق لمفهوم التراث اللغوي العالمي- إلى مساهمة مجموعة من الحضارات على رأسهم أعمال [بانيني] التي جعلت الهنود ينمازون، ويحوزون على أفضلية سبق في الدراسات اللغوية، ومنها إلى الحضارة اليونانية بما في ذلك أعمال [أفلاطون وأريستو والرواقيين]، ثم عرّج في الحضارات الشرقية (البابلية والصينية) وأشاد بها، وإن كان -الوعر- يرى أن أعمالهم غامضة -بعض الشيء- ولم تصل إلينا كاملة على عكس الحضارة الإسلامية العربية. ومنه؛ فإن المؤلف يستخلص -مبكراً- أنه لا يمكن لظاهرة من الظواهر الإنسانية أو الفيزيائية أن تكون طفرة -إذا جاز لنا استعمال مصطلحات علم الأحياء- في تاريخ الجنس البشري، وإنما هي تحول من ظاهرة إلى أخرى متعاقبة، وهكذا فإنّ اللاحق نتاج للسابق، وبعدها يحاول الوعر تحديد إحداثية التراث اللغوي العربي على خارطة التراث اللغوي العالمي.

يعتبر مازن الوعر التراث اللغوي العربي تحوُّلاً كبيراً في مسيرة التراث اللغوي العالمي، وعدم التفات الغرب إلى هذا التراث هو كبح لتطور اللسانيات، التي كان -من الممكن- أن تكون أدقّ وأكثر تقدماً

⁴⁹⁵ - هذا الطرح يضمّ إليه مقالة للمؤلف بعنوان: "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتاب العرب. دمشق، العدد (48) السنة (12) "يوليو (1992م)، الموافق: محرم (1313هـ).

وموضوعية؛ لو أنها استثمرت الجهود اللغوية العربية -هذا الأخير- وإن كان ركاماً معرفياً وسديماً علمياً منشوراً ومتعدداً في تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر العربي، وفي هذا الصدد يقول الوعر: « لا نستطيع حصر النظرية اللغوية العربية بأبعادها الكاملة، إلا إذا أعدنا تركيب الفكر اللغوي العربي بعد سبر دقيق وعميق لكل ما قالته العرب حول المسألة اللغوية.. »؛ ومنه فإن شرعية إعادة صياغة وبناء الفكر اللغوي العربي القديم تنطلق من حقيقة علمية مفادها: إن العرب قد حاولوا تفسير الظاهرة اللغوية بحملها على تفسير بقية الظواهر الإنسانية والطبيعية من أجل خدمة النص القرآني وفهمه، -وبأكثر تحديد- من أجل خدمة المنطق الفلسفي الإسلامي، كما أنه تحدث عن اللسانيات الحديثة وعن منهجها وتحديد موضوعها، ومن ثم أنواعها وأبعادها البرغماتية، ثم نظر المؤلف في التراث العربي بتحديد موقعه في اللسانيات الحديثة، وكانت الحقيقة الجوهرية -المتوصل إليها- هي أن خدمة المسلمين والعرب للغة العربية لم ينطلق من المفهوم القومي لها -فحسب- وإنما انطلق من المفهوم الكلي الإنساني الشمولي، وعلى أثر ذلك -نجدهم قد بحثوا في الأصوات⁴⁹⁶ ووصفوها وحلّوها وحدّدوا مخارجها أمثال: الخليل بن أحمد وسيبويه، وابن سينا.. وغيرهم -كثير جداً- ممّن درسوا التراكيب ودلالات اللغة ومعانيها، ونشأتها وارتباطها (اللغة) بالمجتمع، منها وصل المؤلف إلى تحديد صلات بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، مؤكداً -في هذا الصدد- أنه رغم الاختلافات في الوسائل التي كانت متوفرة عندهم، وفي عصرهم إلا أن الهدف واحد، وهو: فهم اللغة كظاهرة ينفرد بها الجنس البشري. وبناءً على هذا الاختلاف فإنّ كلتا الممارستين الفكريتين حاولتا -عن كثب- خدمة الإشكالات التي يطرحها عصرها، وحاولت الإجابة عنها من خلال الوسائل المتوفرة في كلّ عصر من عصور هذه الحضارات الغابرة، ورغم ذلك؛ إلا أن الملاحظات التي قدّمها علماء العرب قد تجاوزت هذه الشروط وهذه الوسائل المتاحة في زمانهم، لتكون دعماً لللسانيات الحديثة، فبالرغم من أن المنطق كان مختلفاً إلا أنّهما متفقان في النتيجة؛ فالدراسات العربية القديمة -صفحة- انطلقت من حيث علاقة اللغة بالإنسان الذي يتكلّمها، بينما اللسانيات الحديثة تنطلق من اللغة إلى علاقة أجزاء بعضها بعضاً، وعلى ذلك فإنّ الدراسات العربية نسبية معيارية تقدّم تحليلاتها جملة واحدة -على عكس- اللسانيات التي هي استمرار للخط الحضاري الحديث ذي الطابع العلمي الموضوعي التكنولوجي،⁴⁹⁷ ومن خلال هذه الاختلافات التي تظهر من حين إلى

⁴⁹⁶ -تقاطع هذه الفكرة مع مقالة عنوانها "التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية". مجلة اللسان العربي، ع (37) مكتب تنسيق التعريب -الرباط- المغرب: (1993م).

⁴⁹⁷ - هذه الفكرة بهذا الطرح تتقاطع مع مقالتي للمؤلف بعنوان: "اللسانيات والعلم والتكنولوجيا" مجلة اللسان العربي، العدد (22) مكتب تنسيق التعريب -الرباط- المغرب: (1983م). و"اللسانيات والعلوم الاجتماعية، نعوم تشومسكي (ترجمة وتعليق). مجلة البحرين للثقافة، العدد (8)، وزارة الإعلام البحرين (1996م).

آخر، وتتألف أو تتقاطع في أحيان أخرى، تطرح إشكالية جديدة في الفكر العربي الحديث المتمثلة في: أ تطوير للتراث اللغوي العربي، أم بحث عن مواطن اللسانيات فيه ؟ وهذا يفرز مقارنة مبنية على مصادرة تنطلق من ضرورة استفادة الفكر اللغوي العربي من النظرية اللسانية الغربية، ثم من النظرية اللغوية العربية من أجل صياغة نظرية عربية حديثة تستجيب للرؤى المختلفة في المنطق والهدف المتمثلين في فهم اللغة العربية فهما عميقاً ودقيقاً. أما النظرية اللسانية الحديثة، وإمكانات تطبيقها على اللغة العربية أمر متوقف - أساساً- على النظرة السليمة للمواد اللغوية القديمة التي تعامل العرب - القدامى معها، وإذا كان ذلك كذلك - وهو كذلك- فإنه لابد، ويجب النظر -أيضاً- إلى اللغة العربية بمناهجها المختلفة، ومن خلالها ينبغي رصد نقاط ضعف المعرفة اللغوية، ودراك نقاط قوتها، وبعد هذا يمكن أن يتم التفكير في تصميم نظرية لغوية تسدّ الضعف الموجود على صعيد المواد اللغوية، والمناهج القديمة، وبناءً على -هذا- الطرح ينبغي على النظرية اللسانية العربية الحديثة أن تتبنى على المعطيات التي تكشف عنها اللغة العربية الحالية، وعلى ذلك فإنّ الدراسات اللغوية العربية ينبغي أن ينطلق هدفها الفلسفي والبراغماتي من سدنة المعبد اللساني الحديث ومن هدفه المتمثل في: معرفة سرّ صناعة المعنى، وعلى ذلك: فإنّ الحلّ كما يراه الوعر لإشكالية علاقة اللسانيات الحديثة بالتراث اللغوي العربي يكمن في أن النظرية اللسانية العربية الحديثة ستقدّم حقائقاً -جذّ مهمة- عن بنية اللغة العربية، وكيفية إعمالها من أجل خدمة المعيارين العلميين اللذين تستند إليهما اللسانيات الحديثة وهما: معيار المنطق الفلسفي، ومعيار الهدف النفعي، ومن خلال هذا التقديم السطحي يبرز تساؤل عن طبيعة هذه النظرية اللسانية العربية الحديثة، ولنجيب على هذا الإشكال نتبع الطرح التالي:

(أ)- **من حيث الهدف:** لها هدفان؛ يتمثل أوله في تقديم المفاهيم اللسانية العربية إلى المعرفة الممتدّة والمتطوّرة للنظرية اللسانية العربية. أمّا الهدف الثاني: فيه تطبيق واسع لبعض التقنيات والمناهج اللسانية الحديثة على التراكيب العربية.

(ب)- **من حيث المصادر:** أيّ المناهل العلمية التي تهل منها، وهي ثلاثة مصادر:

(1)- اللسانيات التوليدية التحويلية لتشو مسكي.

(2)- اللسانيات الدلالية المتفرعة عن المنهج التوليدي التحويلي.

(3)- اللسانيات العربية التي وضعها علماء العرب القدامى.

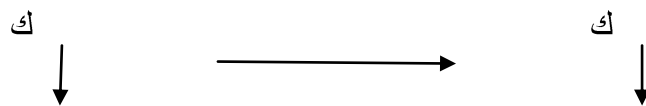
(ج)- **مقدمات النظرية ومصادراتها:** إذا عدنا إلى كل أعمال -الوعر- فإننا نجده معتمداً على مصادرات (مسلمات) نحوية سبق وأن عمل بها علماء النحو العربي القدامى والتمثلة في:

(1)- **التمييز المنهجي الصارم بين الكلام والجملة؛** فالكلام ما كان المقصود منه الجملة المفيدة بالوضع التامة والمستقلة بنفسها والتي يحسن السكوت عليها والوقوف عندها، أمّا الجملة فهي الشكل الإسنادي الذي يمكن أن يكون مفيداً وتاماً -وهذا ليس بالضرورة- لأنه يمكن ألا يكون كذلك، فكلّ كلام جملة، وليس كلّ جملة كلام لأنّ الكلام يجب أن يكون جملةً وهو يتألف من شكل نحوي ودلالي مفيد وتام -بغض النظر- فيما إذا كان ذلك الشكل بسيطاً أو مركباً، وقد قام علماء العربية بتحليل الكلام (أمثال ابن هشام الأنصاري) من وجوه لغوية مختلفة من حيث طبيعة العناصر الأولية، ومن حيث طبيعة صغره وكبره (أقصد: الجملة الصغرى والكبرى)، ومن حيث الدور الوظيفي الذي يقوم به؛ أي الدور الوظيفي للجملة*.

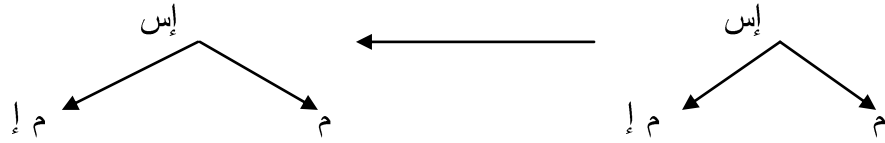
(1)- **المسند إليه والمسند :** هما حجراً أساساً في النظرية اللسانية العربية، وقد كان المفهوم النحوي للمسند (الذي يعني: الخبر)، والمسند إليه: (المبتدأ، والفاعل، والفاعل النحوي)، والفضلة: (الملحق النحوي والدلالي للكلام)، هم حجر الزاوية - كما سبقنا إلى ذكره - في قيام النظرية اللغوية العربية المبنية أساساً على مفهوم الإسناد؛ أي الرابطة النحوية والدلالية بين المسند إليه والمسند والفضليات، وهي علاقة شكلية تربط بين المكونات اللغوية، وقد كانت حجة العرب القدامى في ذلك هي أن كلّ (م) يجب أن يكون مقدماً على (م إ) الذي يكون ظاهراً أو مستتراً؛ فإذا كان ظاهراً فيجب أن يكون على يسار الفعل، وإذا كان مستتراً فيجب على الفعل أن يعمل على ضمير عائد عليه، ومن هنا اعتبر العرب القدامى الـ(م إ) "كفاعل" جزءاً لا يتجزأ من الـ(م) "كالفعل" أمّا الفعل (م) والفاعل (م إ) فهما يحكمان بالإسناد (إس) وهو بدوره يحكم بالكلام.

لاحظ الشكل: 1

خطاظة تبين العلاقة الشكلية المكوّنة للكلام.



* توضيح: المقصود من (الشكل البسيط) هو: ما كان جملة واحدة تامة ومفيدة، بينما (المركب) هو: ما كان أكثر من جملة تامة ومفيدة. أمّا (العناصر الأولية) هو: ما يقصده علماء النحو العربي التقليدي مثل: المبتدأ، والفاعل وغيرهما. والمقصود (من الدور الوظيفي) هو: بالنسبة للجملة محلّها من الإعراب، وبالنسبة للكلمة الحركات الإعرابية.



أمّا من حيث العلاقة الدلالية فقد قدّم علماء العربية والبلاغة وعلى رأسهم (عبد القاهر الجرجاني) نوعين من العلاقات المتعلقة بتقديم العناصر اللغوية وتأخرها في التراكيب العربية. هذان النوعان ينتجان وظائفاً دلالية مختلفة وهما:

(أ) - التقديم على نية التأخير، ومثل ذلك: ضرب زيدٌ خالدً ← خالدًا ضرب زيدٌ.

(ب) - التقديم الذي لا على نية التأخير، ومثله عند العرب: ضرب زيدٌ خالدًا ← خالدٌ ضربه زيدٌ.

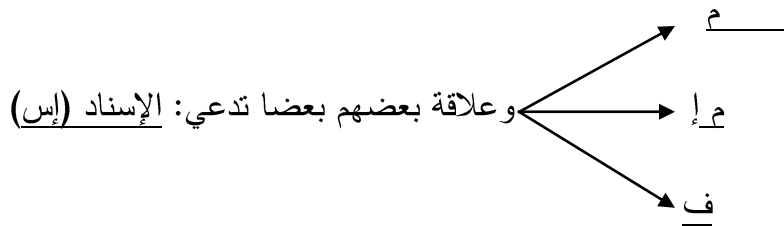
وهذا يعني أن العرب القدامى ميّزوا بين نوعين اثنين من التراكيب الدلالية هما:

(أ) - التركيب الدلالي العام؛ أيّ أن هناك تراكيباً نحوية مختلفة تمثل تركيباً دلالياً واحداً (مثلما يراه ابن جني).

(ب) - التركيب الدلالي الخاص والمحدّد: أيّ أن هناك تركيباً نحويّاً واحداً يفرز -بدوره- تراكيب دلالية محدّدة ذات وظائف مختلفة.

بناءً على ذلك - فإنّ للوضع العربي القديم ثلاثة مكونات لغوية للتراكيب العربية وهم:

الشكل: 2

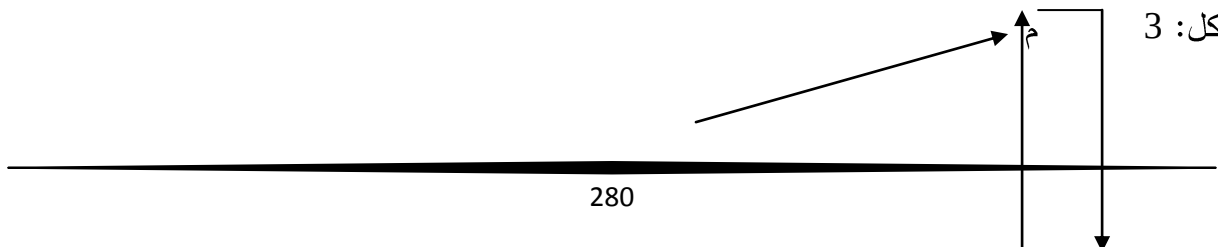


ويمكن ترجمة هذه العلاقات في المعادلات التالية:

[(مسند) + (مسند إليه) + (فضلة)] + [(تنظيم نحوي) + (تنظيم دلالي)] = الكلام بتحولاته المختلفة (→).

أيّ: [(م) + (م إ) + (ف)] + [(ت ن) + (ت د)] = (ك). هذا الأخير الذي سيكون عرضة لمجموعة من التحويلات التي تتخللها مثلاً: عملية التقديم والتأخير، وهذه التحويلات تفرز تركيباً دلالياً عاماً وخاصاً، لاحظ

الشكل: 3



م إ → + (ت ن + ت د) = ك ← (ت د عا + ت د خا).

خطاظة تمثل تنظيمات م.م.إ. ف في الكلام ونوعي الدلالة.

(2)- النظرية اللسانية الغربية *: لقد عالج -الوعر- ردحاً من النظرية التوليدية التحويلية في هذا الجانب وأظهر نقائص النموذج الأول المتمثل في كتاب: (البنى التركيبية) المنشور عام: (1957م)، الذي أجّل المعنى (الدلالة)، وأهمله بشكل مطلق وكلّي، ولم يهتم إلا بالمستويات اللغوية الثلاثة التي تشمل: المستوى التركيبي (التوليدي)، والمستوى التحويلي، و-أخيراً- المستوى الصوتي، ولم ينبجس مفهوم المعنى إلا على يد الناقدين الأمريكيين: كاتز وفودور عام (1963م). هذان العالمان اللذان لم يكن اقتراحهما متماسكا وقويًا بالكفاية اللازمة التي عند بوسطال عام: (1964م). كما يرى مازن الوعر أن الطرح الذي قدّمه بوسطال -وذلك بالتعاون مع كاتز وفودور- قد شجّع تشومسكي على إعادة النظر في كثير من القضايا التي طرحها في نموذج الأول، ودفع به إلى ابتكار نموذج آخر سنة: (1965م)، يهتم فيه بالجانب الأصيل من اللغة في نظريته الموسومة " النظرية الموسّعة " هذه الأخيرة التي تتألف من ثلاثة مستويات -أيضاً- وهي: (أ)- الجانب النحوي؛ (التوليدي)، (ب)- الجانب الدلالي؛ (التفسيري) وأخيراً: الجانب الصوتي، فبالرغم من ثراء هذا النموذج وتوسيعه ليشمل مجموعة من الجوانب الجديدة المتمثلة -خصوصاً- في الجانب الدلالي، إلا أن العلماء يقرّون بافتقاره إلى القدرة التفسيرية الكافية لعدّة أمثلة لغوية عالمية تفسيراً دلاليًا، وبناءً على السابق- فإنّ أعظم نقد وجّه لتشومسكي هو المنبثق من المدرستين الأمريكيتين: أولها مدرسة الدلالات التوليدية، والآخر من مدرسة النحو الوظيفي، هذا وقد شمل نقدهم على نقطتين هامتين هما: أ- سطحية البنية العميقة (المقدّرة)، وعدم دقّتها. (ب)- عدم دقة الفرضية الدلالية المعروفة بـ " فرضية كاتز وفودور "، ولما كان -ذلك كذلك- كان لزاماً على تشومسكي مرّة أخرى تعديل نموذج الأخير وفق وضعية تستجيب إلى المشكلات التي يطرحها الجانب المعجمي -وخصوصاً- المفردات الجامدة منها والمشتقة، ليصبح بعدها -هذا التعديل- معقّداً لبعض الحقائق النحوية التي لا يمكن ضبطها، إلا إذا تمّ تقليل تجريدية البنية العميقة، لوجود مجموعة من المشكلات الدلالية التي لم تستطع النظرية الموسّعة الإجابة عنها، ونلخصها مع المؤلف في:

أ-عدم قدرتها على شرح التراكيب الدلالية للبؤرة؛ (الموضوع) في الجملة.

*- وقدّ عالج الوعر هذا المحور -أيضاً- في المقالات التالية: "تشومسكي" مجلة اللسان العربي (1988م)، العدد (31) مكتب تنسيق التعريب -الرباط- المغرب. و" حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية" مجلة اللسانيات (1984م) العدد (6) جامعة الجزائر، الجزائر.

ب- عدم كفاءتها على تفسير التراكيب العميقة (المقدّرة) والتراكيب المشتقة.

ج- إن الفعل المساعد في الإنجليزية [shall] يفسّره دلاليا البنية السطحية لا العميقة، كما في النظرية المعيارية؛ ذلك لأن الفعل: [shall] في التركيب الاستفهامي يختلف دلاليا عنه في التركيب العادي (حالة الإثبات).

د- إنّ الفعل التفسير الدلالي في التركيب الضميري العائد يعمل على البنية السطحية، وذلك بسبب النبر الصوتي.

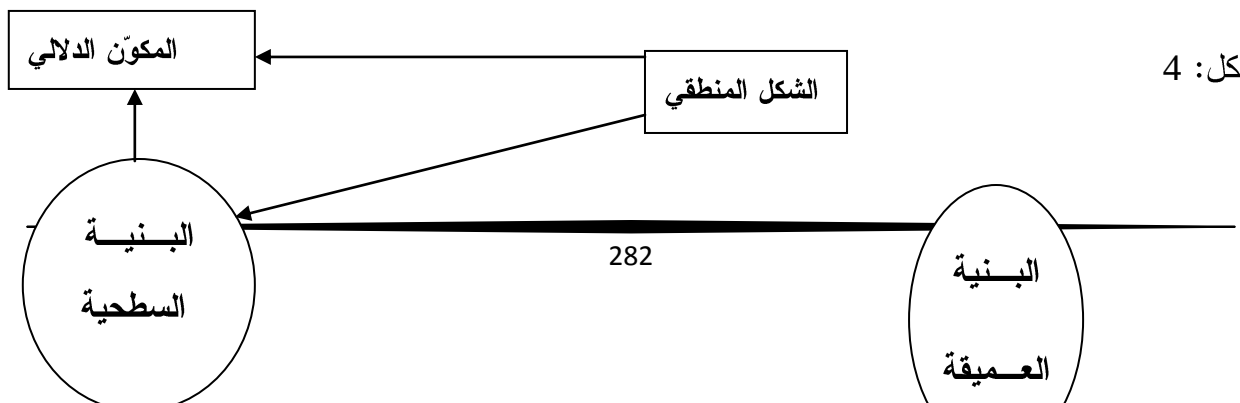
هـ- إنّ الأفعال التامة في اللغة الإنجليزية لها دورٌ مهمّ- في تحديد التفسير الدلالي للتراكيب اللغوية.

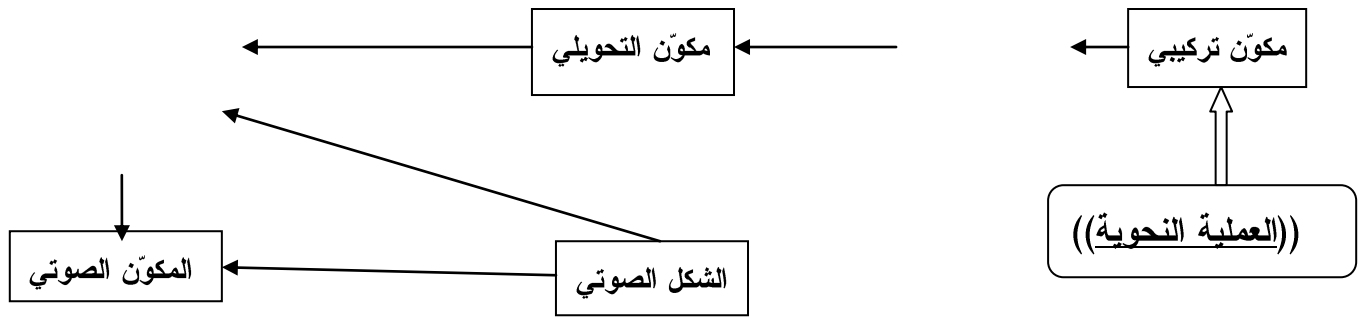
وأمام هذه المشكلات العلمية -الصاخبة- كان الحلّ المبدئي الذي حاول تشومسكي اقتراحه، هو: ربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية -على حدّ سواء- وهذا عند تقديمه للقاعدتين التاليتين:

1- القاعدة الأولى: وظيفتها تفسير البنية السطحية.

2- القاعدة الثانية: مهمّتها تفسير البنية العميقة.

ويرى مازن الوعر أنه كان منتظراً ميلادُ نظرية أخرى يتجاوز بها تشومسكي طرحه السابق، والذي يسلم بتحويل لغوي، دون تحويل في المعنى، وحدث ذلك -فعلاً- في نظريته الموسومة "النظرية النموذجية الموسّعة" التي تغيّر فيها وجهة النظر اللساني إلى إثبات مفاده: إنّ أيّ تحويل لغوي ينتج تغيّراً في المعنى إطراداً، كما أنّه من السهولة تسجيل عدّة تعديلات وتطوّرات التي تزامنت بين فترتيّ (1971 إلى 1973م) التي أخذت تكبح قوّة وحدة القواعد التوليدية، ثمّ جاءت مرحلة الضبط في المرحلة الممتدّة بين (1971 إلى 1977م) وفيها يتعاون [تشومسكي، ولانسيك] عام: (1977م) لوضع ضوابط لغوية للقواعد التحويلية التي جعلت العملية النحوية توازن -تماماً- العملية الدلالية في النظرية اللسانية، وحتىّ عام: (1981م) أصبح العمل اللساني يهدف إلى توحيد جميع الفرضيات والمناهج التي سيتمكّن به على وصف المستويات التجريدية والظاهرية في اللغات البشرية، وبهذا يخرج تشومسكي -من دأبه الأخير- إلى وضع فرضية أخرى يسميها "نظرية العامل والربط الإحالي" وبهذه الإضافة تصبح النظرية التوليدية التحويلية مبنية على الخطأ التالية:





خطاطة تقدّم النموذج الجديد اللسانيات التوليدية التحويلية لعام: 1981م.

(3)- الجانب الدلالي ؛ (النموذج الثالث): وفي هذا الجانب يتناول المؤلف النظرية التوليدية الدلالية (القواعد الوظيفية) وسيكون على المؤلف أن يقتصر -فقط- على النموذج الدلالي التصنيفي الذي وضعه عالم الدلالات الأمريكي (ولتر كوك عام: 1979م) وبذلك فإنه يتجاوز عدّة تحولات لهذا النموذج ليستقرّ على آخر تحسين له -هذا الأخير- الذي يحتوي على أدوار دلالية يفرزها الفعل اللغوي، وهذا يعني أن الفعل هو عامل دلالي يحكم عدد ونوع هذه الأدوار الدلالية التي تأتي مع الفعل، ولكن العقبة الإستمولوجية الناجمة عن هذا الطرح هي: أن قائمة الصفات الدلالية التي يمكن أن تأتي مع الفعل وتصف حركاته -في هذا النموذج الدلالي- يجب أن تتميز عن الأدوار الدلالية التي تأتي مع الاسم، ومثل ذلك -على سبيل التوضيح- #ضرب زيدٌ خالداً# نقول: إنّ صفة الفعل الدلالية هي صفة حركية (حركية الضرب) أو (+حركي) وأن دور الاسم الدلالي (زيدٌ) هو دور الفاعل أو: (+فاعل)، ودور الاسم الدلالي (خالداً) هو دور (الموضوع) أو (+موضوع)*.

(4)- النموذج اللساني للتراكيب الأساسية : وفي هذا المبحث يتعرض الوعر إلى الفرضيات النحوية والدلالية للتراكيب العربية مستخدماً بذلك النظرية اللسانية العربية -بالإضافة- إلى محاولته لدمج النظرية اللسانية العربية بالنظرية الدلالية التصنيفية لولتر كوك، وبالنظرية النحوية التوليدية التحويلية التي وضعها تشومسكي عام: (1981م)، ومن خلال هذه المحاولة يمكن التنبؤ -علمياً- ببعض النتائج التي تبني النظرية بالمبررات التالية:

(أ)- مبررات النظرية اللسانية العربية، وذلك بناءً على الحقائق النحوية والدلالية العربية التالية:

* وسنوضّح هذا الإجراء بدقّة في الفصل الثاني من هذا البحث والمتعلّق بالنموذج الدلالي التصنيفي لولتر كوك عام: (1979م).

- 1- إن العلاقات التركيبية في التمثيل المقدّر الذي وضعه العرب القدامى، هي علاقات تركيبية متشابهة مع تلك العلاقات التركيبية في النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي.
- 2- إن الضوابط المفروضة على التراكيب العربية -من أجل- الحدّ من قوّة القواعد النحوية (كالقيود المفروضة على التركيب الاستفهامي) وهي -على هذا الشكل- تشبه الضوابط التي وضعها نعوم تشومسكي في الفترة: (1973م إلى 1977م).
- 3- مفهوم القواعد التوليدية ومفهوم القواعد التحويلية للتراكيب العربية تشبه مفهوم القواعد التوليدية والقواعد التحويلية في النظرية اللسانية الغربية -خصوصاً وبشكل قريب إلى التطابق- عند تشومسكي.
- 4- إن هدف التقديم والتأخير في التراكيب العربية وفق النظرية اللسانية العربية تشبه هدف التقديم والتأخير في التراكيب العامة من منظور اللسانيات الغربية.
- 5- إنّ المبادئ الخاصة بالتراكيب العربية ستساهم في تطوير المبادئ العامة للنظرية اللسانية الغربية.
- ب- مبررات النظرية اللسانية الدلالية: إن النظام الدلالي للغات البشرية نظام جدّ معقّد، ويحتاج إلى دراسات عميقة للغات الطبيعية، وذلك لضبط طبيعة التراكيب الدلالية العلمية، وعلائقها المتشابكة في الدماغ البشري.
- ج- إمكانية إيجاد نظرية لسانية عربية حديثة: إن البحث العميق في التراكيب الأساسية العربية، ونظام رتبها وتحولاتها يمكن أن يوصف ويشرح من خلال نظرية لسانية عربية حديثة.
- إنّ النظرية اللسانية العربية الحديثة كانت ضرورة بسبب الضوابط النحوية والدلالية النابعة عن اللغة العربية نفسها.
- إنّ بعض الضوابط العربية تختلف مع بعض الضوابط العلمية المقترحة في اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية-خصوصاً- تلك المتعلقة بفرضية تشومسكي المعجمية.
- إنّ بعض التراكيب العربية (الاستفهامية مثلاً) تظهر بعض الوجوه النحوية والدلالية التي يمكن أن تختصّ باللغة العربية وحدها وبعضها الآخر يشترك مع اللغات البشرية الأخرى، وهذا الأمر يؤدي حتماً إلى:

أن ترشّح اللغة العربية لأن تدرس في إطار علم اللسانيات التوليدية التحويلية، وبالتحديد المنهج اللساني الذي وضعه عالم اللسانيات التوليدية تشومسكي.

وخلاصة القول: إنّ كلّ نظرية أو منهج لساني يريد أن يحقق لنفسه الشروط العلمية المستخدمة في العلوم الفيزيائية والرياضية: كالملاحظة والضبط والدقة فالموضوعية، لا بدّ له أن يعتمد في تحليلاته اللغوية على مواد لغوية عالمية مختلفة، وعليه كان واجباً اتصافُ -نظرية تشومسكي- بالمرونة في مبادئه النظرية والتطبيقية؛ أيّ إنّهُ يكون قادراً على الاستفادة من مختلف المواد اللغوية المنتمية إلى اللغات البشرية العالمية.

ففي ضوء هذه الحقائق : فإنّ النظرية اللسانية الغربية يمكن لها أن تستفيد -كثيراً- من المواد اللغوية العربية، ومن المفاهيم اللسانية التي وضعها علماء العرب القدامى، وفي الوقت نفسه فإنّه سيكون من المفيد جداً -بل ومن الضروري- أن يفتح اللغويون العرب المعاصرون عقولهم على التطوّرات الحديثة والعلاقة في تكنولوجيا اللغة التي تحملها اللسانيات الغربية المعاصرة -وخصوصاً- الأمريكية منها.

أما الفصل الثاني فإنّ -الوعر- سيعالج بنية اللغتين المنطوقة والمكتوبة في إطار البحث اللساني، ويحدّد فيه أمّا الفصل الثاني: فإنّ -الوعر- سيعالج بنية اللغتين [المنطوقة والمكتوبة] في إطار البحث اللساني، ويحدّد فيه مجموعة من المصطلحات مثل: علم اللسانيات النظرية، وعلم اللسانيات التطبيقية، وعلم اللغة السيكلوجي والأنثروبولوجيا واللسانيات بأنواعها المختلفة: البيولوجية والرياضية والمعلوماتية والأدبية وأخيراً الاجتماعية، وحدّد بعدها النظريات اللسانية وموقفها من اللغتين (المكتوبة والمنطوقة)، فبدأ بنقد البنية التي أهملت المكتوب واهتمت -أيما اهتمام- بالمنطوق، واقتفت البنية الأمريكية طريق البنويين الأوربيين، وعلى العكس النقيض فإنّ التوليدية التحويلية قد ركّزت على الجملة المفردة التي تشبه تقريبا الأشكال الكتابية، و بعد مقارنة طفيفة بين اللغتين انتقل المؤلف إلى مقارنة النصوص المنطوقة والقصص المكتوبة وتحدّث -بشكل خاص- عن القصة الأدبية القصيرة المكتوبة، وفيها تعرّض إلى مجموعة من الآراء النقدية التي مثلها أدباء ونقاد على رأسهم [تشيف وأوكس] اللذين أدركا أن الحالات الخاصة للقصص المكتوبة يمكن تجاوزها باعتماد فرضية مفادها: أن القصص الأدبية المكتوبة هي تقليد للكلام الطبيعي المنطوق -وعلى ذلك- يجب الاعتماد في التحليل اللساني على مفهومي (الاستغراق والانغماس) المرتبطين بالخطاب المنطوق -هذا الأخير- الذي يحتوي على صفة الدمج أو الوحدة العضوية، التي لا توجد إلا في الخطاب المكتوب، وعلى عكس هذا نجد الوظيفيين وعلى رأسهم [لايكوف وتانن] يقرّون أن مضمون القصة الأدبية ووظيفتها -في الحقيقة- مرتبط بصفات اللغة الجامدة (المكتوبة)، ومن هذين الاتجاهين نخلص إلى القول: إنّ النثر القصصي المكتوب يتميّز بصفة التقييم الخارجي (توسيع العلاقات النحوية). أمّا الخطاب المنطوق فإنّه يتميّز بالتقييم الداخلي (توسيع العلاقات بين المتكلّم والسامع) وبعد هذه النقاط عالج -الوعر- جدلية العلاقة بين التراث

الشفوي (المنطوق) والتراث الأدبي (المكتوب)، وفي هذا الخضم تناول آراء جملة من الباحثين لفحص التأثيرات الكتابية على العمليات الإدراكية والاجتماعية كما هو الحال عند: جودي واوت (1973م)، هافلوك (1963م)، وأونج (1967م)، وقد استمرّ البحث في هذه الظاهرة إلى السبعينات من القرن الماضي كما هو الحال عند: جودي واوت (1977م)، وهافلوك (1973م)، وأونج (1977م)، وكاي (1977م)، وأولسون (1977م)، وجمبرز (1989م)، وخلاصة ذلك كلّ هو: أن قوة شرح التراث الشفوي المنطوق والتراث الأدبي المكتوب وتعليقه، لا يقتصر على تحليل اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة -فقط- وإنما يمكن أن تساهم في فهم أعمق لوجود استراتيجيات المحادثة والأسلوب عبر ثقافات تتعايش في مجتمع واحد، أو عبر ثقافات تعيش في مجتمعات مختلفة وعديدة، ثمّ يمكن تناول المنطوق والمكتوب وقضية تداخل الثقافات، حيث إنّ وظائف التراث الشفوي ووظائفه يمكن فهمه من خلال دراسة ثلاثة مستويات اجتماعية تترتب حسب الأهمية كالتالي:

م¹- بين الأفراد الأصليين الذين ينتمون إلى بلاد ذات ثقافات مختلفة: مثل (العرب، اليونان، الأمريكيين).

م²- بين الأفراد الذين ينتمون إلى خلفيات ثقافية ودينية مختلفة: مثل (الأمريكيين الذين أصلهم أفارقة).

م³- بين النساء والرجال ضمن إطار ثقافي واحد ضمن أطر ثقافية متعدّدة.

وفي تفسير هذا التقسيم؛ فإذا سلّمنا أنه لا يوجد شخصان يتوفران على خلفية ثقافية واحدة، ويتبع -هذا- بأنهما لا يملكان التوقعات نفسها أثناء عملية الاتصال، ومن هنا فإنّ التداخل الثقافي في المستوى الأول أكبر وأعظم من المستوي الثاني، الذي بدوره أكبر من المستوى الثالث، ومن هذا الطرح يشتقّ الوعر رؤية جديدة للغة الإعلام (التلفاز نموذجاً) في إطار اللسانيات الاجتماعية، ومن هذا المنطلق يستوجب طرح الإشكال التالي: أين تقع لغة الإعلام (الإعلام العربي) من كلّ المشكلات المتعلّقة بالمكتوب والمنطوق في إطار اللسانيات الاجتماعية؟ وكإجابة مبدئية على هذا الانشغال يجب الإقرار بمجموعة من الحقائق التالية:

1- على المسؤولين إعادة النظر في تقنيات كتابتهم المتنوّعة، وذلك طبقاً للنتائج التي توصّلت إليها اللسانيات الحديثة حول الفروق القائمة بين المنطوق (العامية) واللغة المكتوبة (الفصحى) وبين التراث الشفوي والمكتوب، وأخيراً بين الاستراتيجيات المرتبطة باللغة المنطوقة، والاستراتيجيات المرتبطة باللغة المكتوبة.

2- على الكتابات التلفزيونية أن تهتمّ شكلاً ومضموناً بالأسئلة الثلاثة التالية:

أ- لمن نكتب؟ ————— شرائح اجتماعية متعدّدة الثقافات. ————— (إشكالية التوجّه).

ب- ماذا نكتب؟ ————— الموضوعات المعالجة اجتماعياً. ————— (إشكالية المحتوى).

كيف تكتب؟ ← الاستراتيجيات اللغوية للفصحى والعلمية ← (إشكالية الطريقة).

وهنا يبرز عامل تداخل الثقافات المختلفة باختلاف الأفراد الناطقين بها والمناطق الجغرافية والخلفيات الثقافية والدينية.

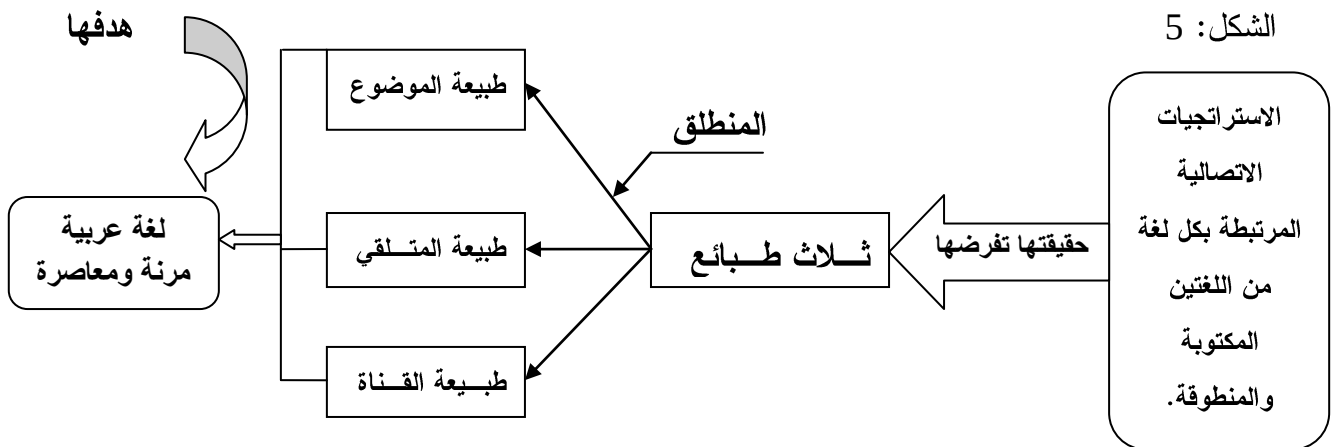
3- إن الدراسات اللسانية الحديثة للغة المنطوقة والمكتوبة والتراث الشفوي والتراث الأدبي لهما، ثم استراتيجيات الاتصاليين المرتبطة بالمكتوب والمنطوق تجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن مسألة البحث ليست في الفصحى والعامية أيهما أنسب وأنجع للاستعمال في التكنولوجيا الإعلامية، ولكن المسألة الحقيقية تتعلق بالاستراتيجيات الاتصالية المرتبطة بكل لغة من تينك اللغتين. وهذه الحقيقة تطرح أموراً ثلاثة هي:

أ- هناك موضوعات لا بدّ من كتابتها باللغة العربية الفصيحة. ← (بمستواها الاجلالي).

ب- هناك موضوعات لا بدّ من كتابتها، وتقديمها بالعامية. ← (اللهجة والعامية ...).

ج- هناك موضوعات لا بدّ من كتابتها، وتقديمها بالعربية المستفيدة من استراتيجيات اللهجة أو العامية؛ (أيّ بالمستوى الانبساطي للغة العربية الفصيحة).

وفي رأي المؤلف فإنّ هذه الأمور الثلاثة تشكل انطلاقة نوعية أولى لتطوير اللغة العربية الفصيحة وجعلها أكثر مرونة وحادثة، مستجيبة -العربية- للأمور التي تسعى إليها اللسانيات المعاصرة، ويمكن ترجمة الفكرة إلى الخطاطة التالية:



خطاطة تبين استراتيجيات المنطوق والمكتوب الهادفة إلى تقديم اللغة العربية الفصيحة.

خلاصة السابق: من خلال هذه المقدمات التي تعرّض لها المؤلف نخلص منطقياً إلى القول: إنّ الدراسة اللسانية للغة العربية بوجهيّها (العامي والفصيح)، وفي سياقها الاجتماعي ينبغي أن يعرف نهوضاً في العملية الاتصالية بين التلفاز والجمهور العربية العريضة المتلقية، وهذا النهوض لا يجوز أن يكون على حساب اللغة العربية القومية التي تسعى (العامية واللهجية) إلى التطوّر والتحسين وذلك - حتى تكون الجسر الذي يمتدّ من خلاله إلى تحقيق الوحدة العربية (اللغوية)، كما ينبغي - أيضاً - تغيير نظرة الباحثين إلى العامية ومشتقاتها من اعتبارها عنصراً مهدّداً للغة العربية الفصيحة إلى اعتبارها سلسلة متّصلة من عمليات الاتصال ذات الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن توظيفها بشكل فعّال في اللغة الفصيحة، ثمّ إنّ نجاح العملية الاتصالية -المشار إليها سابقاً- للوصول إلى عقول الجماهير العربية وقلوبها، لا يمكن أن يتمّ بطرائق سليمة إلّا من خلال الجهود المثمرة والبناء العلمي الهادف المشترك بين الباحثين اللسانيين وكلّ من كانت له صلة بأطر التلفزة العربية.

أمّا الفصل الثالث: فقد كان بعنوان « اللسانيات وأثرها في الأدب، والنقد الأدبي الحديث »، ومن مجموع الإشكالات التي ناقشها المؤلف هي إشكالية علاقة اللسانيات الحديثة بالأدب والنقد الأدبي، وكان مجملًا في البحث عن طبيعة العلاقات القائمة بين هذه الحقول، وكيفية استفادة كلّ واحد منهما باللسانيات الحديثة لتكون أكثر نجاعة في المجتمع الثقافي، وتأتي الإجابة والتحليل عن هذه الانشغالات في الفصل الرابع عند وضعه لكتابين التالين تحت المجهر:

ك¹: عنوانه "اللسان والمجتمع" للساني الفرنسي [هنري لوفيفر]، والذي ترجمه: مصطفى صالح.

ك²: عنوانه "تشومسكي" للساني البريطاني [جان ليونز]، وقام محمد زياد كيه بترجمته إلى العربية.

وبعد مقارنة تحليلية عميقة ومطوّلة يخلص المؤلف إلى القول: إنّ الكتاب الثاني هو أهمّ كتاب مترجم في حقل المعرفة اللغوية، ثمّ يخصص -الوعر- فصلاً كاملاً لعرض حوار أجراه مع العالم اللساني الفرنسي: أندري مارتنيه*، وقد شمل هذا الحوار على مجموعة من التساؤلات أهمّها: مشكلة اللسانيات النظرية، وعلاقتها بالواقع اللغوي المعاصر، ومن ثمّ التفريق المنهجي والعلمي الصارم بين المذاهب اللسانية الأوروبية والأمريكية، وبعدها شملت المناقشة على دراسات لغوية عربية ومكانتها في اللسانيات النظرية متخلّلة بعض العروض حول اللسانيات التطبيقية، وفي الرّوح الثاني من هذا الفصل تناول فيه المؤلف حواراً أجراه مع

* أجري هذا الحوار بين مازن الوعر و[أندري مارتنيه] في جامعة مونتريال (كندا) وباللغة الفرنسية.

اللساني الأمريكي تشومسكي** الذي بدأه بالردّ على ادعاءات مارتنيه -خصوصاً- المتعلقة بالجوانب البنوية في النظرية التوليدية التحويلية، ثمّ تمحور النقاش حول البحوث اللغوية والجوانب الايجابية لحلقة براغ، اختتم الفصل بحديث تشومسكي عن مستقبل النظرية التوليدية التحويلية. أمّا الفصل الأخير (السادس) فإنّ المؤلف يتحدّث عن أحدث فرع في اللسانيات الحديثة المتمثل في تكنولوجيا اللغة والترجمة الآلية والحاسب الالكتروني⁴⁹⁸، -هذا- وقد طرق فيه مجموعة من القضايا شملت ماهية اللسانيات الحاسوبية ودورها في تعميق فهمنا باللغات الطبيعية، وعن تاريخ هذا العلم، وكل هذه الانشغالات كانت بحوار مع ثلاثة علماء وهم [تكر وهيرمسون، وزراتشناك]، ويختتم الكتاب بمعجم المصطلحات اللسانية الانجليزية ومقابلاتها بالعربية.

(د- الكتاب الرابع، وعنوانه: « جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي »، وهو الكتاب الثاني حسب الأهمية، والرابع في رصيد الوعر، الذي حاول به تحقيق هدفين اثنين يتمثلان: أولاً في قراءة التراث النحوي العربي قراءة متسلحة بأدوات المعرفة اللسانية التقنية الحديثة من أجل فهم علمي للفرضيات النحوية التي وضعها النحاة العرب الأوائل، ولأسيما مهندس النحو العربي (سيبويه). أمّا الهدف الثاني؛ فإنّه يتمثل في محاولة جادة لمعرفة موقع التراث النحوي العربي في خارطة النحو العالمي الحديث، وأيّاً كانت نتائج هذه المعرفة (أيّ بين الإيجاب والسلب)؛ فإنّ الهدف منها تحيين هذا التراث النحوي من أجل درسه وفهمه فهماً عميقاً في ضوء المعرفة النحوية التقنية الحديثة، ولبلوغ هذه الغايات اختار الوعر مقولة من مقولات النحو العربي المتمثلة في جملة الشرط، التي حكّها عبر ثلاثة مناهج تتمثّل صفحا في:

أ- منهج الخليل بن أحمد وسيبويه من خلال كتاب " الكتاب".

ب- منهج الأصوليين المتمثلة في كتاب " بدائع الفوائد" لابن قيم الجوزية.

ج- منهج المحدثين العرب مع المسدّي والطرابلسي في كتابيهما "الشرط في القرآن".

وللوصول إلى الهدف وإحكام الدراسة قسّم الكتاب إلى أربعة فصول تترتّب على النحو التالي:

1- جملة الشرط عند النحويين، سيبويه. -نموذجاً-

** أجري هذا الحوار في قسم اللغات الحية والبحث المخبري الإلكتروني في معهد ماستسوستس للتكنولوجيا، بالو.م.أ.

عام: (1980م) بتاريخ: 31 كانون الثاني. بالانجليزية.

⁴⁹⁸ - قدّم هذا البحث باللغة الإنجليزية في مؤتمر اللسانيات التطبيقية العربية ومعالجة الإشارة والمعلومات. في فندق "فرح

سيفيتال" في الرباط. المغرب ما بين: 26 أيلول و 05 تشرين الأول 1983م.

2- جملة الشرط عند الأصوليين، ابن قيم الجوزية. -نموذجًا-

3- جملة الشرط عند المحدثين، المسدي والطربلسي. -نموذجًا-

4- جملة الشرط في النظرية التوليدية التحويلية، تشومسكي. -نموذجًا-

وبعد معالجة كل عنصر على حدى -لاحظ منهج التحليل في الشكل (6)- وصل الوعر إلى مجموعة من النتائج نجملها في:

1- بالنسبة لجملة الشرط عند النحويين، سيبويه. -نموذجًا-

- لم يذكر سيبويه في معالجته لـ [لجزاء وجوابه] مصطلح الجملة الشرطية على الإطلاق، وإنما استخدم مصطلح الكلام المجازي.

- لم يستخدم سيبويه مصطلح [الشرط] بل استعمل مصطلح [الجزاء]، وفي ذلك فرق واضح.

- لقد بنى الخليل وسيبويه تحليلهما على نظرية العمل [gouvernement].

- إن معالجة سيبويه للجزاء وجوابه كانت معالجة نوعية وغير مسبقة.

2- بالنسبة لجملة الشرط عند الأصوليين، ابن قيم الجوزية. -نموذجًا-

- لقد عالج ابن قيم الجوزي جملة الشرط وجوابه معالجة وظيفية تخدم الهدف الشرعي الذي كان يسعى إلى تحقيقه، وتتجلى هذه المعالجة من خلال دراسته للرباط (لو) الذي يمكنه أن يولد وظائف دلالية عديدة من خلال ربطه وتعليقه لتراكيب لغوية كثيرة. وهذا يدل على أن ابن قيم عالج وظائف (لو) معالجة فلسفية ولغوية، فقد كان يستنبط المعنى من خلال القاعدة العقلية (الفلسفية) والقاعدة النحوية، من أجل أن يتوصل إلى الحكم الشرعي الحاسم والدقيق.

ومن هنا فإن ابن القيم رأى أن محور الجهاز المفاهيمي للغة هو المعنى، وهنا نقطة خلاف بينه وبين سيبويه الذي اعتبر القواعد محور الجهاز المفاهيمي للغة، وما المعنى إلا وسيلة من وسائل فهم هذا الجهاز، وهذا ما عبّر عنه ابن القيم بقوله: «وإذا انكشف الصواب (المعنى) فالصواب أن تدور معه حيثما دار».

- يستنتج المرء من دراسات الأصوليين للتراكيب اللغوية، أنهم كانوا صارمين ودقيقين في مبادئهم التي لا تحتمل التأويل والاحتمال والجواز كما هو الأمر عند النحويين.

- تشترك بحوث الأصوليين مع بحوث النحاة في مبدأ علمي مهم وهو مبدأ التعليل، فابن قيم وسيبويه اعتمدا في دراستيهما على استنباط العلل، سواء كانت تعليمية أو قياسية أو جدلية، وهنا نجد ابن القيم يتحدث عن القياس الطردي والقياس العكسي والتمثيلي، والقياس على المقابل.

- ينتصر الأصوليون لجواب الشرط، ويعدونه الأساس والغاية في الشرط، وهذا الأخير فهو وسيلة ليس إلا.

3- جملة الشرط عند المحدثين: المسدي والطرابلسي -نموذجاً- لقد توصل البحث -من خلال- استقرائه بعض الأعمال اللسانية العربية الحديثة، التي عالجت التراكيب الشرطية إلى أنه لا يمكن للباحث اللساني العربي المعاصر أن يصف ويشرح هذه التراكيب، وبالتالي يستنبط الحقائق الدقيقة من الفرضيات النحوية القديمة ما لم يتسلح بالمعرفة اللسانية العلمية الصارمة، وإلا فإن بحثه سيكون تشويها -وأجثماً- لما فعله قحاح النحو العربي التقليدي، وإحباطا لما وضعوه من أدوات إجرائية تصف التراكيب العربية وصفا دقيقا.

4- جملة الشرط في النظرية التوليدية التحويلية: تشومسكي -نموذجاً- يرى الوعر أنه لا يمكن للمرء إلا أن يعترف بأن التحليل اللساني عند تشومسكي، ومن دأب دأبه وسار على نهجه، كان قد بنى أسس التحليل اللغوي على حقول معرفية متنوعة كال فلسفة والرياضيات والفيزياء، والهندسة الحاسوبية والبرمجة المعلوماتية، والبيولوجية وعلم النفس...الخ، فقد كانت هذه الحقول المعرفية عوناً لتشومسكي لكي يكشف ما لم يكن بالإمكان اكتشافه في اللغة -من ذي قبل- بما في ذلك وضعية الشرط في الأنحاء الخاصة والنحو العام.

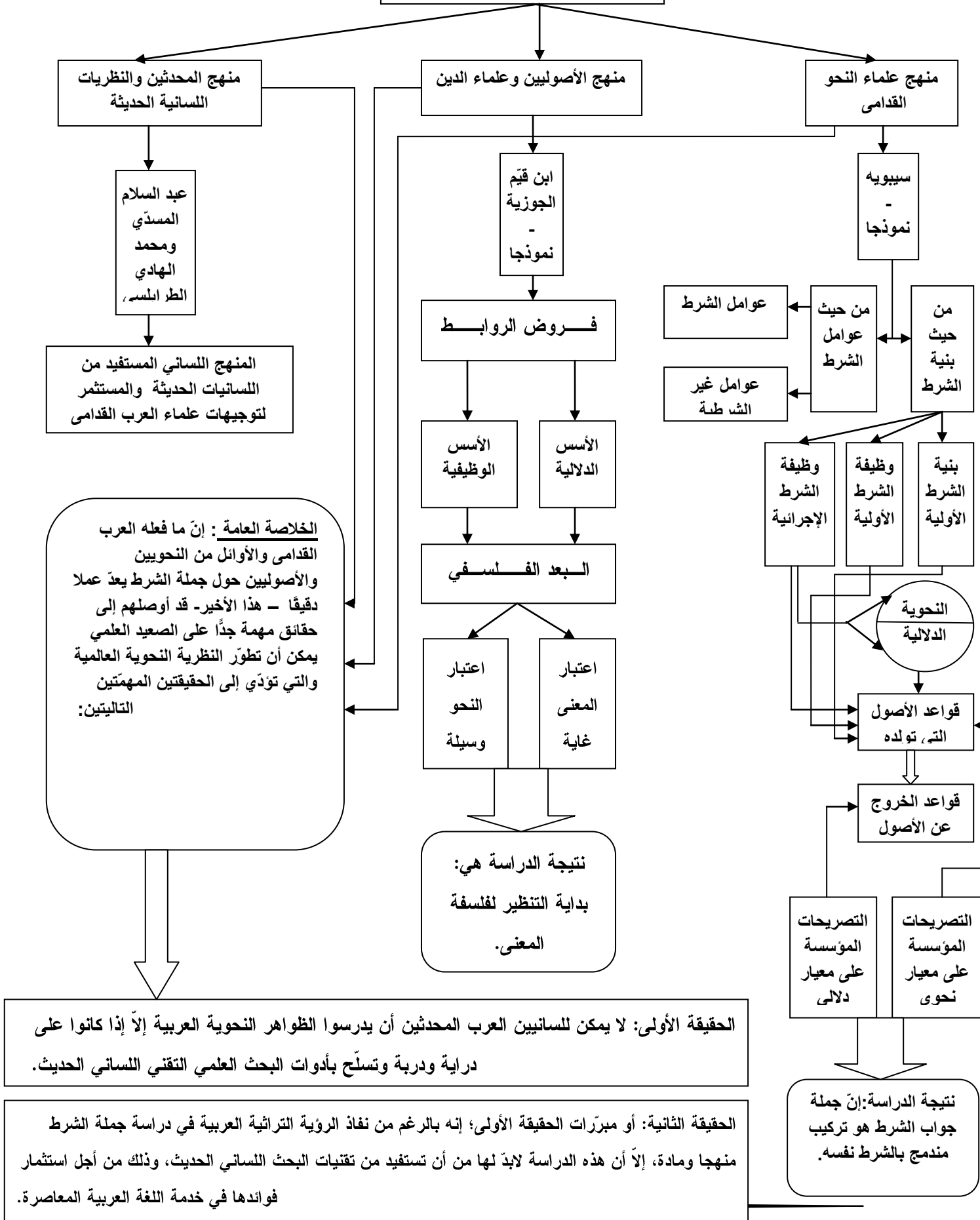
خلاصة الكتاب: يبدو من خلال هذا الكتاب أن الوعر كان يبحث عن الجواب المناسب لمشكلة طرحها في بداية الكتاب -ضمنياً- مفادها: هل نستطيع أن نضع فرضية سيبويه في الجزاء وجوابه -جملة الشرط- ضمن النحو العالمي لتشومسكي؟ أم نعكس الإشكال على الشكل التالي: هل نستطيع استثمار النحو العالمي لتطوير المفاهيم الابيستيمولوجية للنظرية النحوية التراثية؟ ونلاحظ في هذا الموضع من البحث العلمي أن الوعر يميل إلى الإجابة عن الإشكال الثاني؛ أي استفادة النحو العربي من معطيات التقنية اللسانية الحديثة -من أجل- أن يتشكل من الداخل تشكلاً يمكنه من بلورة نظرية عربية حديثة تكون أكثر عصراً ونفعاً لخدمة اللغة العربية وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين كما عبّر عنه مازن الوعر.

وكتلخيص تشجيرى لمتضمنات الكتاب الذي تمّ شرحه سابقاً نصل إلى بناء الشكل الخطاطي التالي: لاحظ

الأصول العلمية لآراء مازن الوعر وأصالة تطبيقها على التراكيب الأساسية في اللغة العربية

الشكل: 6

مناهج الدراسة التي اعتمدها الوعر



هـ- الكتاب الأخير: جاء بعنوان «دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة» الصادر عن دار المتنبّي لغويات عام: (2004م)، (253ص)، مقاس (25سم).

محاولةً لتبيين المبادئ والقوانين العامة التي تحكم علمي التراكيب والدلالة، بالإضافة إلى تبيان بعض النظريات النحوية والدلالية وكيفية معالجتها للغات الطبيعية، يأتي هذا الكتاب ليكشف عن نية وإرادة فعلية تهدف إلى تجريب هذه النظريات على اللغة العربية على نحو عام وعلى بعض تراكيبها وجملها على نحو خاص، مقارنةً في -الوقت ذاته- بينها وبين تصوّر النظريات النحوية والدلالية العربية القديمة للغة العربية وينتج عن هذه المقارنة قول الوعر: إنّ الفلسفة التي انطلق منها العرب القدامى لرسم خارطة اللغة العربية نحوًا ودلالة لا تبتعد كثيرًا عن الفلسفة التي أخذ بها علماء اللسانيات الحديثة، وعلى رأسهم نعوم تشومسكي ولما كان ذلك كذلك: جاء هذا الكتاب مقسمًا إلى ثلاثة أبواب، وكلّ باب إلى ثلاثة فصول على النحو التالي: لقد عالج في الباب الأوّل ثلاثة فصول مؤتلفات في النحو والدلالة:

درس في الفصل الأوّل علم التراكيب وبين الطريقة التي تنتظم وتترتب فيها الوحدات اللغوية (الكلمات) لتظهر العلاقات الدلالية داخل الجملة، ولاحظ فيها المؤلف أن معظم الدراسات التركيبية كانت قد ركّزت على بنية الجملة؛ ذلك لأن العلاقات القواعيدية تتجلى أكثر ما تتجلى في هذه البنية، أمّا الفصل الثاني فقد عالج فيه علم الدلالة -من خلال- اهتمام الفلاسفة والمناطق وعلماء اللسان، وعرض الموضوعات والمناهج التي يعالجها هذا العلم، ومن هذا المنطلق ركّز المؤلف على بنية المعنى في الجملة ليكون هناك ربط بين النحو وبنية المعنى التي تؤسس الجملة من خلالهما.* وفي الفصل الثالث يجري المؤلف مقارنة تحليلية بين النظرية التوليدية التحويلية، ونظرية الحالات الدلالية، وبالتالي يبيّن كيفية معالجة كلّ نظرية من النظريتين قضية المعنى في الجملة اللغوية.**

أمّا الباب الثاني ففيه ثلاثة فصول تتعلّق ببحوث اللغة العربية على النحو التالي:

في الفصل الأوّل؛ يقوم فيه المؤلف بالتعرّف على بنية اللغة العربية نحوها ودلالاتها والوظائف التي تقوم بها مثل هذه البنيات، فيهدف الوعر من خلاله إلى إثبات عمل اللغة العربية طبقًا لقوانين ومبادئ داخلية محدّدة

* الواقع أن هذين الفصلين هما ترجمة وشرح -بتصرّف- من الإنجليزية إلى العربية، كان قد كتبهما اللساني البريطاني [ديفيد كريستال] في موسوعة كامبريدج اللغوية، والتي قد نشرتها جامعة كامبريدج في بريطانيا عام: (1989م).

** إنّ هذه المقارنة سبق وقام بها اللساني الأمريكي [ولتر كوك] ونشرها ضمن السلسلة اللسانية التي يصدرها قسم اللسانيات في جامعة جورج تاون عام: (1974م). واشنطن العاصمة.

ذات النظام النحوي والدلالي الدقيق، وهي ليست نظاماً من أنظمة المجتمع الذي يتحكم باللغة تحكماً اجتماعياً وفي الفصل الثاني يقوم المؤلف بتطبيق مبادئ علم التراكيب، وعلم الدلالة على التراكيب الأساسية في اللغة العربية، حتى يبين الوجوه الدلالية لعملية التوليد والتحويل اللغويتين، كما أضاف -في هذا الفصل- كيفية رصد عمليتي التقديم والتأخير للعناصر اللغوية داخل هذه التراكيب، ثم معرفة القواعد التحويلية التي تقوم بها كلٌّ من العمليتين ومعرفة الضوابط المفروضة عليها، ويذكر المؤلف أن هدفه من هذه الدراسة هو التوصل إلى صيغة حديثة ومعقولة لبناء أنموذج نحوي ودلالي للجملة العربية من أجل برمجته في الحاسب الالكتروني.

أمّا الفصل الثالث: فقد نظر في الوجوه الصوتية والنحوية والدلالية لجملة المبني للمجهول في اللغة العربية من خلال مفهوم علماء العرب القدامى ومفهوم النحو التوليدي التحويلي، ثم مفهوم الصوتيات الآلية المقطعية للعمليات الجارية في الجملة اللغوية على نحو عام، والجملة العربية على نحو خاص.

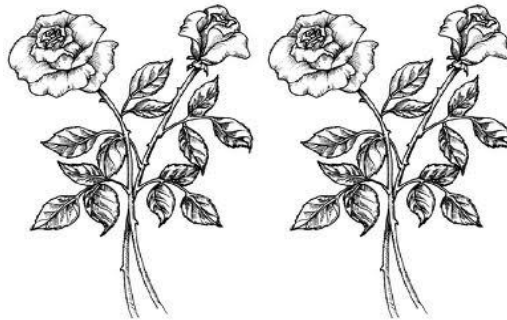
وأخيراً: يجعنا الوعر في كتابه -هذا- نتعرف على نظرية الحالات الدلالية، وكيفية الاستفادة منها لمعرفة الوجوه الدلالية السطحية والعميقة للجملة المبنية للمجهول، وقد أظهرت هذه الدراسة إمكانية استثمار هذه النظريات الصوتية والنحوية والدلالية وتطبيقها على الجملة العربية -من أجل- فهمها فهما يتناسب والتطورات الحاسوبية (المعلوماتية) ثم نمذجتها طبقاً لبرامج دقيقة تسهل الترجمة الآلية للنصوص اللغوية من اللغة العربية إلى اللغات الأكثر شيوعاً واستعمالاً في هذا العصر.

أمّا الباب الثالث: فقد عرض فيه الوعر ثلاثة فصول تشكل جزءاً من كتاب كان قد ألفه اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي عام: (1979م) وهو بعنوان "اللغة والمسؤولية". أمّا مضمونه فهو حوار جرى بين اللساني الأمريكي تشومسكي واللسانية الفرنسية [ميتسو رونا]*، ففي الفصل الأول يتحدث تشومسكي عن إقامة روابط متينة بين اللسانيات والمعارف البشرية المختلفة ك: علم النفس وعلم الاجتماع، والفلسفة والأنثروبولوجية، ويبين بالتالي موقع النظام اللغوي على خارطة حقول المعارف البشرية تلك. أمّا الفصل الثاني فإن تشومسكي سيتحدث عن فلسفة اللغة وموقعها في فلسفة المعرفة على نحو عام، ويبين كيفية بناء

* لقد نشرت [ميتسو رونا] الكتاب بالفرنسية، وقد قام بترجمته إلى الإنجليزية: [جان فيرتل]، وذلك بتكليف من تشومسكي نفسه الذي أحدث فيه بعض التعديلات على النسخة الفرنسية، كما قام مازن الوعر بترجمته وشرحه بتصرف إلى اللغة العربية، وننبه إلى أن بعض الأمثلة الإنجليزية استبدلت بأمثلة عربية، كما أن بعض الأفكار شرحت بتعليقات وهوامش عربية قصد تقريبها إلى الفهم العربي.

النظريات العلمية طبقا معطيات محدّدة ثمّ موقع النحو العالمي، كما يبيّن -أيضا- الضوابط البيولوجية المفروضة على "النحو العالمي" وأنواع الفلسفات المعاصرة ونظرتها إلى المعرفة اللغوية نفسانيا واجتماعيا وبيولوجيا، وفي الفصل الثالث: فإنّ تشومسكي يعالج فلسفتين مختلفتين هما: (التجريبية والعقلانية) فهو يظهر نقده الواضح نحو التجريبية، وتبنيه الجامح للعقلانية التي من خلالها يفسر العمليات اللغوية الجارية في الدماغ البشري مستعينا بأدوات علم البيولوجيا، وينتقد تشومسكي بالإضافة- إلى المنهج السابق- المذهب الوظيفي الذي يعتبر اللغة وسيلة اتصالية -فقط- دون النظر إليها على أنها (عضو بيولوجي) كما يذهب إلى ذلك البيولوجي الأمريكي [ايريك لينبرغ].

الخلاصة العامة: يهدف الوعر إلى إفادة القارئ العربي من هذه الدراسات النحوية والدلالية والفلسفية التي هي غيض من فيض غزير في اللسانيات المعاصرة ذات التقنية العالية، ومن خلال هذه المدونة التي تشمل كل أعمال الوعر (من كتب ومقالات)؛ فإنّ الهدف العام هو بناء نظرية عامة للغة العربية تخلصها من الإشكالات التي تطرح في الراهن -خصوصا- وأن العقل اللساني الغربي قدّ خطى خطوات عملاقة في بحث المعلوماتية اللغوية، ونفهم من خلال القراءة العامة لأعمال الوعر أنه يحاول أن يصحح النظرة التي ننظر بها إلى اللسانيات واعتبارنا إياها غريبة، فهو -الوعر- حاول أن يثبت أن اللسانيات هي نتيجة ماض عريق وناجمة عن حضارات كثيرة ومتعدّدة وهي حضارة الإنسان؛ أي ذلك الماضي المشترك الذي أنتج عقلا مفكراً صالحا للتفاعل مع غيره، كما أن هدف الدراسات اللغوية أصبح يأخذ طابع العالمية والإنسانية متجاوزا ذاك الصرح الذي ينعش القوميات، فمعرفة سرّ صناعة الكلام، أو معرفة المعرفة اللغوية هما الهدفان اللذان تنشدهما اللسانيات التي يقدّمها الوعر للقارئ العربي.





معجم المصطلحات اللسانية المستعملة في البحث.



المقابل بالانجليزية	الفئة	المصطلح باللغة العربية
Antecedent	التراكيب الأنتاسمية في اللغة العربية	الأصول اللغوية. لأراء. مازن. الوعر. وأصلالة. تطبيقها على
A scientific Investigation.....		استقصاء علمي.....
Analysis.....		تحليل.....
Application.....		تطبيق.....
Argument.....		موضوع.....
Abstract structure.....		بنية تجريدية.....
Advp.....		مركب الصفة والموصوف.....
Approach.....		مركب الظرف.....
Adopt.....		منهج.....
Attach.....		تتبي.....
Adjective.....		يلحق.....
Ambiguity.....		صفة.....
Acted upon.....		لبس.....
Acceptable.....		معمول عليه.....
Agent.....		مقبول.....
Adjunct.....		فاعل دلالي.....
Assign.....	<i>A</i>	فضلة.....
Arabic sentential theory.....		يسند.....
A lexical functional Grammar....		نظرية عربية جمالية.....
Active and Passive participles....		قواعد معجمية وظيفية.....
Acquisition.....		اسم الفاعل.....
Agrammaticality.....		اكتساب.....
Agreement.....		لحن.....
Analy zable.....		تطابق.....
Anaphor.....		قابل للتحليل.....
Arbitrary.....		عائد.....
Basis sentence.....		اعتباطية.....
Bear.....		تركيب أساس.....
Base rules.....		يولد.....
Base-generated rules.....	<i>B</i>	قواعد مركبية.....
Base.....		قواعد مركبية توليدية.....
Basic structures.....		قاعدة.....
Basic order.....		تراكيب أساسية.....
Basic component.....		رتبة أساسية.....
Binding.....		مكون قاعدي.....
		ربط.....
		يمنع.....

Block.....		أداة مصدرية.....
Complementizer.....		ضمير مستتير.....
Covert pronoun.....		مكوّن.....
Component.....		يصنّف.....
Classify.....		ركن.....
Constituent.....		تراكييب شرطية.....
Condition clauses.....		خبر (مسند).....
Comment.....		علامة الرفع.....
Case marker of nominative.....		علامة النصب.....
Case marker of accusative.....	C	بنى مشجّرة علائقية.....
Configurational structure.....		علامات (إعرابية).....
Cases.....		نظرية القواعد الدلالية.....
Case grammar theory.....		مقولات.....
Categories.....		أدوار دلالية.....
Case rules.....		كفاية (قدرة).....
Capacity.....		تطابق دلالي.....
Case agreement.....		إسناد دلالي.....
Case assignment.....		قيد (شرط).....
Condition.....		إحالة مشتركة.....
Coreference.....		يصف.....
Describe.....		ينحرف.....
Deviate.....		طبيعة اشتقاقية.....
Derivational nature.....		تراكيبي مشتقة.....
Delete.....		يحذف.....
Definite.....		معرف.....
Dual markers.....		علامات التنثية.....
Doer of the action.....	D	فاعل الحدث.....
Data.....		عيّنات.....
Domain.....		مجال.....
Declarative structure.....		تركيب صريح.....
Descriptive adequacy.....		كفاية وصفية.....
Deductive structure.....		بنية استنباطية.....
Deep order.....		رتبة عميقة.....
		اشتقاق.....
		خطاب.....

Derivation.....	E	بنية عميقة.....
Discourse.....		تجريبي.....
Deep structure.....		قواعد عقلية.....
Empirical.....		طريقة تحليلية.....
Extraction rules.....		تركيب جوهر.....
Explanatory way.....		أركان أساسية.....
Essential structure.....		تركيب كوني.....
Essential Constituents.....		ضمير فارغ.....
Equational structure.....		جملة كونية.....
Empty pronoun.....		مُجَرَّب.....
Equational structure.....		مقولة نحوية إضافية.....
Experiencer.....		مقولة مفرّعة.....
Extra syntactic category.....		كفاية تفسيرية.....
Explanatory adequacy.....		تركيب مدمج.....
Embedding structure.....		بؤرة.....
Focus.....		مميّزات.....
Features.....		وظيفة.....
Function.....		فضلة (مركب اسمي-موضوع).....
F.NP-object.....		فضلة (مركب اسمي- حال).....
F. NP-manner.....	F	فضلة (مركب الظرف-زمن).....
F. Advp-time.....		فضلة (مركب الظرف-مكان).....
F. Advp-location.....		تقسيم.....
Factorization.....		نظرية صورية.....
Formal theory.....		قاعدة نقل عامة.....
General movement rule.....		تراكييب نحوية.....
Grammatical structure.....		جنس (من حيث التذكير والتأنيث).....
Gender.....		علامة الجرّ.....
Genitive marker.....		تعميم.....
Generalization.....		معمول فيه.....
Governed.....	G	معمول.....
Governee.....		عامل.....
Governor.....		مقولة عاملية.....
Governing Category.....		عمل.....
		نظرية الربط العاملي.....
		درجات عالية من النحوية.....

Government.....	$\mathcal{H}$	موقع أولي في الجملة.....
Government binding theory.....		ثابت (غير متغير).....
Higher degree of grammaticality		آلية داخلية.....
Initial sentence position.....		فعل لازم.....
Invariant.....		مضامين.....
Internal mechanism.....		معقد (متداخل).....
Intransitive verb.....		موقع أولي.....
Implication.....		تراكيب غير سليمة الشكل.....
Intricate.....		عجزة-إسناد (إس).....
Initial position.....		معالجة المعلومات.....
ILL-formed structures.....	I	استقرائي.....
IS-node.....		توارث دلالي.....
Information processing.....		تأويلي (تفسيري).....
Inductive.....		حالة وسيطة.....
Inheritance case.....		مسوّغ.....
Interpretative.....		إطار معجمي.....
Intermediate.....		فرضية معجمية.....
Justification.....		مقولة معجمية.....
Lexical framework.....		منهج لساني.....
Lexical hypothesis.....		نظرية لسانية.....
Lexical category.....	J	مواد لسانية.....
Linguistic approach.....		ركن سفلي.....
Linguistic theory.....		خصائص معجمية.....
Linguistic data.....		حدث منطقي.....
Lower constituent.....		فعل معجمي.....
Lexical properties.....		وحدة لسانية.....
Logical event.....		حقيقة لسانية.....
Lexical verb.....		جهاز اكتساب اللغة.....
Linguistic unit.....		مملوء معجميا.....
Linguistic reality.....		صورة منطقية.....
Language acquisition device.....	$\mathcal{L}$	إدخال معجمي.....
Lexically filled.....		حشو معجمي.....
Logical form.....		قاعدة معجمية.....
		مستوى.....

Lexical insertion.....		تمثيل منطقي.....
Lexical redundancy.....		مقولة رئيسية.....
Lexical rule.....		مقولة فرعية.....
Level.....		نقل.....
Logical representation.....		مورفولوجي.....
Major category.....		عناصر متقلة.....
Minor category.....		حال.....
Movement.....	<i>M</i>	معنى.....
Morphological.....		تمثيل ذهني.....
Moving elements.....		مركب استفهامي متحرك.....
Manner.....		تراكيب اسمية ذوات أخبار كونية.....
Meaning.....		تراكيب اسمية ذوات أخبار فعلية.....
Mental representation.....		تراكيب النفي.....
Mobil Q-phrase.....	<i>N</i>	مفهوم.....
Nominal existential structure.....		عجزة.....
Nominal verbal structures.....		نقل غير مسموح به.....
Negative structures.....		ضمير ظاهر.....
Notion.....		موضوعي.....
Node.....		تحليل موضوعي.....
Non-permissible extraction.....		عمل.....
Overt pronoun.....		موضوع.....
Objective.....		وجوبي.....
Objective analysis.....	<i>O</i>	جوازي.....
Operating.....		ينظم.....
Object.....		يحدث.....
Obligatory.....		موقع أصلي.....
Optional.....		كفاية ملاحظة.....
Organize.....		رتبة.....
Occur.....		استقصاء عميق.....
Original position.....		مفهوم نحوي مناسب.....
Observational adequacy.....		مبادئ.....
Order.....		مواقع.....
Profound investigation.....		مركب الجار والمجرور.....
Proper syntactic notion.....	<i>P</i>	منظور.....
Principles.....		مسند.....

Positions.....		أداة.....
PP.....		يسبق.....
Perspective.....		يتقدم.....
Predecate.....		يتأخر.....
Particle.....		إجراء.....
Precede.....		يقترح.....
Prepose.....		اسم المفعول.....
Postpose.....		خصائص دلالية ونحوية متميزة.....
Process.....		قواعد توليدية-مركبية.....
Propose.....		تطابق ضميري.....
Passive participle verbal noun....		صوتي.....
Peculiar syntactic and semantic.		هامشي.....
Phrase-structure rules.....		ذريعي.....
Pronominal agreement.....	P	إسقاط.....
Phonological.....		مبدأ الإسقاط.....
Peripheral.....		قواعد الإسقاط.....
Pragmatic.....		مضمّر.....
Projection.....		إضمار.....
Projection principle.....		ضمير.....
Projection rules.....		واقع فزيائي.....
Pronominal.....		واقع نفسي.....
Pronominalisation.....		تمثيل صوتي.....
Physical.....		صيغة الاستفهام.....
Psychological reality.....		صيغة مشابهة للاستفهام.....
Phonological representation.....	Q	نقل استفهامي.....
Question formation.....		علاقات.....
Question-like formation.....		قواعد.....
Q-movement.....		إحالة.....
Relation.....	R	إطراد.....
Rules.....		بسيط.....
Reference.....		تراكيب دلالية.....
Regularity.....		تطور دلالي.....
Simple.....		تراكيب نحوية.....
		تعديلات نحوية.....
		أدوار دلالية.....

Semantic structures.....	S	أشكال (أطر).....
Semantic development.....		ظاهرة دلالية.....
Syntactic modifications.....		إجراء نحوي.....
Semantic roles.....		وجوه دلالية ونحوية.....
Schema.....		مبادئ جمالية.....
Semantic phenomenon.....		مكوّن دلالي.....
Syntactic process.....		شكل تركيبى شجري.....
Syntactic and semantic aspects...		محدّد.....
Sentential principles.....		خبر الجملة.....
Semantic component.....		عملية نحوية.....
Structural configuration.....		ظاهرة نحوية.....
Specific.....		سياق نحوي.....
Sentential comment.....		تغيّرات دلالية.....
Syntactic operation.....		علاقات دلالية.....
Syntactic phenomenon.....		قرينة نحوية أو دلالية.....
Syntactic environment.....		تمثّلات سطحية وعميقة.....
Semantic changes.....		نحو.....
Semantic relations.....		يندرج.....
Syntactic or Semantic clue.....		انتقاء.....
Surface and deep representation.		قيود انتقائية.....
Syntax.....	S	حالة.....
Subsumed.....		قاعدة أسلوبية.....
Selection.....		تفريع مقولي.....
Selection restrictions.....		مكوّن فرعي.....
State.....		جوهر.....
Stylistic rule.....		مبدأ نظري.....
Subcategorization.....		تحويلات.....
Subcomponent.....		قواعد البؤرة (التقديم).....
Substance.....		مبتدأ.....
Theoretical principle.....		أنواع.....
Transformations.....	T	نظرية إكس فتحة.....
Topicalization rules.....		عملية التقديم.....
Topic.....		محوري.....
		زمن.....
		أثر.....

Types.....		استفهام تصديقي.....
X-theory.....		استعمال.....
Topicalization.....		بنية عميقة.....
Thematic.....	Y	قواعد كَلِّية.....
Tense.....		
Trace.....		نظرية موحّدة.....
Yes-no question.....	V	كَلِّي.....
Usage.....		غير النحوية.....
Under lying structure.....		مقولة موحّدة.....
Universal grammar.....		مركب استفهامي متلازم.....
Unified theory.....		غير معمول فيه.....
Universal.....	V	قاعدة حذف الفعل.....
Ungrammaticality.....		ركن فعلي.....
Unified category.....		صفة مشبهة بالفعل.....
Unified A-phrase.....		متغيّر.....
Ungoverned.....	W	رتبة الكلمة.....
Verb deletion rule.....		استفهام تصويري.....
Verb phrase.....		
Verbal adjective.....		
Variable.....		
Whquestion.....		

ملاحظة: كلّ المصطلحات التي استعملت في هذا البحث قد اختيرت بعناية شديدة، وبالمعاني الواردة في المعاجم اللسانية المختصّة، خصوصاً المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية الذي أشرت إليه في كثير من هوامش هذا البحث.

La république démocratique algérienne populaire.

Ministère de l'enseignement supérieur

Et la recherche scientifique

Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou

Faculté des sciences humaines

Département lettres et langue Arabes

Mémoire pour obtenir le grade magister.

Branche : grammaire arabes.

Etude établies et présentée par : kebaili A–Ghani

Titre :

Les origines scientifiques de la théorie linguistique chez mazzen el-Waare

Et ses apports à la langue arabes.

(Approche analytique)

Les membres de jurys:

M. YAHATENE Mohamed, Professeur (UMMTO).....Président

M. BELAID Salah, Professeur (UMMTO).....Rapporteur

M. MIDINI Ben Haouili. Maitre de conférences (A).....Examineur

M. HAWZA Said, Maitre de conférences (A).....Examineur

Soutenance:15.12.2010

